سلسلة الدراسات الاستراتيجية 4

حوض النيل

صراع البقاء

د. سويداء الفؤاد بلة آدم



الطبعة الأولى 2023م

حوض النيل - صراع البقاء - د. سويداء الفؤاد بلة آدم - الطبعة الأولى 2023م

القارىء الكريم:

سلسلة الدراسات الاستراتيجية هي مجموعة من الدراسات والبحوث العلمية الرصينة الهادفة، عملت دار آريثيريا للنشر والتوزيع على تبنيها والاهتمام بها ونشرها بالشراكة مع مجلة القلزم للدراسات التوثيقية.. خدمةً للبحث العلمي في مجال الدراسات و البحوث التوثيقية.

القارئ الكريم:

تثمن دار آريثيريا للنشر والتوزيع المجهودات العلمية لجميع المفكرين والمختصين والباحثين من مختلف الدول العربية وخارجها، وتؤكد بأنها سوف تعمل بكل جد واجتهاد على توسيع قاعدة النشر العلمي وإتاحته عبر الدار وشركائها، لنشر البحوث التي تسهم في رفد المكتبة العربية والعالمية بالجديد المفيد.

القارئ الكريم:

العالم اليوم يؤمن بالعمل الجاد والبحوث العلمية الرصينة ذات المردود الإيجابي على الفرد والمجتمع، ومن خلال هذا المحور نعمل دائما - بحول الله تعالى - كي تكون الدار منبراً علمياً يشار إليه بالبنان. بإذنه تعالى.



حـــوض الـنـــيـل

صـــراع الـبـقـــاء

د. سويداء الفواد البله آدم

الطبعة الأولى

2023م

الكتاب : حوض النيل

تاريخ النشر : الطبعة الأولى 2023م

التصميم والإخراج: علي عبد الحليم كابتود

حقوق النشر محفوظة للدار

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تخزينه كنسخة إلكترونية أو نقله بأي شكلٍ من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الدار.

إن دار آريثيريا للنشر والتوزيع غير مسؤولة عن أراء المؤلفين وأفكارهم، وتعبر الآراء والأفكار الواردة في هذا الكتاب عن وجهة نظر المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدار.

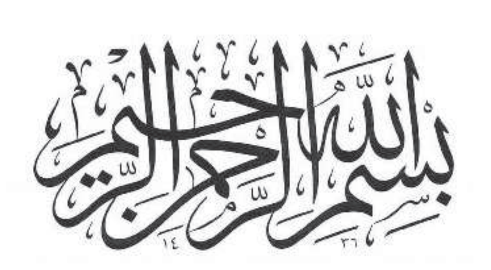


دار آريثيريا للنشر والتوزيع

Arrythria for Publishing and Distribution

جوال : 00249910785855 00249121566207-

arithriaforpublishing@gmail.com


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

درسنا في المراحل التعليمية السودانية المختلفة ان محمد على باشا حاكم مصر ارسل الجيوش غازيا ولضم السودان إلى حكمه 1820م وباحثاً عن المال والرجال. المال كان هو الذهب الذي اشتهرت به جبال بني شنقول في الجنوب الشرقي من السودان وشمل المال أيضاً المحاصيل الزراعية الكثيرة والضرائب الباهظة التي فرضها نظام محمد على وتمت جبايتها بشكل قاسٍ ومتوحش. اما كلمة الرجال فهي عبارة تشير إلى الرقيق اذ ليس من المعقول ان تتحدث مقررات مراحل دراسة أولية في السودان وفي منتصف القرن العشرين عن تجارة البشر في السودان.

*** (حسن أحمد ابراهيم، محمد على في السودان، دار جامعة الخرطوم للنشر 1985).

كانت تجارة الرقيق أكبر مخازي الحكم التركي المصري في السودان. اراد محمد على ان يقوي جيشه كي يواصل فتوحاته وان يوفر عماله رخيصة في مصر وان يصدر الرقيق لتركيا ودول الشرق الأوسط كسلعة تدر عليه أرباحاً عالية. الذي لم تذكره تلك الكتب ان هنالك سبب ثالث يفوق أهمية المال والرجال بل هو لمحرك الرئيسي الذي دفع محمد على لغزو السودان وهو البحث عن منابع النيل وتأمينها وضمها لامبراطوريته.

اذ كان من أول الأوامر التي صدرت لكتشنر بعد استيلائه على الخرطوم عام1898، وهزيمة الخليفة عبد الله التعايشي في ام دبيكرات، هي طرد القوات الفرنسية التي كانت قد وصلت واحتلت منطقة فشودة على النيل الأبيض عام 1898. وبعد ان تم لحكام السودان الجدد ذلك، اجبروا البلجيك على مغادرة منطقة جيل الرجاف في جنوب السودان، نتيجة توطيد الإنجليز احتلالهم لكينيا ويوغندا، صار النيل الأبيض من مخرجه من بحيرة فكتوريا في يوغندا، ومروراً بالسودان، وحتى مصبه في البحر الأبيض المتوسط من تحت التاج البريطاني، وأصبحت إدارة مياه النيل من منبعه لمصبه تحت الهيمنة البريطانية.

تـمهيد اول

اندَاحت مفاهيم ومصطلجات الشح المائي والفقر المائي والندرة المائية بالإضافة إلى الأزمة المائية لتعبر عن الظاهرة التي تواجهها معظم الدول من نقص حاد في الموارد المائية وتتجه بسرعة نحو الشح المائي وتلوح بها بوادر الأزمة المائية لأسباب ديموغرافية وثقافية وتقنية يأتي في مقدمتها النمو السكاني وما يتبعه من زيادة في مساحة الرقعة الزراعية، وازدياد المستوطنات الحضرية وإنشاء مدن جديدة، وتطوير المدن الحالية بالإضافة إلى التوسع في الأنشطة الصناعية، وارتفاع مستوى معيشة ورفاهية الإنسان إضافة إلى عوامل الانتقاص التي يصنعها البشر من تلوث المياه، استنزاف خزانات المياه الجوفية غير المتجددة، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية مثل سيادة المناخ الجاف وشبه الجاف في أغلب انحاء العالم.[1]

ان موارد المياه المتاحة لكل فرد في إفريقيا الشمالية وفي الشرق الأوسط تحديدا سوف تقل بمعدل80٪ في أطر حياة جيل واحد من البشر لذا انعكس الاهتمام بالمياه في اعلان لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحق الإنسان في المياه ووجوب ان يكفل للجميع امكان الحصول على المياه بشكل كافٍ وامن ومقبول وبسعر مناسب مع القدرة على الوصول اليها وذلك لاغراض

(1) ايمان عبد المنعم زهران، المحدد المائي كالية للصراع، مجلة السياسة الدولية ط1 المكتب العربي للمعلرف، 2015.

الاستخدام الشخصي والمنزلي. أصبح الحصول على المياه حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان كما وردت في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تشكل المياه السطحية على ظهر الأرض حوالي 54٪ من جملة المياه المتجدد سنوياً. مما يزيد من حدة مشاكل المياه في أحواض الأنهار عوضاً عن التهديدات الخارجية من دول منابع الأنهار مثل المنابع الاستوائية وكذلك الإثيوبية لنهر النيل التي تشكل 85٪ من ايراد نهر النيل، ومثلها المنابع التركية لنهري دجلة التي تشكل 52٪،، وتشكل للفرات 90٪ من ايراده السنوي.[1]

تكمن التهديدات الخارجية لدول منابع الأنهار مثل إثيوبيا وتركيا، وإسرائيل والسنغال في اقدام هذه الدول على إنشاء مشروعات مائية من شأنها خفض حصص المياه التي تصل إلى بعض الدول الأخرى مثل السودان ومصر وسوريا والعراق وفلسطين وموريتانيا.[2]

ان توتر العلاقات بين دول منابع نهر النيل وعلى رأسهم إثيوبيا ودولتي المصب السودان ومصر، ادي إلى إنشاء مفوضية جديدة تضم ستة دول من دول منابع نهر النيل (إثيوبيا – اوغندا- تنزانيا – رواندا – كينيا - بوروندي)، والتي تهدف إلى إعادة توزيع موارد عائد مياه النيل بين دول الحوض واسقاط

---

[1] سامر مخيمر خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، مجلة عالم المعرفة، العدد209 العام 1996، ص15.

[2]عثمان التوم حمد، موجهات سياسة واستراتيجية السودان المائية، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم ،2006

الاتفاقيات المائية المبرمة سابقا، وحق إنشاء مشروعات مائية (سدود) في دول المنابع دون الرجوع إلى دول المصب.

لقد تصاعدت منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين نداءات شتي، تحذر من نقص حاد في مياه العالم باسره وان صراعاً محموماً سيثور من بواعث اللهفة إلى حيازة الماء أو البحث عن مصادر مائية متجددة في ظل جفاف يكاد يطال نصف مساحة الكرة الأرضية وخوف متنام من جراء نقص كمية المياه الصالحة لاستخدام الإنسان وهي ظاهرة خطيرة تظلل العلاقات الدولية وتدخل في صلب الصراعات السياسية.[1]

لم تكن مشكلة المياه ذات شان حتى بداية العقد الأخير من القرن العشرين فأصبح تعبير أزمة المياه شائعا وحول من دائرة الاقتصاد ليأخذ أبعاداً سياسية متضخمة وهي تعلن عن نفسها في شتى بقاع العالم وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل أخص.[2]

أشار مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن بتقرير يفيد "ان الشرق الأوسط سيشهد صراعات مسلحة حول المياه.خصص له ثلاث ندوات

---

[1] منير حسن، الماء قضية حياة أو موت، مجلة العالم الإسلامي،4 نوفمبر 1991 مكة المكرمة، العدد الثاني ص 32

[2]جورج المصري،الاطماع الإسرائيلية في المياه العربية ،مركز الدراسات العربي الاوروبي ط1 1996 ،ص 11

متخصصة ما بين -1986-1987 بحثت أوضاع المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واكدت ان الأزمة المياه ستزداد تفاقماً في التسعينيات وتنطوي على خطر التحول إلى المواجهة العسكرية المسلحة بين الدول المجاورة لأحواض الأنهر الأساسية في المنطقة العربية.[1] ويجمع الاستراتيجون على ان عدم امتلاك أي دولة للماء والغذاء الكافيين يعني تهديد الأمن القومي لتلك الدولة لذا أصبح الماء أحد أهم الأسلحة التي يمكن ان تستخدم في الصراع الدولي.[2]

قامت المؤلفة بتحليل محددات الصراع في حوض النيل ومعرفة ما اذا كانت داخلية بالأساس أما انها تنتج من محددات خارجية واستنتاج دور القوى الخارجية المؤثرة في الصراع المائي بين السودان وبقية دول حوض النيل. في ظل غياب إطار قانوني جامع في العلاقات المائية للأنشطة والاستخدامات لدول المنبع والمصب والعبورو لاستدامة العلاقة التشاركية بين دول حوض النيل، يخلق بئية تحد من الاستفادة الاستراتيجية من المورد المائي العظيم ولإدارة وتوزيع مياه النيل، ولّد واجج نزاعات المياه.

لقد حظيت مشكلة الصراع الدولي وعلاقته بالمياه باهتمام كبير في الآونة الأخيرة في الأوساط الأكاديمية والبحثية ولدى دوائر صانعي القرار على مستوى

---

(1)جورج المصري، الاطماع الإسرائيلية في المياه العربية، مرجع سابق، ص 12.

(2)محمد حسين ابو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي،ط 10، 2014م، الزيتونة للطباعة، الخرطوم، ص302.

الدول وفرضت مشكلة المياه نفسها كواحدة من الموضوعات الرئيسية التي تحمل املا في التعاون المستقبلي أو تنذر بصراعات دولية وحروب بشأنه وحقيقة الدور الذي تلعبه القوي الخارجية في العلاقات داخل النظام الإقليمي لحوض النيل والذي بات يمثل هاجس في علاقات الدول داخل النظام الإقليمي ما بين صراعات وعلاقات تعاونية.

معظم الدراسات في العالم العربي تشير إلى الصراع من وجهة الصراع العربي الإسرائيلي بينما تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة في ضوء الصراع المائي والتدخلات من القوى الخارجية في النظام الإقليمي المائي لدول حوض النيل لان قضية المياه باتت تمثل اهتماماً كبيراً للباحثين والأكاديميين وصانعي القرار من منطلق انها جزء لا يتجزا من الأمن القومي.

تتمثل أهمية هذا الكتاب في تشخيص أسباب النزاعات المائية في حوض النيل وتطوير منظور استراتيجي للتخطيط في إطار اتفاقية جامعة مانعة لإدارة واستخدامات المياه لكافة دول المنبع والعبور والمصب.

الأهمية العملية (الأهمية التطبيقية) :

لم يعد استخدام الأنهار قاصراً على الزراعة والملاحة ولكنه تجاوز ذلك إلى العديد من الاستخدامات المتطورة (الصناعية والكهربائية والتجارية.. الخ) والتي اثرت بدورها في كم ونوع مياه الأنهار الدولية مما أدى إلى تزايد فرص نشوب الصراعات والنزاعات المائية في أنحاء متفرقة من العالم، وفي ظل هذا التصور، فان الجهود الرامية لبحث ودراسة مشاكل المياه تتمتع بقيمة نظرية وعملية حيث يمكن الاستفادة منها في تطوير أفضل السبل للانتفاع العادل والمشترك لموارد النهر الدولي المائية والطبيعية وبما يساعد على تنظيم شئون الأنهار الدولية، وتاتي الدراسة تزامناً مع تزايد الاهتمام بمشكلة المياه وعلى المستوى العالمي، ومن ثم فكان لا بد من مسايرة هذا الاهتمام ودراسة هذه الظاهرة في إطار الصراعات على المياه داخل حوض النيل وطبيعة العلاقات بين الدول المشاطئة وما مدى تاثير هذه الصراعات على الأمن القومي المائي.

تتمثل أهمية البحث العملية التطبيقية في قطع أسباب النزاعات المائية في حوض النيل بتطوير منظور استراتيجي للتخطيط في إطار اتفاقية جامعة مانعة لإدارة واستخدامات المياه لكافة دول المنبع والعبور والمصب لتحديد الأنشطة والاستخدامات كالسدود والخزانات والري والنقل النهري والتوطين الحضري بالإضافة إلى العديد من الاستخدامات المتطورة الصناعية والكهربائية والتجارية دون مستشكلات إقليمية بين الدول المشاطئة.

تمهيد ثاني

ان أمن المياه ذو أهمية قصوي بالنسبة لامن الدولة حيث ان التفسير لمفهوم الأمن القومي لم يعد قائماً على الجانب العسكري وحده، بل امتد ليواكب ويتلاءم مع الأمن المائي ولقد كانت المياه محلا للصراعات منذ امد بعيد، كانت بداية تمثل صراع على مياه البحار نظراً لأهميتها في مجال التجارة وتوزيع مناطق النفوذ الا انه ظهر مؤخراً على المسرح العالمي ان المياه العذبة هي محل الصراع القائم، بعد ان تم حسم الصراع على مياه البحار والمحيطات بموجب اتفاقيات عقدتها الدول مع بعضها البعض.

ومع التطور التكنولوجي الهائل الذي شهده العالم وبخاصة عقد التسعينيات تزايدت معدلات التنمية وتزايدت الحاجة إلى الموارد خاصة الطبيعية منها، وتاتي في مقدمتها المياه، والتي أصبحت قضية استراتيجية نظراً لعدم وجود بدائل لها في الوقت الذي يوجد للطاقة بدائل أخرى.حتي خلصت الاراء إلى ان تصبح المياه سلعة تباع وتشتري وتصدر.[1]

أشارت بعض الدراسات إلى ان عقد التسعينيات سوف يكون عصر الصراعات على موارد المياه المحدودة خاصة بعد تصريح الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية د. بطرس غالي عام 1989 اذ اكد ان الحروب المقبلة في إفريقيا سوف تندلع من أجل السيطرة على مصادر المياه الذي فاقم من التخوف

([1])جورج المصري، الاطماع الإسرائيلية في المياه العربية، مرجع سابق، ص11.

والصراعات هو اقدام الحكومة التركية في نهاية العام 1989 على قطع مياه نهر الفرات عن سوريا والعراق وهو ما عده البعض مؤامرة.

ان موارد المياه المتاحة لكل فرد في إفريقيا الشمالية وفي الشرق الأوسط تحديداً سوف تقل بمعدل80٪ في اطر حياة جيل واحد من البشر، أي خلال الفترة الفاصلة بين ما بين 1960 – وعام 2025 سوف تتقلص هذه الموارد من 3430م مكعب للفرد سنوياً 667 متر مكعب وهو دون المستوى المطلـوب والمقدر بـ 2000م مكعب سنوياً[1]، فقضية الحفاظ على الموارد المائية وتعظيم الاستفادة منها تتصدر قضايا الأمن القومي وتزداد حدة في الدول التي تقع منابع مصادرها خارجها، وبالتالي عدم القدرة على السيطرة عليها ومن بينها السودان، فالسودان يعتمد على المياه بدرجة لم يبلغها اعتماد شعب من قبل (إلا مصر) على مصادر المياه مثل اعتمادها على نهر النيل وبدونه يصبح السودان شبه صحراء ويتشارك السودان في نهر النيل تسع دول وهي: "مصر – إثيوبيا – اوغندا – كينيا – تنزانيا – رواندا – بوروندي – ارتريا– الكنغو وجنوب السودان".

أشار خبير المياه الدولي د. سلمان محمد أحمد سلمان في مقابلة خاصة مع مجلة السياسة الدولية إلى ان البرنامج الهيدرولوجي الدولي يهدف إلى التنسيق بين الحكومات في المنطقة العربية والقارة الإفريقية، ويكرس جهوده لوضع

([1])تقرير البنك الدولي، مؤتمر السكان، سبتمبر 1994م، القاهرة.

الدراسات العلمية في مجال الدورة الهيدرولوجية، وصياغة الاستراتيجيات والسياسات من أجل الإدارة المستدامة للموارد المائية.

ان المنطقة لا يمكن ان تشهد ربيع مائي أو حروب مياه انما خلافات ونزاعات، فالبرنامج الهيدرولوجي وجد انه من بين الاف النزاعات حول المياه، لم توجد سوى حرب واحدة حدثت، وكان لتلك الحرب أسباب أخرى غير المياه. لذا تعمل منظمة اليونسكو والبرنامج الهيدرولوجى الدولى لجعل المياه المشتركة مصدرا للتعاون والسلم.[1]

سيصبح النزاع على الماء أكبر واوسع واخطر من النزاع على الموارد الأخرى كالبترول مثلا. بل على أسس تاريخية لنزاع آخر وهو النزاع القائم في الشرق الأوسط،[2] ولهذا كان الربط مباشرا بين أزمة المياه وبين الأزمة القائمة في المنطقة على اعتبار ان إسرائيل كانت تحارب دائما لاجل الاستحواذ على الأرض وبالتالي على الماء، وهي الحرب التي تريد من خلالها ليس محاصرة الدول المجاورة اقتصادياً بل واجبارهم على العطش وعلى الموت، وبالتالي اجبارهم على شراء الماء منها.[3]

([1])عابدين محمد على صالح، مجلة السياسة الدولية عدد 2016،8،4

(3)جورجي ميتان، اشكالية الماء في الوطن العربي، عرض ياسمينة صالح، منشورات ايليس 2003 ص 6.

ان ارتباط ندرة المياه مع مشكلة ارتفاع درجة حرارة الأرض تمثلان أكبر مشكلتين تواجهان العالم في الفترة المقبلة، هذا ماقررة أكثر من خمسين عالماً في تقريرهم للأمم المتحدة عام 1999م حيث اعتبروا ان هاتين المشكلتين هما الاخطر على البشرية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين ومن ثم تم تخصيص يوم المياه العالمي في العام 1999م وقد اهتم بنقطتين هامتين الا وهما تلوث المياه وندرة المياه من خلال شعار:

(المياه: من أجل الصحة) [1]. نتيجة للخلل الذي حدث مؤخرا في العرض والطلب على المياه العذبة مما شكل تهديدا للحياة والتنمية والحضارة على سطح الأرض، فالمعروض من المياه العذبة يتناقص بشكل مستمر وأهم المسببات: [2]

- التغيرات المناخية التي جعلت كمية المطر تقل وتوزيعها غير ثابت خلال السنة في انحاء الكرة الأرضية..
- الجهود العلمية الهادفة إلى توفير مياه عذبة ما زالت بطيئة وغير متاحة لمعظم السكان (تحلية مياه البحر بالطاقة النووية أو الطاقة الشمسية).
- الاستفادة من المياه الجوفية ما زال محدوداً.

([1])علي سعيد الدور، حرب المياه المقبلة بين إسرائيل والعرب، مجلة الاكاديمية العسكرية العليا،2008 ص28.

([2])عمر محمد علي، أزمة مياه النيل ومالاتها على السودان المجلة العسكريه (مجلة فصلية)، العدد الثالث، دار البحوث العسكرية السودانية، ابريل 2016.

يعد السودان الأكثر اعتماداً على مياه نهر النيل تسبقة مصر (لارتفاع عدد السكان وقلة الأنهار الفرعية والخيران) ليعتبر أي عمل يجري في هذا الحوض يهدف للتاثير على حصة السودان المائية المقررة سنوياً (18،5مليار متر مكعب) عملا يمس الأمن القومي بشكل مباشر ومع وجود اتفاقيات قانونية تنظم حصول السودان على حصته.[1]

في عام 1990 م بلغ عدد الأشخاص الذين تمكنوا من الحصول على مصادر مياه صالحة للشرب 1.6 مليار شخص فقط في أرجاء العالم. ونسبة الأشخاص في البلدان النامية الذين تمكنوا من الحصول على المياه الصالحة للشرب تحسن من 30 في المائة في عام 1970م إلى 71 في المائة في عام 1990م، والى 79 في المائة في عام 2000م وإلى 84 في المائة في عام 2004 م، بالتوازي مع ارتفاع عدد السكان.[2]

يخطئ الناس بالقول ان المحيطات تحوي كمية كبيرة من المياه المتاحة، لأن كمية الطاقة اللأزمة لتحويل المياه المالحة إلى مياه الشرب هذه باهظة جداً، الأمر الذي يفسر قلة امداد العالم بالمياه الناتجة عن تحلية مياه البحر.[3] هذا الأمر يجعل

---

(1)عمر محمد علي، أزمة مياه النيل ومالاتها على السودان،المجلة العسكريه، العدد 3، دار البحوث العسكرية السودانية،ابريل 2016.

(2) تقريرالتنمية البشرية،الأمم المتحدة للالفية 2008.

(3)كرستين ابي عازر، حرب المياه العالمية على الابواب، مجلة رصيف الاكترونية العدد 22، 28،2،2014.

بعض دول المنبع تقطع الأنهر لتمنع دولاً أخرى من استخدام المياه في آخر مجرى النهر.

ستخسر دول كثيرة قدرتها على تأمين الغذاء وإنتاج الطاقة، ما يعني بان الجفاف شح المياه سيضربها في قلبها الاقتصادي، وعلى رأسها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الجنوبية، والدول الفقيرة منها ستقع حتماً في دائرة الحروب الأهلية، كالسودان، العراق، وباكستان لا الخلافات حول الأرض يكون الدافع الاشد لاندلاع حروب في القرن القادم[1].

ان ما يجري الان الاعداد لعرض مشروع نقل مياه النيل من مصر عبر صحراء سيناء إلى قطاع غزة والنقب في مؤتمر "ارماند هامر للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط الذي افتتح في جامعة تل ابيب ويقوم المشروع على خطة مصرية لتوطين سيناء ونقل المياه اليها بواسطة قناة تنشاء من النيل وتقطع قناة السويس وتصل شبة جزيرة سيناء.[2]

يختلف مفهوم الأزمة المستخدم في هذا البحث عن ذلك المستخدم في العلاقات الدولية وغيرها. وان كان ثمة مناطق تماس للمفهوم، ينبع مفهوم (الأزمة) في صيغته المائية من ذلك الطابع التركيبي متعدد الأبعاد والمستويات لمشكلة المياه ومحدودية الموارد المائية وتدني نوعية المياه ففضلاً عن الندرة فان

([1])محمد سيد أحمد، أزمة المياه القادمة، الاهرام القطرية، 12،10،1995م،

([2]) صحيفة دافاز الإسرائيلية الصادرة في أول يونيو 1986 م.

الفجوة للموارد والاحتياجات لدى البعض عبر استخدام المشتركات المائية وغيرها من العوامل التي تتضافر وتتشابك وتتقاطع خالقة جملة من المعضلات والمشكلات والاختناقات الممتدة من الماضي مرورا بالحاضر والتي يتوقع استمرارها مستقبلا. يعرفها اليستار بوخان في كتابه إدارة الأزمات:-

الأزمة عبارة عن تحد مرتب ورد فعل مرتب بطرف اوعدة أطراف يحاول كل منه تحويل مجرى الاحداث لصالحه. وتعرفها كورال بل: بانها ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية.

ويعرفها الخبير الاستراتيجي أمين هويدي بأنها مجموعة من التفاعلات المتعاقبة في دولة أو أكثر تعيش في حالة صراع شديد يصل أحياناً إلى احتمال نشوب الحرب ووقوعها وفيها يواجه صاحب القرار موقفا يهدد المصالح العليا للوطن ويتطلب وقتا قصيرا للتعامل مع هذا الموقف باتخاذ قرارات جوهريه.[1]

العديد من المظاهر الرئيسية لأزمة المياه تتمثل في:-

1/ عدم كفاية الحصول على المياه الصالحة للشرب لنحو 884 مليون نسمة.

2/ نضوب المياه الجوفية مما يؤدي إلى تناقص كبير في الغلال الزراعية.

3/ الافراط في تلوث موارد المياه والحاق الضرر بالتنوع الحيوي.

4/ الصراعات الإقليمية على الموارد المائية الشحيحة في بعض الأحيان يؤدي إلى حروب.

([1])امين هويدي، فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمي الحالي، المستقبل العربي، العدد ١٧٢ ص١٥

ويعد الجفاف سبب التوازن الهش لامدادات المياه الصالحة للشرب، ولكن تصرفات البشر غير العقلانية قادتهم إلى موجات الجفاف الكبرى، لذا اهتمت الأمم المتحدة عام 2006 بقضايا الحوكمة باعتبارها جوهر أزمة المياه ورد فيه: "هناك ما يكفي من المياه للجميع" و"عدم كفاية المياه في كثير من الأحيان هي بسبب سوء الإدارة والفساد، وعدم وجود المؤسسات المناسبة، والجمود البيروقراطي ونقص الاستثمار في القدرات البشرية والبنية التحتية. [1]

خلال العقدين الأخيرين شاع مصطلح تجارة المياه الافتراضية باعتبارها المفتاح لتحقيق الأمن المائي والامن الغذائي في ان واحد. يمكن النظر إلى المياه الافتراضية باعتبارها أهم خيار لمواجهة التحدي في توفير الأمن الغذائي الذي يرتبط إلى حد كبير بالأمن المائي عن طريق تجارة المياه الافتراضية. وتحقيق الأمن الغذائي هو من أهم اولويات الدول. [2]

يؤكد شون يينغ باحث مشارك في معهد غرب آسيا وشمال إفريقيا بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، ان هناك مصالح تدفع إلى الصراع القائم بين دول حوض النيل حول توزيع المياه. ففي السنوات الأخيرة شهد العالم حرارة مرتفعة ادت إلى تبخر قوي للمياه، ونقص امدادات المياه السطحية، بالإضافة إلى الجفاف الذي

---

(1) برنامج الأمم المحدة الانمائي 2014

(2) حرب المياه المقبلة بين إسرائيل والعرب، على سعيد الدور ص 28،مجلة الاكاديمية العسكرية العليا،2008

ضرب منطقة اعالي النيل والذي اثر سلبا على الإنتاج ومعيشة سكان حوض النيل. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد السودان ومصر واريتيريا وكينيا على موارد مياه جوض النيل على التوالي 96٪، 77٪، 86٪، 33٪، وبالتالي فان سبب سعي دول حوض النيل للحصول على المزيد من المياه هي المصلحة الاجتماعية والاقتصادية.ثانيا، ان ندرة المياه ليست مشكلة معزولة، بل هناك صلة وثيقة بين السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية. فهي لا تقتصر على تهديد البشرية بعدم حصولهم على نقطة مياه نظيفة للشرب فقط، بل تمتد إلى تهديدهم بوقوع مجاعة حقيقية نتيجة لندرة المياه المستخدمة في الزراعة التي تمثل العمود الفقري لاقتصاد بلاد حوض النيل والتي تمثل الركيزة الأساسية والجوهرية التي تعتمد عليها خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.لقد اكتشف بعض العلماء ان خطر الصراع بين دول الحوض المشترك سوف يتزايد في المستقبل.وقد تكون المياه السبب في الصراع الداخلي، والتوتر في العلاقات بين الدول، كما ان اضطرابات في سلسلة توريد المياه قد يؤدي بسهولة إلى الصراع.[1] بذلك تواجهة المنطقة الإقليمية لحوض النيل العديد من الأزمات الطاحنة سواء أزمات اجتماعية أو ثقافية وهذه الأزمات تمثل تهديداً صارخاً للأمن القومي المحلي والإقليمي.[2]

---

(1) المصدر السابق، (تجدد النزاعات على مياه حوض النيل)، صحيفة الشعب، اليومية، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، عدد3 مايو 2010.

(2) امنية سالم،إدارة الأزمات والتخطيط الاستراتيجي، المكتب العربي للمعارف 2015 ص214،

الفصـــــل الأول
النزاعات المائية

المبحث الأول: المفاهيم الاستراتيجية المتعلقة بالنزاعات.

المبحث الثاني: النزاعات الدولية.

المبحث الثالث: النزاعات المائية.

المبحث الأول

المفاهيم الاستراتيجية المتعلقة بالنزاعات المائية

إن طبيعة البحث حول القضايا الاستراتيجية تتطلب تعريف بعض المفاهيم والمصطلحات من خلال شرحها واستيضاح مفهومها ومدلولها اللغوي والاصطلاحي خاصة في موضوع المفاهيم الاستراتيجية ومفاهيم الصراعات لتعقد الظاهرة التنازعية من جهة استخدام نفس المصطلح بمدلولات مختلفة من جهة أخرى. بالإضافة إلي أن موضوع النزاعات الدولية يعرف مستويات متباينة في التحليل ومقاربات نظرية عديدة، استوجب علينا الوقوف علي هذه المقاربات في المراحل القادمة من البحث.

قسم المبحث إلي اربع مطالب وهي :-

1- ضبط مفهوم الاستراتيجية.
2- ضبط مفهوم النزاعات الدولية.
3- أسباب النزاعات الدولية.
4- النظريات المفسرة للنزاعات الدولية.

أولاً : مفهوم الاستراتيجية

تعريف الاستراتيجية:

الاستراتيجية من المفردات المعاصرة من غزارة دلالتها وتعدد مذاهبها. فانها تكشف عما يجول في ضمير زماننا الحالي ووجداننا. وما من كلمة غيرها في اللغة الدارجة تتمتع بمثل ما تحظى به من الانتشار والاتساع.

ترجع جزور الاستراتيجية إلى أصل اغريقي تَعَني فن الحرب ونُقل المصطلح إلى حقل الإدارة (بمعني فن الإدارة أو القيادة). اما مفهوم الاستراتيجية في ميدان الاعمال بداء عام 1951م عندما أشار نيو مان إلى أهمية تطبيق الاستراتيجية في التخطيط للمشروعات الاقتصادية. وفي الستينيات من القرن الماضي وضعت الأسس الرئيسية لمفهموم التخطيط الاستراتيجي.[1]

ان مفهوم الاستراتيجية المرتبطة سابقا بمفهوم الحرب كان يعني الحديث عن العمل العسكري أو التفكير فيه. ويتدرج وينحصر ضمن إطار الحيز الزمني الذي يحتله النزاع المسلح[2].

امتد المعني ليشمل اشكالا أخرى حتى الأزمات. وتختلف الاستراتيجية عن التكتيك Tactics (وهو فن قيادة ميدان المعركة) وكلمة تكتيك مشتقة من كلمة تاسين اليونانية وهي فعل يعني (يهيئ للحرب) كما يعرف التكتيك بانه التخطيط الذي يوضع لكسب الحرب أي باعداد الحملة العسكرية وإدارتها لكسب الحرب للحصول على أكبر قدر من فاعلية، وذلك باستعمال الأسلحة التكتيكية. هنا تحمل معني عمل القيادة على المستوى الجزئي أما الاستراتيجية فتعني عمل القيادة على المستوى العام.

---

(1) امنية سالم،إدارة الأزمات والتخطيط الاستراتيجي، مجلة السياسة الدولية والاستراتيجية، المكتب العربي للمعارف ط1 2015 ص91.

(2) محمد نعمة الله جبريل، المسالة الاستراتيجية، مطابع العملة 2012 ص 65.

تختلف الاستراتيجية عن كلمة (لوجستيك Logistic) التي تعني فن التحركات ونقل المعدات لحملة عسكرية كاملة. فهي تحاول التنسيق بين التكتيك واللوجستيك للوصول لأهدافها وقت الحرب لان الجميع يخطط لهدف واحد وهو كسب الحرب.[1]

لقد تعدد تعريف كلمة الاستراتيجية، في قاموس ويبستر(webster) هي العلم والفن الذي بموجبة تستخدم القوة والامكانات العسكرية للوصول إلى الأهداف المطلوبة في وقت الحرب.

عرفها بوفر الفرنسي Beauffre أنها : (فن استخدام القوة سواء العسكرية أو غير العسكرية في سبيل الهدف) اذ لو حدث صدام واستخدمت القوة لكسب المعركة فان كيفية استخدام القوة بكل صورها هي استراتيجية.

ويعرفها ليدل هارت في كتابه (الاستراتيجية وتاريخها في العالم) بأنها فنون توزيع مختلف الامكانات العسكرية لتحقيق هدف السياسة). اما ريمون ارون يقول: (أنها فن استعمال القوي العسكرية بهدف تحقيق اغراض تحددها السياسة).[2]

تعددت استعمالات الاستراتيجية في مناحي عصرية شملت مختلف المجالات، فقد يوصف موقع دولة ما أو جزء من أراضيها بانه استراتيجي وقد

([1])علي أحمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة 2009 ط3،ص 337.

(2)علي أحمد هارون،أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة 2009، ط 3 ص 339.

يوصف قرار سياسي أو اقتصادي أو ذو أهمية بالصفة نفسها، كذلك توصف بها بعض الأسلحة المتطورة وبعض المواد أو المنتوجات أو التقنيات ذات الأهمية الخاصة، وروبما شملت صفة الاستراتيجية أنماطا من التفكير أو الدراسات أو المشروعات وكذلك كل ما هو ضروري لخوض الحرب وإدارتها. ويري عالم الإدارة لاستراتيجية الأمريكية جون برايسون بان التخطيط الاستراتيجي بمثابة الاجراءات والادوار المصممة لمساعدة القادة على القيام باعمالهم عبرمجهود منظم لاتخاذ قرارات جوهرية والقيام بتصرفات أساسية من شانها ان تشكل توجه الدولة. [1]

لقد اوجدت الاستراتيجية نوعا من الفصل بين الخيارات الممكنة تبعا لأهداف الحرب التي يمليها السياسي، وبين العديد من الأمور الحتمية التي يفرضها الوسط الدولي والمناخ العالمي، واستخلصت من كل ذلك معيار الفاعلية الأمثل لبلوغ النتائج المرجوة، ولم تكن الاستراتيجية سوى إنها في يد السياسة وكانت مهمة السياسة نشر الأمن والنظام في المستقبل والاحساس بمدى التفاوت بين الأطراف الحليفة والتمييز بين العدو والصديق تمييزاً صحيحاً وادراك مدى العداء أو الصداقة عرضية كانت أو دائمة. وتصور اشكال التوازن المطلوب أو بالأحرى السلام الممكن من المهام الممتعة التي تقوم بها السياسة.

---

(1) امنية سالم، مجلةالسياسة الدولية والاستراتيجية، المكتب العربي للمعارف ط1 2015،ص95.

الاستراتيجية لغة:

يشير قاموس اكسفورد (The Concise Oxford Dictionary) إلى ان أصل كلمة استراتيجي(Strategy) كلمة يونانية تعني الفن المستخدم في تعبئة وتحريك المعدات الحربية بما يمكن من السيطرة على الموقف والعدو بصورة شاملة. [1]

يعرفها العالم الروسي كلوزفيتشس (انها فن استخدام المعارك لكسب الحرب وهي الإجراء الملائمة والعملية والامكانيات والوسائل التي تحت تصرف القائد لتحقيق هدف الحرب).[2]وعسكريا تعني الخطة التي توضع لحماية الوطن وهزيمة الاعداء وعندما انتقلت كلمة استراتيجية إلى المجال المدني تضمنت نفس المعني تقريبا فالاستراتيجية هي خطة لزيادة حصة أحد الأطراف على حساب المنافسين.

المفهوم العام للاستراتيجية :

يمكن تعريف الاستراتيجية، بحسب موسوعة ويكبيديا، على انّها خطة عالية المستوى اوهي فن إدارة الجيوش تحت ظروف عدم التأكد، ويُلاحظ انّ التعريف اورد ظروف عدم التاكد ليدلل على انّ الاستراتيجية هي من الخطط عالية المستوى. ويشير التعريف الوارد في قاموس كمبردج، إلى انّ الاستراتيجية هي خطة تفصيلية لتحقيق النجاح في حالة الحرب، وهي مهارة التخطيط لهذه الحالات. ويعرف قاموس ويبستر، الاستراتيجية انّها إدارة وتوجيه العمليات

---

(1) الموسوعة الالكترونية،ويكبيدياorg Http –iiar wa، – wkipedia

(2) ج.ل.ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها ترجمة الهيثم الايوبي، القاهرة 2001 م

العسكرية،او هي "علم أو فن استخدام القوي السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية لدعم السياسات المعتمدة في حالتي السلم والحرب أو هي علم وفن التعليمات العسكرية المستخدمة لمجابهة العدو تحت الظروف المواتية.[1]

تتضمن كلمة الاستراتيجية في معناها قائد الجيش، كما تعنى وضع الاطار العام للحركة والتخطيط لها. ويعرف كلوزفتر الاستراتيجية بانها: "فن حشد القوى الخاصة، وتنظيم المعارك الخاصة وتهيئتها، وهى أيضاً العمل المستمر الذي يمارسه معسكران،كل ازاء الاخر.

وتشمل أبعادا أخرى وهي :

الخطة العامة لكسب الحرب، وتسعي إلى كل ما من شانه القضاء على الروح المعنوية للعدو، وزلزلة اقتصادياته.[2]

يري بعض الباحثين انّ النزاعات التي تكون فيها مصالح الخصمين متعأرضة بشكل يؤدي للحرب والتدمير الشامل حالات خاصة، لانّ اغلب النزاعات لا تحمل معنيً تنافسي مدمر، لكنه ليس فوزا للعدو، بل هو انتصار للطرف الآخر، فالنزاعات هي حالات مساومة بين الطرفين.

---

(1) محمد الصيرفي، التخطيط الاستراتيجي، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٥٧.

(2) زكريا بشير امام، التخطيط الاستراتيجي والتعليم العالي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

ظهرت مفاهيم عدة للاستراتيجية انطلاقا إلى المفهوم الشامل، ومن تلك المفاهيم:

مفهوم الاستراتيجية الغربية:

يشمل الصيغة التي وضعها الجنرال الفرنسي اندرية بوفر" فن التنسيق بين جميع قوات الدولة أو مجموعة من الدول هدفها الحصول على النتيجة التي تحددها سياسة مشتركة واحدة" فالمعنى هنا يضم عدة مصطلحات، فالقوات لا تعني القوات العسكرية فقط مما يعني استراتيجية قومية شاملة تتبعها سياسة اقتصادية، تكنولوجية، بحوث، تطور. ..الخ .

بريطانيا:

استخدم مصطلح الاستراتيجية العظمى ويعنون بها فن التطبيق الأكثر فعالية لطاقة الدولة، وهذه قريبة جدا من الفهم الفرنسي "الاستراتيجية العامة."

الولايات المتحدة:

يستخدم مصطلح الاستراتيجية الوطنية واعتمد مصطلح الاستراتيجية بشكل رسمي في الولايات المتحدة في أواخر عام 1950م وتم توسيعه من المؤسسة العسكرية عام 1985م علم وتطوير واستخدام موارد الأمة السياسية والاقتصادية النفسية والعسكرية لتحقيق الهدف القومي في أوقات السلم أو الحرب."[1]

---

(1) محمد نعمة الله جبريل، المسالة الاستراتيجية، مطابع العملة 2012، الخرطوم،ص 63.

المفهوم الاسيوي للاستراتيجية:

الاستراتيجية لديهم ليس مجرد اعداد خطة ولكن تكوين مجموعة من المعتقدات تتناول موضوع التوجيه بمعناه الواسع بحيث يتم تجديد هذا التوجيه من خلال عملية مستمرة لدراسة اعتبارات عديدة بطريقة تتفق تماما مع ما توصل اليه من قبل القائد الصيني الجنرال صن تزو، فالاسيويون لديهم أسلوباً فطرياً في التخطيط تتفاعل فيه كل العوامل وتنتج عن ذلك مجموعة شاملة من الأغراض وخطط العمل.

الاتحاد السوفيتي:

يدخل السوفيت الاستراتيجية في دائرة أكثر اتساعا وهي العلم العسكري والذي يخضع بدوره للعقيدة العسكرية السوفيتية التي تنقسم إلى :

ا) راي يرى ان الاستراتيجية تتطلب تطبيقا مطلقاً لاعلاقة له بقوانين الحرب، تلك القوانين التي لم تحددة بدقة الوقت عقب الحرب العالمية الثانية.

ب) اخرون يرون ان النصر يتوقف على عظمة وعبقرية القائد وليس على القوانين.

يعني ذلك ان الاستراتيجية السوفيتية تتاثر كثيرا بأفكار كلاوزفيتش في مقولته ان موهبة القائد وعبقريته تعملان على هامش القانون. هكذا ينكر الغربيون وجود قوانين صارمة للحرب ولذلك يرون ان الاستراتيجية يمكن ان تكون علماً يقوم بالتعرف على القوانين ولما كانت الاستراتيجية حسب المفهوم

الغربي احتمالية بالضرورة فانها تحصي جميع المعطيات بما في ذلك الوسائل ولكنها مع ذلك لا تسير على قاعدة دقيقة جامدة تستخدمها وفق أفضليات محددة مسبقاً. لان هذه القاعدة والأفضليات بحاجة إلى تعريف، لهذا فان الاستراتيجية الغربية لا يمكن ان تاخذ طابع الاستمرارية حتى ولو كانت أهدافها وغاياتها محددة بوضوح من قبل السياسة.

الاستراتيجية الإسلامية:

ان أصل العلم في الإسلام من الرسالة السماوية الموجهة إلى كافة الأمم على سيدنا محمد (عليه الصلاة والسلام)، شاملا موجهات نشاط الإنسان في سائر مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. لقد وردت اية توضح المفهوم العملي للاستراتيجية وهي:" واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم" فالاعداد هو فن تطوير الوسائل والقوة، مصطلح مطلق يشمل كافة أنواع القوى العسكرية، النووية، الاقنصادية، السياسية والاجتماعية. ولم يستخدم هذا المصطلح بواسطة المفكرين الا في القرن التاسع عشر بعد ظهور القوة النووية، مما يعني ان علم الله يشمل الماضي والحاضر والمستقبل والى ان تقوم الساعة. (تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللهّ وَعَدُوَّكم). [1] تتضمن الاية هنا التاثير المادي والمعنوي الذي يوجه للعدو.

---

[1] قران كريم، سورة الانفال الاية (60).

ان القوة يمكن ان تستخدم مباشرة ضد العدو وعند الضرورة يمكن ان لا تستخدم ولكنها تخلق يرهب العدو ويكفه عن استخدام القوة العسكرية ويلجا لاستخدام القوى الأخرى وصولا إلى غاياته.

بذلك يعتبر المفهوم الإسلامي للاستراتيجية سابق للمفهوم الغربي أو السوفيتي حيث قام المنظرون في العصر الحديث وفي بدايات القرن العشرين بالتوصل إلى مفهوم الاستراتيجية.[1] ويمكن الاشارة إلى ان أهم سمات وفوائد الاستراتيجية هي :-

1- المبادرة والطموح.

2- تحقيق أمور أساسية.

3- تجنب التهديدات للوصول إلى نتائج حاسمة نهائية.

4- تجنب الوقوع في أخطاء خطيرة وجسيمة

5- يتطلب تحقيقها زمنا طويلاً.

يمكن القول انها الأسلوب الذي يتمكن عن طريقه المسؤولون من توجيه الدولة بدءً من الانتقال من مجرد العمليات الإدارية اليومية ومواجهة الأزمات وصولاً إلى رؤية مختلفة للعوامل الديناميكية الداخلية والخارجية القادرة على تحقيق التغيير في البيئة المحيطة بهم، بحيث يكون المنظور الجديد متوجها أساساً إلى المستقبل.

([1])محمد نعمة الله، المسالة الاستراتيجية مرجع سابق ص 70،

كثيرا ما يخلط بين التفكير الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي فمعظم القراء يفسرون التفكير الاستراتيجي على انه تخطيط استراتيجي، ولكن هذا الأمر ليس كذلك وان عبارة التخطيط الاستراتيجي نفسها تتكون من كلمتين متناقضتين تماما فالتخطيط يعتبر مهما بالنسبة لجميع مستويات النشاط اليومي ورغم أهميته الا انه لم يعد كافيا لدرجة تجعلنا نستغني عن هذا النوع من التفكير، فهو مرحلة لاحقة تاتي بعد استكمال التفكير الاستراتيجي قبل الخطط وقبل الأنظمة، اذ انه بدونه لن تفيد اية استراتيجيات أو خطط مهما كانت موضوعيتها ومهما كان اكتمالها، وهنا تظهر أهمية وخطورته تكمن في الاستراتيجية لا بد ان تسبق تعلم استخدام اليات وضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج والسياسات والأنظمة.

التحليل الاستراتيجي

يُعتبر التحليل الاستراتيجي للدولة، تحليل البيئة الاستراتيجية المحيطة من المهام الأساسيّة لمتخذ القرار في مجال إدارة المياه في السودان ودول حوض النيل محور هذه الدراسة بحيث تغطي مشكلة البحث وفرضياته وتشتمل البيئة المحيطة على عدة عوامل متغيرة تؤثر على الدولة، فالتغير الكبير في البيئة المحيطة يجعل من عملية معقدة حيث تسعي الدول عادة إلى التعرف على وضعها الاستراتيجي الحالي، وتحديد خطتها لإدارة لتغيير اللازم للوصول إلى الوضع المرتجي.

يجب ان تسبق عملية بناء الفكر الاستراتيجي عملية التخطيط الاستراتيجي نفسها، بما يشمل تحليل الأوضاع القومية على خلفية مفهوم القوى الاستراتيجية الشاملة للدولة، وبالتالي فعند انتهاء التحليل للوضع المائي بدول حوض النيل، تحدد الخطه لإدارة التغيير اللازم للوصول إلى الوضع المرتجي ستكون هذه الفجوة هي محور الأهداف الاستراتيجية.

يُشار إلى انّ عناصر القوه الشاملة للامن القومي هي العناصر السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العلمية، التقنية، الاعلامية والعسكرية. وتُعرّف القوة الشاملة على انها قدرة الدولة على امتلاك هذه القوة وان تُهيّا الأوضاع المطلوبة لتحقيقها، ولتأمين المصالح الاستراتيجية الوطنية.[1]

الصراع الاستراتيجي للمياه :-

الصراع الاستراتيجي يشمل الأوضاع التي تتشكل من خلالها استراتيجيات الدوله التي تسعى عبرها لتحقيق جانب من مصالحها القومية على الساحة الدولية.

المياه الافتراضية

مفهوم حديث نسبيا ظهر في منتصف التسعينيات، هي كمية المياه المستهلكة لإنتاج السلع الزراعية التي يتم تصديرها إلى مناطق الشح المائي، وبالتالي يمكن

---

[1] محمد حسين ابو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، شركة المطابع الوطنية للعملة ط1 2016 ص83.

ان ينظر إلى تجارة الاغذية الدولية كتجارة في المياه الافتراضية بدرجات متفاوتة مع المصالح القومية للدولة الأخرى، ويمكن ان يتضمن ترتيبات دولية للتعاون بين الأطراف المتنازعة كالشركات والتحالفات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية أو مجموعة دول صديقة ضد أخرى، وقد يتضمن مواجهة عسكرية أو الحروب اقتصادية. .. الخ.

اطر التحليل الاستراتيجي :-

هي أدوات تساعد في الاحاطة بالعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الدولة، ويتم ذلك بغرض بناء الرؤية الاستراتيجية، وما يلحق ذلك من رسالة تعطي المعني لوجود الدولة، وقيم يتم السعي للالتزام بها، وأهداف وخطط وبرامج تؤدي إلى بلوغ الغايات.

اطار هارفارد التحليلي واطار تحليل العوامل السياسيّة والاقتصادية والاجتماعيّة والتقنية، وان الذي يلقي الضوء على بعض هذه الأدوات مثل :-

تحليل القوى الخارجية:

تُمثل الأداة أسلوباً لتحديد العوامل التي تؤثر على الدولة من الخارج، أي دراسة البيئة المحيطة بها وما يطرأ عليها من تغيرات. ويحتاج هذا الأسلوب جهداً عقلياً وفكرياً، الأمر الذي يتطلب وقتاً كافياً وطويلاً لدراسة عوامله المختلفة.

فانّه يجب تطبيقه لإنتاج البدائل المناسبة والتعرف على المخاطر القريبة من أي النشاط.[1]

يوضع تحليل القوي الخارجيّة أحياناً تحت عنوان البيئة النائية أو البيئة الخارجية، التي تحدد بعدة عوامل منها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية وأحياناً الايكولوجية أو البيئية. العوامل المذكورة انفا تقوم بالتاثير على الدولة، ولا تستطيع الدولة احداث اثر عكسي عليها، بمعني انها لا تستطيع تعديل تلك الاثار أو الغائها.

ينظر إلى تحليل PEST كاطار لتصنيف البيئة إلى عوامل سياسية، واقتصادية، واجتماعية وتقنية.[2]

ويمكن أحيانا إضافة التاثيرات البيئية، والقانونية PESTEL، كما يمكن إضافة أوضاع القدرات العلمية، والعسكرية، والاعلامية، وهذا تفصيل وتركيز للعوامل السابقة، وذلك باختصار الأحرف الأولى باللغة الإنجليزيّة من العوامل المذكورة سالفاً.

يمكن ادارج العوامل الاضافية التي ذُكرت اعلاه ودراستها تحت المكونات الأربعة الرئيسة لاطار PEST وذلك للاختصار، مع ملاحظة انّ نموذجPEST أو

---

(1)بميك، التخطيط الاستراتيجي – هل يخلو المستقبل من المخاطر، مركز الخبرات المعنية بالإدارة، بميك، القاهرة، ٢٠٠٥، اط، ص12.

Opportunities and Threats Factors، Weaknesses،Strengthes(2)

PESTTEL، يُعنى بمنظمات بالتفصيل بإضافة SIM أو يُعنى باستراتيجيات الدول. يتضح مما ذكر اعلاه انه يمكن تطبيق إطار العوامل البيئيّة والعلميّة، والعسكريّة وغيرها.

إطار هارفارد التحليلي:

تسعى الدول جاهدة إلى تعظيم عوامل القوى والفرص باستخدام إطار هارفارد وتقليل وتحجيم عوامل الضعف والمهددات.

يستخدم نموذج هارفارد التحليلي كوسيلة لتحليل أوضاع الدولة من حيث العوامل الداخليّة وتتمثل في عاملي القوه والضعف، ومن حيث العوامل خارج الدولة وتتمثل في عاملي الفرص والمهددات التي تفرزها PEST وPESTEL .

يعزى بعض علماء الإدارة الاستراتيجية عوامل القوه والضعف فاليابان مثلا، لا تتمتع بالموقع الجغرافي المناسب، ولا تتوافر لديها المواد الخام، رغم ذلك اوجدت عوامل القوة من خلال استغلال الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والعلمية فيها، مما أدى إلى تملكها ميزه تنافسية عالمية، بينما يتمتع السودان بكميات من المياه السطحية والجوفية وهي من المدخلات الأساسيّة لاي نشاط إنتاجي اقتصادي اوغيره.

استخدام مخطط إطار هارفارد التحليلي:

يستخدم مخطط هارفارد لمعرفة وتحديد الفرص المتاحة أمام الدولة ومعرفة المهددات التي تواجهها. وتنتج عن ذلك أربع حالات أو انساقا عند مقارنة

الموارد من حيث القوة والضعف بالفرص والمهددات الناتجة من البيئة الخارجية، بالنسبة لمستقبلها وبالنسبة للاستراتيجية.

النسق الأول:-

وهو حالة الدولة من حيث توافر عوامل القوة مع وجود الفرص، وعلى الدولة في هذا الوضع عدم التردد في استغلال هذا الوضع المرغوب فيه.

النسق الثاني:-

وهو نسق الضعف مع وجود تهديد. يُلاحظ انّ هذا النسق يقع في الطرف المقابل النسق للنسق الأول وهو اسوا وضع يمكن ان تعمل فيه الدولة، إذ انّها مع ضعف مواردها الداخلية فانها تجابه تهديدا خارجي.

النسق الثالث: -

وهو نسق القوة مع وجود تهديد رغم انّ الدولة تتمتع بنقاط قوة في مواردها لكنها تواجه تهديدا خارجي.

النسق الرابع:

هو وجود الفرص مع وجود ضعف، ويجب ان تتخذ الدولة في هذه الحالة التدابير اللأزمة لازالة عوامل الضعف من الداخل حتى لا تضيع الفرص المتاحة من الخارج.

جدول (1) مخطط إطار هارفارد التحليلي[1]

	S	W	
O	OS وضع أفضل للدولة	WO إزالة عوامل الضعف	O
T	ST إزالة المهددات	TW وضع غير محبذ	T
	S	W	

اطار هارفارد التحليلي من الادوات التي قد تكون مفضلة لصياغة الاستراتيجية، لكن هذه الاداة لا تكوّن فعّاله ولا تعطى نتائج صادقه الا إذا تم تحديد العوامل الأربعة التي تشتملها بدقة، وصدق وشفافية، مع اتباع الطرق العلمية في رصدها وقراءتها، وتفسيرها واستنتاجها.

التخطيط الاستراتيجي.

التخطيـط الاستراتيجي يُعني بالاستفادة المثالية من الموارد الأساسية الأربعة للدولة هي: الموارد البشرية، الموارد المعرفية، الموارد الطبيعية والمورد الزمني.

التخطيط الاستراتيجي هو تصور واضح الملامح لما ستكون عليه حالة البلاد أو المؤسسة، خلال فترة زمنية طويلة المدى، وذلك من خلال رؤية متفق عليها،

---

(1) Pearce & Robinson، Strategic Management: Formulation، Implementation، and Control (المصدر: (بتصرف
Mc Graw-Hill، 8thed، New York، USA، p:136

ومن ثم حشد الطاقات والموارد والامكانات المادية والمعنوية للوصول لأهداف الأمة، التي تسعى لتحقيقها في إطار الرؤية الكلية.

مفهوم التخطيط الاستراتيجي

ان ظاهرة العولمة وبروز ما يسمى بالنظام العالمي الجديد له الأثر الأكبر على مفهوم الاستراتيجية، باعتبار ان العالم في العصور الماضية كانت تسوده القوانين القطرية التي تحكم وتحمى الاقتصاد والثقافة والفكر الوطني من خلال هذا الوضع برزت العديد من التعريفات للتخطيط الاستراتيجي، منها :-

1. قراءة المستقبل والتخطيط الواعي وادارته وتوجيهه إلى ما هو أفضل من حيث تصميم البرامج والمشاريع.
2. وضع الميزانيات الخاصة ورسم الهياكل التنظيمية للعمل وتأهيل وتطوير مهارات الموارد البشرية والاستفادة القصوي من المورد المائي.
3. التخطيط عملية مستمرة غير مرتبطة وانما بمن يأتي يطبق التخطيط ويعمل على تحقيق أهدافه.
4. استجابته للتغيرات البيئية التي تحدث عندما تكون الخطط وادوات تنفيذها في حالة تعديل وتنقيح مستمر (حفاظاً على مورد مياه حوض النيل) مما يتناسب مع المغيرات البيئية ويتاقلم معها.

التخطيط الاستراتيجي يعني عملية رسم الأهداف التي يـراد التوصـل اليهـا من خلال فترة زمنية معينة وحشد الطاقات والامكانـات اللأزمـة لتحقيـق تلـك الأهداف وفق أساليب تختصر التكاليف وتعظيم النتائج.[1]

التخطيـط الاستراتيجي :

يُعني الاستفادة المثالية ونركز هنا على المورد المائي داخل الدولة وفق الموارد البشرية، الموارد المعرفية والمورد الزمني.

التخطيط الاستراتيجي القومي :

ان التخطيط الاستراتيجي القومي هو العملية التي يتم من خلالها وضع الاستراتيجية وتتضمن التحليل الاستراتيجي والاختيار الاستراتيجي وتحديد البدائل بالتركيز في هذا البحث عن البدائل الاستراتيجية المائية. يخلص في منتهاه إلى تحديد وتحقيق وتأمين المصالح الوطنية المائية الاستراتيجية، وهذا بالضرورة يتضمن بلورة المسار الاستراتيجي.

مميزات التخطيط الاستراتيجي القومي :

أولاً: المستقبلية :

أي ضرورة تحديد بدائل يمكن اتباعها مستقبلا وعندما يتم الاختيار يصبح ذلك البديل هو لأساس لكل القرارات التي من خلالها تعطي الإدارة القوة

(1)مجيد الكرخي، التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج، مطبعة الريان ط1، 2014، ص 9.

لاتخاذ القرارات المتعلقة باستكشاف التهديدات وتجنبها. وتحديد الأهداف المستقبلية وكيفية تحقيقها.

ثانيا: -العملية في وضع الخطط:

أي ان التخطيط الاستراتيجي عملية تبدا بتحديد الأهداف والسياسات وطرائق الوصول ال ياستراتيجيات، وتطوير الخطط التفصيلية للتاكد من تنفيذ تلك الأهداف، فهي العملية التي تتضمن التحليل المسبق لأنواع الجهود التنظيمية المطلوبة.[1]

أهمية التخطيط الاستراتيجي (Strategic Planning)

تزايد في السنوات الأخيرة استعمال التخطيط الاستراتيجي ضمن المفاهيم الإدارية الحديثة التي يجب على الدول ان تتبناها وتطبقها وتلتزم بها في عملها الإداري إذا ما ارادت ان تحقق أهدافها وان تضمن استمرار بقاءها.

برزت الحاجة إلى التخطيط الاستراتيجي في الوقت الحاضر لما تمليه ظروف المنافسة القوية التي تواجهها الدولة على حد سواء بعد ان تزايد الانفتاح على بعضها البعض من خلال التركيز على أهمية الحرية الاقتصادية في السنوات الأخيرة وبالتالي دور النفوذ والتدخلات الخارجية بثقلها المالي والتكنولوجي.

---

(1) مصطفي طلاس واخرون، الاستراتيجية السياسية والعسكرية ط2،دمشق، الهلالي للدراسات والترجمة ص2003، ص462.

يركز التخطيط الاستراتيجي على العلاقة الطويلة الاجل في المجتمعات التي يعمل فيها، وبذلك فهو يتضمن تحديد السمات الكلية للمهام والأهداف التي تسعي الدولة إلى تحقيقها من خلال تحليل الظروف البيئية المختلفة للمنظمة واستخدامها في صياغة وتطوير هذه الأهداف ومن ثم تحقيقها. من ابرز مميزات التخطيط الاستراتيجي:

1. يرتبط أكثر بالبيئة الدولية.
2. يسعى لتحقيق أهداف تتسم بالطموح.
3. يسعى لتهيئة الظروف والأوضاع المناسبة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.
4. تتسم بالجراة والتحدي.
5. التخطيط من منظور عالمي.

منهجية اعداد الخطة الاستراتيجية :

تتمثل مكونات الخطيط الاستراتيجي في العناصر التالية :-

- تحليل وتوصيف الموقف.
- توفر مقومات التاثيرواسيطرة النسبية على الموقف دون التسليم بسياسة الانقياد التلقائي للبيئية المتوفرة.
- توفر مرونة في التعامل مع المشكلات والتهديدات.

- توفر قيادة لديها الاستعداد والقدرة ارصد الفرص واستثمارها لتحقيق الأهداف.[1]

هنالك سبع خطوات يجب اتباعها عند اعداد الخطة الاستراتيجية:-[2]

- التخطيط للتخطيط.
- تحديد مدة الخطة.
- صياغة الرؤيا.
- تشكيل الرسالة
- نموذج العمل الاستراتيجي.
- تقييم الأداء. دراسة الواقع Swot.
- تحليل الفجوات.
- وضع الخطط العملية.
- الخطط البديلة.
- التنفيذ.

---

(1) مصطفي محمود ابو بكر،دليل التفكير الاستراتيجي واعداد الخطة الاستراتيجية، الدار الجامعية، الاسكندرية،2000،ص67.

(2) طارق السويدان،محمد اكرم العدلوني،كيف تكتب خطة استراتيجية،قرطبة للنشر، الرياض 1425 هـ ص38.

مفهوم الأمن القومي الاستراتيجي :

قدرة الدولة على تحقيق وتأمين مصالحها الاستراتيجية ويقوم على امتلاك الدولة لعناصر القوة الشاملة التي تقوم وتستند على تحقيق الأمن الإنساني وبذلك تتيح للدولة امتلاك ارادتها الوطنية وتوفير السند المطلوب لتحقيق وتأمين المصالح الوطنية الاستراتيجية بما يشمله ذلك من المحافظة على البيئة وتنمية الموارد الطبيعية وحفظ حقوق ومصالح الاجيال القادمة وتحقيق الأمن العالمي.[1]

هنالك عدة مؤشرات خاصة باستراتيجيات المائية لاي دولة أو لمجموعة دول حيث يظهر من خلال :-

- وجود رؤية استراتيجيةماية لدولة أو عدة دول من خلال الوضوح والتوقعات المستقبلية.
- القدرة على التحليل الاستراتيجي لكل أبعاد الوضع المائي للدولة. توافر معلومات خاصة بمصادر المياه وتوزيعاتها والتهديدات المستقبلية على اختلافها.
- صناعة القرار المائي الاستراتيجي في ضو اعتبارات وتقييم البدائل واختيار البديل الأفضل .

(1) محمد حسين ابو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي ط7، مطابع شركة العملة السودانية 2016 ص9.

مفهوم الهيدروستراتيجيك :-

المفهوم ناتج عن التزاوج بين علم الاستراتيجية وعلم الهيدورولوجيا، حيث يقوم ببحث ودراسة وتفسير الظواهر الاستراتيجية في ضوء المتغيرات المائية المتداخلة بالاستراتيجية والسياسية وكذلك الاقتصادية والجغرافية والديموغرافية واول من استخدم هذا المصطلح (غروون وولوف) كمفهوم لتحليل وتفسير التفاعلات المائية بنهر الأردن.(1)

مفهوم الايكوبولتيكس :_ Eco-politics

يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبيا وهو العلم الناتج عن التزاوج بين علم السياسة والبئية، ويعرف بانه حزمة من الخطوط العريضة التي تعكس قواعد الاجراءات وأسلوب البحث عن نتائج استراتيجية مع توضيح اليات التصحيح والتنمية.

الايكوبوليتكس تمثل جزاءا من السياسة العامة خاصة أن تلك السياسات البيئية لا تنحصر في معالجة أضرار البيئية قدر الامكان وتنفيذ أهداف ترسم بالتخطيط وتنتهي بالتقييم والتقويم. (2)

---

(1)ايمان عبد المنعم زهران، المحدد المائي كالية للصراع في المشرق العربي، مجلة السياسة الدولية، المكتب العربي للمعارف ط1، ص 14، 2015.

(2)محمود يونس، محمد فوزابو السعودي مدخل إلى الموارد واقتصادتها، دار الجامعة للنشر والتوزيع، بيروت 1993ص 23.

القوة الشاملة :

اتفق كثير من الباحثين والعلماء الاستراتيجية على أهمية امتلاك القوة كسبيل لتحقيق المصالح الوطنية الاستراتيجية واطلق عليها اسم القوة الشاملة، وياتي هذا الاسم من شمولية القوة على عناصر متعددة وليس عنصر واحد وهذه العناصر هي :

- القوة السياسية.
- القوة الاقتصادية.
- القوة العسكرية.
- القوة التقنية.
- القوة العلمية.
- القوة الاعلامية.
- القوة الاجتماعية.

ومن هذه العناصر ناتي بتعريف مختصر للقوة الاستراتيجية الشاملة :

هي القوة التي تتيح للدولة تحقيق وحماية مصالحها الاستراتيجية وامتلاك ارادتها الوطنية.

الأمن والصراع على الموارد :

ان مفهوم الأمن ذا صلة وثيقة بالموارد ويختلف من دولة إلى أخرى حسب نوع ثروتها وموقعها الجغرافى وظروفها من الأمثلة على ذلك الأمن المائى العربي

حيث ندرة المياه العذبة في ظل الحقيقة التي تشير إلى ان 85٪من المياه العربية تأتي من خارج الوطن العربي مع وجود فجوة غذائية عربية ضخمة تصل إلى حوالي 20 بليون دولار مع امكانية استخدام الغذاء كسلاح.

ان اتجاهات الأمن القومي المصري فيما يتصل بالموارد فاننا نلاحظ ان العمق الاستراتيجي للأمن المصري القومي على سبيل المثال يشمل المسرح السوداني ومنطقة البحيرات وذلك يبرر اهتمام مصر بالشان السوداني باعتبار انه سيكون منصة لاضعاف مصر أو التحكم في مياه النيل. وهذا الوضع ينعكس ليس على الأمن الاستراتيجي للسودان ومصر انما يمتد ليشمل منطقة حوض النيل كلها بالنظر إلى مخططات الولايات المتحدة وإسرائيل للسيطرة على منابع النيل. من هنا فان ضعف القدرات التفاوضية الناجم عن عدم وجود رؤية استراتيجية وطنية أو ضعف الفكر السياسي الإقليمي أو ضعف الإدارة الاستراتيجية لدول حوض النيل تنعكس على قدرة الدولة في إدارة الصراع الدولى للمصالح، فان هذا يعنى تهديد للامن القومي الاستراتيجي الذي تطور على مستوى الساحة الدولية وطبيعة صراع المصالح إلى امتلاك القوة الشاملة. [1]

مهددات الأمن القومي بمفهومه الاستراتيجي:

ان مفهوم الاستراتيجية يعنى قدرة الدولة على حشد وامتلاك القوة الشاملة وتهيئة الأوضاع المطلوبة لتحقيق المصالح الاستراتيجية الوطنية وهذا يعنى أن

---

(1)ا.د محمد حسين ابو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي ط7، مرجع سابق، ص 12،

التخطيط الاستراتيجي يخلص في منتهاه إلى تحديد وتحقيق وتأمين المصالح القومية الاستراتيجية بالضرورة يتضمن بلورة المسار الاستراتيجي للدولة لتسير بانتظام طوال فترة الاستراتيجية تجاه المصالح وبالتالي فان أي سلوك أو ممارسة نشاط يعوق أو يعطل حشد امتلاك القوة الاستراتيجية الشاملة وبلورة المسار الاستراتيجي في تحديد وتحقيق وتأمين تلك المصالح يعتبر مهددا للامن القومي ضعف التنفيذ يعنى عدم التمكين من حشد القوة الشاملة وبتالي عدم مواجهة التحديات الدولية في ظل أوضاع هشة تقود إلى تهديد الأمن القومي.

المحاور الرئيسة للصراع الاستراتيجي :

يدور الصراع الاستراتيجي حول عدد محاور أهمها :

- الماء العذب.
- مصادر الطاقة (نفط، غاز، اليورانيوم، الطاقة الشمسية).
- الأراضي الزراعية.
- المعادن الاستراتيجية.
- الموقع الاستراتيجي.
- المعتقدات والثقافة.

ركائز الأمن القومي :

يمثل الأمن القومي أحد أهم الدوافع الأساسية لتفسير سلوك الدولة واتجاهاته المختلفة ازاء أزمة محددة، الأمن القومي مفهوم نسبي لا يتستند فقط إلى

عوامل عسكرية أو سياسية، ان يستند إلى عوامل اقتصادية اجتماعية ونفسية ويقصد بالأمن القومي حماية الدولة ووحدة أراضيها وسيادتها واستقلالها وحسب هذا التعريف يشمل الأمن القومي عنصرين هما المكونات الطبيعية اللأزمة لحماية الدولة ضد أي عدوان وما يترتب على ذلك من من قيام جيش قوي مركزي يدافع عن الدوله تسانده قوة اقتصادية وتقدم تكنولوجي ودرجة من الاستقرار السياسي.[1]

الركيزة الأولى:

وتعنى بالمرتكز الجيوبوليتيكي وتتعلق بالآتي:

موقع التجارة والنقل وكذلك أهمية موقع الدولة بالنسبة للدول ذات المصالح الحيوية في المنطقة ومدى تاثيره على الدول المجاورة ومنافذها.

الركيزة الثانية:

ركيزه جغرافية تتعلق والبحرية وتاثير ذلك على:

1- الموارد المائية للدولة وماتمتلكة الدولة من ثروات معدنية ومصادر الطاقة وغيرها ومدى توافر الموارد المائية والمعدنية في تحقيق الأمن الغذائي.

2- القدرات البشرية من حيث عدد السكان ومعدل نمو توزيع السكان وقدرة الانتقال بين اجزاء الاقليم وترابط الاقليم.

---

(1) عبد المنعم المشاط،نظرية الأمن العربي المعاصر،دار الموقف العربي للصحافة والنشر، القاهرة 1989 ص 24.

الركيزة الثالثة:

وهي ركيزة تاريخية ويقصد بها تاريخ وقوة الدولة والأحداث التي مرت بها في فتراتها التاريخية والحضارية والتي تؤثر في تكوين شعبها وتنظيم نمط الحياة فيها، وتشكل جزءاً أساسياً في قيمها الجوهرية وقدراتها ونهضتها ومدى تاثيرها الاقليمى والدولي.[1]

ان الهدف من الاستراتيجية هو كسب الحرب، فان هذا الهدف يمكن تحقيقه سلميا كما يمكن تحقيقه عسكريا خصوصا في ظل التطورات الحديثة في العلاقات الدولية وفي ظل السلاح النووي الذي أصبح خطرا يهدد الدول المتحاربة ولذلك يمكن القول: بان الاستراتيجية هي العلم والفن الذي بموجبة يمكن تجنيد كافة الامكانات والقدرات البشرية سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم عسكرية لتحقيق غايات ترسمها السياسة.

يعتبر الأمن مسؤلية الجميع يشتق منه معاني كثيرة كما انه يهتم بتهئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب لانطلاق بالاستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج بما يدفع بالتهديدات باختلاف أبعادها المائية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والبيئية بمما يكفل لشعبها حياة مستقرة للنهوض والتقدم.

---

(1) إسماعيل محمد الرفاعى، تحديات الأمن القومي العربى في ظل العولمة، دار الفكر العربى، عمان، الأردن، الطبعة الثاني2006 ص52.

النزاعات الدولية:

يعرف النزاع في بعديه اللغوي والاصطلاحي انه من أصل كلمة قتال ويستخدم المصطلح في الادبيات السياسية والعلمية والنفسية بمعان ومضامين تضارب المصالح، صراع الحضارات، صراع الثقافات، نزاع مسلح...الخ.

نظريات أكاديمية عدة اشارة إلى فهم الصراعات، ركز الاقتصاديون في نظرية اللعبة على اتخاذ القرارات في حين اتخذ علماء الاجتماع الصراعات الطبقية بوصفها نقطة محورية أولى لفهم الصراع نفسه. في حين ان باحثي العلوم السياسية والعلاقات الاستراتيجية يركزون على مستويين الأول المستوى الوطني والثاني المستوى الدولي أو النزاع الدولي. مما جعل تعريف الصرع كمعني اصطلاحي محل خلاف بين المختصين ويعد من المسائل البالغة الصعوبة بسبب تعدد أسبابه وتداخل مسبباته ومصادره.[1]

يشير جوزيف هيميز في مؤلفه حول النزاعات ' بان الناس عدائية وهي مخلوقات تتنازع مع بعضها البعض. اما ريمون ارون Raymond A يعرف النزاع الدولي" بانه ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة وهو نتيجة لتضاد المصالح[2].

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق، القاهرة ' المكتبة الاكاديمية 1991 ص231.

(2)Darios Battistella Théories des Relations Internationals Edition،Paris :les presses Sciences po، 2006; p 496.

يذهب المؤلف في هذا التعريف إلى اظهار الدوافع الحقيقية باعتباره تضاد في المصالح بين دولتين في المقام الأول.

تعريف آخر: ان النزاع الدولي هو تنازع وتصادم ارادات ومصالح الدول الوطنية هذا التنازع والتصادم يكون ناتجاً عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها ومواردها وامكانياتها مما يؤدي إلى تصرفات وسياسيات تختلف أكثر مما تتفق على الرغم من هذا تبقى اغلب النزاعات بعيدة على نقطة الحرب.[1] لهذا نجد ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية فريدة من نوعها من حيث انها تختلف عن بقية ظواهر العلاقات الدولية ويرجع ذلك إلى تنوع وكثرة أبعادها وكذا تعقد وتقاطع الأسباب المؤدية لها التي تنتج عنها بطبيعة الحال نتائج مختلفة.

لهذا يري بعض المفكرين بان مسالة النزاع هي ظاهرة طبيعية مغروسة في النظام الدولي بالإضافة إلى طبيعة الإنسان الانانية وكذا الطبيعة التنافسية للنظام الدولي.[2]

اما نيكولاس سوانستروم Niklas Swanstrom فيربط النزاعات بتعارض مصادر الاهتمام وانحراف وتشعب الأهداف كما يرتبط بخيبة الأمل والاحباط لأحد أطراف النزاع لايرتبط النزاع بالدوائر العسكرية بل بالتصرفات والأبعاد

---

(1)حسين بوقاره، تحليل النزاعات الدولية، الجزائر، دار برهومة،2008 ،ص7.

(2)حسين بوقارة، مرجع سابق، ص9

السلوكية بشكل أساسي.[1] يدرج فيه التوجهات الاقتصادية والامن الإنساني والبيئة والخلفيات التاريخية. من خلال ما سبق نجد ان النزاع الدولي ارتكز على نقطة جوهرية وهي مسالة الخلاف بين وجهات النظر للأطراف أو الفواعل الدولية قانونية أو سياسية حسب طبيعة هذا الخلاف.

ولهذا وضع بعض الباحثين جملة من الخصائص المميزة للنزاع الدولي حتى يمكن ضبطه بدلا من وضع تعريف محدد وهذا ما قام به ماك سنايدر Mack Snyder.

الخصائص على النحو التالي[2]:

1- ينشا النزاع من أهمية موقع وندرة الموارد.
2- يتورط في النزاع طرفين على الأقل(هنا التركيز على الارادات الوطنية لان الموضوع متعلق بالنزاعات الدولية).
3- تشابك الأطراف في تفاعلات تتالف من أعمال مقاومة واعمال مضادة، مع ملاحظة مسالة التصادم المباشر بين الأطراف واستخدام القوة.
4- للنزاع الدولي نتائج مهمة وما يترتب عن هذا النزاع من اثار بمعنى هل حقق النزاع .

---

(1) Niklas Swanstrom ،Mikeal Weissmenn، Conflict ،Conflict prevention ، Sweden : Central Asian Caucasian Institutes، 2005 ،p 07.

(2) كمال حداد، مرجع سابق، ص12 .

كبيرة لدولة أخرى أو في الوقت نفسه تعتقد دولة الأخرى ان بامكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد تجاه الدولة الأولى التي بدأت بالمبادرة بالفعل، عليه فان الوضع يدل على اننا امام دولتان أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت [1]

هذا فيما يخص النزاع الدولي، حيث لاحظنا عدم وجود اتفاق جامع حول تعريف موحد للنزاع الدولي وهذا يرجع بالأساس إلى عدم وجود تفسير عام للظاهرة النزاع الدولي فالغالبية الكبرى من الدراسات والتحليلات الخاصة بالنزاع الدولي هي دراسات حالة، فنجد على سبيل المثال النزاع الإسرائيلي، العربي يختلف عن ما يحدث في العراق.

ولهذا يري الكثير من المفكرين ان هناك تصورين للنزاع الأول موضوعي والثاني ذاتي.[2]

1. **التصور الموضوعي**: يعتبر النزاع بانه وضعا تنافسيا تكون فيه الأطراف واعية بتعأرض المواقف التي تريد ان تحتلها الأطراف الأخرى.
2. **التصور الذاتي**: يعني ادراك الوضع الموضوعي ادراك مشوها وخاطئا لانه ينطلق من الذاتية والخصوصية.

---

(1) حسين قادري، مرجع سابق، ص12.

(2) حسين بوقارة، مرجع سابق، ص10 .

ان النزاع في تصوره الموضوعي يقوم على اعتبارات واقعية ومدركة من طرف الأطراف المتنازعة من أجل الدفاع عن مصالحها، في حين يصبح ذاتيا إذا ما اعتمد في فهم وتفسير النزاع على دوافع ذاتيه للأطراف وليس لما هو موجود ومدرك حقيقة على أرض الواقع هناك من يذهب إلى وضع تعريف لكل من النزاع والصراع رغم ان الكثير يعتبرها شيء واحد ففي تعريف لكمال حدادتعريف للنزاع هو" خلاف حاد وتاريخي حول منافع محددة مثل الحدود، المياه بين دولتين، يكون موضوعها، أحد المصالح الحيوية ويتشعب النزاع أو يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه، أما الصراع فيتناول الوجود الآخر سواء كان شعبا أو دولة، ويمكن للصراع ان يكون على حدود أو الثروات ولكن يتناول بعدا ايديولوجيا أو دينياً أو عقائدياً[1].

اما لويس كوسر فيعرف الصراع بانه" تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد أو تصفية أو الأضرار بالخصوم[2].

اصطلاحا :

انهيار أو تعطل نظام الاجتماعي والسياسي القائم دون ان يصحبه بالضرورة نظام بديل ويوجد النزاع عندما مجموعات ان مصالحها متناقضة أو التعبير عن

---

(1) كمال حداد، مرجع سابق، ص27

(2) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية : (وليد عبد الحي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،1985 ، ص140 ،

موقفها أصبح عدائيا ولا يحدث النزاع الا بعد تنامي الشعور بتهديد المصالح من جماعة أخرى. [1]

أنواع الصراع

يحدث النزاع نتيجة تقارب أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع ومحاولة تغييره، فالنزاع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين على الأقل ويشكل هدا القائم التفاعل معياراً أساسياً لتصنيف النزاعات. والمقصود به الخلافات التي تقع بين الدول أو الكيانات السياسية التي تكون في وضع خطير ينشا عنه اصطدام وجهات النظر بين الطرفين، حيث تتعأرض مصالحهم بشكل تتعذر معالجته عن طريق الوسائل الدبلوماسية مما يجبر أحدهما أو كلاهما إلى التهديد باستعمال القوة. النزاع في جوهره هو أول مراحل الصراع ومن أمثلته النزاع بين الكوريتين والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي في بعض وجوهه.

انّ النّزاعات الدّولية ظاهرة قديمة تعود إلى ظهور الدوله القوميّة، ولقد تميّزت العلاقات الدّوليّة بهذه الظاهرة عبر الفترات الزمنية المختلفة، فلقد اختلفت النّزاعات الدّوليّة وتعدّدت، وهو ما زاد من درجة تعقيدها، فعرف الحقل المعرفيّ لتحليل النّزاعات الدّولية العديد من المحاولات الفكريّة التي حاولت ان تدرس الظاهرة بجميع جوانبها المختلفة من نزاع إلى آخر، فاختلف

(1) net understanding conflict،www Aljazeera

المنظّرين والباحثين في دراسة النّزاعات الدّوليّة وتعدّدت الأفكار والمفاهيم والاطر التّحليليّة من باحث لاخر، محاولين تفسير السلوك النّزاعي عن طريق نماذج مختلفة.

ان النزاع أو الصراع لا يمكن حله الا بإعادة توزيع السلطة والنفوذ والجاه والثروة على السلم التنظيمي وجعل أكثر عدالة ومرونة واقل بيروقراطية.

ان الصراعات تكاد تكون كلها من أجل الحصول والسيطرة على الموارد والسيطرة عليها وان الندرة هي سبب الصراع. والصراع الدولي الراهن والمستقبلي يتمحور حول حول الموارد والتسابق نحو السيطرة على الموارد والاسواق.

مفهوم الصراع:

هو تفاعل العلاقات بين عناصر ومكونات موجودة في الطبيعة والذات الإنسانية والعلاقات الاجتماعية، فهو حالة من الضغط النفسي الناتج عن التعأرض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر، فهو يشير إلى موقف تنافسي خاص يكون أحد طرفيه أو أطرافه على قناعة بعدم التوافق المستقبلي المحتمل، أو يقوم كل طرف بتبني أو اتخاذ مواقف لا تتوافق مع المصالح المحتملة مع الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى. والصراع السياسي يعني: التصادم والتعارض بين طرفين أو أكثر بينهما اختلافات قيمية ومصلحية ينخرطان في سلسلة من الافعال وردود الأفعال الارغامية التي تهدف إلى الحاق الضرر أو شل

حركة الطرف أو الأطراف الأخرى مع سعي كل طرف إلى تعظيم مكاسبه على حساب الاخرين وتأمين مصادر قوته.[1]

هناك علاقة موضوعية بين الصراع والنزاع، فالصراع اشمل معنا ومفهوما من التنازع الذي يعد جزءا لا يتجزا منه، فاذا ما خرج التنازع من اطره المحددة وقيمه المعروفة، فان ذلك يتحول إلى صراع، وبذلك يعد الصراع اخطر أنواع التفاعلات البشرية لما تحويه من اثار سالبة ناجمة عنه.

لقد حدد النفط كثيرا من الصراعات والسياسات المحلية والإقليمية، أما الان فان الماء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو مصدر القلق وسبب النزاعات القادمة، وفي مناطق أخرى فان موارد كالمعادن والأخشاب توجه الصراع والتنافس.

ان الازدياد المستمر لعدد سكان العالم وتنامي الاستهلاك وارتفاع حاجيات الزراعة والصناعة إلى الموارد إضافة إلى تلوث المياه السطحية والجوفية تعد إلى جانب التغير المناخي من بين أسباب تقلص الموارد الطبيعية ولكن المشكلة تشتد خطورة جراء سوء استخدام وتوزيع الماء في الوقت الحالي واهداره في أنحاء عديدة من العالم. وكل ذلك في وقت يتوقع فيه الخبراء ازدياد عدد سكان العالم إلى تسعة مليارات نسمة حتى عام 2050. ومن جهة أخرى سيؤثر الاحتباس

---

(1) عبد الرحمن على الكوران، السياسة الدولية والاستراتيجية، منطقة تزاحم بين الطاقة والصراعات، المكتب العربي للمعلرف 2016، ص44.

الحراري سلبيا على القبعة الجليدية للأرض مما سيلحق أضراراً كبيرة بحوالي 15٪ من سكان العالم.

في عصرنا الراهن، مع دخولنا القرن الحادي والعشرين، باتت أسباب الحروب تحمل سمة الصراع من أجل احقاق الحريات العامة والفردية، على النطاق الغربي لمفهوم الحريات، بالنظر إلى الأمور بصورة متانية ندرك ان الأسباب الحقيقية ابعد ما تكون عن ذلك، بل هي الصراع من أجل حقول الطاقة والقوة المحركة لالات التكنولوجيا الحديثة.

ان "الحروب على الموارد" تحد جريء للذين يتوقعون حقبة من السلم والازدهار، وهو بحث واضح المعالم لطبيعة الحرب المتغيرة في حقبة من الضغوط البيئية المتزايدة والتنافس الدولي المتسارع. مع دخولنا القرن الحادي والعشرين، باتت أسباب الحروب تحمل سمة الصراع من أجل احقاق الحريات العامة والفردية، على النطاق الغربي لمفهوم الحريات، ولكننا وبدراسة متانية ندرك ان الأسباب الحقيقية ابعد ما تكون عن ذلك، بل هي الصراع من أجل حقول الطاقة والقوة المحركة للات التكنولوجيا الحديثة. في كتاب الباحث الاميركي "الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية"، يظهر الصورة الناصعة لتلك الحقيقة، معززا الكتاب بالمصادر الغنية، تضم وثائق حكومية داخلية ونشرات صناعية وعسكرية متخصصة غير متوفرة للقارئ العادي. ويقدم أول تحليل عقلاني لتلاقي المخاوف البيئية والاقتصادية والعسكرية. ان "الحروب على

الموارد" تحد جريء للذين يتوقعون حقبة من السلم والازدهار، وهو بحث واضح المعالم لطبيعة الحرب المتغيرة في حقبة من الضغوط البيئية المتزايدة والتنافس الدولي المتسارع.

الصراع على المياه:

تكمن قوة تحليل مايكل كلير في تركيزه على الصراعات المحتملة ومنها على سبيل المثال الصراع بين سوريا والأردن و"إسرائيل" على الموارد المائية المحددة لنهر الأردن من خلال بحث مفصل عن معدلات الاستهلاك المتوقعة، والنمو السكاني، والاتجاهات الأخرى ذات العلاقة، ويرى ان النمط نفسه يتكرر في عشرات المواقع الأخرى من العالم.[1].

وترجع أسباب هذا الصراع إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي:

1/ عدم تجدد الموارد.

2/ زيادة الطلب عليها.

3/ وقوع الموارد في مناطق تمزقها الاضطرابات العرقية والسياسية.

ان العقود الأولى من الالفية الثالثة ستشهد حروبا مختلفة ليس من أجل الايديولوجيا وكيفية نشرها، لكن من أجل السيطرة على الامدادات التي تتضاءل خاصة بالنسبة لتلك المصادر القيمة، والموارد الناضبة. ويؤكد ان تضاؤل الموارد مع الزيادة السكانية وعدم الاستقرار يسرع نشوب حروب قد تؤدي إلى زعزعة

---

[1] مايكل كلير، حروب الموارد، دار الكتاب العربي بيروت لبنان 2010 ط1 ص12،

النظام العالمي الحالي وتثير حالة من الفوضى الخطيرة. يقول كلير ان التركيز الحالي على مظاهر القلق الخاصة بمصادر الطاقة يعكس الأهمية المتزايدة للقدرة الصناعية والأبعاد الاقتصادية للأمن.

يساهم في زيادة الصراع هو العلاقة الوثيقة بين الأمن الداخلي والامن الخارجي، فحين تعجز الحكومات عن توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها فانها تواجه معأرضة قوية قد تدفع إلى حرب اهلية أو القمع والتسلط أو حرب وصراع مع دول أخرى يمتص النقمة ويوجهها إلى الخارج. ان الموارد الطبيعية هي أساس الحضارة وهي حاجة أساسية للعيش اليومي، ويملك سكان الأرض مخزوناً هائلاً من الموارد ولكن مستقبل الحياة والاستقرار يعتمد على اقامة نظام تعاون عالمي وتجنب الصراع.

ولكن أهم ما يغفل عنه في تحليل لمجريات الصراع الدائر بين دول العالم، انه لا يميز بين دول تتعرض للاستغلال والاستعمار وسرقة ثرواتها وتحاول الدفاع عنها بشتى الطرق والوسائل وبين دول أخرى استعمارية ودموية تفتك بشعوب العالم في سبيل تأمين مصالحها الاقتصادية والتوسعية، ففي حين يأتي الحديث عن الصراع عن الماء يعد "إسرائيل" دولة طبيعية من ضمن الدول التي تحاول الحصول على حصتها من مياه نهر الأردن وبحيرة طبريا، ضاربا عرض الحائط الفرق بين ذئب يعتدي على الحظيرة وبين حارس يحاول حماية مصدر عيشه.

عند تحديد سياق السلم والنزاع في إفريقيا ننظر إلى تعريف ديفيد جون فرانسيس قائلاً: ان إفريقيا قارة غنية بالموارد بل هي الاغنى بالموارد في العالم. ولبيان وفرة مواردها نقول: ان إفريقيا تنتج ما يقدر بعشرة ملايين برميل نفط سنوياً، ويبلغ نصيبها من إنتاج خام النفط العالمي 12 بالمئة.[1]

ان وفرة الموارد المائية والمعدنية والبشرية في إفريقيا، والثروة الهائلة لم تترجم إلى تدني معدل الفقر أو إلى نمو اقتصادي طويل المدى، أو تحسّن مستوى معيشة غالبية الافارقة، ومفارقة "الفقر وسط الوفرة"، يصفها بعض المحللين بانها "لعنة الموارد الطبيعية" وتعزى في جزء كبير منها إلى سوء إدارة الموارد الطبيعية من جانب النخب الحاكمة الفاسدة، وضعف الدولة، وعدد من العوامل الخارجية.[2]

كما ان البنية الاستنزافية غير المتوازنة لمعظم اقتصاديات ما بعد الاستعمار وهشاشتها، تؤكد على التناحر من أجل السيطرة على الموارد سبباً للنزاعات المسلحة والحروب في إفريقيا.

ومن الحالات التي يستشهد بها المعأرضون لدعم نظريتهم تمرد "يوهان سانيمبي" في انغولا لا سيما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وحرب "الجبهة الثورية المتحدة" في سيراليون، وتمرد "الجبهة الوطنية القومية الليبرالية" في ليبيريا،

---

(1) ديفيد جون فرانسيس، افريقيا.. السلم والنزاع، المركز القومي للترجمة الالكتروني، الكتاب الالكتروني book،noor،www

(2)ايزاك، ا، البرت

ونزاع المياه حول اتفافيات توزيع مياه النيل وحول دلتا نهر النيجر في نيجيريا، والحرب الطاحنة الطويلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحرب جنوب السودان.

جانب آخر مهم في حرب الموارد قابل للانفجار في المستقبل هو ذلك المرتبط بالموارد الطبيعية من معادن ومياه.هذا الملف مرتبط بالتداخل السكاني بين البلدين بحدود تحظي بكثافة سكانية عالية إضافة إلى أنماط الاقتصاد التقليدي الذي شكل إنتاج البترول أهم اختراق له. في هذا الواقع فان الحرب هنا تعتبر لعبة خطرة، بل شديدة الخطورة نسبة للخسائر البشرية والمادية الجسيمة المباشرة وغير المباشرة سواء ان كانت خسائر في الأرواح أو الممتلكات إضافة لتعطيلها للقدرات الاقتصادية واهدار الموارد والاثار البيئية الكارثية الناجمة عنها.

مؤشرات مفهوم الصراع المائي الدولي الاسهام الذي قدمه "ادوارد عازار

من أفضل الاسهامات العلمية في مجال تحديد مؤشرات "الصراع الدولي" هو ذلك الاسهام الذي قدمه "ادوارد عازار وتماس سولون" في إطار صياغة "تحليل التصرفات" لفهم وتفسير أنماط التفاعلات "التعاونية والصراعية" بين الوحدات الدولية، من خلال دراسة وتحليل مختلف جزئيات السلوك اللفظي والفعلي، الكبيرة والصغيرة، التي تكون جسم السلوك الخارجي للدولة ومن خلال الاضطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بتحليل الصراع المائي فقد تم

التوصل إلى ثلاث مؤشرات للصراع المائي في أي حوض من أحواض الأنهار الدولية: -

أ- الصراع حول معايير تقاسم المياه المشتركة في الحوض.

ب- الصراع حول اتفاقيات المياه المبرمة في الحوض.

ت- الصراع حول شرط الاخطار المسبق قبل الشروع في تنفيذ اية مشروعات مائية في الحوض

مفهوم الأمن المائي:

بدات أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين تركز على إعادة تعريف "مفهوم الأمن" بحيث يتضمن ثلاث أنواع من التهديدات بخلاف التهديدات العسكرية وهي التهديدات السياسة والاقتصادية والبيئية، وصار مفهوم الأمن المائي أحد مكونات مفهوم الأمن القومي.

الامن المائي من المصطلحات الحديثة نسبيا على غرار الأمن الغذائي والذي يمثل انعكاسا لما يتركه الأول على الثاني من اثار اقتصادية واجتماعية وبيئية ارتفعت معدلات الندرة في الموارد المائية العذبة لكونها محدودة من جهة هنالك استمرار مكثف في ارتفاع معدلات الطلب على الموارد المائية لمختلف أنشطة الحياة الإنسانية يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها. اما عندما لا يستطيع عرض المياه ان يلبي الطلب عليها، ينخفض مستوى الأمن المائي وبالعكس.

ومن ثم أصبح توفير المياه لإنتاج الغذاء أمر بالغ الصعوبة خاصة في حالة الفقر التي تعاني منها مصر وشمال السودان اذ تشير عديد من الدراسات ان إجمالي الاحتياجات المائية عام 2025 سوف تزيد بنسبة 5٪ عما هو متاح من المياه.[1]

الأزمة المائية :- تعبر عن حالة العجز المائي الشديد أي عدم كفاية كميات المياه المتاحة لتلبية الطلب عليها، أي الحد الذي يصل فيه العجز المائي إلى درجة تؤدي إلى أضرار اقتصادية واجتماعية تهدد بنية الدولة واستواها السياسي والاجتماعي.

الاجهاد المائي :- والاجهاد المائي على وجه التحديد، هو "الحالة التي يكون فيها معدل فقد الماء بالنتح أو البخر اعلى من معدل امتصاص الماء من التربة مما قد يتسبب في نقص المحتوى المائي لانسجة النبات عن المستوى الطبيعي". قد يكون تأثير الاجهاد في البداية مؤقت أو قابلا للرد، ولكنه يتحول إلى شكل مستديم مع طول تعرض النبات للاجهاد. وتتناسب درجة تاثر مظاهر الحياة المختلفة للنبات مع شدة الاجهاد ومدته. فالاجهاد البسيط يؤدي إلى اثار طفيفة تستطيع غالبية النباتات تحملها، خاصة اذا كان الاجهاد مؤقتا، بل يمكن ان تتلاشى تلك الآثار بزوال الاجهاد. ومع زيادة الاجهاد يزداد حيود النبات عن الظروف الطبيعية من حيث النمو (يعرف النمو على انه الزيادة الثابتة في حجم النبات الناتجة من انقسام الخلايا واستطالتها تحت تاثير امتصاص الماء والأملاح وتمدد جدر الخلايا)

---

(1)ايمان زهران، المحدد المائي كالية للصراع، مجلة السياسة الدولية، ص 187مرجع سابق.

والتطور والإنتاجية فينخفض معدل النمو وقد يتوقف مع اشتداد الاجهاد. وعند تجاوز الاجهاد الحدود التي تمكن للنبات تحملها يدخل النبات في حالة كمون، أو يشيخ مبكراً ويموت ورغم ان النباتات تتعرض للكثير من أنواع الاجهاد خلال دورة حياتها. [1]

حصاد المياه :- هو عملية جمع وتخزين وتوزيع المياه الأمطار ويتم استخدام المياه قبل ان تصل المياه الجوفية ويتم استخدام حصاد المياه لتوفير مياه الشرب والمياه اللأزمة للري فضلا عن الاستخدامات التقليدية الأخرى بالسودان تم تنفيذ حوالي 1250 مشروع من سدود صغيرة وحفائر وآبار[2] وتهدف تلك المشارئع إلى :-

1- تقليل حدة الفقر.
2- تنمية الموارد المائية خارج مجري حوض النيل.
3- دعم الأمن القومي والاستقرار بتنمية المناطق الحدودي.
4- تحسين الإنتاج الحيواني وتشجيع الاستزراع السمكي.

([1]جابر مختار ابو جاد الله، فسيولوجيا النباتات الجزئية اثناء الاجهاد المائي اSee discussions، stats، and author: https://www،researchgate،net/publication/265166058

([2])موقع وحدة تنفيذ السدود الرسمي على الشبكة الدولية للمعلومات www.giu.gov.sd

لاجئو المياه:

مصطلح جديد ظهر في الاعوام القليلة الماضية، وهي مشكلة حقيقية، ففي البلاد الفقيرة والنامية سيضطر الملايين إلى الهجرة من مكان إلى آخر بسبب الجفاف، موضحا ذلك البنك الدولي سنة 2008 واكد ان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا «مينا» هي المنطقة الأكثر جفافاً في العالم، حيث يبلغ إجمالي المياه المتوافرة للفرد الواحد بلغ حوالي 1200 مترمكعب سنوياً، بالمقارنة مع متوسط حوالي 7000 في جميع انحاء العالم، ويعيش نصف سكان المنطقة العربية وشمال إفريقيا بالفعل في ظل ظروف الاجهاد المائي، ومن المتوقع ان تصل المياه المتوافرة للفرد إلى النصف بحلول عام 2050، وهو اتجاه من المرجح ان تتفاقم مع تغير المناخ الذي يجعل البلدان أكثر حرارة وجفافا.[1]

المياه الافتراضية:

هنالك بعض البدائل الفنية المطروحة لتجاوز فجوة الموارد المائية ومواجهة اخطار التغيرات المناخية بعضها يتعلق بسياسات ترشيد استهلاك الموارد المائية بالسودان أو في مايتعلق بتنمية الموارد سواء من حيث الجودة أو تفعيل طرق الاستخدام بما يتوافق الخال العادية للمياه أو ظهور فكر جديد يسعي بدورة إلى إضافة موارد جديدة مستحدثة من أنظمة تكنولوجية بالإضافة إلى وضع

(2) مؤتمر الأمن المائي، جريدة النهار الكويتية، عدد962،مايو2010.

استراتيجية وطنية لمواجهة تغيير المناخ المتمثله في التهديدات على قطاعات الموارد المائية والزراعة والرعي.

ظهر المصطلح في العام 1994 بلندن وهو مستمد من فكرة تحليلية إسرائيلية على يد جدعون فاشيليزون وآخرين في نهاية عقد الثمانينيات والذي أشار إلى تصدير المياه الإسرائيلية.[1]و يتم من خلاله تصدير المحاصيل ذات الكثافة المائية والفكرة تسعي بالأساس إلى نحو الموقع الأمثل للإنتاج وفقا لمايسمي بالميزة النسبية بهدف تلبية احتياجات الدول ذات الندرة المائية. وهو معني ينصرف إلى حساب كمية المياه المستخدمة في إنتاج الغذاء. اما الان يمكن ان نسمي تلك العملية بتجارة المياه الافتراضية بسبب الأزمة المائية.[2]

محدودية الموارد المائية :

يقصد بالموارد المائية إجمالي ما يتاح للدولة من مصادر مياه تقليدية وغير تقليدية في فترة زمنية معينة ويختلف تعريف محدودية الموارد المائية باختلاف المعيار الذي يتم الاستناد اليه في القياس وبصفة عامة تتعدد المؤشرات والمقاييس التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد حالة محدودية الموارد المائية فهناك عدة مؤشرات لتـحـديـد ظـاهـرة " محدودية الموارد المائية:-

---

(1)مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة/مجلة دراسات الالكترونية 2016 /8 bh،org،info@derasat

(2)ايمان عبدالمنعم زهران، المحدد المائي كالية للصراع في المشرق العربي،ط1 المكتب العربي للمعارف2015.

ا- المؤشر الكمي يمكن قياسه استناداً إلى مؤشرين فرعيين

1. أن يكون نصيب الفرد من المياه أقل من خط الفقر العالمي (1000 م3/ للفرد/ السنة).
2. أن يكون حجم المتاح من المياه أقل من المطلوب للاستخدام المائية.

ب- المؤشر الكيفي : يقاس بدرجة "تلوث" المياه والتي يترتب عليها عدم القدرة على استعمالها رغم توافرها بكميات كبيرة.

جـ - المؤشر الاقتصادي يقاس بعدم توافر منشات مائية لأزمة لنقل وتوصل المياه إلى المستخدمين في المنازل والمصانع وذلك للفقر الاقتصادي.

مفهوم السياسة المائية:

تعرف السياسة المائية بانها "الإطار الذي يتم من خلاله إدارة الموارد المائية واستنباط مجموعة القواعد الناظمة لذلك على المستويين الداخلي والخارجي".

الأمن سواء كان داخلياً أم خارجياً والأمن في الشرع يعني الدفاع عن الأمة وعقيدتها ومبادئها.

الأزمة المائية :

للأرض امدادات محدودة من المياه العذبة، مخزنة في المياه الجوفية، والمياه السطحية والمياه في الغلاف الجوي. يخطئ الناس بالقول ان المحيطات تحوي كمية كبيرة من المياه المتاحة، لان كمية الطاقة اللأزمة لتحويل المياه المالحة إلى مياه

الشرب في ايامنا هذه باهظة جداً، الأمر الذي يفسر قلة امداد العالم بالمياه الناتجة عن تحليه مياه البحر.[1]

تعبّر الأزمة المائية عن حالات العجز الشديد أي عدم كفاية كميات المياه المتاحة لتلبية الطلب عليها، أي الحد الذي يصل فيه العجز المائي إلى درجة تؤدي إلى أضرار اقتصادية واجتماعية تهدد بنية الدولة واستواءها السياسي والاجتماعي.

مما سبق نجد ان هنالك عدة مؤشرات يستدل من خلالها إلى الأزمة المائية في أي دوله منها :-[2]

1. وجود ندرة في الموارد المائية لدولة معينة أو عدة دول.
2. عدم صلاحية أو تدني نوعية المياه لدولة مع تلك الدولة بينة حيث تتحول إلى مياه غير صالحة للاستخدام.
3. وجود فجوة بين الموارد المائية والاحتياجات الخاصة للمياه سواء للتنمية أو لتلبية الطلب السكاني.

هنالك علاقة مباشرة بين الأمن عامة ومسالة تأمين مصادر المياه، واذا الأمن العام للدولة اجراءات تتخذها الدولة لتحافظ على كيانها ومصالحها الأمن في الحاضر والمستقبل، فان فهم من على انه موضوع للدفاع العسكريق لمسالة الأمن

---

(1) محمود محمد محمود، أزمة المياه في الشرق الأوسط والامن القومي العربي المصري، المكتبة الاكاديمية 1998 القاهرة ص198.

(2) محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، ط1، 199 ص 83.

داخلياً وخارجاً هو أمر سطحي ضيق لمسالة الأمن الكبري، هنالك الكثير من الجوانب غير العسكرية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسالة القومي ومنها مسألة المياه على راس تلك الجوانب ومشكلة الغذاء.[1]

مفهوم الأمن في اللغة:

هو نقيض الخوف وهو يعني الطمانينة والاستقرار والتخلص من الخوف من الخطر على تحقيق القوة والقدرة وقيمها وتراثها وأرضها ويقوم الأمن بلا شك على القوة الهدف المنشود وقد استعمل مصطلح الأمن بمفاهيم ودلالات مختلفة في التراث العربي. ففي كتاب سلوك المالك في تدبير المالك لشهاب الدين بن أحمد عمر ابن ابي الربيع نجد ان الأمن كمصطلح لا يقتصر على الجانب العسكري وقدرة المؤسسة العسكرية على شن الحروب، وان كان لهذا الجانب أهمية كبرى، بل يمتد ليشمل العمل الدبلوماسي وحزمة الخيارات المتاحة التي يط لق عليها اسم الحيلة لتحقيق الهدف وبالنسبة لابي الحسن الماوردي في كتابه أدب الدنيا والدين نرى ان الأمن هو امن الحكم والمحكومين، والأمن هو الراحة والطمأنينة، انه امن تطمئن اليه النفوس، وترتفع فيه الهمم، ويسكن إليه البريء، والامن عنده اهنا عدة والعدل اقوى جيش، وقد وضع الماوردي ستة أسباب كي تصبح أمور الدنيا منظمة، وهي:

---

[1] روبرت مكنمارا، الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة، ترجمة عادل البديوي، 2015 ص240 .
http.books google

1. دين.
2. سلطان قاهر.
3. عدل شامل.
4. دار رحب.
5. امل فسيح.
6. امن عام. والامن عنده يبنى على القوة العسكرية والاعتبارات القيمة.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن للباحثة تعريف الأمن بأنه "حالة يشعر فيها أفراد المجتمع بالاستقرار والسكينة تتناسب طرديا مع الامتناع عن ارتكاب الافعال التي تحرمها التشريعات والأنظمة في ذلك المجتمع" ويعد اصطلاح الأمن اصطلاحا واسعا مطاطاً، يستخدم في عديد من المجالات والمواقف، ابتداء من الإجراءات البسيطة بتأمين الاجراءات الخاصة بتأمين الدولة نفسها.[2]

يمكن القول بانه ليس هناك من اجماع حول المقصود بالأمن القومي (National Security) لا من حيث التعريف، ولا من حيث المستهدفين بالامن، ولا من حيث مصادر التهديد، ولا من حيث سبل وادوات واستراتيجيات تحقيق الأمن القومي وتتعدد التعريفات وفق الزاوية التي يتناولها موضوع الأمن

---

(1) حسن محمد الطاهر، الأمن القومي العربي، مدخل نظري، مجلة شؤون عربية، الامانة العامة، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ٧٤، يونيو ١٩٩٣،ص6.

(2) حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي في مفهوم الأمن القومي، القاهرة، دار الموقف العربي، ١٩٨٤ ص2.

القومي، سواء كانت قيمية أو اقتصادية أو عسكرية مما يوضح ان مفهوم الأمن القومي لا يزال في حاجة إلى تنظير متعدد الأبعاد لتنقيته مما يشوبه من طراب لحق بدوره بالأمن القومي في تطبيقه في الدول النامية، وبوجه عام يمكن التميز في تعريف : أمن القومي في المنطقة النامية يتدرج بين ثلاثة اتجاهات أساسية.[1]

الأمن القومي :

من منظور القوة العسكرية: يعرف الأمن القومي، بالإجراءات التي يجب ان تتخذ لحماية كيان الدولة. يركز على القدرات الواجب توافرها، من أجل مواجهه المخاطر التي تهدد الوطن ويلاحظ في رصد نظر ومفهوم الأمن القومي، غلبة المضمون المجتمعي الشامل الذي صار أكثر شيوعاً من المحتوي العسكري الذي كان يلازمه، وفي هذا السياق يمكن تعريف الأمن القومي العربى بانه: تأمين كيان الدولة ضد الاخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا وحماية كيانها الذاتي الحضاري لتأمين تطوره نحو أهدافه العليا المتمثلة في الوحدة والتحرر والتقدم.

ان شمولية الأمن تعنى ان له أبعادا متعددة هي: الشاملة الخوف وانتفاء التهديدات، ودلالة علاقته بالتنمية، ودلالة المحافظة على كيان الدولة وحماية قيمها الأساسية.[2]

---

(1)امين هويدى، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٥، ص ٣٦.

(2) عبدالمنعم المشاط، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٥٤،اغسطس ١٩٨٣ص30.

أبعاد الأمن القومي:

- **البعد السياسي**: ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسى للدولة .
- **البعد الاقتصادي**: يرمى إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات العقلانية للمياه ودورها في التنمية الاقتصادية الشاملة وتوفير سبل التقدم والرفاهية.
- **البعد الاجتماعي**: تعتبر امدادات المياه خدمة أساسية وضرورية للاستخدام اليومي، لذا يجب توفر ضمان اجتماعي يسمح بالحصول على الكميات اللأزمة للحياة.
- **البعد المعنوي أو الايديولوجي**: الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.
- **البعد البيئي**: الذي يوفر التأمين ضد اخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن.
- **البعد المعلوماتي**: ويتعلق بتوفير المعلومات اللأزمة لصياغة التخطيط المستقبلى في المجالات المختلفة، الذي يحقق الأمن القومي.
- **البعد الفضائي**: ويتعلق باستخدام الفضاء من أجل تحقيق سرعة الاتصال ودخول المعلومات وكذا في مجال الاعلام، علاوة على البعد الأمني بمعنى استخدام الفضاء في المجال العسكرى أو الدفاعى، وهذا أمر أصبح له أبعاد هامة في الصراع المسلح.

مستويات الأمن القومي وتتمثل في:

١ - **الأمن الداخلي** : ويتعلق بتحقيق امن الأفراد داخل الدولة وبمعنى آخر تحقيق الاستقرار والطمانينة للأفراد داخل الدولة وهذا المستوى يتعلق بحماية أفراد المجتمع داخليا ضد أي تهديدات أو تحديات تواجهها.

2- **الأمن الوطني** : ويتعلق بتوفير الحماية لكيان الدولة وهيبتها السياسية وأراضيها وحدودها وشعبها وثرواتها ضد أي تهديد مباشر أو غير مباشر من الخارج أو الداخل سواء كان سياسياً أو اقتصادياً.

٣- **الأمن الإقليمي** : ويعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمى إلى اقليم واحد وتسعى تلك الدول إلى منع أي تحديات أو تهديدات من التدخل في الاقليم أو أحد دول الاقليم التي تحاول أن تهدد امنه واستقراره وهذا المستوى يتعلق أيضاً بعلاقات الدولة مع الدول التي تقع في نفس لاقليم.

٤ _**الامن الدولي** : وهو مسئولية دولية وامنية أكثر منه مسئولية داخلية أو إقليمية وعن ما ينظمه ميثاق الأمم المتحدة ويشير هذ ا المستوى إلى حماية الدولة في المحيط الدولى والعلاقات الدولية.

٥-**الامن الجماعي** : ويعنى قيام تعاون جماعى بين دول معينة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار لمجموعة تلك الدول[1].

---

(1) عباس شراقي،مرجع سابق

يرتبط مفهوم **"الأمن المائي"** بمفهوم "الميزان المائي" ويقصد بالأخير الموازنة والمقارنة بين إجمالي حجم الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية في فترة زمنية معينة، وبين إجمالي حجم الاحتياجات المائية اللأزمة لسد مختلفة الاحتياجات.

يقصد بالموارد المائية إجمالي ما يتاح للدولة من مصادر مياه تقليدية وغير تقليدية في فترة زمنية معينة ويختلف تعريف محدودية الموارد المائية باختلاف المعيار الذي يتم الاستناد إليه في القياس وبصفة عامة تتعدد المؤشرات والمقاييس التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد حالة محدودية الموارد المائية فهناك عدة مؤشرات لتحديد ظاهرة " محدودية الموارد المائية:-

ا- **المؤشر الكمي** يمكن قياسه استناداً إلى مؤشرين فرعيين

1. ان يكون نصيب الفرد من المياه أقل من خط الفقر العالمي (1000 م^3 / للفرد/ السنة).

2. ان يكون حجم المتاح من المياه أقل من المطلوب للاستخدام المائية.

ب- **المؤشر الكيفي** : يقاس بدرجة " تلوث " المياه والتي يترتب عليها عدم القدرة على استعمالها رغم توافرها بكميات كبيرة .

جـ - **المؤشر الاقتصادي**: يقاس بعدم توافر منشات مائية لأزمة لنقل وتوصل المياه إلى المستخدمين في المنازل والمصانع وذلك للفقر الاقتصادي.

السياسة المائية:

يمكن تعريف السياسة المائية بأنها " الإطار الذي يتم من خلاله إدارة الموارد المائية واستنباط مجموعة القواعد الناظمة لذلك على المستويين الداخلي والخارجي.

العجز المائي:

هو الوضع الذي تكون عنده المياه غير كافية لتلبية المتطلبات المائية وهو نقص في كمية الماء التي يحتاجها الشخص لسد حاجته منها لكن هذا التعريف قلما يستخدم قبل صناع القرار وواضعي الخطط حيث ان هنالك درجات للعجز والندرة مهددة للحياة موسمية مؤقته دورية. .. الخ.

الحوكمة GOVERNANCE

في ثمانينيات القرن الماضي ظهر مفهوم الحوكمة. وهى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق الخطط والأهداف[1].

وبمعنى آخر فان الحوكمة تعنى النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية.

---

(1) زويبدة محسن،اولاد حيمورة عبد اللطيف، الحوكمة المائية كمقاربة للتسير المتكامل في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائر.

الحوكمة المائية

ما المقصود بمصطلح الحوكمة؟

ظهر مصطلح الحوكمة أو الحاكمية عام 1937 في بحث بعنوان the nature of the firm والذي انجز من طرف،Ronald Coase .

اليوم نجد ان الحكم الرشيد له العديد من المصطلحات والمفاهيم، ففي خلال سنوات السبعينيات باختلاف الاجراءات الموضوعة محل الطبيعة من طرف كعرف بعض الاقتصاديين الحاكمية بالمؤسسة لاجل ايجاد تنسيقات داخلية بغية تخفيض تكاليف واعباء المبادلات التي يلاقيها السوق حاضرا، فهدف الحاكمية اذن، هو تثبيت وتحديد القواعد الجديدة للعمل بين المسيرين والمساهمين وتكرر ظهور هذا المفهوم منذ عام 1989 في كتابات البنك الدولي في اشارة إلى كيفية تحقيق التنمية ومحاربة الفساد في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، ثم ما لبث ان اكتسب أهمية خاصة في مجالات الإدارة العامة والسياسات المقارنة مع الانتقال من التركيز على مفهوم الحكومة الذي يقوم على مسلمة اضطلاع الوزارة- الحكومة- بالدور الرئيسي في ممارسة السلطة، إلى المفهوم موضع التحليل الذي يقوم على مشاركة مجتمع للوزارة في ممارسة تلك الإدارة وصف البنك الدولي الحوكمة "أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية".

برنامج منهجية اباورز لحوكمة المياه(water-Governance) يعرفهاعلى إنها "مجموعة النظم المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالمياه وخدمة التزويد المائي أو تحديد من يحصل عليها وكيف؟ وغالبا ما تنطوي على القرارات على عنصر سياسي خاصة في المناطق التي تتسم بوجود تنافس حول موارد المياه المحدودة. [1]

اما برنامج إدارة الأمم المتحدة الانمائي يعرف الحوكمة : إدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات. وتشمل الحوكمة الاليات والعمليات والمؤسسات المعقدة التي يفصح المواطنون والمجموعة من خلالها عن مصالحهم ويسوون خلافام ويمارسون حقوقهم ووجباتهم القانونية". [2]

الحوكمة:

يشير مصطلح الحوكمة إلى الخصائص التالية Governance:-

- الشفافية : يعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- الاستقلالية : لا توجد تاثيرات وضغوط غير لأزمة.
- المسائلة : أي امكان تقييم وتقدير اعمال المسؤول الإداري.
- المسئولية : تعني وجود مسئولية امام جميع الأطراف ذوي المصلحة.

---

(1) فراس طلعت عبد الهادي،باتريك موريبياتي،دليل منهجية امباورز لحوكمة المياه، الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه INWRDAM، 2007.

(2) حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، عين شمس، مصر، 2005، ص50.

- العدالة : يجب احترام حقوق مختلف موضوعات اصحاب الحق.
- المسئولية الاجتماعية : وهي النظر إلى المواطن.

الحوكمة بشكل عام هي "مفهوم احتوائي يتضمن عمليات متعددة الاوجه، حيث يتم السعي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق التفاعل بين جميع الأطراف المعنية في حقل معين من حقول التنمية، وتتطلب هذه العملية تشجيع الحوارات الهادفة إلى اتخاذ القرار ومشاركة العديد من اصحاب المصلحة، كما تاخذ بعين الاعتبار الطرق التي تتفاعل من خلالها الحكومات والمنظمات الاجتماعية مع الراي العام، وكيف يتم اتخاذ القرارات، وكيف تتم إدارة مفهوم المساء.

مصطلح "حوكمة المياه" حديث نسبيا، برز مفهوم حوكمة المياه منذ العقد الأخير من القرن العشرين وتزايدت اهميته منذ تبني المنتدى العالمي الثاني للمياه والذي عقد في مدينة لاهاي الهولندية عام 2000 حيث اتفق فيه الأطراف المحتمعة على ان مشكلة المياه في العالم هي مشكلة إدارة وليست مشكلة ندرة فقط[1]، كما تم التركيز على هذا المفهوم من خلال المنتدى عندما شددت الشراكة العالمية للمياه" على ان الأزمة المائية تتمثل أساسا في أزمة حوكمة وحوكمة المياه

---

[1] صفوت عبد الدائم، ونانسي عودة، حوكمة المياه، تقرير جامعة الدول العربية، الفصل الحادي عشر، ص172.

عبارة عن مجموعة الأنظمة [1] وعملية اتخاذ القرارات الخاصة بتسيير المياه وتنميتها والمحافظة عليها، وكذا خدمة التزويد المائي، أو ببساطه هي تحديد من يحصل على المياه؟، ومتى يحصل عليها؟، وكيف؟. فالحوكمة هي مجموعه متكاملة من النظم التي تتحكم بصنع القرارات الخاصة بتطوير الموارد المائية وإدارتها، ويشارك في صنعها الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ان الحوكمة المائية بطبيعتها عملية سياسية، أي تشتمل على خيارات سياسية لموازنة المصالح المتنافسة حول من هو المخول بتادية خدمات وكيفية تقديم الخدمات ومن الذي يدفع ثمن هذه الخدمات وكذا حول قرارات حماية الموارد المائية، خاصة في المناطق التي تتسم بوجود تنافس حول الموارد المائية المحدودة، وبالتالي فان أنظمة حوكمة المياه تعكس الواقع السياسي والثقافي على المستوى الوطني والمتوسط (الجهوي) وحتى المحلي. وهي تشاركية بين قطاعات ثلاث هي : الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني؛ من خلال تشارك هذه الأطراف الثلاثة في عملية تطوير استراتيجيات إدارة الموارد المائية. كما تعكس أنظمة حوكمة المياه حقائق سياسية على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، لذا نلاحظ انه من غير الممكن فصل نقاش حوكمة المياه عن نقاش اوسع لحوكمة المجتمع، وذلك تبعا للتعريف المقدم من طرف برنامج الأمم المتحدة الانمائي، فمن اشهر التعريفات المقدمة حول حوكمة المياه تعريف "بيتر روجرز" الحوكمة

---

(1)صفوت عبد الدائم، ونانسي عودة، حوكمة المياه،المرجع السابق،ص17.

المائية: "مجموعة من النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية الملائمة لتطوير وإدارة الموارد المائية وتقديم الخدمات المائية على مختلف المستويات المجتمعية" [1].(وفقا الشراكة العالمية للمياه).

تتناول الحوكمة المائية الطريقة التي تتخذ بها القرارات حول المياه :كيف؟، ومن قبل من؟، وتحت أي ظروف؟، وهي تشمل أسلوب صناعة القرارات الخاصة بتوزيع المياه والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية الممارسة للمسؤوليات في مجال المياه. أي التي تتعلق بمجموعة من النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية الملائمة لتطوير وإدارة الموارد المائية وتقديم الخدمات المائية على مختلف المستويات المجتمعية. [2] ويتزايد الاعتقاد بان حوكمة الموارد والخدمات المائية تكون أكثر فعالية بوجود مشاركة واسعة لاطياف المجتمع المدني بما فيها أطراف المجتمع والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والاعلام التي تدعم الحكومة واداراتها المحلية وتاثر فيها، وتتمحور الحوكمة المائية حول اربعة أبعاد:

- **بعد اقتصادي:** ويتعلق بالاستعمال العقلاني للمياه ودورها في التنمية الاقتصادية الشاملة.

---

(1) باتريك موررياتي، حازم فهمي واخرون، منهجية امبارزو لحوكمة المياه: ارشادات وأساليب وادوات، الشبكة الإسلامية للتنمبة وإدارة مصادر المياه، عمان، الأردن 2007، ص5.

(2) المرجع السابق، ص6،

- **بعد اجتماعي**: تعتبر امدادات المياه خدمة أساسية وضرورية يحتاجها يوميا كل كائن بشري بغض النظر عن جنسه ومستواه الاجتماعي، لذا يجب توفير تضامن اجتماعي يسمح حتى للطبقات المعدومة بالحصول على الكميات اللأزمة للعيش.
- **بعد بيئي**: يرمي إلى الاخذ بالاعتبار اثار استعمالاتنا على البيئة وعلى الأوساط المائية ومدى تاثرها بذلك، أي التوجه نحو- الاستعمال المستديم للماء ذي الاثار الايجابية.
- **بعد سياسي**: ويتمثل في منح الموانين ومختلف الأطراف السلطة للمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المورد وكذا حق الجميع في الحصول على الماء.

أسباب دواعي الحوكمة المائية :

هنا يمكن طرح التساؤل التالي : لماذا الحوكمة المائية؟، أو ماهي دواعي الحوكمة المائية؟.:

1- **زيادة الطلب على المياه** : أهم أسباب قلة المياه والحاجة إلى الحوكمة النمو السكاني السريع ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالمجتمعات في الوقت الحالي تمارس ضغطا متزايدا على المياه والموارد الطبيعية الأخرى في الوقت الذي يتضاعف فيه عدد السكان العالم ثلاث مرات في القرن العشرين، فان استهلاك المياه زاد ست مرات. وفي كثير من البلدان أو المناطق يتجاوز الطلب العرض بحيث يتم توزيع كافة المياه

المتجددة مما يؤدي إلى قلة المورد ومن ثم ندرته. وهذا ما يحدث في الدول العربية التي يعاني مواطنوها من ادنى حصص الفرد في المياه العذبة المتجددة على مستوى العالم، ويتصف الاستخدام الحالي بعدم الاستدامة لاعتماده على مياه جوفية احفوريه غير متجددة كما هو الحال بالنسبة للمياه الجوفية في الصحراء الشمالية الجزائرية الموجودة بالنظامين المائيين : المركب النهائي والمتداخل القاري.

2- **زيادة التلوث** : عندما تكون المياه نادرة ويزداد الطلب على العرض بكثير، تطرح قضايا أخرى كالتلوث وتزداد اهميتها، لذلك من وجهة نظر الحوكمة يعتبر التلوث من نتائج تزايد الطلب وينبغي التفكير باستخدام تلك الملوثات ومناقشتها في ضوء الاحتياجات الاستهلاكية والمتطلبات البيئية الملحة.

3- **تزايد الترابط بين النظم المائية وتعقيدها** : نتيجة استخدامات المياه بوجود الترابط والتعقيدات بين مختلف الاستخدامات وانظمتها، تتضاعف تحديات الحوكمة الفعالة، فارتفاع مستوى الخطر الذي يهدد وجود المياه والطلب عليها ويغير من نوعيتها، أدى إلى نظم معقدة ذات خصائص جديدة لا يمكن التنبؤ بها. هذا التعقيد هو دافع هام للمزيد من الحوار والتفاوض بين مستخدمي المياه لانه يحد من فعالية نماذج القيادة والتحكم من اعلى إلى اسفل. وثمة تعقيد اضافي يتعلق بالملكية. حيث يقصد بملكية مورد مائي أو بنية تحتية للتزويد المائي أو الحق في استخدامها والحق في ممارسة بعض

السلطة اوالسيطرة على ذلك المورد أو تلك البنية وللادوار والمسؤوليات المتنوعة مثل تلك المنصوص عليها في تشريعات حول الحقوق المائية والملكية، علاقة معقدة بالحوكمة المائية. ومن القضايا المركزية التي غالبا ما تحتاج إلى توضيح في ضوء تغيرأنماط العرض والطلب، تعريف حقوق الملكية وهوية المستفيدين من هذه الحقوق وطريقة تطبيقا.

4- **تغير المناخ** : تؤثر التغيرات المناخية بشكل أساسي على الموارد المائية من خلال تكرار وقوع احداث كارثية مثل(الفيضانات وموجات الجفاف) وتغيرات زمانية ومكانية في أنماط هطول الأمطار، من شانه التاثير ومفاقمة الخطر الذي يهدد الأفراد وسبل حياتم، وصحتهم، وامنهم. وتشير عمليات النمذجة المناخية إلى مجموعة معقدة من النتائج المحتملة ومن منطلق الحوكمة يتطلب مواجهة تحدي التغيرات المناخية عند التخطيط لإدارة المياه.[1]

5- **ضرورة الانصاف في تزويد الخدمات والموارد المائية** : قد لا ندرك العلاقة بين تخفيض الفقر والوصول إلى مياه صحية في سياق اجتماعي واقتصادي ومؤسساتي رغم اهميتها المتزايدة كاحد أسباب الحوكمة المائية، لان المياه عاملا مهما وأساسيا في النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية وحتى الثقافية. بعبارة أخرى عدم القدرة على الوصول إلى خدمات مائية مناسبة ومستدامه من أسباب ونتائج ومؤشرات الفقر. وعندما يصبح الوصول إلى

---

[1] باتريك موريانى، حازم فهمي واخرون، مرجع سابق، ص16.

المياه خاضعا لنقاش في إطار حقوق الإنسان يكون من الضروري ضمان وصول منصف للمياه والى عمليات صنع القرار المائي من قبل جميع قطاعات المجتمع، دافع هام لتغييرات في الحوكمة المائية تصبح الحوكمة فعالة ورشيده عندما تسود ظروف المساواة، المساءلة، المشاركة، الشفافية، القدرة على التوقع والاستجابة وبناء الاطار المفهومي الذي صاغه "كويمان" فان الحوكمة هي منتج معقد من التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية التي يتعامل من خلالها عدة مشتركين اجتماعيين وعلى عدة مستويات. والحوكمة الرشيدة لا تظهر من تلقاء نفسها بل هي تعتبر النتيجة النهائية لعمليات متعددة الاوجه وطويلة الامد يجب ان يتم التخطيط لها وتنميتها بعناية في بيئة تمكينيه مناسبة، وحوكمة المياه تقوم بتطوير نواتج من السياسات المختلفة التي تؤثر على قطاعات الزراعة والغذاء والصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر.[1]

اتجاهات الحوكمة المائية

1/ اللامركزية والمشاركة :

حددت الشراكة العالمية للمياه في كتاب الصادر عن الحوكمة المائية أسلوبا للحوكمة الموزعة للمياه حقيقي للحوكمة المائية المحلية. ولا يتضمن وظائف وقرارات يتم التشارك فيها عبر مجموعة واسعة من البنى المتطورة، وهناك ادراك

---

(1) وفاء لطفي، الحوكمة المائية، جامعة القاهرة، د ت، ص7.

متنامي بان حوكمة الموارد المائية والخدمات المائية تعمل بفعالية أكثر ضمن بنى اجتماعية منفتحة تمكن من مشاركة اوسع للمجتمع المدني والمؤسسات الخاصة والتشبيك مع وسائل الاعلام لدعم الحكومة والتاثير فيها أحد التحديات الهامة للقطاع المائي هو ضمان نجاح اللامركزية في تحسين التحدي المتمثل في ضمان شمولية التمثيل في المشاركة بشكل حقيقي وعدم استبعاد المجموعات الرئيسية وجعل العملية التشاركية مؤثرة بالفعل في صناعة القرارات

2/ الشفافية والفساد

يعد الفساد المرتبط بانعدام المشاركة والشفافية من أهم التحديات التي تواجه الحوكمة المائية حيث ان الفساد في طريقة إدارة المياه ساد على مدى سنوات عديدة. والفساد ينظر اليه كمؤشر على عيوب الحوكمة في البعدين العام والخاص على حد سواء. في دراسة حديثة حددت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDA خمس فجوات تشريعية وتنموية يجب مواجهتها من أجل تعزيز التقدم المحرز في تحسين حوكمة المياه، وهي :-

- فجوة التمويل من أجل تغطية التكاليف المالية لإنشاء الهيئات التشريعية وضمان استدامته.
- فجوة القدرات لرفع الخبرة التقنية والكفاءة لكافة الكوادر.
- فجوة السياسات التي يمكن ان تؤدي إلى استقلالية الهيئات التشريعية عن السلطة التنفيذية.

- فجوة المعلومات تهدف لتقليل عدم تجانس المعلومات بين المنظم والمشغل والمستخدم.

مبادئ الحوكمة المائية الفعالة

اولا : المنهجيات

منهجية الحوكمة تاتي من اتباع عمليات تنتج استراتيجيات تطوير وخطط وأنشطة مائية تحسن التواصل وأسلوب اتخاذ القرار بحيث يكون هنالك إطار عملي متكامل يمكن من ارشاد المعنيين عبر عملية منظمة من التخطيط والعمل التوافقي.

يجب على المؤسسات المائية ان تعمل بطريقة منفتحة وشفافية، مستعملة لغة يفهمها عامة الشعب ويجب ان تكون قرارات السياسات المائية شفافة، خصوصاً في ما يتعلق بالصفقات المالية.

شاملة وصريحة : يجب ان تكفل مشاركة واسعة من خلال كافة مراحل دورة إدارة مشروع المياه، من خلال الحوار الافقي بين الجهات المعنية الرئيسية (نفس المستوى الحوكمي) وعموديا بين المستويات المختلفة.

مترابطة وتكاملية : يحتاج الترابط إلى قيادة سياسية ومسؤولية قوية تتحملها المؤسسات من مختلف المؤسسات المائية عند تخطيط وتنفيذ المشاريع والبرامج ان تاخذ في الحسبان جميع مستخدمي المياه الخارجية. الحاليين والمحتملين والعوامل

منصفة واخلاقية : يجب توخي الانصاف ضمن مختلف الجهات المعنية ومجموعات المستخدمين وبينها ومراقبتها طوال عملية تطوير السياسات

وتنفيذها. ويجب تطبيق العقوبات المتعلقة بممارسات ضارة ومن الضروري ان تستند نظم الحوكمة المائية إلى المبادىء الاخلاقية للمجتمع المعنى والى حكم القانون.

المساءلة : يجب على كل مؤسسة معنية بالمياه ان تشرح افعالها وتتحمل المسؤولية عنها. كما يجب تحديد عقوبات خرق القواعد واليات تنفيذ التحكيم لضمان الوصول إلى حلول مرضية لقضايا المياه.

الكفاءة : يجب تحقيق التوازن بين الكفاءة السياسية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالموارد المائية من ناحية والكفاءة الاقتصادية البسيطة من ناحية أخرى ويجب ان لا تعيق النظم الحكومية الافعال الضرورية.

التجاوب والاستدامة : ان تكون السياسة المائية قائمة على الطلب المائي وتقييم الاثر المستقبلي والخبرة السابقة. ويجب تنفيذ السياسات واتخاذ القرارات على المستوى الأكثر ملائمة. كما يجب ان تكون السياسات المائية مبنية على حوافز لضمان تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية عند اتباعها وينبغي ان ينظر لاستدامة الموارد المائية على المدى البعيد كمبدأ موجه

هناك حاجة ماسة إلى جعل قضية حوكمة المياه ضمن الأولويات لكافة الدول لخطورتها واهميتها وجعل الاصلاحات المؤسسية والتشريعية مسالة ذات اولوية في برنامج حوكمة المياه لخلق إطار تشريعي أكثر توازنا يحقق التوافق بين مسؤولية القطاع العام الحكومة ومصالح القطاع الخاص.

ثانيا: التسيير المتكامل للمياه والحوكمة المائية: مدى تلازم المفهومين

الإدارة المائية: بالمعنى الذي تتضمنه الإدارة المتكاملة للمياه، هو ازدياد التحليل والتنسيق مختلف الاستخدامات المائية، وحتى داخل نفس النوع من الاستخدام، والتي تتسبب في اشكاليات رئيسية تتعلق بالنفقات وهي لا تكون مبررة الا عندما يتم تجاوز القدرة الطبيعية للنظام على تلبية استخدامات مختلفة. فالمسالة المطروحة بان ندرة المياه ليست مشكلا جوهريا في حال كان لدى مجتمع ما، القدرة التكيفية لمواجهة التحديات الناتجة عن هذه الندرة. والواضح ان في كثير من البلدان هو ان نظم الحوكمة المائية كانت بطيئة في ادراك والتكيف مع التحديات المتعلقة بكيفية تخصيص هذه الموارد ضمن متطلبات التنمية المائي.

خلاصة الأمر تشير الحوكمة المائية إلى ان هناك حاجة ماسة إلى جعل قضية حوكمة المياه ضمن الأولويات لكافة الدول لخطورتها واهميتها وجعل الاصلاحات المؤسسية والتشريعية مسالة ذات اولوية في برنامج حوكمة المياه لخلق إطار تشريعي أكثر توازنا يحقق التوافق بين مسؤولية القطاع العام(الحكومة) ومصالح القطاع الخاص وبشكل اوسع يمكن اعتبار الحوكمة مفهوم احتوائي يتضمن عمليات متعددة الاوجه، يهدف أو يتم من خلاله التوجه نحوتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق التفاعل بين الأطراف المعنية للوصول لمستوى معين من التنمية. كما تتطلب هذه العملية تشجيع الحوارات الهادفة إلى عملية تحسين اتخاذ القراران ومشاركة اصحاب المصلحة من تسيير المياه، كم تاخذ بعين

الاعتبار الطرق التي تتفاعل من خلالها الحكومات والمنظمات الاجتماعية، وكيف تتفاعل مع الراي العام، وكيف يتم اتخاذ القرار؟، وكيف تتم إدارة مفهوم "المساءلة.

تعتبر الإدارة المائية المتكاملة من ادوات التحفيز للأفراد والمؤسسات، تبحث في استدامة المياه وفي تحسين الحوكمة المائية توفر فرصة لمعالجة التحديات المائية المرتبطة بالظروف المناخية والجغرافية، خاصة فيما يتعلق بتقديم الدعم الفني والمشورة، بتعزيز القدرات وإدارة المعلومات، وتوفير التمويل لتحفيز تطوير المشاريع وتنفيذها بواسطة برامج لحوكمة المياه.

ان مفهوم حوكمة المياه ممكن ان يعتمد بالأساس على أنظمة المعلومات لما توفره من معلومات ومعارف حول الماء ومن ثم اداة للتسيير التشاركي والتسيير المستديم للمورد، ويقصد بالتسيير التشاركي ذلك الأسلوب الذي يعتمد على سياسات تنموية شاملة وفقا لأسلوب التنمية المحلية الذي يراعي خصائص كل منطقة ورفع المستوى المعيشي للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية والفعلية لأفراده وبناءً على مبادراتهم وارائهم لتحسين تسيير استغلال مواردهم.

المبحث الثاني
النزاعات الدولية

قسم هذا المبحث إلى ثلاثة اقسام وهي:

1-ضبط مفهوم النزاعات الدولية.

2-أسباب النزاعات الدولية.

3-النظريات المفسرة للنزاعات الدولية.

القسم الأول : ضبط مفهوم النزاعات الدولية

ذكر جوزيف ناي Joseph Ney ان المنازعات الدولية لابد ان تكون جزء أساسي ضمن السياسية الدولية حتى يمكن الوقوف فهم الظاهرة التنازعية[1]، يمكن ان نستدل من كلام جوزيف ناي ان النزاعات الدولية معقدة، تتطلب فهم وجهد كبيرين من أجل ادراك أبعاد الظاهرة التنازعية في ظل التعقيدات التي يعرفها العالم على جميع المستويات. يمكن ان ندرك هذه الصعوبة بداية من مفهوم النزاع في حد ذاته اين نجد مفهوم واحد يحمل دلالات عديدة تختلف حسب المدرسة التي ينتمي اليها كل باحث ومتخصص في النزاعات الدولية.

---

(1) جوزيف ناي،المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة أحمد امين الجمل، مجدي كامل الجمعية المصرية،1997 القاهره، ص15.

و يمكن ان نعرف النزاع بانه تسلسل ينطلق من نشوء أزمة حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري أو يتطور إلى اشكال أخرى اقتصادية امنية أو اعلامية.[1]

ان لامن المياه أهمية قصوي بالنسبة لامن الدولة حيث ان التفسير لمفهوم الأمن القومي لم يعد قائما على الجانب العسكري وحده، بل امتد ليواكب ويتلاءم مع الأمن المائي ولقد كانت المياه محلا للصراعات منذ امد بعيد فلقد كانت بداية تمثل صراع على مياه البحار نظراً لاهميتها في مجال التجارة وتوزيع مناطق النفوذ الا انه ظهر مؤخراً على المسرح العالمي ان المياه العذبة هي محل الصراع القائم، بعد ان تم حسم الصراع على مياه البحار والمحيطات بموجب اتفاقيات عقدتها الدول المنتفعة من المسطح المائي.

ويعتبر عقد التسعينيات هو عقد الصراع على موارد المياه في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا حيث المصادر المحدودة للمياه والتي تتركز في أحواض الأنهار الرئيسية مثل نهر النيل ودجلة والفرات.

ومع التطور التكنولوجي الهائل الذي شهده العالم وبخاصة عقد التسعينيات تزايدت معدلات التنمية، ومن ثم تزايدت الحاجة على الموارد وبخاصة الطبيعية منها، وتاتي في مقدمتها المياه، والتي أصبحت قضية استراتيجية نظراً لعدم وجود بدائل لها في الوقت الذي يوجد للطاقة بدائل أخرى.

---

(1) حسين قادري، النزاعات الدولية، تحليل، خير جليس،2007 ، ص11 .

تهدد ندرة المياه التنمية في المنطقة العربية؛ اذ يؤدي كل من انخفاض وتذبذب معدلات سقوط الأمطار، وارتفاع معدلات التبخر، وتكرار موجات الجفاف إلى انخفاض القدرة على الاعتماد على الموارد المائية وتوفرها ورغم شغل البلدان العربية 10٪ من مساحة العالم، فان متوسط سقوط الأمطار السنوي يبلغ فيها 2.1 ٪ تتخطى كمية الموارد المائية الداخلية المتجددة في المنطقة من متوسط سقوط الأمطار السنوي الذي يبلغ عالما 6٪ وتُصنف معظم مساحة المنطقة كمساحات قاحلة أو شبه جافة (صحراوية) تقل كمية سقوط الأمطار فيها فيما عدا جنوب السودان عن 250 مليمتر سنوياً، غرب شبه الجزيرة العربية، والبلدان المطلة على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، نظرا لتسجيلها معدلات مرتفعة لسقوط الأمطار (الخريطة).[1]

ويؤكد تشون يينغ،ان هناك مصالح تدفع إلى الصراع القائم بين دول حوض النيل حول توزيع المياه. اولا،في السنوات الأخيرة شهد العالم حرارة مرتفعة أدى إلى تبخر قوي للمياه، ونقص امدادات المياه السطحية، بالإضافة إلى الجفاف الذي ضرب منطقة أعالي النيل والذي اثر سلبا على الإنتاج ومعيشة سكان حوض النيل. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد السودان ومصر واريتيريا وكينيا على موارد مياه جوض النيل على التوالي 96٪،77٪،86٪،33٪،وبالتالي فان سبب سعي دول

---

(1)سامي خيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة عالم المعرفة الكويت، 1996، ص14.

حوض النيل للحصول على المزيد من المياه هي المصلحة الاجتماعية والاقتصادية. ثانيا، ان ندرة المياه ليست مشكلة معزولة، بل هناك صلة وثيقة بين السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية. فهي لا تقتصر على تهديد البشرية بعدم حصولهم على نقطة مياه نظيفة للشرب فقط، بل تمتد إلى تهديدهم بوقوع مجاعة حقيقية نتيجة لندرة المياه المستخدمة في الزراعة التي تمثل العمود الفقري لاقتصاد البلاد،والتي تمثل الركيزة الأساسية والجوهرية التي تعتمد عليها خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. لقد اكتشف بعض العلماء ان خطر الصراع بين دول الحوض المشترك سوف يتزايد في المستقبل.كما قد تكون المياه السبب في الصراع الداخلي، والتوتر في العلاقات بين الدول.كما ان اصطرابات في سلسلة توريد المياه قد يؤدي بسهولة إلى الصراع.[1] .

ومن ثم، فقضية الحفاظ على الموارد المائية وتعظيم الاستفادة منها تتصدر قضايا الأمن القومي وتزداد حدة في تلك الدول التي تقع منابع مصادرها خارجها، وبالتالي عدم القدرة على السيطرة عليها ومن بينها السودان، فالسودان يعتمد على مياه نهر النيل بدرجة لم يبلغها اعتماد شعب الا مصر، اعتمادا على نهر النيل وبدونه يصبح السودان شبه صحراء، ويشارك السودان في نهر النيل تسع دول وهي " مصر – إثيوبيا – اوغندا – كينيا – تنزانيا – رواندا – بوروندي – ارتريا– الكنغو".

([1])تجدد النزاعات على مياه حوض النيل، صحيفة الشعب اليومية، عدد(3) 2010/5/21.

يعد السودان الأكثر اعتماداً على مياه نهر النيل تسبقة مصر(لارتفاع عدد السكان وقلة الأنهار الفرعية والخيران) ليعتبر أي عمل يجري في هذا الحوض يهدف للتاثير على حصة السودان المائية المقررة سنوياً وهي 18،5مليارمتر مكعب، عملا يمس الأمن القومي بشكل مباشر ومع التسليم بوجود اتفاقيات قانونية تنظم حصول السودان على حصته المقررة سنوياً. وفي ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي تمت من خلال التطورات المتلاحقة التي شهدها العالم منذ نهاية الثمانينيات والتسعينيات فان ما يواجه السودان تحدياً حقيقياً وهو دخول مؤثرين جدد إلى منطقة حوض النيل مثل :-إسرائيل، الولايات المتحدة والبنك الدولي وما اطلقه من مفاهيم جديدة منها (تسعير المياه وخصخصة المياه وبورصات المياه) بما قد يعنيه من نشوء صراع بين تلك الدول وماقد تلعبه القوى الخارجية من دور فاعل ومؤثر في أنشطة وتفاعلات النظم الإقليمية وذلك من خلال تاثيرها في أنماط تفاعلات النظم الإقليمية ويتجلى الدور في أحد امرين:-

1- انشا تلك التفاعلات (صراعات – تعاون).

2- محفزاً لتلك التفاعلات أو الدورين معاً.

تقرير سابق صدر عن الأمم المتحدة قبل 5 اعوام، يؤكد ان 47٪ من سكان العالم سيعيشون في مناطق خاضعة للاجهاد المائي عام 2030، وسيكون لندرة المياه في بعض المناطق القاحلة اثار كبيرة على الهجرة ومن المتوقع ان ينزح ما بين 24 و700 مليون نسمة بسبب ذلك حاليا 80٪ من امراض البلدان النامية تعود

أسبابها إلى المياه، ونتيجتها 3 ملايين وفاة مبكرة 5000 طفل يموت يوميا بسبب الاسهال، (تخيلوا اذا مستقبلا متعطّشا لقطرة ماء).

ستقطع بعض الدول الأنهر لتمنع دولا أخرى من استخدام المياه في آخر مجرى النهر، الارهابيون سيفجرون السدود، والأمم التي لن تتمكن من تزويد شعبها بالمياه ستسقط مهما كانت مكانتها الحالية[1].

هذا هو المستقبل القريب كما حلّله مكتب الأمن القومي في الولايات المتحدة منذ حوالي عامين، تلبية لطلب الرئيس اوباما التدقيقَ بمدى تاثر الولايات المتحدة بأزمة الجفاف. دول كثيرة ستخسر قدرتها على تأمين الغذاء وإنتاج الطاقة، ما سيضربها في قلبها الاقتصادي، على راسها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واسيا الجنوبية، والدول الفقيرة منها ستقع حتما في دائرة الحروب الاهلية، كالسودان، العراق، وباكستان.

تنطلق الدراسة في تحليل محددات الصراع في حوض النيل ومعرفة ما اذا كانت داخلية بالأساس اما انها تنتج من محددات خارجية واستنتاج دور القوى الخارجية المؤثرة في الصراع المائي بين السودان ودول حوض النيل وما تتركه هذه القوى من تداعيات على العلاقات بين السودان ودول حوض النيل.

---

(1)كرستين ابي عازر، حرب المياه العالمية على الابواب، مجلة رصيف الاكترونية، العدد 22، 2014/2/28.

مؤشرات مفاهيمية :

إن طبيعة الموضوع تحتم علينا الوقوف علي بعض المفاهيم و المصطلحات من خلال شرحها واستيضاح مفهومها و مدلولها اللغوي و الاصطلاحي خاصة في موضوع مثل النزاعات الدولية لتعقيد الظاهرة التنازعية من جهة و استخدام نفس المصطلح بمدلولات مختلفة من جهة أخرى. بالإضافة إلي أن موضوع النزاعات الدولية يعرف مستويات متباينة في التحليل و كذا مقاربات نظرية عديدة، استوجب علينا الوقوف علي هذه المقاربات من أجل الفهم جيد في المراحل القادمة من البحث. و لقد قسمنا هذا المبحث إلي ثلاثة مطالب و هي :

1 – ضبط مفهوم النزاعات الدولية.

2 – أسباب النزاعات الدولية.

3 – النظريات المفسرة للنزاعات الدولية.

مؤشرات مفهوم النزع الدولي:

من أفضل الاسهامات العلمية في مجال تحديد مؤشرات "النزاع والصراع الدولي" هو ذلك الاسهام الذي قدمه "ادوارد عازار" "وتماس سولون" في إطار صياغتها الاقتراب "تحليل التصرفات" لفهم وتفسير أنماط التفاعلات "التعاونية والصراعية" بين الوحدات الدولية، من خلال دراسة وتحليل مختلف جزئيات السلوك اللفظي والفعلي، الكبيرة والصغيرة، التي تكون جسم السلوك الخارجي للدولة ومن خلال الاضطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بتحليل الصراع

المائي فقد تم التوصل إلى ثلاث مؤشرات للصراع المائي في أي حوض من أحواض الأنهار الدولية-:

ا- النزاع حول اتفاقيات المياه المبرمة في الحوض.

ب- النزاع حول معايير تقاسم المياه المشتركة في الحوض.

ج- النزاع حول شرط الاخطار المسبق قبل الشروع في تنفيذ اية مشروعات مائية في الحوض.

يعرف النزاع في بعديه اللغوي والاصطلاحي انه.

لغة:

مصطلح النزاع باللغة الإنجليزي conflict وهي من أصل كلمة قتال، يستخدم النزاع في الادبيات السياسية والعلمية والاجتماعية والنفسية بمعان ومضامين عديدة تضارب المصالح، صراع الحضارات، صراع الثقافات، نزاع مسلح،نزاع حديدي. ...الخ.

اصطلاحا :

يحدث النزاع نتيجة تقارب أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع ومحاولة تغييره،فالنزاع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين على الاقل ويشكل هدا القائم التفاعل معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات.

انّ النّزاعات الدّولية ظاهرة قديمة تعود إلى ظهور الدول القوميّة، ولقد تميّزت العلاقات الدّوليّة بهذه الظاهرة عبر الفترات الزمنية المختلفة، فلقد اختلفت النّزاعات الدّوليّة وتعدّدت،وهو ما زاد من درجة تعقيدها، فعرف الحقل المعرفيّ لتحليل النّزاعات الدّولية العديد من المحاولات الفكريّة التي حاولت ان تدرس الظاهرة بجميع جوانبها المختلفة من نزاع إلى اخر. [1]،فاختلف المنظّرين والباحثين في دراسة النّزاعات الدّوليّة وتعدّدت الأفكار والمفاهيم والاطر التّحليليّة من باحث لاخر، محاولين تفسير السلوك النّزاعي عن طريق نماذج مختلفة.

(1)امين هويدى، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٥، ص ٧.

المبحث الثالث
النزاعات المائي

الأمان المائي:

هو متوسط نصيب الفرد في بلد ما سنوياً من الموارد المائية المتجددة والعذبة المتاحة لمواجهة الحاجة إلى الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي ((domestic use)) اعتبر معدل (1000 متر مكعب) من المياه المتجددة للفرد في المتوسط هو الحد الذي دونه يتعرض البلد لمشكلة ندرة المياه تعرقل التنمية وتؤثر سلبا على صحة المواطنين. اما المنظور الإقليمي فهنالك شبه اتفاق على ان معدل (500م^3) للفرد سنوياً يعتبر حدا مناسبا للمناطق الجافة والقاحلة ومنها منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية وباستخدامها المعيار للحكم على مستوى كفاية الموارد المائية قامت الأمم المتحدة بتقدير عدد البشر اللذين يعانون من أزمة نقص المياه في العالم فذكرت التقارير المختصة ان عددهم سوف يزداد إلى 1،1 مليار نسمة من سكان العالم يمثلون 18٪ من سكان العالم للعام 2001 يتركز معظمهم في إفريقيا وغرب آسيا. [1]

ان أكثر من مليار ونصف المليار نسمة سيواجهون في العام 2025م ظروفا تهدد حياتهم وصحتهم بالخطر اذا لم يتم اتخاذ تدابير جذرية لحل المشكلات

---

(1) ابراهيم الأمين عبد القادر، السودان الاخضر،الخرطوم، سينان العالمية للطباعة والنشر، 2016 ص39.

المتفاقمة في هذا المجال وانعكاسات ذلك على زيادة الفقر والتشرد والبطالة وإنهيار القيم الاجتماعية لمجاميعهم الكبيرة.[1]

قدر التقرير عدد الوفيات الناتجة من تناول مياه الشرب الملوثة في كافة مدن العالم الثالث بعشرة ملايين حالة وفاة سنوياً ولا تقتصر قضية شحة المياه على مدن حوض النيل على مستوييه العربي والإفريقي بل تشمل مدنا اوروبية عديدة حيث تقدر احصائيات الأمم المتحدة عدد الذين لا يحصلون على مياه الشرب الصحية بأكثر من مليار إنسان.

ان سبب هجرة أكثر من 25 مليون إنسان سنوياً هو تدهور ظروف الحياة وانهيار التوازن البيئي في اماكن سكناهم حتى صار هؤلاء يسمون بـ (لاجئي البيئة) نظراً لارتباط هجرتهم بعوامل التصحر والجفاف والتلوث وزيادة مشاكل البطالة والفقر.

ان علماء المناخ والمتخصصين يقرعون ناقوس الخطر من ارتفاع حرارة الأرض حيث يعتقد ان هناك علاقة مباشرة له بحالات الجفاف في المناطق التي لم تشهد حالات جفاف من قبل كالشمال الأوروبي. كما ان الأمم المتحدة خصصت

---

(1) ايمان عبد المنعم زهران، المحدد المائي كالية للصراع في المشرق العربي، المكتب العربي للنشر والمعارف 2015، ص18.

يوما في السنة هو يوم 22 مارس اطلقت عليه اسم اليوم العالمي للمياه بهدف جلب انتباه العالم إلى المخاطر الناجمة عن اهمال قضية المياه أو العبث بها.[1]

أزمة المياه:

أو شح المياه مصطلح يشير إلى حالة الموارد المائيـة في العـالم بحسـب الطلـب البشري عليها وهذا المصطلح قد تم تطبيقـة مـن قبـل الأمـم المتحـدة والمـنظمات العالمية وفي جميع انحاء العـالم، والجونـب الرئيسـية لأزمـة الميـاه هـي نـدرة الميـاه الصالحة للاستعمال البشري وتلوث المياه وتعتبر منطقة الشرـق الأوسـط وشـمال إفريقيا أكثر مناطق العـالم نـدرة في الميـاه ويـذداد الوضـع سـوءا بسـبب تـاثيرات النزاعات وتغير المناخ والصعوبات الاقتصادية وبات أزمـة الميـاه تشـكل تهديـدا لاسـتقرار المنطقـة وكـذلك للتنميـة المسـتدامة ويـؤدي الفشـل في ايجـاد حلـول لتحديات المياه إلى زيادة مستويات الهشاشة كما تحد أزمات المائية من قدرة الأفـراد والمجتمعات على الحفاظ على امن سبل العيش والاستقرار السياسي.[1]

---

(1) الموسوعة الالكترونية،اليوم العالمي للمياه،water day world.

(2) منظمة الاغذية والزراعة الأمم المتحدة، حلول للتحديات المائية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا www.fao،org.

(3)أزمة المياه العالمية،كميل ابو حنيش،بوابة الهدف الاخباريةsamidoum.net، www.

الأزمة المائية:

هذا المصطلح قد تم تطبيقه على حالة شح المياه في جميع انحاء العالم من قبل الأمم المتحدة والمنظمات العالمية الأخرى. بحسب الطلب البشري عليها. والجوانب الرئيسية لأزمة المياه هي ندرة المياه الصالحة للاستعمال البشري وتلوث المياه.

تعد الأزمة المائية حالة من حالات العجز المائى الشديد أي عدم كفاية كميات المياه المتاحة لتلبية الطلب عليها، إلى الحد الذي يصل فيه العجز المائى إلى درجة تؤدي إلى أضرار اقتصادية واجتماعية تهدد بنية الدولة واستقرارها السياسي والاجتماعي، ومن ثم تنعكس الأزمة المائية على الأمن المائى من ناحية وعلى الأمن الغذائي من ناحية أخرى. وتشير تقديرات الأمم المتحدة ان 40 مليار دولار من شانها ان تؤمن الماء النقي والغذاء وخدمات الصرف الصحي والتعليم الأساسي لكل فرد على وجه الأرض.[3]

ان هناك علاقة مباشرة بين الأمن عامة ومسالة تأمين مصادر المياه، واذا كان الأمن العام لدولة ما هو الاجراءات التي تتخذها تلك الدولة لتحافظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، فان فهم الأمن على انه موضوع الدفاع العسكري داخليا وخارجيا هو أمر سطحي وضيق، لان الأمن العسكري هو وجه سطحي ضيق لمسالة الأمن الكبرى، كما يقول روبرت مكنمارا وزير الدفاع الاميركي الأسبق فهناك الكثير من الجوانب غير العسكرية المرتبطة ارتباطا وثيقا

بمسالة الأمن القومي ومنها مسالة الأمن الغذائي والاقتصادي، ومسالة المياه على راس تلك الجوانب. ومشكلة المياه في منطقة حوض النيل ذات أبعاد كثيرة لوقوعها في منطقة الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم، وقلة الموارد المائية المتجددة فيه عن ١٪من المياه المتجددة في العالم، ونصيب الفرد العربى من المياه1744 مترا مكعبا سنوياً، في حين ان المعدل العالمي يصل إلى 4500 ملم سنوياً، في حين يتراوح سنوياً، ومعدل هطول الأمطار بالوطن العربى اوروبا مثلا بين2000 ملم سنوياً، وموارد المياه في الوطن العربى تتمثل في الأمطار والمياه السطحية" الأنهار"والمياه الجوفية، ولعل المشكلة حول المياه السطحية هى الاهم، فالمياه السطحية المتاحة حاليا للوطن العربى تبلغ 127،5مليار متر مكعب سنوياً، تحوز ثلاثة اقطار عربية على نحو 71 ٪ منها، هى السودان، مصر والعراق.

ومن المفروض ان يزيد حجم الموارد السطحية ليصل إلى 256مليار مكعب من المياه أي ضعف ما هو متاح حاليا عن طريق مشروعات الري والسدود مثل قناة جونفلي في جنوب السودان، اذا ادركنا ان ٪ 67 من مياه الأنهار في البلدان العربية تاتي من خارجها مما يساهم في احداث مشكلات اذا قام العرب بعمل تنمية أو سدود تؤدي لزيادة مواردهم.[1]

---

(1) سين منصور، النظام العالمي الجديد والامن القومي العربى، بيروت، دار القلم للنشر والتوزيع، 2009ص62.

ان المياه من أهم العوامل التي نشات بسببها الحروب بين العرب وإسرائيل، فالعمليات العسكرية الإسرائيلية على الحدود السورية- اللبنانية عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥ م كانت بسبب الاطماع الإسرائيلية في مياه نهر الأردن ونهر بانياس ونهر اليرموك ونهر الحاصباني، كما كان من أسباب حرب ١٩٦٧ م موضوع تحويل مجرى نهر الأردن، وعام ١٩٨٢ شنت إسرائيل حملة عسكرية على لبنان كان من أهدافها اطماع إسرائيل في نهر الليطاني. [1]

اوضح موشي دايان وزير الدفاع الاسرائيلي الأسبق، الارتباط بين المياه وبين الاعتبارات الأمنية التي من شانها تأمين الحماية للدولة اليهودية واكد حديثة في نقاش امام الكنيست رئيس لجنة الخارجية والامن حاييم تسادوك مركزا على ضرورة ربط المخطط الهيكلي الاستيطاني بما يحتاجه عوامل حياتية بخارطة الحدود "يجب ان تكون خارطة الاستيطان والقرارات السياسية بشان الحدود الامنة ةليس العكس ". [2]

كما تعتبر المياه محورا مهما من محاور الفكر الصهيوني، فبعد صدور وعد بلفور عام١٩١٧ م تقدم حاييم وايزمان رئيس المؤتمر الصهيوني انذاك إلى لويس جورج رئيس وزراء بريطانيا طالبا تحسين حدود إسرائيل حسب وعد بلفور، لتضم

([1]) الاطماع الإسرائيلية في المياه العربية، جورج المصري،، مركز الدراسات العربي الاوربي1996 ص35.

([2]) محمد ميرغني محمد، استراتيجية المياه الإسرائيلية في الوطن العربي، ط1 2016المكتبة الوطنية، الخرطوم، ص68.

حـوض الليطـاني وجبـل الشـيخ وحرمـون أي تضـم أنهـار الأردن وبانيـاس واليرموك. ويقول الصهيوني بلسان هوارس عـام 1921م ان مسـتقبل فلسـطين باكمله هو بين ايدي الدولة التي تبسط سيطرتها على الليطـاني واليرمـوك ومنـابع الأردن. واعلن ديفيد بن جوريون عام 1955 م ان اليهود يخوضون مـع العـرب معركة المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل، واننـا اذا لم نـنجح في هذه المعركة فاننا لن نبقى في فلسطين.[1]

ان الحدود الإسرائيلية المستهدفة طبقا للخريطة المعلقة على الكنيست في إسرائيل من النيل إلى الفرات أي من ماء إلى ماء، وإسرائيل توفر حاجاتها المتزايدة من المياه التي تصل 3،5 مليارات متر مكعب حاليا، وتريد زيادتها إلى 12مليارا للتوسع بمشروعاتها، وما تحصل عليه الان من سرقة مياه الابار العربية بوسائل تكنولوجية معقدة داخل الأراضي المحتلة أو من مشروعات تستهدف السيطرة على أكبر قدر ممكن من مياه أنهار الدول المجاورة وحرمان الاخرين منها خاصة على أنهار الليطاني والحصباني وبانياس واليرموك والأردن.

ان الفجوة المائية بين ما تنهبه إسرائيل حاليا من المياه العربية وبين ما تستهدف نهبه يمكن ان يشكل عنصرا مهما من عناصر اندلاع حروب قادمة في المنطقة وهذا ما يجعل هناك علاقة قوية وارتباط بين الصراع الدولي وحالة نهر الأردن بسبب موقعه بالنسبة لإسرائيل حيث ان هناك بعد هام من أبعاد الصراع العربي

---

[1] جورج المصري، الاطماع الإسرائيلية في المياه العربية مركز الدراسات العربي الاوروبي، ط1، 1996.

الإسرائيلي يمكن تسميته بالبعد المائى أو المعركة المائية فقد وضعت المياه في الاعتبار عند صياغة أهداف وغايات الدولة اليهودية المنشودة (من النيل إلى الفرات أرضك يا إسرائيل) وذلك بما تمثله المياه من دعامة قوية وأساسية ترتكز عليها أهداف الصهيونية العالمية في ضرورة التوسع الزراعي والاستيطاني لجلب المزيد من المهاجرين. [1] كما ان موضوع ندرة السياه واحتمالات الصراع حولها اخذت تشغل حيزا واسعا من الفكر الاستراتيجي العربى فقد كان محلاً للعديد من لبحوث والدراسات العلمية، واهم من ذلك كان موضوع تصريحات رسمية من أطراف مختلفة عكست مواقف فعلية فيما يتعلق باستراتيجيات كل طرف ازاء موضوع المياه فقد كتب وارن كريستوفر) وزير الخارجية الأمريكية الأسبق(قائلاً: في الوديان والمناطق الجافة كمنطقة الشرق الأوسط، يصبح الصراع على المياه اثر مباشر على الأمن والاستقرار، اما الملك حسين) ملك الأردن الراحل (فقال ان المياه هى القضية التي تدفع بدول المنطقة إلى الحرب [2].

ولقد صار ينظر إلى متغير المياه باعتباره أحد العوامل الرئيسة التي باتت تهدد علاقات حسن الجوار والتعاون الاق ليمي فيما بين الدول المشاطئة لأحواض الأنهار الدولية وذلك في ضوء الدور المتزايد لمتغير المياه في السياسة الدولية

---

(1) نبيل الريس، مشكلة المياه في إسرائيل وانعكاساته ا، اكاديمية ناصر العسكرية، كلية الدفاع الوطني، ط1، 1986، ص 4.

(2) محمد سلمان طايع، مرجع سابق، ص ص23-39

المعاصرة،استنادا إلى مجموعة من الاعتبارات فمن ناحية اولي هناك الاعتبار المتمثل في ظاهرة الجفاف التي اجتاحت العديد من دول العالم، وهناك من ناحية ثانية الاعتبار المتمثل في تفاقم مشكلة الغذاء في العالم، ومن ناحية ثالثة هناك أيضاً التزايد المضطرد في استخدام المياه للاغراض التنموية الزراعية والصناعية وتوليد الكهرباء (فضلا عن الاستخدامات المتزايدة، ومن ناحية رابعة الاعتبار المتمثل في ظاهرة الانفجار السكاني.

ان تزداد حدة التنافس الدولي من أجل الاستحواذ على مصادر المياه هو الاعتقاد المرجح باعتباره موردا استراتيجيا كما يحدث في حالة نهر الأردن، والذى يقع ضمن مخطط الاستراتيجية الصهيونية التي تنظر إلى البعد المائى كاحد أهم روافد امنها القومي بما يعني تهديد امن المنطقة،خاصة اذا نجحت إسرائيل في استكمال مخططها المائى الذي يهدف إلى الاستيلاء بالكامل على مياه نهر الأردن وهو الأمر الذي تدل وقائع المحيط الدولي والإقليمي على امكانية حدوثه في ظل الهيمنة الأمريكية الإسرائيلة على مقدرات المنطقه.

نخلص من ذلك :تمثل المفاهيم اللبنات الأساسية التي تتكون منها الحقول المعرفية والاطر النظرية لمختلف العلوم النظرية منها والبحتة، فالمفاهيم هي مجردات تنظّم عالم الأفكار؛ والمفاهيم جزء من المنهج وأداة له تستبطن مقولاته وتعكس مضامينه، وتعبر عن فلسفته في ادراك المعارف وهي تتضمن رؤية فلسفية للإنسان والكون والحياة ولا يمكن تصور أي تواصل لُغوي بين الناس الا عن

طريق المفاهيم وبها، اذ هي جوهر اللغة الطبيعية العادية ولب اللغة العلمية واداتها في التعبير عن مضامينها؛ وان كانت اللغة ليست مجرد اداة رمزية للتواصل بين الناس، انما هي جوهر التفاعل الحضاري.

يفرّق الإنسان بالمفاهيم بين مستويات الأفكار من حيث السطحية والعمق؛ ودرجات الأشياء من حيث القوة والضعف؛ وتداعيات الحوادث من حيث أسبابها ونتائجها؛ والمفاهيم لا تشتغل ولا تعمل في فراغ؛ بل انها لا يمكن تفعيلها الا في إطار انساق معرفية؛ ذلك ان تحليل البنية المعرفية لمحتوى اية حضارة يرتكز على ثلاثة عناصر هي: المفاهيم، والعلاقات التي تؤلف من هذه المفاهيم حقلا معرفيا، والعلاقات التي تشكل من هذه الحقول المعرفية نسقا أو اطارا نظريا؛ وتطور العلوم لا يكون الا بتحولات نوعية في النمط الفكري السائد أو ما يطلق عليه في نظريات المعرفة ب Paradigm Shift كما يؤكد على ذلك توماس كون أول من استخدم مفهوم "تحول البارادايم" في كتابه "بنية الثورات العلمية" الذي الفه عام 1962م، ليفسر به عملية ونتيجة التغيير التي تحدث ضمن المقدمات والفرضيات الأساسية لنظرية لها القيادة للعلم في مرحلة محددة من الزمن لذا تحتل المفاهيم موقع حجر الزاوية من البناء الفكري لاي نسق معرفي؛ لان أهم وظائف المفاهيم هو بناء وتصنيف المعرفة العلمية وتنظيمها وتعليمها وتعلمها؛ وادراك العلاقات بين الظواهر ومحاولة الخروج بتعميمات علمية تمكنا من استقراء المستقبل واستشرافه على نحو يسمح ببناء رؤى ذات مقدرة أكثر تفسيرية على

اصلاح واقع الامة. فالفرق بين العلم والجهل هو الفارق بين الخروج بتعميمات عليمة منضبطة عبر سبر وتقسيم دقيق للظواهر؛ وبين تعميم ظالم يهدر الفروق والاختلافات ويتعامى عن الاشباه والنظائر.

للمفهوم مجالات يتحرك فيها وشبكة فكرية ينسج علاقاتها، ومنظومة مفاهيمية يتم استدعائها، وخريطة ادراكية توضح تضاريسه، وتبدلات وتحولات يمكن ان نطلق عليها "حراك مفهومي"، تنتقل به المفاهيم في رؤيتنا المعرفية من المركز إلى الأطراف والعكس؛ ولا بد للتعامل مع المفاهيم من ادراك القيم والمسلمات الأساسية التي تنطلق منها؛ والفلسفة التي تنطوي عليها أو ما يمكن ان نطلق عليه: "أرضية المفهوم" ومن ثم يجب علينا معرفة على أي أرض نقف؛ واي فلسفة نستبطن؛ واي مفاهيم نستخدم، واي رؤية نُحَكم؟ انها شبكة كاملة من المتطلبات التي تساعد في ان تخرج احكامنا من الظن والهوى إلى الصدق والعدل وهما شرطان لازمان تمت بهما كلمة ربك. وله المثل الأعلى.

الفصل الثاني
حدود الأزمة المائية

المبحث الأول: الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية

المبحث الثاني: الموارد المائية المتاحة في السودان ومصر

المبحث الثالث: انعكاسات مشروع إثيوبيا المائي على السودان ومصر

المبحث الأول
الاحتياجات المائية الحالية في حوض النيل

توقعات وتحذيرات كثيرة بان الفترة المقبلة قد تشهد صراعات حادة حول المياه في العالم بسبب نقص نصيب الفرد من المياه العذبة وتزايد الحاجة إلى المياه لمقابلة التوسع الزراعي لتأمين الغذا وقد حذرت دراسة وقد جاء في ورقة حديثة للبنك الدولى من اندلاع حرب شاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال ووسط إفريقيا بسبب نقص المياه، اما تقيم المخاطر التي اعدتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية فقد اشارت إلى انه توجد على الاقل عشرة مواقع في العالم يمكن ان تنفجر فيها الحرب بسبب تناقص مصادر المياه المشتركة بين دولها.

يزداد طلب المياه العذبة بكثرة، وتفتقر دول حوض النيل وشمال إفريقيا إلى التعاون في إدارة مياهها بسبب التفسيرات المختلفة للقوانين الدولية. كمية المياه التي تبخّرت في سنوات قليلة كانت كافية لتلبي حاجة أكثر من 100 مليون فرد كل عام، والشرق الأوسط لا يملك في الاصل كمية مياه كافية حتى يهمل قيمتها الحقيقية.

تمثل المياه احدى التحديات التي تواجهه القرن الحالى وولها تاثير على حياة المواطن ولها علاقة بالامن القومي فالماء من أهم العوامل لاستتاب الأمن واذا ما منعت دولة سريان نهر إلى دولة أخرى أو اعترضت مجراه فذلك من شانه الأضرار بمصالح واحتياجات مواطنى الدولة الأخرى فالقرارات التي تتخذها الدولة في

استعمال وتنظيم المياه هي من الاجراءات الهامة، فكل مشروع مائى داخل بلد ما يفسر على انه اعتداء على المياه المخصصة لدول الحوض الاخر هذا الأمر حدث في أكثر من موقع مائي تعرض لإنشاء سد، ولم ينج نهر النيل من نزاع الشرق والغرب حول مياهه ومشاريعة وماتجلبة من نفوذ سياسي ودبلوماسي.[1]

ولتحقيق الأمن المائي يجب المحافظة على الموارد المائية المتوفرة واستخداماتها بأسلوب أفضل وعدم تلوثها وهدرها وترشيد استخدامها في الشرب والاستخدام المنزلي والري والصناعة، والسعي بكل الوسائل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات إنتاجها واستثمارها مع الاهتمام بتقديم الدعم لها ورفع الوعي بأهمية دعمها وحسن إنتاجها واستخدامها بين الساسة ومتخذي القرار والمتعاملين معها والمستفيدين منها.

ومن تلك المناطق المرشحة للنزاع والحرب حوض النيل اذا ماقارنا بين نصيب الفرد من المياه العذبة في كل دول الحوض مع نسبة التنمية البشرية ونصيب كل من مواطني دول الحوض الدخل الإجمالي للبلدان الاحدي عشر يتبين لنا مستوى التنمية الحقيقي في دول حوض النيل.كما يبين الجدول ادناه

لايقل نهر النيل خطورة وتاثيرا في المنطقة اذ ان عشر دول تشترك في حوضه لكل دولة مشاكله وكلها تعتبر دول فقيرة تسعى لتوفير الغذاء لمواطنيها بكل الطرق وبالرغم من استقرار العلاقات الراهنة بين دول حوض نهر النيل الا انها

([1]) سلمان محمد أحمد سلمان، السودان ومياه النيل، مطبعة مركز أبحاث السودان، فيرجينيا، 2016، ص26.

قد تصبح بؤرة تؤتر في ضوء محاولات إسرائيل لمساعدة إثيوبيا وبعض الدول الإفريقية في بناء السدود[1].

ان الطبيعة المناخية لحوض النيل تحصر تصنيفه ما بين المناطق الجافة وشبه الجافة بسبب قلة أمطاره عامة وعدم وجود مصادر داخلية كافية خاصة لدولة مصر الأمر الذي يرفع امكانية " الحروب المائية " مع دول الجوار العربي ومع الكيان الصهيوني اذ لم تعد الدول محبوسة داخل حدودها الجغرافية والسياسية مما ادخل الدول في علاقات صراع وعداوة وأصبح من الضروري لكل دولة ان تضع وبحسب هذه الأبعاد الاستراتيجية والجيو – سياسية خططا أو استراتيجيات لاستثمار مصادرها المائية إلى اقصى درجة وحماية امنها الوطني ونذكر هنا التهديد الذي تعرضت له مصر من تهديد عبر إنشاء واقامة سد النهضة على نهر النيل. أيضاً التهديد التركي بقطع المياه عن نهر الفرات عام 1990 مما اثار الخوف والقلق لدى كل من سوريا والعراق.

يمتاز حوض النيل عن الأحواض الأخرى بكثرة الاتفاقيات القانونية، وفي نفس هذا الوقت رفض هذه الاتفاقيات بواسطة أحد أو بعض الأطراف. فالسودان ومصر تصران على الزامية اتفاقية 1902 بين بريطانيا وإثيوبيا، وكذلك

---

[1] سيف الدين يوسف محمد سعيد، البعد الخارجي والصراع حول مياه النيل، ورقة قدمت في مؤتمر المهندسين العرب بالخرطوم،2016

اتفاقية 1929 بين مصر وبريطانيا نيابةً عن مستعمراتها في شرق إفريقيا. لكن إثيوبيا وتنزانيا وكينيا ويوغندا ترفض هاتين الاتفاقيتين.[1]

صفةٌ أخرى لنهر النيل هي ان روافد النهر تحمل أكثر الأسماء للأنهار في العالم. وتختلف معظم أسماء روافد النهر من دولةٍ لأخرى. فالنيل الأزرق هو نهر (عباي) في إثيوبيا، ونهر (تكزي) في إثيوبيا هو نهر عطبرة في السودان. كما ان نيل البرت، والذي كان اسمه أيضاً نيل فكتوريا قبل ذلك في يوغندا، هو بحر الجبل في جنوب السودان، قبل ان يتحول إلى النيل الأبيض ويعبر حدود جنوب السودان إلى السودان. وحتى داخل السودان وجنوب السودان نفسه يتحول بحر العرب إلى بحر الغزال قبل ان يصبح اسم النهر (النيل الأبيض) وتتجمع أنهار بارو واكوبووبيبور في إثيوبيا وجنوب السودان لتصبح في نهاية الأمر نهر سوباط في جنوب السودان

تتشارك نهر النيل إحدى عشرة دولة هي بورندي ورواندا وجمهورية الكنغو الديمقراطية وكينيا ويوغندا وتنزانيا وإثيوبيا وارتريا وجنوب السودان والسودان ومصر. وتقع خمسةٌ من عواصم هذه الدول (كيغالي، وكمبالا، وجوبا، والخرطوم، والقاهرة) على نهر النيل أو أحد روافده أو مصادره. ويعيش على ضفاف النهر أو يعتمد عليه في المعيشة حوالي 250 مليون نسمة في هذه الدول،

---

[1] ميشيل كلاغاصي، هل تحدد المياه ملامح المشهد السياسي في القرن الحالي ؟ bbc news 21-7-2017

يمثلون قرابة ربع سكان إفريقيا، ويعيشون في حوالي 10٪ من مساحتها. ويُتوقع ان يرتفع هذا الرقم إلى أكثر من 300 مليون نسمة في عام 2025م

يمتاز سكان حوض النيل بتعدّد الاعراق واللغات والديانات والثقافات والقبائل. وتشمل والاعراق الإفريقية النيلية، والنيلية الحامية، والسودانية الغربية والإثيوبية، وخلطة الدماء الإفريقية والعربية، والمجموعات العربية والنوبية والقبطية. وتتحدث هذه المجموعات المختلفة اللغات الرئيسية في العالم والتي تشمل الإنجليزية والفرنسية والعربية، بالإضافة إلى السواحيلية والامهرية وعشرات اللغات الإفريقية المحلية.

انتشرت على ضفاف نهر النيل الديانات السماوية الثلاثة، بدءا باليهودية ومرورا بالمسيحية وانتهاء بالإسلام، بمختلف فروعها وطوائفها، خصوصا المسيحية. هذا بالإضافة إلى الديانات الإفريقية المحلية التي ما يزال عشرات الملايين من سكان حوض النيل يعتنقونها.

ان اغلب أنهر الدول العربية تنبع من دول أخرى مما يجعل احتمال نشوء الحروب بين دول المنبع والمصب احتمالا قائما بشكل دائم ومنذ زمن والعالم متنبه لخطر الصراعات المستقبلية ومع تناقص كميات المياه التي تحصل عليها دول المنطقة من الموارد الطبيعية بالتزامن مع التزايد السكاني المطرد يوما بعد يوم مما يهدد اعدادا ليست بقليلة من البشر، الأمر الذي سيفتح الباب على مصراعيه للنزاعات والحروب ولا تعد مياه الأنهار فقط من مسببات الصراعات انما المياه

الجوفية أيضاً، فكلنا يذكر الصراعات بين السعودية والأردن نتيجة لجوء السعودية لاستخدام المياه الجوفية من خزان يقع على الحدود بينهما، الأمر نفسه حدث عام 1967 حيث قامت إسرائيل بتوجيه ضربات مباشرة لسورية ومصر بسبب مياه نهر الأردن كذلك غزو لبنان عام 1978و 1982، وصراعات جنوب وشمال السودان والعديد العديد من الصراعات السابقة، وربما الحالية والمستقبلية لدرجة يمكننا فيها اعتبار المياه " عاملاً أساسياً ومصيرياً" لدول الشرق الأوسط ونراه يتعداها ليمتد لدول القارة السوداء مثل السودان ومصر وإثيوبيا التي تقف من خلفها إسرائيل كذلك الخلاف بين موريتانيا والسنغال، لتشكل المياه لكل هذه الدول تهديداً مباشراً يصل لحد النزاع المسلح في المستقبل، اذا لم تعالج الأمور بعقلانية واحترام الحقوق[1].

ان حساسية موضوع المياه وخطورته دفع كل الدول لتقوم بالدراسات والأبحاث بحثا عن الحلول، فقد اصدرت بعض المنظمات العالمية التي تعنى بشؤون المياه في دول العالم، تقاريرا تشير بان هناك أزمة مياه تلوح بالأفق بسبب التغيرات المناخية التي شهدها العالم مؤخراً كالاحتباس الحراري السنة القادمة مع تصاعد إعداد البشرواقترابها من تسعة مليارات نسمة في النصف الثاني للقرن القادم فان الأزمات سوف تتفاقم. كما دعت الأمم المتحدة الدول إلى التوحد

---

(1) حرب المياه الحاليه على سوريا،جزء من الحرب الكبري القادمة، صحيفة المجهر عدد الاثنين 2015 17\8\

وابتكار طرق علمية وحديثة من أجل مكافحة النقص المائي والتقليل من الهدر، وإنشاء اتفاقيات مشتركة للتعاون في تقسيم نسب المياه فيما بينها كما تشترك قرقيزستان وكازاخستان واوزبكستان وطاجيكستان وتركمنستان في عدد من الأنهار، وتشترك كل من الهند وباكستان وبنجلادش والنيبال في عدد من الأنهر الصغيرة، اما دول الخليج فقد لجات وكما هو معروف إلى تحليه مياه البحر لتأمين مياه الشرب، دون ان تنجح في تأمين المياه للزراعة مما يعني فشلا كبيرا في خطط الأمن الغذائي[1].

أما دول حوض النيل ستواجه كل من السودان ومصر أزمة مائية في السنين القادمة نسبة للمشروعات المستقبلية والزيادة السكانية لكل من البلدين ونقص ايراد المياه ومحدوديتها وحاجة دول الحوض لكميات اضافية لتأمين احتياجاتها من الغذاء والطاقة قد يؤدي إلى توتر العلاقة بين دول الحوض .

السودان يعاني من ندرة في موارده المائية وتزداد هذه الندرة عاما بعد عام ونصيب الفرد السوداني من المياه في تناقص مستمر حيث تشير الدراسات إلى ان نسبة الحاجة إلى المياه ستفوق المياه المتاحة بأكثر من 80٪ خلال العقدين القادميين في إطار جيل من البشر وستتقلص الموارد من 3430متر مكعب إلى 667 متر

(1)افاق المستقبل 2006 عدد يوليو 2010.

مكعب سنوياً[1] ولتلك الأسباب فان شح الماء لا الخلافات سوف يكون الدافع الاشد لاندلاع الحروب في القرن القادم. [2]

دول المنبع وعلى راسها إثيوبيا تعتبر ان كل الاتفاقيات التي تنظم تقسيم مياه نهر النيل غير منصفة وتم توقيعها في حقبة الاستعمار ولم تستشر فيها ولم تراع مصالحها وبالتالي فهي غير ملزمة بها وتدعو لتغييرها وتقف وراء تلك الدعوات دول أجنبية وعلى رأسها إسرائيل اذ تخطط إثيوبيا لاقامة عدة مشاريع على النيل الأزرق بتخطيط أمريكي ومساعدات إسرائيلية [3].

في العام 2009 انفصلت دولة جنوب السودان عن شماله الأمر الذي أدي إلى ظهور تعقيدات منها-:

1. علاقات متميزة تربط الحركة الشعبية في جنوب السودان بدول المنبع، فان الدولة الوليدة في جنوب السودان توفر الدعم الكامل من تلك الدول في مطالبتها بحصة من مياه النيل وجدت دول المنبع في ذلك سانحة لخلخلة الاتفاقيات القائمة والتي دعت في عدة مناسبات لالغائها وإعادة توزيع مياه النيل.

---

(1)الاطماع الإسرائيلية في المياه العربية، جورج المصري ط1 1996، مركز الدراسات العربي الاوربي، بحوث استراتيجية

(2)محمد سعيد أحمد، أزمة المياه القادمة، الاهرام القاهرية، 12ديسمبر 199.

(3)صحيفة الشروق المصرية، الاثنين 2009/9/7.

2. كل مشاريع زيادة ايراد نهر النيل (جونقلي، بحر الغزال ومشار، الجبل والسوباط) توجد في جنوب السودان بحر،ونسبة لعدم الاستقرار الأمني والاضطرابات في دولة جنوب السودان لم تجد تلك المشاريع طريقها للتنفيذ في المدى القريب وجونقلي خير مثال،وان تم تنفيذها سيكون الجدل بشان توزيع عائداتها.

3. ظهور الدولة الوليدة في جنوب السودان تكون دول الحوض ازدادت عضوا جديد غير راضٍ عن الاتفاقيات القائمة مما يصعب أمر المفاوضات المستقبلية بشان مياه النيل.

4. المصدر الوحيد لتغذية مياه نهر النيل في السودان منطقة بحر الغزال (نصف مليارمتر مكعب) ضمن حدود الدولة الوليدة وبذلك تكون جميع مصادرتغذية مياه نهر النيل خارج حدود دولتي المجري والمصب (السودان ومصر) وبذلك تكون إسرائيل قد تمكنت من التحكم في مصادر مياه نهر النيل (منطقة البحيرات، إثيوبيا) مما يسهل لها تنفيذ حلمها واستراتيجيتها في خنق العالم العربي مائيا.

ومما لا شك فيه ان الأمر سيزداد تعقيـدا وسيفتح الباب واسعا لكل الاحتمالات وسيكون التوتر بين الدولة الوليدة والسودان الشمالي ومصر سيد الموقف وهذا ما سـعت اليه وهيات له بعض الدول الأجنبية.

ان معظم اتفاقيات حوض نهر النيل تمت في عهد الاستعمار بغرض تحديد النفوذ بالنسبة إلى الدول الاستعمارية في المنطقة لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية. لم تراع مصلحة الدول المستعمرة، اذ لاتوجد اتفاقيات لتوزيع أو رصد احوال وتقنين سريان النيل تتفق عليها كل دول الحوض رفضت حكومة أي دولة مستقلة بالا تكون لها سيادة على أنهاره لذلك سارعت دول المنبع بعد نيل استقلالها إلى ابلاغ السودان ومصر في مذكرات عديدة عبرت فيهاعن رفضها الالتزام بماجاء في المعاهدات والاتفاقيات والمذكرات المتبادلة بين الدول المستعمرة التي كانت وكيلا عنها وقت توقيعها.

ان اصرار دول المنبع على إنشاء مفوضية لإدارة حوض النيل عند اجتماع شرم الشيخ 2011 دون الاخذ بملاحظات السودان ومصر بداية لتوتر العلاقات بين دول المنبع والمصب ويعيق التعاون وينذر بعلاقات متوتره ويفتح الباب التسلح للمواجهة انعكاسات أزمة المياه. كما ان تصريحات بعض المسئولين في دول المنبع ومطالبة وزير الدفاع الاوغندي بزيادة كل ذلك من خلال مبادرة حوض النيل واسعا لكل الاحتمالات خاصة وان هنالك دول لها مصلحة في توتر العلاقات بين دول المنبع ودول المصب ودول تسعى لإنتاج الغذاء من خلال الاستثمار في دول المنبع وأخرى تسعى للحصول على قدر من تلك المياه عبر تسويات خطط لها بشكل جيداً.

الخلاصة :

لقد عانت كل دول الحوض، عدا دولة تنزانيا خلال ربع القرن الماضي، أو ما تزال تعاني، من نزاعاتٍ مسلحةٍ دموية بين مجموعات سكانها، أو مع احدى دول أو مع عددٍ من دول الحوض الأخرى. فقد شهدت رواندا ابادة الجماعية في عام 1994م. وامتدت اثار النزاع المسلح والقتل بين قبائل التوتسي والهوتو من رواندا إلى بورندي وشهدت إثيوبيا وارتريا الحرب الطويلة المدمرة التي ادت لميلاد دولة ارتريا في عام 1993م. ثم لحرب الحدود القاسية بين الدولتين في نهاية القرن الماضي. وقد تكرر هذا المشهد في السودان ونتج عنه انفصال جنوب السودان في يوليو عام 2011 بعد حربٍ مهلكة منهكة، تبعتها وما تزال قائمةً نزاعاتٌ حدودية مسلحة بين البلدين، وحروبٌ أخرى ما تزال دائرةً في دارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وجنوب السودان نفسه. وقد عانت كينيا من نزاع قبلي اثر الخلاف حول نتائج انتخابات عام 2007 قُتل فيه الالاف. وما يزال جيش الرب يعيث قتلا وبطشا في اجزاء كبيرة من يوغندا. وتواصل جمهورية الكنغو الديمقراطية الغور في نزاعاتها الداخلية المسلحة. وقد احتدمت الصراعات السياسية في مصر بعد ثورة 25 يناير عام 2011، وصارت نزاعات دموية خصوصا بعد تدخل القوات المسلحة في 30 يونيو واقالة حكومة الرئيس السابق محمد مرسي وتم اعتقاله في 3 يوليو عام 2013، وما تبع ذلك من قرار محاكمته وقيادات حزب الاخوان المسلمين في مصر.

وقد ساهمت هذه النزاعات مساهمةً كبيرة في زعزعة الاستقرار وتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية لشعوب دول حوض النيل.

تتراوح اهتمامات واستخدامات هذه الدول لمياه نهر النيل، فالسودان ومصر وإثيوبيا وجنوب السودان لها اهتماماتٌ عالية جدا بسبب الاستعمالات أو المساهمات القائمة أو المتاحة، وتُعتبر اهتمامات واستخدامات يوغندا عاليةً، وتقع اهتمامات كينيا وتنزانيا وبوروندي ورواندا في الوسط، بينما تُصنف اهتمامات اريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بالضعيفة. فاهتمامات اريتريا ضعيفةٌ لان مساحة الحوض فيها لا تتعدى واحدا من عشرة من الواحد في المائة. من الجانب الاخر فان نهر الكونغو الذي يهيمن على جمهورية الكونغو الديمقراطية يحمل سبعة عشر ضعف كمية المياه التي يحملها نهر النيل، مما يقلل كثيرا الاعتماد على، أو حتى الاهتمام بامر روافد نهر النيل هناك .

ينعكس هذا التراوح والتفاوت في الاهتمامات والاستخدامات، ويعكس نفسه ايضا، في التباين في مصادر مياه نهر النيل واستخداماتها. فإثيوبيا هي المصدر لحوالي 86٪ من مياه النيل، بينما لا تتجاوز استخداماتها الواحد في المائة من المياه. من الجانب الاخر تستخدم مصر حوالي 86٪ من مياه اليل دون ان تضيف قطرةً لمياهه. ويعيش أكثر من 90٪ من سكان مصر في 5٪ من أراضيها حول النيل. وقد كان أكثر من 63٪ من حوض النيل يقع في السودان قبل انفصال جنوب السودان، في الوقت الذي لم تتجاوز استخدامات السودان 15٪ من مجمل مياه النيل. ولم تزد هذه الاستخدامات عن 60٪ من نصيب السودان بموجب اتفاقية مياه النيل لعام 1959 .

المبحث الثاني

الموارد المائية المتاحة في السودان ومصر

أولاً: الموارد المائية المتاحة في السودان

السودان أكبر دول الحوض مساحة وأكثرها تنوعا في الاقاليم المناخية اذ تمتد أراضيه عبرعشرين درجة عرضا وأكثر من خمسة عشر طول رغم تنوع موارد السودان المائية فان 30٪ من مساحته صحراء وحوالي 25٪ أخرى مهددة بالتصحر. تعاني البلاد مما الأزمة المائية ومن التحديات التي تواجه البلاد الذهنية التي يتعامل بها اهل السودان مع المياه والفهم السائد عن ان في السودان وفرة في المياه. مياه الأمطار كمثال في السودان تتسم بالمتغيرات الزمانية والمكانية إلى جانب قصر الموسم وقلة الأمطار في مواقع الزراعة المطرية ومواقع تمركز الثروة الحيوانية اغلب أيام السنة إلى جانب ضيق اوعية حصاد المياه ويحسب هذا على مياه الخيران والوديان التي تاتي ايام الخريف، لهذا السبب يصعب استغلال مياهها المتدفقة بالصورة المطلوبة ومن الصعب وضع موازنة مائية للسودان تستطيع الصمود أمام الفحص العلمي الدقيق. ويدرك خبراء المياه ان كثيرا من البيانات لم تنل قدرها من البحث خاصة فيما يتعلق بتقديرات المياه الجوفية.[1].

(1) ابراهيم الأمين عبد القادر، الصراع حول المياه في حوض النيل،مطبعة جامعة الخرطوم،2010 ص 88.

1/الأمطار:

الأمطار هي أكثر المووارد المائية وفرة وتشير التقديرات إلى ان إجمالي الهطول 1.250 مليار متر مكعب وقد انخفض معدل هطول هطول الأمطار السنوي في السودان منذ انفصال الجنوب منة 1060 مليار متر مكعب إلى حوالي 442 مليار متر مكعب.[1]

من العسير تقييم معدل سقوط الأمطار، فالأمطار تشكل عنصرا مهما في الموازنة المائية، ترتبط الأمطار بخطوط العرض حيث تزداد كثافتها من الشمال إلى الجنوب وتقدر كمياتها بحوالي 1000 مليار متر مكعب سنوياً، وهي الرئيسية لري أراضي واسعة تستخدم للزراعة المطرية بشقيها وللرعي وتقدر المياه المتاحة في السودان من سطحية وجوفية بـ 30 مليار متر مكعب، ولكن يستخدم فقط بين 13-16 مليار متر مكعب حسب علو وانخفاض الايراد الطبيعي للنيل الأزرق في فترة الانحسار من اكتوبر إلى مايو.

اما المستغل من المياه السطحية غير النيلية والمياه الجوفية لا يتعدى اثنين مليار متر مكعب في العام وبعملية حسابية بسيطة نجد ان نصيب الفرد في السودان من المياه في حدود 600 متر مكعب بينما تكون حدود الفقر المائي حسب مقاييس الأمم المتحدة 1000 مترمكعب لا تستغل مياه الأمطار والفيضانات على نطاق واسع كما ان تطور الحصاد المائي ضعيف على الرغم من قدم هذه الطريقة. الا انها

---

(1)الموارد المائبة في السودان. 2017/9 https : water.fanack.com

لا تنفذالاعلي نطاق ضيق وتستخدم مياه الأمطار لزراعة 35 مليون فدان. وتتبخر معظم مياه الأمطار بالرغم من ان بعضها يعيد تغذية المياه الجوفية أو يجري في الجداول الموسمية.

2/المياه السطحية :

يوجد بالسودان حوالي مليون هكتار من المياه السطحية اهمها نهر النيل وروافدة إلى يمتد على طول 2000 كيلومتر وتغطي الأراضي الرطبة 10٪ من مساحة البلاد بينما تغطي الغابات مانسبته 4٪ وتبلغ ايرادات نهر النيل في حدود 84 مليار مترمكعب، 20٪ من ايرادات نهر النيل من روافد موسمية، 10٪ من ايراده السنوي اعتمد كفاقد بالنقل داخل السودان ويفقد النيل إضافة إلى ذلك 10 مليارات متر مكعب نتيجة للتبخر في منطقة شديدة الحرارة عند السد العالي في جنوب مصر تقسم الكمية المتبقية من مياه النيل وهي 74 مليارا وفقا لاتفاقية 1959م بين السودان ومصر 55.5 لمصر 18.5 مليار متر مكعب للسودان ونصت الاتفاقية على مناصفة الزيادة التي قد تطرا على ايرادات النهر وفي حالة انخفاضها عن معدلاتها اوكلت مهمة ايجاد الحلول العاجلة والمقبولة للهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل التي تم تكوينها بموجب الاتفاقية على ان لا تسبب المعالجات أي ضرر باحد الطرفين.ولا ينطبق التقسيم التقليدي للأنهار على مجرى نهر النيل يمكن ان يقسيم إلى ثلاثة اقاليم مائية عريضة أو أنواع من الاقاليم: المنبع المصدر

أو اقليم التصدير والارسال ويتمثل في هضبة البحيرات والحبشة فالمصب أو اقليم الاستقبال مصر ثم المجرى أو الممر أو اقليم المرور السودان.

3/ نهر النيل:

يتميز النيل بخصائص على غيره من أحواض الأنهار المشتركة.

1- فهو اطول نهر في العالم يبلغ طوله من من منابعه في دولة بوروندي وحتي مصبه في البحر المتوسط في جمهورية مصر أكثر من 6.660، ينبع أحد رافدية من أكبر بحيرة في العالم الثالث وثاتي أكبر بحيرة في العالم. بحيرى فيكتوريا.

2- قامت على ضفافه اقدم الحضارات في تاريخ البشرية الحضارة الكوشية ونبتة ثم مروي ثم علوة والمقرة ولسلطنة الزرفاء أو مملكة سنار ويتواصل الربط النيلي للحضارات فامتد إلى إثيوبيا حيث اذدهرت مملكة اكسوم على روافد النيل وربط النيل الكنيسة الارثوذكسية في مصر مع إثيوبيا من القرن الرابع الميلادي إلى 1960 تفرقا بسبب مياه النيل كما ربط النيل حضاريا بين ممالك يوغند الثلاث (كاراقوي وبونيور ويوغاندا) التي قامت على علي أطراف بحيرة يوغندا مشكلة دولة واحدة في نهاية القرن التاسع عشر.

3- احتدام الصراعات الاوروبية حوا النيل منذ منتصف إلى نهاية القرن التاسع عشر.

4- اقيمت عليه اقدم وأكبر السدود وأكثرها عدداً.

5- روافد نهر النيل تحمل أكثر الأسماء للأنهار في العالم.

6- تتشركة 11 دوله خمس من عواصم الدول تقع عليه.

7- يعيش على ضفافه 250 مليون نسمة يمثلون قرابة ربع سكان.

يبدا نهر النيل رحلته الطويلة والشاقة من تلال بورندي جنوب خط الاستواء حيث عددٌ من لأنهر الصغيرة ومع بعضها البعض، وتكون في نهاية الأمر (نهر كاغيرا)[1]. يبدا ويواصل هذا النهر انسيابه داخل بورندي ويصبح الفاصل الحدودي بين دولتي بوروندي ورواندا حيث تغذية مجموعة أخرى من الروافد الاتية من رواندا. ومن أكبر هذه الروافد واهمها نهر (روفوفو) الذي يتلقي نهر كاغيرا قبل ان يمر الأخير بشلالات روسومو. يواصل نهر كاغيرا انسيابه ويصبح عد ذلك فاصلا حدوديا مرة ثانية بين بوروندي وتنزانيا، وتتواصل تغذيته من الروافد الاتية من تنزانيا. ويصبَ نهر كاغيرا في بحيرة فكتوريا بعد دخوله الأراضي اليوغندية[2]. وفي حقيقة الأمر فان نهر كاغيرا هو أكبر الأنهار التي تصب في بحيرة فكتوريا[3].

---

(1) من اوائل واهم هذه الروافد نهر لوفيرونزيا الذي يعتبره الكثيرون البداية الحقيقية لنيل البحيرات الاستوائية،

(2) تتشارك نهر كاغيرا اربع دول هي: بوروندي 22٪، رواندا 33٪، تنزانيا 35٪، ويوغندا 10٪، أحد أكبر المشاريع المشتركة على النهر هو مشروع روسومو لتوليد الطاقة الكهربائية،

(3) من أجل وصف مفصل لنهر كاغيرا انظر:

World Bank، Kagera River Basin: Regional Development (Report No، 2812، East Africa Regional Office، Washington DC 1979)،

تتشارك بحيرة فكتوريا ثلاث دولٍ هي تنزانيا التي يقع فيها 49٪ من البحيرة، ويوغندا وبها 45٪ من البحيرة، بينما تقع الستة في المائة المتبقية في كينيا. ويشق خط الاستواء بحيرة فكتوريا، ويقع حوالي ثلاثة أرباع البحيرة جنوب الخط وربعها شماله. مساحة سطح البحيرة كبير، وتبلغ 870،68 كيلومتر مربع، الا ان كميات مياهها لا تتعد 760،2 مليار متر مكعب (2.760 كيلومتر مكعب)، ويعزى ذلك إلى ان البحيرة ضحلة، ويبلغ متوسط عمقها ارعين مترا فقط. ورغم ان مساحة سطح بحيرة تنجانيقا تساوي أقل من نصف مساحة بحيرة فكتوريا، الا انها تحمل أكثر من ست مرات من كمية مياه بحيرة فكتوريا بسبب عمق بحيرة تنجانيقا. وبسبب مساحة سطح بحيرة فكتوريا الكبير، فان التبخر من البحيرة عالٍ جدا.

اطلق المستكشف الاسكوتلندي السيد (جون هاننق سببك) على البحيرة اسم (بحيرة فكتوريا)، وعلى النهر الذي يخرج منها (نيل فكتوريا)، ملكة بريطانيا في ذلك الوقت. وقد كان اسم البحيرة (نيانزا) عندما وصل السيد سبيلك أطرافها الجنوبية قرب مدينة موانزا في تنجانيقا في الثالث من شهر اغسطس عام 1858 بمساعدة بعض السكان المحليين. وقد قرر السيد سبيلك في تلك الزيارة

ان البحيرة التي امامه، والممتدة بلا نهاية عبر البصر، هي بلا شك، المصدر لمياه النيل.[1]

بدون ادنى شك، ذلك النهر الذي ينساب من تلك البحيرة عند المدينة المسماة جنينجا هو في حقيقة الأمر النيل الأبيض. سمى السيد سبيك الشلالات التي يخرج من خلالها النهر من البحيرة ويبدا انيسابه شمالا (شلالات ريبون) وكان ذلك اسم رئيس الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية في لندن التي موّلت واشرفت على رحلة السيد سبيك الاستكشافية الثانية[2].

فور وصوله القاهرة في طريق عودته إلى بريطانيا ارسل برقيته إلى الجمعية الجغرافية الملكية في لندن، ذات الجملة المشهورة، والتي ذكرت فيها (لقد حُسِم أمر النيل)[3]. ولكن كما حدث في رحلته الأولى، فلم يجد السيد سبيل، عند وصوله لند، احدا يقبل نتائج رحلته تلك. وقد اتفق منافسوه ونقاده ان أمر نهر النيل

([1]) من أجل مزيد من التفاصيل حول رحلة السيد سبيلك وتسميته للبحيرة باسم فكتوريا ملكة بريطانيا، انظر:

John Hanning Speke، Journal of the Discovery of the Source of the Nile (Dover Publications Inc، Mineola، New York، 1963)

([2])Alan Moorehead، The White Nile (Harper and Row Co، London، 1960)، pages 35-38،

([3]) جملة (لقد حُسم أمر نهر النيل) هي الترجمة للجملة الإنجليزية التي كانت أساس برقية السيد سبيك للجمعية الجغرافية الملكية، وذاع صيتها، والجملة هي: "The Nile is settled"،

المعقد، والذي استعصى على الجغرافيين منذ الازل، لم يكن ليحسم بتلك السهولة والبساطة. وصار اعاؤه مدعاةً للسخرية من المستكشفين الاخرين[1].

وقد ساهم عددٌ من هؤلاء المستكشفين، كما فعل السادة جون هاننق سبيك[2]، وصمويل بيكر [3]، وهنري ستانلي[4]، وشارلسغوردون[5]، بكتابة مذكراتهم عن تلك الرحلات الاستكشافية، ودور وانجازات كلٍ منهم. لكن تاكد في بداية سبعينيات القرن التاسع عشر ان ما توصل اليه السيد سبيلك عام 1862 من ان بحيرة فتكوريا هي مصدر النيل الأبيض كان صحيحا، وان الغيرة والحسد قد اعمت منافسية من منحه ذلك الشرف.

المصدر الرئيسي للمياه في بيحيرة فكتوريا هو الأمطار. وتبلغ كمية الأمطار التي تهطل على سطح البحيرة سنوياً حوالي 100 مليار متر مكعب. وتضيف

---

(1) Alan Moorehead، The White Nile (Harper and Row Co، London، 1960)، pages 62-77،

(2) John Hanning Spek، Journal of the Discovery of the Source of the Nile (Dover Publicaitons Inc، Mineola، New York ،1863).

(3) Samuel Baker، The Albert N'Nyanz، Great Basin of the Nile and Explorations of the Nile Sources (London، Macmillan، 1867).

(4) Henry Stanley ،Through the Dark Continent- or the Sources of the Nile Around the Great Lakes of Equatorial Africa and down the Livingstone River to the Atlantic Ocean (Harper & Brothers Publications، New York، 1878).

(5) Charles Gordon، Notes to Accompany a Survey of the White Nile from Lodo to Nyam-Yungo، 1876 Geographical Journal 46.

الأنهار التي تصب في بحيرة فكتوريا 18 مليار متر مكعب يأتي جزءٌ كبيرٌ منها من نهر كاغيرا. لكن التبخر من البحيرة عالٍ، ويصل إلى حوالي 5،94 مليار متر مكعب. عليه فعندما ينساب النيل من بحيرة فكتوريا عند مدينة (جينجا) عند شالات ريبون في يوغندا فانه يحمل ما تبقى م مياه بحيرة فكتوريا الاضافية (بعد التبخر). وتبلغ المياه التي يحملها النيل 5،23 مليار متر مكعب. ويُسمى هذا النهر (نيل فكتوريا) وهو النهر الوحيد الذي ينساب من بحيرة فكتوريا رغم كبر مساحتها. وقد تمت ازالة شلالات ريبون وحل محلها (خزان شالالات اوين) الذي تم بناؤه من أجل توليد الطاقة في يوغندا عام 1949، وتغير لاحقا اسم الخزان.

يواصل نيل فكتوريا انسيابه شمالا ويدخل بحيرة كيوغا. وهذه بحيرة كيوغا. وهذه البحيرة هي من المجاري المائية القليلة في اواسط إفريقيا التي نجتْ من أسماء الاسرة المالكية البريطانية أو رؤساء الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية. وقد يكون السبب ان البحيرة ضحلةٌ جدا مما جعل المستكشفين الاوربيين يعتقدون انها مستنقعات وليست بحيرة. يفقد نيل فكتوريا مليار متر مكعب من خلال التبخر والتسرب اثناء عبوره بحيرة كيوغا، ويخرج منها حاملا 5،22 مليار متر مليار متر مكعب. يمر نيل فكتوريا بعد ذلك بشلالات (كاروما) ثم شلالات (ميرشيسون) والتي بدات يوغندا استغلال كلٍ منهما لباء سدٍّ للإنتاج الكهربائي. ويواصل نيل فكتوريا انسيابه ويدخل بحيرة البرت في أطرافها الشمالية الشرقية.

احد مصادر المياه البرت هو نهر سيمليك. ويكون النهر، كما تكون البحيرة نفسها، الحدود الفاصلة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ويوغندا. ويربط نهر سيمليك أيضاً بين بحيرة البرتت وبحيرة ادوارد والتي تكوّن أيضاً الحدود الفاصلة بين جمهورية الكونغو ويوغندا. وهذه من اصغر البحيرات الاستوائية وتقع مباشرةً جنوب خط الاستواء. وكانت البحيرة تعرف باسم (بحيرة روتان زيغي) لكن المستكشف هنري ستانلي الذي زار المنطقة بعد السيد بيكر قام بتسميتها على الامير ادوارد الذي كان وقتها امير ويلز، قبل ان يصبح الملك ادوارد الخامس فيما بعد.

وتصبُّ أنهار أخرى صغير مصدرها جمهورية الكونغو في نهر سيمليك وبحيرة البرت وبحيرة ادوارد. وتجعل بحيرتا البرت وادوارد ونهر سيمليك جمهورية الكونغو الديمقراطية دولةً مشاطئة في دول حوض النيل، مثلما يجعل نهر كاغيرا وروافده دولتي بوروندي ورواندا دولتين مشاطئتين ايضا.

وعلى عكس بحيرة كيوغا فان بحيرة البرت تضيف اربعة مليار متر مكعب لنيل فكتوريا. ويخرج نيل فكتوريا من بحيرة البرت على بعد كيلومترات قليلة من منطقة دخوله البحيرة نفسها حاملا 26،5 مليار مكعب، ويصبح اسمه (نيل البرت) بدلا من (نيل فكتوريا).

يواصل نيل البرت انسيابه في شمال يوغندا ثم يدخل جنوب السودان عند مدينة نيمولياالحدودية، ويصحب اسمه بحر الجبل. ويمر بحر الجبل في طريقه

شمالا بشلالات (بيدين) والتي تخطط دولة جنوب السودان في بناء سد لتوليد الكهرباء منها، وكذلك من شلالات (فولا) إلى الشمال من شالات بيدين. وكان التخطيط لسد بيدين قد بدا في نهاية الفترة الانتقالية التي سبقت انفصال جنوب السودان في عام 2011، ولكن التخطيط لبناء السدين توقف بسبب المشاكل الامنية والسياسية التي يعاني منها جنوب السودان. ويواصل بحر الجبل سريانه ويصل مدينة جوبا عاصمة دولة جنوب السودان والتي تقع على الجانب الغربي لبحر الجبل، ثم يصل بعد ذلك ميدنة بور. وعند دخول بحر الجبل مدين بور تبدا المستنقعات الضخمة التي تُعرف بـ (السُد) ويبدا النهر في الانتشار، لتبلغ مساحة المستنقعات في السد في بعض السنوات حوالي 30.0000 كيلومتر مربع. تغطي هذه المستنقعات كمية غزيرة من الاعشاب المائية والتي يبلغ طولها في بعض مناطق المستنقعات أكثر من ثلاثة امتار، بينما تبلغ كثافتها في مناطق أخرى عدة امتار، وتستطيع الكثير من الحيوانات السير فيها. وقد تكونت مجموعة من البحيرات في المنطقة، من بينها بحيرتا فاجوريالوشامبي بسبب كثافة الاعشاب في اجزاء كبيرة من هذه المستنقعات.

وقد وصف أحد الكتاب هذه المستنقعات والحياة فيها، ذاكرا: (فالتماسيح وافراس البحر تخوض في الماء الموحل، والبعوض والحشرات الأخرى تثقل الهواء، وطيور الماء الغريبة الخلقية تحرس الشطان. . وان لم تكن ثمة شطان عادية في بعض الاماكن، وانما مجرد برك عأرضة في غابة من البوص الاخضر تمتد ككتلة

من الريش المنقوش إلى الأفق). وقد وصف هذا الكاتب منطقة السد بأنها (ليست براً وليست ماءً، فالتيار يحمل اليها – عاماً بعد عام- مزيداً من النباتات الطافية، فيراكمها في كتلٍ متماسكة قد يصل سمكها إلى عشرين قدما، ويبلغ من متانتها ان يسير فيها الفيل. على ان هذه التراكمات تنفصل إلى جزر في اماكن أخرى ويتكرر هذا باستمرارٍ لا ينتهي، في الاف الاشكال التي لا يسهل تمييزها)[1].

يبدأ بحر الجبل صراعه مع مستنقعات السُد في مدينة بور، ويتواصل انسيابه البطئ والمتقطع حتى بحيرة شامبي حيث يتفرع بحر الزراف من بحر الجبل على بعد كيلومترات من البحيرة في اتجاه الشمال الشرقي، شرق بحر الجبل. وتغذّي منطقة السد كمية عزيرة من الأمطار تهطل على مدار العام، بالإضافة إلى مياه بحر الجبل وبحر الزراف، ومجموعةُ أنهار أخرى تشمل أنهر مريدي والنعام ويي، وكذلك بحر الغزال الاتي من الغرب، وروافده الاتية من الجنوب الغربي.

تقع الحدود بين جنوب السودان والسودان من جهة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى من الجهة الأخرى، على الحزام الفاصل لمنطقة مستجمعات المياه بين نهر النيل ونهر الكونغو. وتتجمع على الجانب الجنوبي الغربي من جنوب السودان وعلى الحدود مع السودان مجموعة من الأنهار تبدا غربا ببحر العرب الذي يبدا سريانه داخل السودان على مقربةٍ من الحدود مع

([1]) انظر صفحة 100 من الترجمة العربية للكتاب:

Alan Moorehead، The White Nile (Harper and Row Co، London، 1960)

جمهورية إفريقيا الوسطى. وتغذى بحر العرب مجموعةٌ من الأنهار الصغيرة المتجهة شمالاً من جنوب السودان، أهمها نهر راجا ونهر بونغو ونهر الجور الذي تقع عليه مدينة واو وعاصمة ولاية غرب بحر الغزال. ويمثل نهر الجور الحد الغربي لمنطقة السد. ويشق بحر العرب منطقة ابيي المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان.

يتحول بحر العرب إلى بحر الغزال عندما يلتقي بنهر الجور ونهر التونج. ويلتقى بحر الغزال الاتي من الغرب وبحر الجبل الاتي من الجنوب عند بحيرة نو، ثم ينضم اليها بعد عدة كيلومترات بحر الزراف ويصبح اسم النهر الذي يجمع كل هذه الأنهار النيل الأبيض.

ان نيل البرت يدخل جنوب السودان وهو يحمل 5،26 مليار متر مكعب. تضيف الأمطاروالأنهار الصغيرة في الجانب الشرقي من بحر الجبل 8،4 مليار متر مكعب، بينما تضيف الأمطار والأنهر في الجانب الغربي 3،3 مليار متر مكعب. ويضيف بحر الغزال 3،11 مليار متر مكعب. عليه فان كمية المياه التي تنتشر في منطقة السد تصل إلى 9،45 مليار متر مكعب. لكن التبخر والتسرب في منطقة السد يستهلكان 9،30 مليار متر مكعب. عليه فعندما يجمع النيل الأبيض نفسه بعد منطقة السد، ويبدا في الانسياب خارج المنطقة، فان المياه التي يحملها لا تتجاوز 15 مليار متر مكعب. وهذا يوضح بجلاء كمية مياه النيل الأبيض الضخمة التي يستخدمها التسرب والتبخر في مستنقعات السد.

يتحدث بعض الكتاب وخبرا المياه عن (ضياع) أكثر من 30 مليار متر مكعب في منطقة السد. وتستعمل اتفاقية مياه النيل لعام 1959 أيضاً جملة (تضيع كميات من مياه النيل) في هذه المستنقعات، وتفصل الاتفاقية الخطوات التي اتفق عليها السودان ومصر لاستعادة هذه (المياه الضائعة) واضافتها للنيل الأبيض. وقد بدا العمل فعلا في مشروع قناة جونقلي في عام 1978، لإضافة بعض مياه مستنقعات السد (الضائعة) للنيل الابليض. وتقدر دراسات وزارة الري السودانية كمية المياه التي يمكن اضافته للنيل الأبيض من مستنقعات جنوب السودان بحوالي عشرين مليار متر مكعب، أي بحوالي ربع مياه نهر النيل مجتمعةً مقاسةً عند اسوان.

غير ان استعمال كلمة (ضياع) غير سليمة، لان هذه المياه تخلق البيئة الايكولوجية في منطقة مستنقعات السد واليت يعتمد عليها السكان المحليون وماشيتهم اعتمادا كاملا، وتلعب دورا كبيرا في دورة وكمية الأمطار التي تهطل في المنطقة. كما لا بُدّ من التذكير ان الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة كان قد اعلن منطقة السد في عام 2006 أراضي رطبة ذات أهمية دولية.

يسير النيلُ الأبيض حتى اقترابه من مدينة ملكال من الغرب، بعد ان تجمعت فيه أنهار بحر الغزال وبحر الجبل وبحر الزراف، نهر البحيرات الاستوائية وجنوب السودان لان كل مياهه تاتي من تلك المناطق. غير ان هذا الوضع يتغير حال التقاء النيل الأبيض بنهر سوباط الاتي من الشرق، والذي تنساب معظم

روافده الرئيسية في إثيوبيا. لهذا السبب يجعل نهرُ سوباط من النيل الأبيض نهرا مشتركا بين دول البحيرات الاستوائية وإثيوبيا.

يتبخر ويتسرب جزءٌ كبيرٌ من مياه الأنهار التي تكون نهر سوباط في مستنقعات مشار/ سوباط. ويخرج نهر سوباط من منطقة المستنقعات وهو يحمل حوالي 13،5 مليار متر مكعب من المياه، ليلتقي بعدها بالنيل الأبيض مباشرةً جنوب مدينة ملكال، عاصمة ولاية اعالي النيل. ويواصل النهر السريان بعد ذلك تحت اسم النيل الأبيض رغم ان كمية المياه التي يحملها نهر سوباط تكاد تساوي كمية المياه التي يحملها النيل الأبيض.[1]

يعبر النيل الأبيض حدود جنوب السودان إلى السودان وهو يحمل 28،5 مليار متر مكعب من المياه، 15 مليار من النيل الأبيض و13،5 من نهر سوباط. وينساب النيل الأبيض ببطء بسبب انبساط الأرض في تلك المنطقة، وبانتظام على مدى العام، ومياهه خاليةً من الطمي. غير ان التبخر في السودان يستهلك حوالي 5 مليار متر مكعب، ليتبقى حوالي 23 مليار (حوالي 28٪) من مجمل مياه النيل البالغة 84 ميار متر مكعب مقاسةً عند اسوان.

ورغم انفصال جنوب السودان فان الجزء الأكبر من حوض النيل مايزال في السودان بنسبة 45٪ يليه نجنوب السودان بنسبة 18٪ وتاتي إثيوبيا في المرتبة

---

[1] J.V.Y and Sutcliffe ،P ،Parks ،The Hydroglgy of the Nile ،Oxfordshire) ، United Kingdom،(1999 International Association of Hydrological Sciences ،

الثالثة بحوالي 12٪ وتليها مصر التي يقع 9٪ من حوض النيل قيها ويغطي 8٪ من أراضي يوغندا ويغطي حوض النيل قرابة 99٪ من أراضي يوغندا اما رواندا التي يقع فيها أقل من 1٪ من الحوض فان الحوض يغطي 80٪ من أراضيها كما هو موضح في الجدول (2) ادناه:

جدول رقم (2)

مساحة حوض النيل في كلٍ من دول الحوض

الدولة	المساحة	مساحة الحوض في الدولة	نسبة الحوض في الدولة	نسبة الحوض لمساحة الدولة
السودان	000،866،1	300،357،1	٪66،44	٪73،72
جنوب السودان	000،640	000،576	٪97،18	٪90
إثيوبيا	000،104،1	900،356	٪75،11	33،32
مصر	000،001،1	500،277	٪14،9	٪72،27
يوغندا	000،241	900،238	٪87،7	٪13،99
تنزانيا	000،945	0300،12	٪96،3	٪73،12
كينيا	000،580	900،50	٪86،1	٪87،8
الكونغو	000،345،2	700،21	٪71،0	٪93،0
رواندا	000،26	800،20	٪68،0	٪00،80
بوروندي	000،28	000،13	٪43،0	٪43،46
ارتريا	000،118	500،3	٪12،0	٪97،2

المصدر: البنك الدولي (2003) من الملاحظ في الجدول اعلاه : ان ارقام السودان وجنوب السودان تقريبية لان هنالك مناطق على الحدود ما تزال مناطق

نزاعات ولم تحسم أمر تبعيتها بعد لاي الدولتين مثل منطقة ابيي والتي تبلغ مساحتها 10.640 كيلومتر حسب قرار محكمة التحكيم الدولية والمقينص وحفرة النحاس وجودة.

مياه الوديان:

تعتمد أراضي واسعة في السودان على الزراعة وفي الري على الوديان والخيران. ففي الشرق خور القاش وخور بركة والخيران المتدفقة نحو البحر الأحمر من سلسلة جبال البحر الأحمر، اربعات قووبا، سلوم، هندوب، هوشيرى وفي دارفور يغذى جبل مرة معظم الاودية الرئيسية اودية كازوم، وكايا، وابره، وبليل والكوع وخور نيالا... وفي مرتفعات الانقسنا اودية باو، خور الأحمر، وقرومين ودنيا. وتتغذى الاودية في جنوب كرفان من جبال النوبة منها كايو جبل وشنقلو والفلة والبرداب وابو جبيهة (تاندق) وام عبدالله والبطحة وام برمبيطة وفي اواسط السودان وديان سوبا والعواتيب والهواد المكابراب والمقدم وتوجد اودية أخرى في كرفان الملك والمجرور.

المياه الجوفية:

على الرغم من أهمية المياه ووجودها في حوالي 50٪ من مساحة السودان ويقدر مخزونها بنحو 15،200 مليار متر مكعب يأتي حوالي 28٪ من حوض

النوبة و20٪ من حوض أمم روابة شمال كردفان ما يستفاد من هذه المياه 1.3 مليار متر مكعب فقط بالإضافة إلى حوض البقارة في ولاية جنوب دارفور[1]

اذا قورنت بالدور الذي يمكن ان تلعبه المياه الجوفية مستقبلا في التنمية الريفية في المناطق البعيدة عن مجرى النيل الرئيسي وعن مسارات روافده. وفي السودان توجد اربعة تكوينيات جيولوجية رئيسية هي:

أ- الحجر الرملي النوبي (أم روابة) أهم الأحواض الجوفية في البلاد يغطي الحوض الجوفي النوبي معظم انحاء البلاد اذ يمتد النيل الأزرق جنوبا إلى حدود مصر شمالاً.

ب- حوض شمال غرب السودان الجوفي تبدا امتدادته من منطقة الميدوب (شمال كردفان) إلى الحدود الدولية مع ليبيا ومصر.

ت- أحواض ساق النعام وشقره شرق الفاشر وحوض النهود في كردفان.

ث- حوض البقارة في جنوب دارفور وكردفان.

تتفاوت أعماق المياه الجوفية من منطقة إلى أخرى حسب قربها أو بعدها من النيل فهي تتراوح بين 10-50 متر في حوض النيل وتصل إلى 100 متر في أحواض غرب السودان.

---

(1)جيولوجيا السودان، ويكيبيديا، https:llar.m.wikipedia.org

جدول (3) مقابلة الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية في السودان

العام	تعداد السكان بالمليون نسمة	المـــوارد المائيـــة						الاحتياجات المائية				نصيب الفرد من الموارد م/ 3 سنة	فجوة الموارد المائية	
		تقليدية		غير تقليدية		إجمالي	متجددة %							
		سطحية	جوفية	تحلية	معالجة			شرب	صناعة	ري	إجمالي		ا	ب
1990	25	8،21	3،0	0	-	3،22	98	53،0	11،0	83،15	47،16	892	38،5-	70،2-
2000	33	8،23	5،0	-	-	3،24	98	83،0	17،0	5،20	5،21	736	8،2-	7،8-
2025	55	8،23	5،0	-	-	3،24	98	56،1	31،0	17،32	04،34	442	74،9-	70،20-
2051	102	8،23	5،0	-	-	3،24	98	51،2	5،0	1،47	11،50	202	81،25-	7،77-

سامي مخيمر، أزمة المياه في المنطقة العربية، 1996م سلسلة عالم المعرفة، ص 44.

امكانيات السودان لا تسمح في الحاضر للتفكير في المصادر غير التقليدي لارتفاع تكلفتها ووجود بدائل من السهل الحصول عليها وبتكلفة اقل. يستخدم السودان اليوم حوالي 14.5 بليون متر مكعب من المياه المقررة له حسب اتفاقية المياه مع مصر لسنة 1959 ويخطط لاستخدام ما يكمل حصته بإضافة 2.2 مليار متر مكعب اذا قدر لقناة جونقلي ان تكتمل.

انفصال الجنوب عن الشمال يعني إعادة النظر في قناة جونقلي فحسب بل في الاتفاقية نفسها ويزيد من تعقيد المشكلة ما يثار وبصورة غير موضوعية ان شمال السودان يمثل العرب وان الجنوب هو حسب ما اورده الرئيس اليوغندي موسفيني يمثل الامتداد الطبيعي البانتونيلي (افارقة) ينتمون لإفريقيا جنوب الصحراء.

لقد تحمل السودان تبعات كل ما يثار حول أي توتر في العلاقات العربية الإفريقية ولعمليات استقطاب غير رشيدة من المتطرفين من الطرفين ومرشح اليوم لإعادة رسم كثير من سياساته وتوجهاته للتكيف مع الوضع الجديد، وربما تمكن قبل فوات الاوان من ازالة أسباب التوتر وهي في المقام الأول صراع على الموارد ومطالبة بالتنمية المتوازنة في ظل نظام يعترف بالتعدد الاثني والثقافي والديني والحريات والحقوق ولا يطبق اللامركزية سياسة تُمنح بموجبها الاقاليم صلاحيات واسعة لتنمية وتطوير وبناء كل اقاليم السودان وهو العودة للريف والاهتمام بالتنمية الزراعية التي تحتاج لاستراتيجية تضع في اولياتها الحصول على

حقوق البلاد المشروعة من المياه وإلى آليات قوية وفاعلة تضمن ترشيد استخداماتها ومضاعفة عائداتها وزيادة الإنتاج والإنتاجية في الزراعة وعلى قدرة أصحاب القرار في ترتيب الأولويات واختيار الأراضي المناسبة في مناطق النيل الأزرق وأعالي نهر عطبرة وحول النيل الأبيض وبحر الجبل وروافد النيل في الجنوب والاستفادة من امكانية زراعة مساحات واسعة في دارفور توفر لها المياه باقامة سدود ترابية ضخمة وفي مجال تخزين المياه.

يعاني السودان من ضيق في الاوعية التخزينية المقدرة بحوالي 8.1 مليار متر مكعب وهي في حالة تناقص مستمر نتيجة لتراكم الطمي[1].

ان أهمية اقامة مشروعات تنموية كبرى خاصة في المناطق التي بدات تتمرد على الدولة ودفعت عمليات الهجرة العشوائية والضارة إلى المناطق القاحلة ملايين من ابناء الريف معظمهم من الشباب نزحوا إلى السكن في احزمة الفقر حول المدن الكبيرة وللعمل في مهن هامشية. هجروا الأرض المهددة بالتصحر بسبب اهمال التنمية مما ادي لظهور مصطلح جديد هو (**هجرة المياه**). وسعي السودان لاقامة مشروعات زراعية مروية لتحسين الدخل القومي منها في الوقت الحاضر:

- مشروع الجزيرة والمناقل 2.1 مليون فدان تروي انسيابياً.
- أراضي حول النيل الأزرق 600 مليون فدان.

---

(1) ابراهيم الأمين عبد القادر، الصراع حول المياه في حوض النيل،مطبعة جامعة الخرطوم، 2010 ص92.

- أراضي حول نهر الرهد 300 الف فدان.
- أراضي حول نهر عطبرة خشم القربة تروي انسيابيا 450 الف فدان.
- أراضي حول النيل الأبيض 570 الف فدان.
- أراضي حول النيل الرئيسي 350 الف فدان. [1]

أول مشروع متكامل لتحديد كمية مياه النيل هو المشروع الذي وصفه السير وليم جارستين في عام 1904م وقد اشتمل المشروع على عدد من مشروعات التخزين الموسمي والمستمر التي اقترح اقامتها في المواقع المختلفة على طول النيل. وكان عصب المشروع هو اقامة سد عند مخرج بحيرة البرت واستخدام البحيرة للتخزين المستمر وتطهير مجرى بحر الزراف وتوسعيه للتقليل من الفاقد في منطقة السد حتى يمكن للمياه التي تخزن في البحيرة الوصول إلى ادنى النهر، واقتراح السير وليم ان يكون هذا الماء من نصيب مصر التي نصحها بزيادة السعة التخزينية لخزان أسوان. [2]

اما السودان فقد احتفظ له المشروع بحق استخدام مياه النيل الأزرق في غير أوقات الفيضان.. الملاحظ هنا ان السير وليم جارستين لم يتعرض لحقوق الدول الأخرى في حوض النيل غير السودان ومصر وفي العام 1920 اقترح السير

([1]) الأمين ابراهيم الأمين عبد القادر 2010، الصراع حول المياه في حوض النيل من يدفع الثمن، دار جامعة الخرطوم للنشر، ص 92.

(2) سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، عالم المعرفة، عدد 209 ص 33.

ماكدونالد بناء سد للتخزين الموسمي في سنار على النيل الأزرق واخر في جبل الأولياء جنوب الخرطوم على النيل الأبيض وقنطرة لضبط مياه الفيضان في نجع حمادي وقناة تحويل في منطقة السدود بجنوب السودان وتحويل بحيرتي تانا والبرت إلى خزانين كبيرين للتخزين المستمر.

كان السودان أكبر دول حوض النيل مساحة (2.5 مليون كلم مربع) قبل انفصال الجنوب ويتنوع مناخه من السافنا الغنية في اقصى الجنوب إلى الصحراوي في اقصى الشمال ويتراوح معدل هطول الأمطار ما بين 400 ملم في العام في الشمال إلى أكثر من 1000 ملم في العام في اقصى الجنوب، وتقدر كمية الأمطار بحوالي 1000 مليار متر مكعب في العام ما يستفاد منه في حدود 1٪ منه ويذهب الباقي هدرا، تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بـ 200 مليون فدان المستغل منها حاليا أقل من 50٪. يقدر عدد السكان عام 2009م بحوالي 40 مليون نسمه ويزيد بمعدل 2.8٪ في العام ومن المتوقع ان يصل عدد السكان عام 2025م إلى حوالي 60 مليون نسمة،عليه سيتناقص نصيب الفرد من المياه العذبة من حوالي 750مترا مكعبا في العام حين بلغ عدد السكان في السودان (1990) 25مليون نسمة ويبلغ إجمالي الموارد المائية 3،22 مليار متر مكعب كلها من الموارد التقليدية والموارد السطحية النصيب الأكبر فان حصة السودان المكتسبة في مياه النيل والبالغة 18، 5مليار متر مكعب هي المساهم الرئيسي وان كان السودان لا يستغل منها الا نحو 5،14 مليار متر مكعب بينما تسهم الوديان الموسمية بمقدار 3،3

مليار متر مكعب. ولا يزيد اسهام المياه الجوفية على 5،0 مليار متر مكعب. وتغطي الكميات المذكورة الاحتياجات المائية للسودان حاليا ولكن اذا استخدمنا معيار الاستقرار المائي فان نصيب الفرد من مورد الماء يبلغ 892 متر مكعب سنوياً بعجز قدر 108 مترمكعب سنوياً عن حد الاستقرار المائي 300 مترمكعب في العام (ويعتبر هذا دون حد الفقر المائي والمحدد بـ 1000 متر مكعب) وتظل الموارد السودانية ثابتة (على الرغم من امكانيات زيادتها فان الاستثمارات المطلوبة ضخمة للغاية) عام 2025 عندما يصل حجم السكان إلى 55 مليون نسمة في الوقت ذاته فان الاحتياجات تصل إلى 04،34 مليار متر مكعب مما يحدث فجوة قدرها 47،9 مليار متر مكعب بينمايتفاقم العجز بمقياس الاستقرار المائي حتى يصل إلى 7،20 مليار متر مكعب.[1]

(1)الامين ابراهيم الأمين عبد القادر 2010، الصراع حول المياه في حوض النيل من يدفع الثمن ؟دار جامعة الخرطوم للنشر، ص9

جدول (4)

نصيب الفرد الوطن لعربي وشمال إفريقيا من المياه النقية- البنك الدولي 2015

العام / البلد	1990				2000				2025			
	موارد	احتياجات	نصيب الفرد [1] من الموارد م3	الفجوة [2]	موارد	احتياجات	نصيب الفرد [1] من الموارد م3	الفجوة [2]	موارد	احتياجات	نصيب الفرد [1] من الموارد م3	الفجوة [2]
مصر	63,5	57,4	1221	6,1 +	74,05	70,5	1194	3,55 +	74,07	103,25	637	(29,20)*
السودان	22,3	16,47	892	5.38	24,3	21,5	736	2,80 +	24,30	34,04	442	(7,74)
اليمن	5,20	2,56	473	2,64 +	5,20	3,36	325	1,84	5,20	5,37	140	(0,17)
السعودية	4,95	3,39	330	1,59 +	5,54	4,78	264	0,26 +	8,25	9,90	192	(1,65)
- الكويت	0,80	0,21	400	0,59 +	0,70	0,32	233	0,38 +	0,79	0,59	197	0,20 +
قطر	0,32	0,18	1067	0,14 +	0,29	0,23	879	0,06 +	0,33	0,28	846	0,05 +
البحرين	0,29	0,22	725	0,07 +	0,27	0,26	675	0,01 +	0,32	0,35	780	(0,03)
الإمارات	1,34	1,09	670	0,25 +	1,02	1,70	510	(0,68)	1,36	3,02	453	(1,66)
- عمان	0,61	0,99	305	(0,38)	0,69	1,38	345	(0,69)	1,21	2,35	242	(1,14)
- لبنان	4,60	1,06	1533	3,54 +	4,60	1,45	1150	3,15 +	4,60	2,43	767	2,17 +
سوريا	56,44	8,95	746	47,5 +	60,10	14,10	783	46 +	60,10	27,15	776	33 +
الأردن	0,88	0,94	293	(0,06)	0,88	1,28	176	(0,40)	0,88	2,03	88	(1,15)
العراق	42,56	43,13	2240	(0,57)	42,56	47,33	1637	(4,77)	42,57	57,84	887	(15,27)
- ليبيا	3,78	4,76	756	(0,98)	3,98	5,58	663	(1,60)	4,34	7,63	310	(3,29)
تونس	4,54	2,43	567	2,11 +	4,54	2,91	454	1,63 +	4,54	3,95	324	0,59 +
الجزائر	17	4,36	690	12,89	17,30	6,10	524	11,20 +	17,35	10,44	334	6,91 +
المغرب	28	5,79	1400	22,21 +	28	6,98	875	21,02 +	28	9,98	801596	18,02 +
إجمالي	257.11	153.93	14308	103.18	274.02	189.76	11423	84.26	278.21	280.6	809011	(2.29)

و تقسم مصادر المياه في السودان إلى ثلاثة اقسام كالآتي:

1- **مياه نهر النيل وروافده:**

ويشكل أكبر واهم مصدر للمياه السطحية في السودان، ويبلغ معدل ايراد نهر النيل وروافده 84 مليار متر مكعب موزعة كالاتي:

1. النيل الأزرق عند الخرطوم بـ 50مليار متر مكعب.

2. النيل الأبيض بـ22 مليار متر مكعب (بحرالجبل والسوباط).

3. نهر عطبره بـ 12 مليار متر مكعب (شمال الخرطوم)، ولقد حددت اتفاقية عام 1959م نصيب السودان من مياه النيل بـ 18.5 مليار متر مكعب المياه الجوفية مقدره باربعة مليار متر مكعب.

4. الاودية والأنهار الموسمية مقدرة بستة مليار مترمكعب وتقدر جملة الموارد المائية المتاحة حاليا ب30.5 مليارمترمكعب (النيل وروافدة، الأنهار الموسمية والوديان والمياه الجوفية) ومعظمها تقع خارج النطاق الجغرافي للسودان وفي مناطق مفتوحه لاحتمالات التدخل الأجنبي كمنطقة البحيرات العظمى أو مناطق صراع اقليمي قائم أو محتمل في القرن الافريقي وتتزايد احتمالات استخدام المياه سلاحا في هذه الصراعات.

خلاصة :

لنهر النيل خصائص كثيرة تميزه عن الأحواض الأخرى. هو اطول نهر في العالم، ينبع احدي رافديه الرئيسسيين (النيل الأبيض) وثاي أكبر بحيرة في العالم الثالث.

ومن أكبر بحيرة في العالم. بعد بحيرة سيوبيرير في أمريكا الشمالية.

قامت على ضفة نهر النيل اقدم واعرق الحضارات الحضارة الفرعونية التي قدست النهر وقدمت له القرابين كما في حضارة شمال السودان أيضاً يميز حوض نهر النيل عن الأحواض الأخرى هو حوله منذ منتصف القرن التاسع عشر. احتدام الصراع الأوروبي، صفة أخرى أنهر النيل وهي ان روافد النهر تحمل أكثر الأسماء للأنهار في العالم، كما ان احدي عشر دولة تتشارك نهر النيل، خمس من عواصم هذه الدول تقع على نهر النيل أو أحد روافدة هي (كيغالي، كمبالا، جوبا، الخرطوم والقاهرة) ويعيش على ضفاف النهر أو يعتمد عليه في المعيشة حوالي 250 مليون نسمة يمثلون ربع في حوالي 10 ٪ من مساحته ويتوقع ان يزيد هذا العدد إلى أكثر من 300 مليون في العام 2025 م. يمتاز سكانحوض النيل بتعدد الاعراق واللغات والديانات (يهودية ومسيحية والإسلام)، ثماني من دول الحوض تقع في مجموعة افقر خمسٍ وعشرين دولة في العالم حسب مؤشر التنمية البشرية للعام 2015، بينما تقع الثلاث المتبقية ضمن الأربعين في المائة من الدول الأكثر فقراً بين دول العالم كم ا اوضح تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي

ويساهم في هذا الفقر ان 10٪ من طاقة نهر النيل الكهربائية قد تم استغلالها، 30٪ من السكان لهم خدمات كهربائية، 40٪ من الأراضي القابلة للري هي مستغلةٌ في حقيقة الامر. وصف آخر يتميز به حوض نهر النيل عن بقية الأحواض الأخرى هو كثرةالاتفاقات القانونية وفي نفس الوقت رفض هذه الاتفاقات بواسطة أحد أو بعض الأطراف.

تقدر كمية المياه التي يمكن توفيرها في الفترة من عام 2012م – 2027م بحوالي 29.55 مليار مترمكعب اذا امكن تنفيذ مشروعي جونقلي وبحر الغزال ويلاحظ العجـز الواضـح، فيما سيتوفر في الفترة مابين (2002م- 2027م) مع الطلب على المياه في تلك الفترة وهذا نتاج طبيعي للتوسع في المشاريع المقترحة والتطور الصناعي وازدياد احتياجات الإنسان والزيادة المطردة في اسـتهلاكها.

ان للسودان دور محوري في العلاقات بين إفريقيا شمال الصحراء وإفريقيا جنوب الصحراء وبين إفريقيا والعرب. خاصة بعد الفشل في الوصول إلى اتفاق جماعي شامل لكل الدول المشاطئة الذي يمثل 1٪ من مشاكل الحوض الشائكة والمتعددة بالإضافة إلى الزيادة السكانية العالية والتي ستصل إلى 300 مليون نسمة بحلول العام 2025 م مع التغيرات المناخية التدهور البيئي والزحف الصحراوي تخلق كل يوم تحديات جديدة في الحوض.

جدول (5) الاحتياجات المائية السودانية حتى عام 2027 م (مليار متر مكعب)

العام	الزراعة المروية	مياه الشرب	شرب الحيوان وأخرى	الجملة
2012	27.1	1.1	3.9	32.1
2020	32.6	1.9	1. 5	39.6
2025	40.3	2.5	5.3	48.1
2027	42.3	2.8	7.3	52.6

المصدر :

يقدر عدد سكان عام السودان 2009 م بحوالي 47 مليون نسمة، ويعتمد السودان على النيل اعتمادا كبيرا في توفير موارده المائية، ويبلغ إجمالي الموارد المائية في السودان حوالي 72 مليار متر مكعب تقريبا. تفصيلاتها بالجدول ادناه [1].

جدول (6) حجم مورد الماء بالسودان بالمتر المكعب لعدد سكان عام 2009

المياه السطحية	المياه الجوفية	مياه التحلية	مياه معالجة الصرف الزراعي والصحي
55.5	7.4	0.05	9.10

المصدر : كتاب أزمة المياه في المنطقة العربية، عالم المعرفة عدد 2005

(1) سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، عالم المعرفة عدد 209 ص 45.

رغم تنوع موارد السودان المائية الا ان 30٪ من مساحته صحراء و25 ٪ مهددة بالتصحر وتعاني البلاد من الفجوات الغذائية.[1] يعبر النيل الأبيض حدود جنوب السودان إلى السودان وهو يحمل 5،28 مليار متر مكعب من المياه، 15 مليار من النيل الأبيض و5،13 من نهر سوباط. وينساب النيل الأبيض ببطء بسبب انبساط الأرض في تلك المنطقة، وبانتظام على مدى العام، ومياهه خاليةً من الطمي. غير ان التبخر في السودان يستهلك حوالي 5 مليار متر مكعب، ليتبقى حوالي 23 مليار (حوالي 28٪) من مجمل مياه النيل.

مع ازدياد السكان والتوسع في الأراضي الزراعية وثبات الموارد المائية ستشهد السودان ملامح أزمة مائية تزداد عاما بعد عام، ويتوقع ان يصل العجز المائي في السودان إلى 49 مليار متر مكعب في عام 2025 م والى 94 مليار متر مكعب عام2050م. وبمعيار متوسط نصيب الفرد من المياه سنوياً فقد دخلت مصر إلى ما دون حـد الأمن المائي منذ عام 2001م

الموارد المائية في السودان 1990 –2027م:

معظم المشروعات الزراعية الكبري تروي من نهر النيل الأزرق ما المساحات المزروعه على النيل الأبيض لا تتعدي 480 الف فدان بما فيها مشروعات كنانه

---

(1) ابراهيم الأمين عبد القادر، الصراع حول المياه في حوض النيل من يدفع الثمن؟ مطبعة جامعة الخرطوم 2010، ص88.

وعسلاية ويقدر استهلاكها بحوالي 3.2مليار متر مكعب يتوقع ان ترتفع إلى 1.556مليون فدان بحلول 2027وهذه تحتاج إلى 70 مليار متر مكعب تقريبا. يعتمد مستقبل السودان التنموي على زيادة ايراد النيل وتقليل الكميات لفقد منطقة السدود. يستطيع السودان استرجاع 16 مليار متر مكعب تكون مناصفة بين السودان ومصر حسب اتفاقية 1959. وتعد قضية المياه مركزية في كل دول حوض النيل وفي السودان وفي على وجهة الخصوص وفقا للاستراتيجية الربع قرنية يحتاج إلى 33.6 مليار متر مكعب لري 7.49 مليون فدان وتغطية مياه الشرب للإنسان والحيوان والصناعة والاستخدامات الأخرى.

ان جملة المياه إلى يمكن في السودان بنهاية العام 2027 م وهي السنة الأخيرة في الاستراتيجية ربع القرنية حوالي 33.6 مليار متر مكعب على نهر النيل وروافدة.

ان السعة التخزينة على نهر النيل وروافدة بالسودان ضعيفة جدا اذ قورنت بنصيب السودان من مياه النيل وفق اتفاقية 1959 حيث كانت تمثل 14٪ من حصة السودان اذ تقوم مصر بتخزين ما يقارب الثلاثة اضعاف حصتها من مياه النيل (قبل إنشاء سد مروي وعطبرة). وهذا ؤشر إلى تدني كفاءات التخزين والخزانات. لابد من تدعيم برامج البحث العلمي في مجال الموارد المائية واستخداماتها قي أنواع اري الحديثة والاستفادة من تكنلوجيا الاستشعار عن بعد ونقل التكنولوجيا الحديثة واختيار تقنيات ملئمة فنيا واقتصاديا وتنمية القدرة

التكنلوجية التي تناسب تقييم واستغلال الموارد المائية بالاضاة إلى اثراء البحوث والدراسات الخاصة بالتنبوء بموجب الجفاف والفيضانات للاستفادة من مياه الفيضانات ونشر الوعي المائي على كل المستويات القاعدية ومتخذي القراركما ينبغي تعزيز التعاون مع بقية دو الحوض واثراء التعاون مع المنظمات العالمية ذات الصلة بالموارد المائية وتبادل الخبرات معها واستقطاب العم الفني.

ان ازدياد الكثافة السكانية وحدوث المجاعات في دول الحوض جعلها تفكر في امنها الغذائي وبالتالي التخطيط لتطوير نظم الزراعة المروية والذي ترتب عليه البحث عن ايجاد موارد مائية جديدة تفوق حصصها المقررة لها من مياه النيل . المياه والأراضي الصالحة للزراعة لم تستغل بعد وغير موزعة توزيعا متساويا بين دول الحوض فإثيوبيا التي يمر بها النيل الأزرق وتكثر بها الأمطار تعاني من المجاعة وسوء استخدام مواردها المائية.

مصر ستواجه أزمة مائية في السنين القادمة نسبة للمشروعات المستقبلية والزيادة السكانية لكل من البلدين ونقص ايراد المياه ومحدوديتها وحاجة دول الحوض لكميات اضافية لتأمين احتياجاتها من الغذاء والطاقة قد يؤدي إلى توتر العلاقة بين دول الحوض.

السودان يعاني من ندرة في موارده المائية وتزداد هذه الندرة عاما بعد عام ونصيب الفرد السوداني من المياه في تناقص مستمر وتشير الدراسات إلى انه وخلال العقدين القادمين فان نسبة الحاجة إلى المياه ستفوق المياه المتاحة بأكثر

من60٪ وتعتبر دول المنبع وعلى راسها إثيوبيا ان كل الاتفاقيات التي تنظم تقسيم مياه نهر النيل غير منصفة وتم توقيعها في حقبة الاستعمار ولم تستشر فيها ولم تراع مصالحها وبالتالي فهي غير ملزمة بها وتدعو لتغييرها وتقف وراء تلك الدعوات دول أجنبية وعلى راسها إسرائيل. وخطورة التواجد الإسرائيلي في منطقة البحيرات لا يقتصر على الاستعلنة بالخبراء والتعاون في دراسة جدوي المشروعات انما يمتد للتعاون الاقتصادي والزراعي برابسمال يهودي يهدف إلى امتلاك أراضي بدعوي اقامة مشاريع عليها أو سدود عبر استراتيجية محددة مرسومة بدقة من أجل التحكم في منابع النيل في منطقة البحيرا ت للاقتراب من تحالفات مع دول المنبع مما يهدد الأمن المائي للسودان. [1].

تعتمد دولتي المجري والمصب في حوض النيل على النيل بشكل كبير بمستوي يفوق كل دول حوض النيل الأخرى لانها تقع في منطقة حزام العطش.بالرغم ان متوسط نصيب الفرد من مواطني دول الحوض العشر 4878 متر مكعب سنوياً. وهذا يؤكد الوفرة الكمية للمياه، الا ان معظم دول الحوض لا تستخدم الا قدا ضئيلا من إجمالي مواردها المائية مع ان مياه النيل تبلغ حوالي 1600مليار متر مكعب سنوياً وهذا إجمالي ما يسقط من الأمطار.

---

(1)مهدي دهب حسن، اشكالية الجغرافية السياسية ودورها في رسم السياسة الإسرائيلية، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية 2008 ص114.

تعاني مصر مشكلة رئيسية لمواردها المائية وهي عدم التوازن بين زيادة الطلب على المياه وتوفر الكمية المتاحة ولحل هذه المشكلة لابد من التنسيق مع دول حوض النيل العشر لضمان مستقبل وافر من المياه. وهي غول دولة اهتمت بالنهر ومياهه منذ القدم للاستفادة وترشيد استخداماتها قامت ببناء الخزانات والقناطر وشبكة واسعة من قنوات الري لزراعة مساحات واسعة تعتمد مصر في 97٪من احتياجاتها المائية على نهر النيل. يصل الحد الادني من الأمطار المتساقطة إلى 18ملم في العام معظمها يهطل بالشتاء، عام 1959 م تمت لي ضفتية وفي الدلتا اتفاقية مياه النيل بين السودان ومصر، خصص لمصر 55.5 مليار متر مكعب من المياه سنوياً دون تحديد أو تخصيص لدول منبع النهر الأخرى ومع ذلك فان البلدان المشاطئة تتعاون من خلال مبادرة حوض النيل.

اربعة خزانات رئيسية للمياه الجوفية بمصر هي خزان النيل الجوفي وخزان الحجر الرملي النوبي وخزان المغرة للمياه الجوفية يقع بين دلتا النيل ةمنخفض القطارة غربا. الخزانات قابلة للتجديد عدا خزان النوبة الرملي الذي يحتوي على 150.000مليار متر مكعب من المياه العذبة أي مايعادل تقريبا 3،000 مرة التدفق السنوي لنهر النيل هي مياه غير قابلة للتجديد تتقاسمها مع السودان وتشاد وليبيا اما موارد مصر غير التقليدية تشمل الصرف الزراعي وتحلية مياه البحر وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي.

ولتحقيق الأمن المائي يجب المحافظة على الموارد المائية المتوفرة واستخداماتها بأسلوب أفضل وعدم تلوثها وهدرها وترشيد استخدامها في الشرب والاستخدام المنزلي والري والصناعة، والسعي بكل الوسائل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات إنتاجها واستثمارها مع الاهتمام بتقديم الدعم لها ورفع الوعي بأهمية دعمها وحسن إنتاجها واستخدامها بين الساسة ومتخذي القرار الموارد والمتعاملين معها والمستفيدين منها.

تتفاوت دول حوض النيل من حيث اعتمادها على مياه نهر النيل وتعد مصر الأكثر اعتماداً على مياهه وبالتالي كان طبيعياً ان يمتد مفهوم الأمن المائي إلى المنابع الرئيسية في حوض النيل ليعتبر أي عمل يجري في هذا الحوض يهدف للتاثير على حصة مصر المائية المقررة سنوياً وهي 55.5 مليار متر مكعب. عملا يمس الأمن القومي المصري بشكل مباشر ومع التسليم بوجود اتفاقيات قانونية تنظم حصول مصر على حصتها المقررة سنوياً. وفي ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي تمت من خلال التطورات المتلاحقة التي شهدها العالم منذ نهاية الثمانينيات والتسعينيات فان مصر تواجه تحدياً حقيقياً وهو تدخل أطراف أجنبية في منطقة حوض النيل. [1]

---

(1)صفاء شاكر ابراهيم ' الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل، مجلة الاربعاء المصرية،اول سبتمبر2010.

يبلغ مقدار المياه الجوفية 1،3 مليار متر مكعب منها 6،2 مليار متر مكعب من االمياه الجوفية غير المتجددة عميقة اما عن الموارد غير التقليدية فهي تتمثل 9،4 مليار متر مكعب مياه معالجة منها 7،4 مليار متر مكعب ناتجة عن معالجة مياه الصرف الزراعي بينما يبلغ مقدار مياه التحلية 2،0 وبناء على ذلك فان نسبة الموارد المائية المتجددة إلى إجمالي الموارد تبلغ 92 ٪ يحددها تقرير البنك الدولي ب 97 ٪حيث يبدو ان تقديراته للموارد غير التقليدية أقل من الواقع وتغطي الموارد المائية المصرية حاليا احتياجاتها التي تبلغ 40،57 مليار مترمكعب منها 3،1مخصصة للشرب والاستخدامات المنزلية 6، مخصصة للصناعة بينما يبلغ الاستهلاك الزراعي 7،49 مليار متر مكعب ٨٤ ٪ من إجمالي الاحتياجات المائية حيث يتم زراعة 1،6 مليون فدان 46،11 مليون فدان محصولي ويبلغ نصيب الفرد من الموارد المتاحة سنوياً (1221) مترمكعب سنوياً وهي كمية تزيد حد الاستقرار المائي المحدد في إطار هذه الدراسة (1000مترمكعب) بنحو20٪ اذا كان من المتوقع ان يبلغ عدد سكان مص بحلول العام 2025 ال 100 مليون نسمة. مما سيودي إلى نقص توافر المياه للفرد الواحد من 800 إلى 600 متر مكعب على افتراض ان وفرة المياه الإجمالية لا تزال مستمرة [1].

([1]) https:ar.m. wikipedia.org موارد مصر المائية.

في ظل التحديات والصعوبات التي تواجهها مصر ودول القارة الإفريقية بشكل عام أصبح التعاون بين مصر ومحيطها الإفريقي في كافة المجالات ضرورة لا غنى عنها ويجب بذل كل الجهود الممكنة لتحقيق ذلك من الأهمية بمكان التركيز على المدخل التنموي وتعميق الشراكة الاقتصادية، ومن ثم يفترض ان تعمل مصربالشراكة مع دول الحوض على ان تحل دبلوماسية التنمية في إفريقيا محل دبلوماسية التحرر الوطني التي قادتها مصر في الخمسينيات من القرن الماضي، حيث انطلقت من القاهرة العديد من حركات التحرر الإفريقي في تلك الفترة ودعمتها مصر سياسيا واقتصاديا وعسكريا واعلاميا، بل كانت هذه الحركات التحررية الإفريقية تحصل على شرعيتها كحركة تحرير وطنية من القاهرة، ومن هنا يجب ان يكون تبادل المشروعات الاستثمارية والتنموية مع دول حوض النيل ودول القارة الإفريقية وتحقيق التكامل بين الجانبين هدفاً أساسيا من خلال المشروعات المشتركة لخدمة قضايا التنمية، خاصة التي تحقق التنمية المستدامة وبما يكفل توجيه كل موارد لتحقق التنمية المستدامة وبما يكفل توجيه كل موارد نشط وفعال في احتواء النزاع والصراعات المنتشرة بدول القارة المختلفة قبل ان تتفاقم، والحث على عودة دور الدبلوماسية الوقائية، الفعالة في الأزمات التي تنشب بالقارة.

الأوضاع المستقبلية:

بلغ إجمالي الموارد المائية في مصر عام (2000) عندما بلغ عدد سكانها 62 مليون نسمة (059،74) مليار متر مكعب بزيادة قدرها 55،10 مليار مترمكعب

عن ١٩٩٠ ومصادر هذا الوارد المائي الجديد تتمثل فيما قدره مليار متر مكعب زيادة في حصة مصر من مياه النيل (اذا اكتمل مشروع جونقلي في جنوب السودان) المتوقف حاليا بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي في جنوب السودان (4.3) مليار متر مكعب من المياه الجوفية الجوفية غير المتجددة و2.4 مليار من المياه الجوفية متجددة بالدلتا ووادي النيل بينما تزيد طاقة تحلية المياه بحيث تنتج زيادة قدرها 03،0 مليار متر مكعب فان جهود ومعالجة مياه الصرف الزراعي والصحي قد تفلح في إضافة 3،2 مليار متر مكعب 2،3 من مياه الصرف الزراع 9،0 من مياه الصرف الصحي فضلا عن مليار متر مكعب يمكن توفرها بترشيد استخدام المياه وتحسن شبكات الري.

ان نسبة الموارد المتجددة إلى إجمالي الموارد تنخفض إلى 84٪بينما تبلغ احتياجات مصر لموارد المائية عام 2000 ما قدره 50،70 مليار متر مكعب حيث يزيد الطلب على المياه للاغراض المختلفة تبعا للزيادة السكانية فتزيد كمية المياه المخصصة للشرب والاحتياجات المائية إلى 5،4 مليار متر مكعب زيادة قدرها 4،1 مليار متر مكعب عن عام 1990 بينما تزيد كمية ا لمياه اللأزمة للصناعة إلى 1،6 مليار متر مكعب عن عام ١٩٩٠ بينما تبلغ احتياجات القطاع الزراعي 9،59 مليار متر مكعب 85 ٪ من إجمالي الاحتياجات بزيادة قدرها 2،10 مليار مز مكعب عن عام 1990ونلاحظ ان إجمالي الاحتياجات قد زادت بمقدار

1،13 مليار متر مكعب في الوقت الذي تضاف فيه موارد قدرها 55،10 مليار متر مكعب.[1]

بالرغم من ان المياه تغطي الاحتياجات في المستقبل القريب فان معدلات الزيادة في الاحتياجات تفوق ما يمكن اضافته من موارد ونلاحظ ان نصيب الفرد قد انخفض في تقديرات عام 2000 (1194متر مكعب) وذلك بمقدار 27مليار متر مكعب/ سنة في اتجاه خط الاستقرار المائي ويعد هذا الاتجاه مؤشرا على احتمال حدوث ضغط متزايد على الموارد المائي عندما يصل عدد سكان مصر إلى 86 مليون نسمة عام 2025 فان الموارد المائية التي تظل ثابتة 50،74 مليار متر مكعب وفقا لتقديرات عام و2000 تعجز عن مقابلة الاحتياجات المائية للاغراض المختلفة والتي تقدر 25،103 مليارمتر مكعب. كما ينخفض نصيب الفرد من الموارد المائية إلى 637 مترمكعب (أقل من حد الاستقرار ب 363 مترا مكعبا) وعلى ذلك فان فجوة الموارد - الاحتياجات تظهر ناتجا سلبيا قدره 20،29 مليارمتر مكعب.

بينما تبلغ فجوة الموارد – الاحتياجات- على أساس نصيب الفرد 1000 مترمكعب، 95،11 مليار متر مكعب وتتفاقم الفجوة ببلوغ حجم السكان 120 مليون نسمة وهو الحجم الافتراضي لثبات السكان حيث تظهر الفجوة عجزا

---

(1) ابراهيم الأمين عبد القادر، الصراع حول المياه في حوض النيل من يدفع الثمن، مطبعة جامعة الخرطوم، 2010، ص95.

قدره 26،62 مليارمتر مكعب وتظهر الفجوة عجزا قدره 95،45 مليار متر مكعب. ويقدر حدوث هذا الحجم الافتراضي لثبات السكان وما يترتب عليه من فجوات عام 2051 اذا استمرت معدلات الزيادة السكانية ثابتة.

بالرغم من استقرار العلاقات الراهنة بين دول حوض نهر النيل الا انها قد تصبح بؤرة تؤتر في ضوء محاولات إسرائيل لمساعدة إثيوبيا وبعض الدول الإفريقية في بناء السدود[1].

السودان ومصر وبذلك تكون إسرائيل قد تمكنت من التحكم في مصادر مياه نهر النيل (منطقة البحيرات، إثيوبيا) مما يسهل لها تنفيذ حلمها واستراتيجيتها مائياً.

وبانفصال الدولة الوليدة في جنوب السودان تكون دول الحوض ازدادت عضوا جديد غير راضٍ عن الاتفاقيات القائمة مما يصعب أمر المفاوضات المستقبلية بشان مياه النيل وهذاماسعت اليه وهيات له بعض الدول الأجنبية. بماجاء في المعاهدات والاتفاقيات والمذكرات المتبادلة بين الدول المستعمرة التي كانت وكيلا عنها وقت توقيعه.[2]

---

(1) سيف الدين يوسف محمد سعيد، البعد الخارجي والصراع حول مياه النيل،مؤتمر المهندسين العرب، الخرطوم2010.

(2) سامر مخيمر، مرجع سابق، ص 40

خلاصة :

ان عملية دراسة الاحتياجات المائية تقع في إطار عملية اشمل هي عملية تقييم الموارد المائية تؤدي في نهايتها إلى فهم احسن لكمية ونوعية كافة الاعمال المطلوبة التي تعني الاحتياجات المائية : كمية موارد المياه المطلوبة في وقت معين بمعدل معين لتغطية ما يتطلبه غرض معين كالزراعة أو الشرب أو الملاحة أو الصناعة والغرض من دراسة لموارد والاحتياجات المائية هو تعين كميات المياه الداخلة والخارجة من نظام خوض النيل المائي بغرض تحديد التوازن وما اذا كانت هناك فجوة مائية من عدمه.

الاستقرار المائي الذي تحديده واستخدامه في هذا الاطار التحليلي يبلغ 1000 متر مكعب للفرد سنوياً. وهذا الرقم يعتمد على اطروحة فوكنمارك (العالم السويدي) وان كان قد حدد 500 متر مكعب للفرد سنوياً كحد مناسب للمناطق شبه القاحلة ومنها منطقة الشرق الأوسط الا ان هذا الاختيار (1000 متر مكعب) يتجاوز فكرة تجنب عدم حدوث ضغوط إلى فكرة الاستقرار. ويتفق تحديد مقدار ال 1000 متر مكعب مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة كحد ادنى مقبول لنصيب الفرد من الموارد المائية لذا فان فجوة الموارد المائية تظهر وفقا لمستوي_الأول: المستوى الفعلي والثاني: مستوى افتراضي مرتبط بفكرة الاستقرار المائي وذلك في الاجلين القصير والمتوسط (1990– 2000) وكذلك في الاجل الطويل (2000 – 2025) إلى الخط النهائي المرتبط بفكرة الثبات الافتراضي لعدد السكان.

المبحث الثالث
انعكاسات مشروع إثيوبيا المائي
على السودان ومصر (سد النهضة)

تخطط إثيوبيا لاقامة عدة مشاريع على النيل الأزرق وهذه المشاريع اذا تم تنفيذها ستؤثر وتقلل من حصة كل من السودان ومصر وتمكن إثيوبيا من التحكم في مياه النيل يذداد الأمر خطورة في حال عدم وجود اتفاقية تجمع عليها دول الحوض كما ان التطور الحادث في القانون الدولي يسمح بمراجعة الاتفاقيات القائمة والنظر فيها بعين الانصاف نسبة للتغيرات الجوهرية التي حدثت في المنطقة.

ان امن الدول في الالفية الثالثة يعتمد بصورة متزايدة على الأمن الطبيعى أي تأمين الحصول على الموارد الطبيعية عن طريق ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة والثروة المعدنية والمياه والاراضى القابلة للزراعة، والمنافسة العالمية على الموارد الطبيعية ستكون مصدرا للخلافات الاقتصادية والاضطرابات وعدم الاستقرار، الأمر الذي يقضى بنشوب صراعات المسلحة، حيث أصبحت المياه هذه الايام الخصم الأول في معظم دول العالم، ولا ذالت مياه النيل تراوح مكانها بين دولتى المصب وبقية دول حوض النيل، وإثيوبيا تقيم

كل من يتابع ويهتم بقضية المياه لا يغيب عن ذهنه قيام سد النهضة أو سد الالفية العظيم، والذي يشغل الراي العام في دولتى المصب وان هنالك جدل

وحراكا بين دولتى المصب والمجري بمناسبة بدء إثيوبيا في تحويل مجري النيل الأزرق تمهيدا لقيام سد الحديث الذي جاءت أسماءه على قدر اهميته كما ان للسدود الاثوبية بصفة عامة وسد النهضة بصفة خاصة اثار بالغة على دولتى المصب، سوف تؤدى إلى احداث عجز في تدفق مياه النيل الواردة إلى دولتى المصب وسوف تتقاسم كل من العجز في ايراد النيل طبقا لما جاء في اتفاقية السودان ومصر 1959بالتساوى.

بدات إثيوبيا في تنفيذ سد النهضة بمعاونة دول كبري، وان هنالك فوائد ومخاطر من إنشاء السد على دولتى المصب وكذالك إثيوبيا نفسها، لسد النهضة تاثيرات سالبه كما له فوائد وخاصة السياسية ومكاسبها من دول الغرب، ولكن يبقى الحوار والاتفاق بين الدول الثلاثة إثيوبيا والسودان ومصر وهو الحل الأمثل لتفادى الأضرار الناتجة من السد والاستفادة فوائد السد، وليس التهديد والوعيد بالحرب والقتال.

ا/ الهدف الأساسي من بناء السد هو إنتاج طاقة كهربائية بغرض التصير للدول المجاورة ويبلغ إنتاج الكهرباء 600 ميقاواط وتصبح كفاءة السد 100٪ اذا امكن تشغيل جميع وحدات إنتاج الكهرباء 24 ساعة يوميا و365 يوم في السنة، وفي هذه الحالة يكون إجمالي الطاقة المنتجة سنوياً هو 52560 ميقاواط. تعادل كفاءة سد النهضة الكهربائية 5/ 28 ٪ من السعة الكلية في حالة إنتاج 6000 ميقاواط 33٪ في حالة إنتاج 52560 ميقاواط.

قيام سد النهضة الإثيوبي :

ان امن الدول في الالفية الثالثة يعتمد بصورة متزايدة على الأمن الطبيعي، أي تأمين الحصول على الموارد الطبيعية عن طريق ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة والثروة المعدنية والمياه والاراضى القابلة للزراعة والمنافسة العالمية على الموارد الطبيعية المتزقع ان تكون مصدرا للخلافات الاقتصادية والاضطرابات وعدم الاستقرار، الأمر الذي يقضى بنشوب صراعات مسلحة.

أصبحت المياه هذه الايام الخصم الأول في معظم دول العالم ولا زالت مياه النيل تراوح مكانها بين دولتى المصب وبقية دول حوض النيل وإثيوبيا تقيم سد النهضة على النيل الأزرق، واختلاف كبير حول تبعات ذالك على دولتى المصب.

كل من يتابع ويهتم بقضية المياه لا يغيب عن ذهنه قيام سد النهضة أو سد الالفية العظيم، والذي يشغل الراي العام في دولتى المصب.

ان هنالك جدل وحراكا شديدا في الحديث الذي جاءت أسماءه على قدر أهميته كما ان للسدود الإثيوبية بصفة عامة وسد النهضة بصفة خاصة اثار بالغة على دولتى المصب، سوف تؤدى إلى احداث عجز في تدفق مياه النيل الواردة إلى دولتى المصب، وكل من العجز في ايراد النيل طبقا لما جاء في اتفاقية السودان ومصر بالتساوى.

إثيوبيا بدات في تنفيذ قيام سد النهضة بمعاونة دول كبري، وان هنالك فوائد ومخاطر من إنشاء السد على دولتى المصب وكذالك إثيوبيا نفسها لسد النهضة

تاثيرات سالبه كما له فوائد وخاصة السياسية ومكاسبها من دول الغرب، ولكن يبقى الحوار والاتفاق بين الدول الثلاثة إثيوبيا والسودان ومصر وهو الحل الأمثل لتفادى الأضرار الناتجة من السد والاستفادة من فوائد ومحاسن السد، وليس التهديد والوعيد بالحرب والقتال.

أ. الهدف الأساسي من بناء السد هو إنتاج طاقة كهربائية بغرض التصدير للدولة المجاورة ويبلغ إنتاج الكهرباء 600 ميقاواط وتصبح كفاءة السد 100٪ اذا امكن تشغيل جميع وحدات إنتاج الكهرباء 24 ساعة يوميا و365 يوم في السنة، وفي هذه الحالة يكون إجمالي الطاقة المنتجة سنوياً هو 52560 ميقاواط.

ب. تعادل كفاءة سد النهضة الكهربائية 5/ 28 ٪ من السعة الكلية في حالة إنتاج 6000 ميقاواط 33٪ في حالة إنتاج 52560 ميقاواط. (1)

الأول: ضمان تدفق المورد االطبيعي لهذه القوى العالمية في الوقت الحاضر.

الثاني: السيطرة على الاماكن التي يتواجد فيها المورد الطبيعي بكميات كبيرة في الحاضر والمستقبل بذل المستكشفون الاوربيون وقتا طويلا وجهدا خارقا ومالا كثيرا وتنافسا حادا في الوصول إلى منابع النيل الأبيض في اواسط إفريقيا في منتصف القرن التاسع عشر، وفقد بعضهم حياته في سبيل ذلك. لكن اتضح لاحقا ان البحيرات الاستوائية في اواسط إفريقيا هي في حقيقة الأمر المصدر لحوالي 14٪ فقط من مياه النيل، وان المصدر الحقيقي لمياه النيل هو الهضبة

الإثيوبية. فإثيوبيا هي المصدر لكل مياه النيل الأزرق، ونصف مياه النيل الأبيض عبر نهر سوباط الذي ينبع في إثيوبيا ويلتقي بالنيل الأبيض في جنوب السودان. ويرفع نهر سوباط مساهمة النيل الأبيض إلى 28٪ من مياه النيل، عليه فان إثيوبيا تساهم بحوالي 86٪ من مياه النيل ورغم ضعف ايراد النيل الأبيض، الا ان مساهمته تنساب بانتظام على مدى العام بسبب انتظام سريانه من بحيرة فكتوريا، وعبر مستنقعات جنوب السودان. هذا على عكس النيل الأزرق الذي تاتي معظم مياهه في فترة الفيضان التي تمتد من نهاية شهر يونيو حتى بداية شهر اكتوبر من كل عام. وهكذا يعوض النيل الأبيض بانتظام انسيابه طوال العام الضعف الناتج عن الانسياب الموسمي للنيل الأزرق. وقد أصبح النيل الأزرق مصدرا كبيرا للطاقة الكهربائية في إثيوبيا والسودان بسبب الاندفاع الحاد للنهر خلال انسيابه في الدولتين. غير ان هذا الاندفاع الحاد للنيل الأزرق يجرف معه كمياتٍ ضخمة من التربة الإثيوبية والتي تتراوح سنوياً بين 120 إلى 150 مليون طن من الطمي، يحمل النيل الأزرق ونهر عطبرة جزءا كبيرا منها إلى السودان. وقد كانت اثار تراكم الطمي على السدود السودانية الواقعة على النيل الأزرق ونهر عطبرة سيئةً للغاية. فبسبب تراكم الطمي فقد خزانا الروصيرص وسنار على النيل الأزرق، وخزان خشم القربة على نهر عطبرة، أكثر من نصف طاقتها التخزينية للمياه، والتوليدية للكهرباء. من الناحية الأخرى فان النيل الأبيض ينساب ببطء طوال العام ولا يجرف اية تربةٍ، ولا يحمل اية كمياتٍ من الطمي. وعلى الرغم من

مساهمة إثيوبيا الكبيرة في مياه النيل فقد كانت المجموعات القاسية، حتى بداية تسعينيات القرن الماضي، تداهم إثيوبيا بسبب الجفاف في بعض مقاطعاتها كل عقدٍ من الزمان. وقد لقى قرابة المليون إثيوبي حتفهم، وفقدت إثيوبيا ثلاثة مليون راس من الماشية في مجاعة الاعوام 1983–1985م والتي سُميت مجاعة القرن.وقد نتج التباينُ في مصادر واستخدامات المياه من التباين في المناخ في حوض النيل الذي يتراوح بين مناخٍ استوائي ماطرٍ معظم العام في اجزاء كبيرة من دول المنبع، إلى مناخ جافٍ طول العام في مصر وشمال السودان، مع وقوع بعض اجزاء السودان في منطقة السافنا التي تهطل فيها الأمطار لبضعة اشهرٍ في العام.

لا شئ غير مياه النيل يربط بين دول نهر النيل الاحدى عشر بعضها البعض، اذ لا مشاريع تنمية مشتركة على حوض النيل، ولا تبادل تجاري أو اقتصادي أو ثقافي أو تعليمي أو رياضي. وقد ظلت برامج التنمية على نهر النيل احادية، بلا تفكيرٍ أو تخطيط مشترك تتم بمقتضاه الاستفادة من المنافع الكبيرة من نهر النيل. فهنالك ثروة بحيرة فكتوريا السمكية الضخمة، والكهرباء المتاحة من الهضبة الإثيوبية والتي تتجاوز 30،000 ميقاواط، وأراضي السودان وجنوب السودان الشاسعة والخصبة التي يمكن ان تُروى من مياه النيل، ومستنقعات جنوب السودان الضخمة التي يمكن ان تزيد بعض مياهها معدل انسياب النيل الأبيض، وامكانيات مصر الصناعية الضخمة. كل هذه الفرص المتاحة يمكن ان تتحول

إلى منافع مشتركة وحقيقية بقدرٍ معقولٍ من التعاون الذي تنعدم ابسط مقوماته وقواعده في الوقت الحاضر بين دول حوض النيل.

الموقع :

عُرف سد النهضة (الالفية) الإثيوبي بسد بوردر (Border في الدراسة الأمريكية التي اجريت فؤ2011 تدشين إنشاء مشروع سد النهضة، لتوليد الطاقة الكهرومائية (5250 ميجاوات) على النيل الأزرق بولاية جوبا/ بني شنقول جوميز (Benishangul/Gumuz State،Guba) غربي إثيوبيا وعلى بعد نحو 20 كيلومترا من حدود إثيوبيا مع السودان بتقدير مالي للإنشاء يتجاوز نحو 8،4 مليار دولار.[1]

يقـع سـد النهضة في نهاية النيل الأزرق داخال الحدود الإثيوبية في منطـقة بني شنقول جوموز وعلى بعد حوالي 20 كم من الحدود السودانية، خط عرض 11° 6´ شمالاً، طول 35° 9´ شرقاً، على ارتفاع حوالي 500-600 متر فوق سطح البحر. يصل متوسط الأمطار في منطقة السد حوالي 800 مم/ سنة. [2]

([1]) الموسوعة الحرة، سد النهضة، Wikipedia ،m،org http ar.

([2]) عباس محمد شوقي، سد النهضة وتاثيره على السودان ومصر، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة 2011 ص8.

مشروع سد النهضة وتاريخ تسليمه:

1. مشروع سد النهضة الإثيوبي تبلغ تكلفته المبدئية حوالي 4.8 مليار دولار امريكى، والتي من المتوقع ان تصل في نهاية المشروع إلى 8 مليار دولار، وذالك للتغلب على المشاكل الجيولوجية التي سوف تواجه المشروع، كما هو معتاد في كل المشارع الإثيوبية السابقة
2. رفض البنك الدولي في السنوات الأخيرة تمويل مشروعات السدود المائية بصفة عامة نظرا لعدم اقتصاديتها في الوقت الحالي بالإضافة إلى المشكلات السياسية التي تنبثق من جراء هذه المشروعات، كما انه اتهم الخطة الإثيوبية للتوسع في توليد الطاقة بانها غير واقعية.
3. اتفقت إثيوبيا مع شركة اليستوم الفرنسية على تصنيع عدد ثمانية توربينيات بتكلفة إجمالية 220 مليون دولار امريكى.
4. التفواض مع الصين لتصنيع ثمانية توربينيات الأخرى من إجمالي 16 توربين سيتم تركيبها في سد النهضة يتم تمويلها من قبل البنوك الصينية.
5. إثيوبيا تهدف من الاتفاق في تصنيع التوربينيات من مصدرين مختلفين إلى تحقيق سرعة التسليم نظرا لان التعاقد على إجمالي الكمية من مصنع واحد من شانه تأخير عملية التسليم لمدة طويلة بالإضافة إلى التنوع.
6. الفترة الزمنية المقدرة للمشروع هى اربعة سنوات، ومن المتوقع ان يستغرق ثلاث سنوات اضافية للانتهاء من بناء السد وماتلاها من أبحاث تؤكد على

ان سعة الخزان حوالي 74مليار م٣، الا ان تصريحات المسؤلين الإثيوبيين الأخيرة ذكرت 62 ثم 67 مليار م٣، وهذه الارقام لا يوجد ما يؤيدها علمياً.[1]

في فبراير 2011 اعلنت إثيوبيا عن عزمها إنشاء سد بوردر على النيل الأزرق، والذي يعرف أيضاً بسد هيداسي جاديت بالامهرية (Hidase)، على بعد 20-40 كم من الحدود السودانية بسعة تخزينية تقدر بحوالي 16،5 مليار م٣، واسناده إلى شركة ساليني (Salini) الايطالية بالامر المباشر، واطلق عليه مشروع اكس (Project X)، وسرعان ماتغير الاسم إلى سد الالفية الكبير.[2]

(Grand Millennium Dam) ووضع حجر الأساس في الثاني من ابريل 2011، ثم تغير الاسم للمرة الثالثة في نفس الشهر ليصبح سد النهضة الإثيوبي الكبير (Grand Ethiopian Renaissance Dam). وهذا السد هو أحد السدود الاربعة الرئيسية التي اقترحتها الدراسة الأمريكية عام 1964.[3]

الخصائص الفنية:

الدراسات الحديثة غير معلنة، وهناك تصريحات إثيوبية بعدم اعلانها الا بعد توقيع مصر على الاتفاقية الاطارية لدول حوض النيل. ولكن المعلومات العلمية

---

(1) منشورات البنك الدولي.

(2) تفريط الحكام وواجب الامة، حزب التحرير ’ السودان دون عنوان دار نشر، 2017ص 11.

(3) سد النهضة ونزر حرب المياه تفريط الحكام وواجب لامة hizb-ut-tahrir،https:www.

المتاحة هي من خلال الدراسة الأمريكية التي اوضحت ان ارتفاع السد حوالي 5،84 م، وسعة التخزين 1،11 مليار م³، عند مستوى 575 م للبحيرة؛ وقد يزداد ارتفاع السد ليصل إلى 90 م بسعة 3،13 مليار م³، عند مستوى 580 م للبحيرة، وفي سيناريوهات أخرى قد تصل سعة التخزين إلى 5،16 مليار م³، عند مستوى 590 م للبحيرة، أو 3،24 مليار م³، عند مستوى 600 م للبحيرة (BCEOM،1998).وخصصت مساحة واسعة من الأراضي له حيث يمتد على مساحة تبلغ 1800 كيلومتر مربع.

وطبقا لتصريحات وزير الري الإثيوبي فان ارتفاع السد سوف يصل إلى 145 مترا بسعة تخزينية 62 مليار م³، ازدادت إلى 67 مليار م³ في تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي (Berhane،2011)، لا توجد أي دراسة علمية منشورة تؤكد هذين التصريحين حتى الان. من خلال دراسة نماذج خرائط الارتفاعات يمكن الاستنتاج ان يصل طول البحيرة إلى 100 كم بمتوسط عرض 10 كم، والتي سوف تغرق حوالي نصف مليون فدان من الأراضي القابلة للري والتي يصل اجملها إلى 2 مليون فدان في حوض النيل الأزرق ومناطق السدود المقترحة، والأراضي الزراعية القابلة للري، وشكل البحيرة المتوقع تكوينها امام سد النهضة.

يحتوي تصميم السد على 15 وحدة كهربائية، قدرة كل منها 350 ميجاوات، عبارة عن 10 توربينيات على الجانب الايسر من قناة التصريف، وخمس

توربينيات أخرى على الجانب الايمن، بإجمالي 5225 ميجاوات، مما يجعل سد النهضة في المرتبة الأولي إفريقيا والعاشرة عالميا في قائمة أكبر السدود إنتاجا للكهرباء.[1]

فوائد سد النهضة:

ان سد النهضة يمثل حجر الزاوية لمساعي إثيوبيا لتصبح أكبر دولة مصدرة للكهرباء في إفريقي كما ان للسد فوائد أخرى متعددة منها :-

1. بالإضافة للفائدة الكبرى لإثيوبيا من سد النهضة هو إنتاج الطاقة الكهرومائية (5250 ميجاوات) التي تعادل ما يقرب من ثلاثة اضعاف الطاقة المستخدمة حاليا.
2. التحكم في الفيضانات التي تصيب السودان خاصة عند سد الروصيرص.وتنظيم انسياب مياه النيل الأزرق طوال العام مما سينتج عنه تنظيم التوليد الكهربائي من سدود السودان.
3. حجز طمي النيل الأزرق في إثيوبيا، والذي يقدر بحوالي 420 مليار م^3 سنوياً مما يقلل من تراكم هذا الطمي في خزانات السدود السودانية فيقلل من اداها سلبا وعلى قنوات توصيل مياه الري وكذلك السد العالي (بحيرة

([1]) الموسوعة ويكبيديا www.i ،og ar. kipedia

ناصر)، مع تخفيف حمل وزن المياه المخزنة عند بحيرة السد العالي، والتي تسبب بعض الزلازل الضعيفة.وبالتالي اطالة اعمارهم.

4. تعدد الدورات الزراعية وتغذية المياه الجوفية طيلة العام.
5. قلة التبخر نتيجة وجود بحيرة السد على ارتفاع عالي.
6. تخفيف ضغط المياه المخزنة عند بحيرة السد العالي التي تسببت في بعض الزلازل الضعيفة.

كان بالمكان ان يكون سد النهضة مشروعا مشتركا مثل سد ماكا ديالي بالسنغال الذي اقيم على تهر السنغال وتشارك فيه مورتانيا ومالي السنغال وانضمت اليهم غينيا مؤخرا تتشارك فيه التكلفة والمنافع من مياه وكهرباء. [1]

يمكن للسودان ان يكون شريكاً اصيلاً في بناء سد النهضة لكنه أضاع الفرصة التي عرضتها إثيوبيا في بداية فكرة إنشاء السد بسبب غياب روح التعاون فالإدارة والملكية المشتركة للسد كانت ستلبي كل المطالب وتعالج المخاوف. كما انها كانت ستفتح الباب للتمويل من المنظمات المالية الدولية التي كانت سوف تقوم بكل الدراسات التي تطالب بها مصر ودراسة سلامة السد التي طالب بها السودان كما ان الملكية أو الإدارة المشتركة ستتيح للسودان الاستفادة الكاملة من منافع السد.

[1] سلمان محمد سلمان،السودان ومياه النيل، مركز أبحاث السودان فيرجينيا ط1، 2010، ص283

أضرار سد النهضة :-

بعد أقل من عام من اتفاقية عنتبي شرعت إثيوبيا في وضع حجر ايساس لمشروع القرن أو سد الالفية 2_4-2011 عبر رئيس وزرائيها الأسبق ملس الزناوي بعد 4 اشهر تم ابلاغ مصرفي 9_8_2011 وبعد 6 اشهر تم ابلاغ السودان عبر وزير الري والموارد المائية الذي قام بارسال خطاب له وزير المياه والطاقة الإثيوبي أي في 4-10-2011. وهذا يعني ان إثيوبيا تنصلت عن كل الاتفاقيات السابقة والاعراف الدولية التي تحكم المياه المشتركة الدولية استنادا إلى الوجود الأجنبي الذي يطوع القوانين من أجل مصالحه في المنطقة.

أزمة مياه النيل بدات قبل سنوات من توقيع اتفاقية عنتيبي، في 14 مايو 2010؛ حيث سعت إثيوبيا لتجميع دول منابع النهر وحثهم على الغاء جميع اتفاقيات النهر السابقة، وإعادة توزيع حصص المياه من جديد بغرض نقل الهيمنة على مياه نهر النيل إلى دول المنابع أو بقول ادق: إلى إثيوبيا فقط، واعتبار ان تاريخ النهر بدا من عام 2010 أي بعد 50 عاما من استقلال جميع دوله. هذا الأمر اوضح ان الاتفاقية تمثِّل انقلاباً على الاتفاقيات التي وُقِّعت في الحقبة الاستعمارية بالنيابة عن دول المنابع والتي يعتقدون انها (أي الاتفاقيات) كانت لصالح مصر كثيراً في مياه النهر من أجل زراعات القطن التي تحتاجها مصانع انجلترا قبيل فترة الحرب العالمية الثانية وبعدها. علاوة على اتفاق دول المنابع، فان التصويت على اقامة السدود يكون باغلبية الاصوات بدلاً من الاجماع أو التوافق. ان من أهم

النتائج المترتبة على بناء سد النهضة على الاقتصاد المصري رفض إثيوبيا الالتزام كتابة عبر معاهدة جديدة بتحديد حصة ثابتة للمياه لمصر تلتزم بها مستقبلا ولا تمس الحقوق المكتسبة لمصر وما تستقبله من مياه عبر الاف السنين، وبالتالي فان حصة مصر من النهر غير محددة والتناقص المتتالي مستقبلا. وطبقا لاتفاقية عنتيبي الموقعة في 14/ 5 2010 تصبح سيادة دول المنابع على فواقد النهر والمستنقعات واستقطاب مياه هذه الفواقد والمستنقعات حقا خالصا لدول المنابع بعيدا عن الشراكة السوودانية المصرية في هذه الفواقد ولا يحق استقطابها والاستفادة منها بالمشاركة مع هذه الدول الا بما تسمح به هذه الدول وبشروطها الخاصة.

ان هناك عنصرين رئيسيين يتمثلان في السعة التخزينية للسد وفي استهلاك المياه في الزراعات المروية، فكلما زادت السعة التخزينية وزادت المساحة المروية زادت الآثار السلبية. السعة التخزينية للسدود ستكون خصما من مخزون المياه أمام السد العالي الذي يستخدم لسد العجز المائي لايراد النهر في السنوات التي يقل فيها الايراد عن قيمته المتوسطة، وبالتالي سيظهر بعد إنشاء هذا السدود ظاهرة الجفاف والعجز المائي في سنوات الفيضان المنخفضة كما كان الوضع قبل بناء السد العالي، أما المياه التي سوف تستخدم للري ستكون خصما مباشرا من حصتي السودان ومصر السنوية. والعنصرالثانوي الذي قد يؤثر أيضاً في ايراد النهر ولكن بدرجة اقل.

زيادة فرص تعرض السد للانهيار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق والتي تصل في بعض ايام سبتمبر إلى ما يزيد على نصف مليار متر مكعب يوميا ومن ارتفاع يزيد على 2000 م نحو مستوى 600م عند السد، واذا حدث ذلك فان الضرر الأكبر سوف يلحق بالقري والمدن السودانية خاصة الخرطوم التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه السونامي الياباني 2011.وتزيد فرصة حدوث زلازل بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان نظرا لوزن المياه التي لم تكن موجودة في المنطقة من قبل في بيئة صخرية متشققة من قبل.[1]

1. التكلفة العالية التي تقدر بـ 4،8 مليار دولار والتي من المتوقع ان تصل إلى 8 مليار دولار.
2. اغراق حوالي نصف مليون فدان من أراضي الغابات، والأراضي الزراعية القابلة للري والتي تعد نادرة في حوض النيل الأزرق في تكوين بحيرة السد، مع عدم وجود مناطق أخرى قريبة قابلة للري.
3. اغراق بعض المناطق التعدينية لكثير من المعادن الهامة مثل الذهب والبلاتين والحديد والنحاس وبعض مناطق المحاجر.
4. تهجير نحو 30 الف مواطن من منطقة البحيرة.

([1]) ازهري طه، مصر ومشكلة مياه النيلwww ،alnilin،Reserved Rights All com،27سبتمبر 2015، 2017

5. قصر عمر السد والذي يتراوح بين 25 إلى 50 عاما نتيجة الاطماء الشديد (420 الف متر مكعب سنوياً)، وما يتبعه من مشاكل كبيرة لتوربينيات توليد الكهرباء، وتناقص في كفاءة السد تدريجيا.

خلاصة:

تظل الموارد المائية السودانية ثابتة على الرغم من امكانيات زيادتها فان الاستثمارات المطلوبة ضخمة للغاية عام 2025 عندما يصل حجم السكان إلى 55 مليون نسمة تقريبا وفي الوقت ذاته فان الاحتياجات تصل إلى 34،04 مليار متر مكعب ما يحدث فجوة قدرها 47،7 مليار متر مكعب يتفاقم العجز بقياس الاستقرار المائي حتى يصل إلى 20،7 مليار متر.

ان فوائد السد بالنسبة لإثيوبيا والسودان هي غاية في الوضوح، لكن العواقب على مصر، وهي احدى أكثر دول العالم فقرا بالمياه، قد تكون وخيمة. فنحو 85٪ من امدادات المياه لنحو 100 مليون مصري تاتي عبر إثيوبيا. اذا قررت إثيوبيا ملء الخزان في السد في مدة اقصر من عقد، فان امدادات المياه في مصر ستكون معرضة للخطر على المدى القصير. لكن البلاد تواجه مخاطر أكبر على المدى الطويل عندما يقوم السد بتنظيم تدفق المياه عبر المناطق الزراعية السودانية.

قدمت إثيوبيا تطمينيات بانها ستملا الخزان ببطء، لكن تظل هذه الأمور صعبة على مصر ان تثق بها أو تقبلها. علاوة على ذلك، يأتي السد في وقت تبخرت

فيه مكاسب مصر مع نسبة النمو السكاني المرتفع، وفي وقت بدا اقتصادها الهش يُظهر بعض التحسن في اعقاب اصلاحات اقتصادية. ونتيجة لذلك، يردد العديد من المصريين مقولة الرئيس عبد الفتاح السيسي بان النزاع حول سد نهر النيل هو مسالة "حياة وموت".

من وجهة نظر هندسية، يقول أحد المسؤولين الدبلوماسيين، سوف تولد إثيوبيا الكهرباء، وسوف يزرع السودان المحاصيل، وسوف تشرب مصر الماء. لكن هذه الصيغة ليست في صالح مصر، التي تظل قلقة بشكل مفهوم من أي تحولات قد تغير الوضع الراهن التوتر السياسي بين مصر وإثيوبيا بسبب هذا المشروع.

فقد السودان ومصر لكمية المياه التي تعادل سعة التخزين الميت لسد النهضة والتي تتراوح من 5 إلى 25 مليار م³ حسب حجم الخزان، ولمرة واحـدة فقط، وفي السنة الأولي لافتتاح السد نظرا لان متوسط ايراد النيل الأزرق حوالي 50 مليار م³ سنوياً، وبالتالي لا يحتاج هذا السد سنوات لملئ البحيرة، بل عام واحد فقط، وقد تكون اسابيع قليلة في حالة ان تكون سعة التخزين الميت أقل من 10 مليار م³، وفي حالة السعة الكبيرة (67 مليار م³)، فانه قد يحتاج إلى اسابيع قليلة من موسم المطر، هذا الفقد سواء كان كبيرا أو صغيرا يستوجب معرفة السودان

ومصر به من حيث الكمية وموعد التشغيل لاخذ الاحتياطات الأزمة لتفادي أزمة نقص المياه في العام الأول لتشغيل السد.[1]

ونظرا للتحديات الجيولوجية والجغرافية السابقة في دول منابع النيل التي أكثر ما يناسبها نمط الزراعة المطرية والتي يجب ان يزداد التعاون الاستراتيجي بين دول الحوض من أجل تقدم هذه الزراعة والاستفادة القصوي من مياه الأمطار، كما ان المشروعات المائيه الكبري لا تناسب دول المنابع نظرا لتكلفتها العالية للتغلب على الظروف الجيولوجية، وزيادة نسبة تعرضها للانهيار نتيجة الفياضانات والتشققات الصخرية والزلازل، وعدم امكانية نقل المياه وتوزيعها في حالة تخزينها، والحل الأمثل هو التوسع في اقامة سدود صغيرة متعددة الاغراض (كهرباء ومياه شرب وزراعة بسيطة) لكي تخدم أكبر عدد من المدن أو القري التي يستحيل نقل المياه اليها من اماكن اخري.

وبالتالي فان سد النهضة (الالفية) الإثيوبي الذي من المتوقع اكتمال انشائه 2020 على النيل الأزرق بالقرب من الحدود السودانية، والذي سوف يخزن 67 مليار م^3، [2] ليس في صالح إثيوبيا للأسباب سابقة الذكر، وان الهدف من ورائة قد يكون سياسيا بالدرجة الأولي، خاصة بعد التصريحات بالسعات الكبيرة للتخزين

---

[1]()https_ WWW، RT،arabic،rt،com

)[2] (www،skynewsarabia،com

والمسميات الحماسية التي لم تعلن الا بعد ثورات الربيع العربي خاصة ثورة 25 يناير 2011 المصرية.

باتت قضية المياه واحدة من أهم واخطر القضايا التي تواجه مصر في الوقت الراهن، بل والمستقبل أيضاً وزاد من خطورتها مشروع اثيوبيا في بناء شبكة من السدود علي النيل الأزرق دون النظر إلى مصلحة السودان ومصر كدولتي مجري ومصب بما ان إثيوبيا عبارة عن هضبة مرتفعة،صعبة التضاريس حيث تصل اعلي نقطة بها إلى ٤٦٢٠ مترا فوق سطح البحر وأقل نقطة -122.

بالرغم من ان إثيوبيا تملك ٩ أنهار كبيرة، وأكثر من٤٠ بحيرة بينها بحيرة تانا، الا ان نصيب الفرد السنوي فيها من المياه المخزنة يصل إلى 38 متر مكعب فقط مقابل 700متر مكعب للفرد في مصر بخلاف نصيبه من مياه الأمطار والتي تصل مقدارها سنوياً على إثيوبيا إلى 936 مليار متر مكعب. يتبخر 80٪ منها بسبب المناخ المداري وارتفاع درجة الحرارة ليجري على السطح 122 مليار متر مكعب فقط، ولا يبقي منها سوي 25 مليار متر مكعب حيث يخرج 97 مليار متر مكعب خارج الأراضى الإثيوبية توزيعها كالتالى: 80 مليار متر مكعب إلى نهر النيل، و8مليار متر مكعب إلى كينيا و٧ مليار متر مكعب إلى الصومال ومليارات إلى جيبوتى وتعد إثيوبيا الدولة الوحيدة في الحوض التي لا تستقبل أي مياه من خارج أراضيها. وبعد انتهاء الحرب الاهلية في إثيوبيا تتجه انظار الحكومة إلى التنمية الداخلية مما جعلها تفكر في مياه النيل .

ولا جدال ان اقامة هذه السدود تعد تحدياً كبيراً يواجه الزراعة المصرية بأحداث عجز مائي ينتج عنه نقص في إنتاج الغذاء، إضافة إلى نقص الكهرباء المولدة من السد العالي وخزان اسوان والتي سوف تقل بحوالي 500 ميجاوات سنوياً.[1].

ان نهر النيل هوالمورد الرئيسي للمياه في مصر بحصة سنوية مقدارها 55.5 مليار متر مكعب والأمطار لا تتعدي مليار متر مكعب في السنة على الساحل الشمالي وساحل البحر الأحمر وبعض مناطق سيناء فيما المخزون الجوفي في الصحراء الغربية غير متجدد ولا يسمح بأكثر من 3-5 مليار متر مكعب سنوياً لمدة 50 – 100 عاما التحلية تكلفتها عالية ولا تزيد كمياتها حاليا عن 200 مليون متر مكعب ولكن الاحتياجات المائية تزيد على 75 مليار متر مكعب سنوياً بما يفوق كثيرا الموارد المتاحة بـ 30٪ ويتم تغطية العجز عن طريق إعادة الاستخدام.

نصيب الفرد من المياه أقل من 700 متر مكعب سنوياً، ولكن مع 2050 والزيادة السكانية فان نصيب الفرد 350 متر مكعب سنوياً.

([1])**هانئ رسلان** مدير حدة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز الاهرام، وحدة دراسات السودان وحوض النيل ندوة الوحدة 10 -2016 استضاف فيها الدكتور محمد نصر علام وزير الري والموارد المائية السابق

تنظيم استخدام الأنهار المشتركة:

ان تنظيم استخدامات مياه النهر حددته العديد من الاتفاقات والمعاهدات الدولية بما يحافظ على بقاء دولتي المجري المصب واعتماد مصر الكامل على النهر وهي: بروتوكول 1891 بين بريطانيا وايطاليا بعدم اقامة أي منشات على نهر عطبرة، معاهدة 1902 الحدودية بين إثيوبيا وبريطانيا لعدم اقامة أي منشات على النيل الأزرق أو السوباط دون موافقة السودان ومصر، اتفاقية 1906 بين بريطانيا والكونغو بعدم اقامة أي منشات على نهر سمليكي، اتفاقية 1929 بين مصر وبريطانيا ممثلة لدول الهضبة الاستوائية والسودان بعدم اقامة أي مشروعات على النيل أو روافده اوالبحيرات اتفاقية 1934 بين بريطانيا وبلجيكا لتنظيم استخدامات المياه على نهر كاجيرا، المذكرات المتبادلة بين مصر وبريطانيا 1952 – 1953 لإنشاء سداوين في إطار اتفاقية 1929، اتفاقية السودان ومصر لعام 1959.

اظهرت نتائج الدراسات المصرية الحديثة للسدود الإثيوبية انه حتى في حالة قيام إثيوبيا بإنشاء هذه السدود وملئها خلال فترة 40 عاماً كاملة فانها سوف تتسبب في حدوث عجز مائيا لدولتي المصب اثناء سنوات الملء وان هذا العجز سوف يحدث كل 4 سنوات ويصل العجز المائي إلى 8 مليار متر مكعب في السنة كحداقصي وذلك في حصة مصر وحدها ويحدث نقصا مماثلا في حصة السودان، وسوف تقل الكهرباء المولدة من السد العالي وخزان اسوان بحوالي 20٪ سنوياً.

وبعد الفترة المقترحة للإنشاء والملء واستخدام السدود لتوليد الطاقة فقط فان نسبة حدوث العجز سوف تقل إلى مرة كل 8 سنوات معزيادة في قيمة العجز الأقصي من 8 مليار متر مكعب إلى 14 مليار متر مكعب من حصة مصر وحدها ومثلها السودان ويصبح متوسط النقص في إنتاج كهرباء السدالعالي وخزان اسوان حوالي 500 ميجاوات في السنة. أما في حالة استخدام سنوات مياه السدود في الاغراض الزراعية فسوف يزداد نسبة حدوث العجز المائي ليصبح مرتين كل 5 سنوات بواقع (مرة كل 2.5 سنة) ويصل العجز إلى 19 مليار متر مكعب سنوياً كحد اقصي في حصة مصر ومثلها اقلسودان (أكبر من إجمالي حصة السودان التي تبلغ 18.5 مليار متر مكعب)، ويقل إنتاج الكهرباء من السد العالي وخزان أسوان بحوالي 1000 ميجاوات سنوياً.[1]

ملخص الفصل

عانت كل دول الحوض، عدا دولة تنزانيا خلال ربع القرن الماضي، أو ما تزال تعاني، من نزاعاتٍ مسلحةٍ دموية بين مجموعات سكانها، أو مع احدى دول أو مع عددٍ من دول الحوض الأخرى. فقد شهدت دول رواندا الابادة الجماعية في عام 1994م. وامتدت اثار النزاع المسلح والقتل بين قبائل التوتسي والهوتو من

---

[1] هنري فيرهوفن، جامعة اكسفورد، المملكة المتحدة، المعهد الملكي البريطاني للشئون الدولية يونيو 2011.

رواندا إلى بورندي وشهدت إثيوبيا وارتريا الحرب الطويلة المدمرة التي أدت لميلاد دولة ارتريا في عام 1993م. ثم لحرب الحدود القاسية بين الدولتين في نهاية القرن الماضي. وقد تكرر هذا المشهد في السودان ونتج عنه انفصال جنوب السودان في يوليو عام 2011 بعد حربٍ مهلكة منهكة، تبعتها وما تزال قائمةً نزاعاتٌ حدودية مسلحة بين البلدين، وحروبٌ أخرى ما تزال دائرةً في دارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وجنوب السودان نفسه. وقد عانت كينيا من نزاع قبلي اثر الخلاف حول نتائج انتخابات عام 2007 قُتل فيه الالاف. وما يزال جيش الرب يعيث قتلا وبطشا في اجزاء كبيرة من يوغندا. وتواصل جمهورية الكنغو الديمقراطية الغور في نزاعاتها الداخلي المسلحة التي جعلت منها الدولة الفاشلة الثانية في العالم بعد الصومال، يتبعها السودان وجنوب السودان. وقد احتدمت الصراعات السياسية في مصر بعد ثورة 25 يناير عام 2011، وصارت نزاعات دموية خصوصاً بعد تدخل القوات المسلحة في 30 يونيو واقالة حكومة الرئيس الراحل مرسي وتم اعتقاله في 3 يوليو عام 2013، وما تبع ذلك من قرار محاكمته وقيادات الاخوان المسلمين في مصر. وقد ساهمت هذه النزاعات مساهمةً كبيرة في زعزعة الاستقرار وتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية لشعوب دول حوض النيل.

ان النزاعات في حوض النيل حول الحقوق المائية تبرهن على ان هناك حاجة للسلام والتعاون والتنمية، اذ ان النزاعات في المنطقة مبنية على أساس عدم

التوافق بين العرض والطلب مع عدم العدالة في قسمة مياه النيل بالاقتران مع مشاريع غير منسقة ومغير متفق عليها، لذلك من الضروري وجود تعاون بين الأطراف ليس فقط لتجنب الصراعات، ولكن لحماية النظم الطبيعية التي تشكل جزءا أساسياً في الاقتصاديات الإقليمية، وقد أصبح الأمر الآن أكثر خطورة بدخول دول حوض النيل في لعبة عالمية يمثل فيها حصول أي طرف على كم أكثر من المياه يعني حرمان الطرف الآخر من جزء من حصته، كما ان السماح باشتعال المنافسة سواء في عالم الاسواق أو في عالم السياسة الدولية لفرز الرابحين والخاسرين لا يعد قضية رابحة للجميع لان أي افساح نظرية النجاح والانتصار في عالم اليوم سوف يقابله تكاليف باهظة نتيجة لعدم الاستقرار الإقليمي والتدهور التنموي في إقليم نهر النيل لكن من الاجدي النظر بعين استراتيجية الكل رابح التي تعني انتصار الجميع.

الفصل الثالث
التدخلات الأجنبية في حوض النيل

المبحث الأول : اثر الدخلات الأجنبية في حوض النيل

المبحث الثاني : دور الولايات المتحدة الأمريكية في حوض النيل

المبحث الثالث : التدخل الإسرائيلي في حوض النيل

المبحث الأول
الوجود الأجنبي في حوض النيل

تتمتع منطقة حوض النيل بمكانة استراتيجية كبيرة وذلك نظراً لما تمتلكه المنطقة من مقومات اقتصادية وجغرافية بل حتى سياسية تجعل منها منطقة (تزاحم لاستراتيجيات) الدول الكبرى المتصارعة فيما بينها للحصول على قدم بها.

أصبحت التدخلات الأجنبية في سياسات الدول النامية حقيقة ثابتة وسمة القرن الواحد والعشرين وباتت تشكل إحدى المظاهر الرئيسية في العلاقات الدولية وذلك نظراً لاتساع رقعة المصالح المشتركة وازدياد تداخل وترابط اقتصاديات دول العالم بعضها مع البعض الاخر. الأمر الذي جعل من الصعب على اية دولة مهما كانت مواردها سواء الطبيعية منها والبشرية ان تدير سياساتها الاقتصادية بمعزل عن سياسات الدول الكبري الأخرى[1]. فمنذ معاهدة سايكس- بيكو 1916م وقبلها أيضاً هاجس المداخلات الخارجية ومنافع الكبار لكن هذه العقده اذا لم يتم تجاوزها مائيا على الأقل فان الحل المنشود ستحول إلى قضية تزيد من تفاقم الأمن القومي في الحوض النيل.

---

(1) العجال محمد امين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، مجلة الفكر العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر) 20،

لقد كان لصراع القوى الكبرى على مناطق النفوذ في العام انعكاساً حتمياً على الأوضاع السياسية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط اذ يعد ملف الموارد الطبيعية من أهم الملفات المؤثرة والتي ستؤثر لاحقا في رسم خريطة القوى العالمية المستقبلية وفي صعود وهبوط هذه القوى فقدرة أي قوة عالمية على تأمين الطاقة لنفسها في الحاضر والمستقبل هي التي ستحدد حجم هذه القوة على الساحة العالمية، لذا يعد التنافس بين القوى الاقتصادية العالمية امراً مشروعاً فالتنافس للحصول على الموارد بين هذه القوى يرتكز على محورين أساسيين.[1]

1/ ضمان تدفق الموارد الطبيعية لهذه القوي العالمية في الوقت الحاضر.

2/ السيطرة على الاماكن التي يتواجد فيها المورد الطبيعي بكميات كبيرة في الحاضر والمستقبل.

منذ نهاية الحرب الباردة حاول المحللون السياسيون ان يتعرفوا على المبدأ المحدد المركزي للبئية الدولية الجديدة ما اصطلح توماس فريدمان على تسميته (الشئ الكبير الواحد).حاول بعض المؤلفين ان يعرفوا ذلك الشئ الكبير من ابرزهم صموئيل هنتغتون، الذي يزعم ان القوي المحركة للامن سوف يحكمها صدام الحضارات اما روبرت كابلان يصور عالما تستبد به زيادة السكان والفوضي وفريدمان الذي يجادل في كتابه (سيارة اللكزس وشجرة الزيتون) يشير

---

[1] نوار جليل هاشم، الممرات المائية ون الطاقة العالي، دراسة في الجغرافية السياسية، ط1، دار الكتب العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2011) ص11.

بان العولمة الاقتصادية قد أصبحت سمة العالم السائدة وان كل واحد من هذه التفسيرات يمتلك من التفسيرات مايساهم به فهمنا للقوي المحركة العالمية.

اطروحة هنتغتون حول صراع الحضارات العالمي تفترض ان الدول سوف تطور سياساتها الأمنية على قاعدة الولاء الديني أو الحضاري ويشرح بقوله (ان الصراع بين الحضارات سيكون آخر تطور في نشوءالصراع في العالم الحديث، على نحو مشابه،فان اندلاع العنف والفوضي في إفريقيا كما يصوره كابلان قد فشل في ثني الشركات الكبري في اقامة اعمال تجارية مربحة في هذه المناطق أو عن تطوير ترتيبات امنية فعالة مع النخب المحلية وخير مثال فشل أمريكيا في اقامة مشاريعها النفطية في دول تشاد ونيجيريا. حيث يفسر فريدمان ان معظم نزاعات الموارد الكبري سوف تُحل من خلال اليات السوق – متجاهلا بان بذلك حقيقة ان الحكومات قد ذهبت على نحو متكرر إلى الحرب بشان ان ماتراه (مصالح قومية حيوية) بما في ذلك الماء والنفط.[1]

اذن من الصعب تفسير القوي المحركة لشؤن الأمن العالمي بدون الاعتراف بأهمية المحورية للمنافسة على الموارد بالنسبة لكل بلد أصبح السعي وراء الموارد أو حمايتها سمة كبري في حماية الأمن القومي. كما ان قضايا الموارد تظهر اهميتها أيضاً في التنظيم والنشر والاستخدام الفعلي لكثير من القوات العسكرية في العالم.

([1]) مايكل كلير، الحروب على الموارد، دار الكتاب العربي، بيروت 2010ص 21.

وفي حين ان التنافس على الموارد قد لايكون (الشئ الكبير الواحد) الذي يكمن في صميم كافة العلاقات الدولية فانه يساعد على تفسير الكثير مما يحدث في العالم اليوم.

ان توزيع التنافس الاقتصادي متفاوت وهذا النمط يزيد من (فجوة العولمة) بين الرابحين والخاسرين وهذا الخطر يذداد حدة عندما يجبر التنافس اقتصادي المتزايد وضغط وكالات الاغراض الدولية حكومات الأمم النامية من رفع الدعم عن الغذاء والسلع الأساسية مثل توزيع الماء.

ان امن الدول في الالفية الثالثة يعتمد بصورة متزايدة على اليات الأمن الطبيعى، أي تأمين الحصول على الموارد الطبيعية عن طريق ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة والثروة المعدنية والمياه والاراضى القابلة للزراعة، والمنافسة العالمية على الموارد الطبيعية ستكون مصدرا للخلافات الاقتصادية والاضطرابات وعدم الاستقرار، الأمر الذي يقضى بنشوب صراعات مسلحة، حيث أصبحت المياه الخصم الأول في معظم دول العالم، ولا زالت مياه النيل تراوح مكانها بين دولتى المصب وبقية دول حوض النيل، وإثيوبيا تقيم سد النهضة على النيل الأزرق، واختلاف كبير حول تبعات ذلك على دولتى المصب.

تلعب القوي الخارجية دوراًبارزاً ومؤثراً وفاعلاً في أنشطة النظام الإقليمي وذلك من خلال تاثيرها في أنماط تلك تفاعلات تلك النظم سوء من خلال قيامها بدور منشئ لصراع أو التعاون أو محفز للتفاعلات الصراعية أو التعاونية.

يعتمد ستقبل الخريطة الجيواستراتيجية لمنطقة حوض نهر النيل على جملة من العوامل المؤثرة في بئية الصراعت التي يموج بها القرن الإفريقي المتداخل في منطقة حوض نهر النيل، وقد اجتذبت ديناميات التدخل الدولي في المنطقة اليها قوي دولية أخرى بجانب الولايات المتحدة واروبا منها الصين والهند وذلك تحت شعار محاربة الارهاب.

الصراعات الإقليمية في المنطقة:

كانت المنطقة قبل اكتشاف النفط والموارد الطبيعية الضخمة مرتعاً للصراعات والحروب باشكالها كافة فقد كان تاريخ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العقود الماضية عامرا باحداث العنف وذلك لان أهمية المنطقة تعود إلى الموارد الطبيعية. ويتمحور الاهتمام الدولي بالمنطقة حول أهم مورد من موارد العالم الا وهو النفط، فضلا عن الأهمية المركزية للمنطقة في السوق العالمي للموارد الطبيعية والتي تفسر عمق الانغماس الدولي في شؤون المنطقة منذ خمسينيات القرن الماضي.

ان التاريخي يتيح لنا معرفة الخلفية التي يدور فيها الصراعات في عالمنا المعاصر، وكل الظواهر الخاصة بالصراع بين الدول (وداخل الدول) وبين الدول وفواعل دولية أخرى (كالشركات) التي يمكن ان تكون نتيجة مباشرة لتاريخ طويل من الصراعات بين الدول أو الأطراف والمنظمات من خارج الدول في المفهوم المعاصر، لذا فان الصراع بين الامبراطوريات والممالك القديمة يمكن ان

يشكل الجذور الأولى للصراعات العالمية والإقليمية، اذ جلبت هذه الصراعات حروبا عدة بين الممالك والامبراطوريات في العالم القديم، ولكن مع ذلك دخلت بعض هذه الامبراطوريات في علاقات تعاون وسلام فيما بينهما.[1]

مراحل تطور الصراعات الإقليمية في المنطقة :

المرحلة الأولى: تطور الصراعات الإقليمية ما بين عامي (1648-1914)

تبدا هذه المرحلة من معاهدة ويستفاليا سنة 1648 والتي انهت الحروب الدينية واقامت النظام الدولي الحديث المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها، واخذت بفكرة توازن القوى وسيلة لتحقيق السلام كما اعطت أهمية للبعثات الدبلوماسية، اذ ظهرت الدولة في شكلها الحديث أولاً في اوربا في القرن السادس عشر حيث فرضت سلطتها اولا على امراء الاقطاع ونفوذهم، ومن هنا جاء توماس هوبز (1588-1679) لدعم فكرة الدولة القوية وهي الفكرة التي تبلورت بشكل خاص مع لوك الذي جعل من الاعتراف بحقوق الأفراد نقطة البدء في طروحاته على ان الإنسان دائماً يميل إلى الصراعات مدفوعا في ذلك اما في البحث عن المنفعة أو دفاعاً عن أمنه.[2]

---

[1] حامد زيان غانم زيان، الصراع السياسي بين القوى الإسلامية زمن الحروب الصليبية ط1 (دار الثقافة والتوزيع القاهرة، 1988م) ص ص 9-15.

[2] خالد المعيني، الحافات الجديدة، التكنولوجيا واثرها على القوة في العلاقات الدولية، ط1 (دار كليوان، دمشق، 2009) ص56.

ومن ثم دخول العالم مرحلة الاستكشافات التي حاول من خلالها البحث عن مصادر جدية للطاقة غير الخشب فقد كانت الدول في هذه المرحلة تنافس للحصول على البحث عن مصادر جديدة للطاقة كل بحسب امكانياته، لتنتهي المرحلة بنهاية الحرب العالمية الأولي.[1]

كانت الدولة العثمانية اللاعب الرئيس والمسيطر على المنطقة الشرق أوسطية وشمال إفريقيا على الرغم من المشاكل التي كانت تواجهها داخلياً ودولياً، فكانت المنطقة عبارة عن دولة واحدة عدا ايران التي كانت مع الدول لعثمانية في نوع من الصراعات التي يمكن تسميتها باخطر الصراعات التي واجهتها ولا زالت تواجهها فكانت عبارة عن تقاطع ما بين التوجهات الفارسية بوصفها مشروعا توسعيا وبين التوجهات العثمانية التي فرضت نفوذها منذ القرن الخامس عشر على صعد الشرق الأوسط ولا زالت اثاره حتى يومنا هذا بسبب المعاهدات والاتفاقات التي أسست لصراعات اثنية وطائفية.

ان تمتاز هذه المرحلة بميزات عديدة هي:

1. كانت الظاهرة الأساسية لهذه المرحلة هي الفكرة القومية كونها كانت الأساس لقيام الصراع بين المصالح القومية للدول ولم يكن الايدولوجيات قد ظهرت في هذه المرحلة (الرأسمالية، الاشتراكية).

([1]) غريغوري كلارك، الاقتصاد العالمي : نشاته وتطوره ومستقبله، ترجمة امين الايوبي: مراجعة وتحرير مركز التعريب والبرمجة، ط1 (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009م) ص ص 261-262،

2. كانت الدول القومية هي اللاعب الوحيد في هذه المرحلة بالنسبة للتفاعلات الدولية ولم يكن قد ظهرت بعد المنظمات الدولية ولا الشركات العالمية وكانت القوة العسكرية هي العامل الحاسم لمعرفة قوة الدولة بالنسبة للدول الأخرى.

3. اسهمت المصالح الاقتصادي لبناء الدول القومية في أوروبا وتطورها الاقتصادي والصناعي في افراز نوع من العلاقات المتصادمة، مما انعكس ذلك على شحن التوترات والصراعات في منطقة الشرق الأوسط على أساس اثني وطائفي تبشيري.

المرحلة الثانية: تطور الصراعات الإقليمية ما بين (1914-1939)

بدا نظام العلاقات الدولية الحديث بالتبلور مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وهي المرحلة التي من الممكن وصفها بمرحلة العدائية والحروب، (الحرب العالمية الأولى) في بعض فتراتها والمثالية في فترات أخرى (بقيام عصبة الأمم يمكن تسميتها باول حكومة عالمية في العلاقات الدولية منذ تاسيس الدولة القومية عام 1648على توقيع معاهدة ويستفاليا.

اذ تبدا هذه المرحلة من الحرب العالمية الأولى وحتى بداية الحرب العالمية الثانية وابرز احداث هذه المرحلة تمثلت بالحرب العالمية الأولى 1914-1918 وما نتج عنها من مخرجات متمثلة بإنشاء عصبة الأمم بوصفها أول تنظيم دولي

جامعة في العالم[1]. وعلى الرغم من عدم اشتراك ابرز القوى المؤسسة والمنتصرة في الحرب والمتمثلة بالولايات المتحدة الا ان هذه العصبة اثبتت فشلها على اثر عدم تحقيقها لأهدافها ومبادئها التي أسست وفقا لها المتمثلة بحفظ الأمن والسلام الدولي وقد كانت الحرب العالمية الثانية، المناسبة لانهاء تلك الحقبة بتنظيماتها وتوازناتها التي سادت آنذاك. اذ شهدت نهاية الحرب العالمية الأولى انهيار الامبراطوريات الروسية والنمساوية، الهنغارية والعثمانية.

كما عرفت انطلاقة حركات مقاومة الاستعمار وبداية قيام الاتحاد السوفيتي وخطر اندلاع حرب عالمية جديدة. [2]

في هذه المرحلة أنهارت الدولة العثمانية واستمرت الصراعات (كما هي الحال في المرحلة الأولى) وفيها تأسست دول قائمة بحد ذاتها ذات سيادة منها العراق وتركيا والمملكة العربية السعودية ومصر، وباستقلال اغلب دول المنطقة دخلت المرحلة هذه فضلا عن الصراعات المذهبية التي كانت تشهدها المنطقة حيز الدراسة نوعا آخر من الصراعات الا وهي صراع البحث عن الحدود وخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي رسمت خريطتها وفقا لاتفاقيات دولية بين الدول

([1]) موسى محمد ال طويرش، العالم المعاصر بين حربين، من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة 1914-1991،دار أفكار للدراسات والنشر، دمشق، 2012 ص44.

([2]) بول كينيدي، تاملات في القرن الأمريكي التالي، ترجمة، عيسى سمعان، مجلة الفرك السياسي العدد 6، السنة الثانية اتحاد الادباء والكتاب العرب، دمشق، 1999 ص31.

الكبرى دون ان تراعي أي شيء في رسم الخرائط الجديدة للمنطقة التي رسمتها في اتفاقية سايكس بيكو 1917م.[1] في حين لحقتها الدول الاستعمارية (بريطانيا) في محاولة منها إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين من خلال وعد بلفور عام 1917، حادثتين في هذه المرحلة والتي كشفتها الثورة البلشفية بعد نجاحها في روسيا القيصرية في المدة ذاتها. اذ ادخل هذان الحدثان الأساسيان المنطقة في دوامة من الصراعات الإقليمية بين دول المنطقة ذاتها من جهة وبين الدول العربية والعالم الغربي من جهة أخرى.

هنا بدا التاريخ الحقيقي للصراعات في المنطقة، وهذا ما جعل المنطقة ضمن دائرة الصراع والتجاذب بين الدول الاستعمارية الطامعة بخيراتها وثرواتها النفطية، واعطاها بعدا استراتيجيا جديدا، فمنذ اكتشاف النفط اشتد الصراع في المنطقة بين الدول النفطية والدول الاستعمارية وشركاتها العالمية.

دخلت دول المنطقة في هذه المرحلة فضلا عن الصراعات فيما بينها بسبب اتفاقية سايكس بيكو1917 اولا، وبينها وبين الدول الاستعمارية ممثلة بشركاتها النفطية ثانيا وذلك بعد اكتشاف النفط بكميات كبيرة في اغلب لدول والمناطق الشرق أوسطية (حيز الدراسة) وفي هذه المرحلة بدا تاريخ المنطقة والصراعات

([1]) ابوبكر الدسوقي، اقليم جديد تحت التشكيل: التحولات الهيكلية الكبرى في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، (العدد 186، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد 46 اكتوبر 2011)، ص60.

بينها وبين الدول الكبرى التي حاولت السيطرة على منابعها واستغلال تلك الثروات.

المرحلة الثالثة: تطور الصراعات الإقليمية في مرحلة الحرب الباردة (1939-1991)

بدات هذه المرحلة بفشل عصبة الأمم والاعلان عن حرب عالمية ثانية 1939-1945، فقد تم الاتفاق في مؤتمر سان فرانسيسكو في (15 ابريل إلى 26 يونيو 1945) من طرف 51 دولة، على تاسيس هيئة الأمم المتحدة بهدف الحفاظ على الأمن والسلم في العالم، وتضم عددا من الأجهزة والمؤسسات (مجلس الأمن: وتحظى فيه خمس دول بالعضوية الدائمة بحق الفيتو- أو النقض والامانة العامة، والجمعية العامة، ومحكمة العدل الدولية، ومؤسسات متخصصة)[1].

وبعد الحرب العالمية (1939-1945) وتحديدا في العام 1948 شهدت المنطقة الشرق أوسطية انعطافا وتحديا حقيقيا [2]، تمثل باعلان دولة لليهود على أرض فلسطين الا وهي دول إسرائيل والذي شكل البداية الفعلية لصراع من نوع جديد (يمكننا ان نطلق عليه صراع من أجل الوجود) بين العرب وإسرائيل اطلق فيما بعد عليها بالصراع العربي الإسرائيلي.

([1]) عبدالرحمن على محمود الكوباني، السياسة الدولية والاستراتيجية، منطقة تزاحم الاستراتيجيات بين الطاقة والصراعات الإقليمية، ط1، المكتب العربية للمعارف، 2016، ص ص184-188.

([2]) محمد نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص263.

وبعد الحرب العالمية الثانية وظهور النفط بغزارة تحولت التهديدات في المنطقة، إلى التنافس على الامتيازات النفطية، واتجهت استراتيجية القوى الكبرى سيما الولايات المتحدة الأمريكية بقوة نحو ضمان نوع من المصالح النفطية في هذه المنطقة، اذ شهد المنطقة تنافسا شديدا بين الشركات النفطية الغربية، ولان نتائج الحرب العالمية الثانية اظهرت ضعف الموقف البريطاني، لذلك تحولت الأخيرة من دولة مهيمنه ومستعمرة، إلى مجرد حارس للمصالح الأمريكية على الاغلب، واستمر الأمر حتى ظهور قوة موازنة (الاتحاد السوفيتي) للولايات المتحدة الأمريكية، فيما سمى بحقبة الحرب الباردة[1].

وفي هذه المرحلة أيضاً بدا صراع استراتيجي (ايديولوجي) جديد تنتمي إلى دائرة المواجهة بين الشرق والغرب بين المذهب الراسمالي الغربي وبين المذهب الاشتراكي السوفيتي وانقسمت دول المنطقة فيما بينها ما بين مؤيد للولايات المتحدة الأمريكية واخر مؤيد للاتحاد السوفيتي[2].

فضلا عن ما تقدم فالصراعات القومية والاثنية والتي كان لها نصيب كبير في هذه المرحلة صراعات لم تكن بين الدول والشركات النفطية وانما استغلتها

([1]) كوثر عباس الربيعي، الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي، بحث قدم في المؤتمر العلمي الثامن، مركز دراسات الخليج العربي،جامعة البصرة، 25-26 نيسان 2012) ص 2.

([2]) رائد الغزاوي، أمريكا والإسلام والارهاب، ط1 مكتبة مدبولي،القاهرة 2009 ص31.

الأخيرة بذكاء كبير لتفيد مخططاتها وطموحاتها في المنطقة انها الصراعات الداخلية بين الدول نفسها بين القوميات التي كانت تطالب بحقوقها. ومن أهم الصراعات التي شهدتها المنطقة في هذا المجال هو الصراع بين شمال السودان وجنوب السودان (قضية العنصرية) وصراع الاربعة أطراف (تركيا، ايران، سوريا والعراق) والتي سميت بالقضية الكردية والتي لطالما تطورت إلى انتفاضات وثورات فالقضية لا زالت مستمرة إلى يومنا هذا بنفس الأطراف وانفصل جنوب السودان عن شماله مكونا دولة جديدة في حوض النيل

كانت فترة الخمسينيات من القرن الماضي وستينياته بمثابة عاما لتشتيت وتمزيق الوطن العربي وشمال إفريقيا نتيجة التنافس الشديد الموجود بين الشركات المتعددة الجنسيات والامتيازات الممنوحة للدول المستغلة وشركاتها وقد زاد ذلك التمايز بعد الحصول اغلب دول المنطقة على استقلالها بحيث برزت بعض الدول تمتلك ثروات كبيرة وتستفيد من عائديتها وذلك على عكس دول أخرى لا تملك منها الا جزء قليل لا يسد حتى احتياجاتها الداخلية.[1]

وبعد الانسحاب البريطاني من المنطقة في اوائل السبعينيات وما خلفه اثار الانسحاب من فراغ سياسي وامني في المنطقة. حث حاولت الولايات المتحدة ملئ هذا الفراغ من خلال العديد من الترتيبات الامنية والتي كانت تهدف من

([1]) حافظ برجاس، مصدر سبق ذكره، ص ص 233-239،

ورائها إلى الحفاظ على المنطقة، ومحاولة منع السوفيت من التغلغل في داخل المنطقة والسيطرة عليها.[1]

وقد شهدت هذه المرحلة الكثير من الحروب الإقليمية بين دول المنطقة منها حرب اكتوبر (1967) بين مصر وإسرائيل انتهت باحتلال الأخيرة قطاع غزة وهضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء[2]. كما شهدت المنطقة حربا أخرى بين مصر وسورية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى عرفت بحرب اكتوبر (1973).[3]

يمكن القول ان نقطة التحول المركزية الأخرى في تاريخ الصراعات في المنطقة بعد اكتشاف النفط كانت في عام (1979) حيث انتصار الثورة الايرانية ومحاولتها عبر استراتجيتها تصدير ثورتها إلى الدول الإقليمية الإسلامية [4]، مما ادخل المنطقة في صراع آخر بيندول الإقليمي.

([1]) Pauly Hammand، The Cold- war years: American : American Policy Since 1945، Harcout، Braee and World U،S،A، 1969، P117،

([2]) أحمد سليم البرصان، إسرائيل والولايات المتحدة وحرب حزيران/ يونيو 1967، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 40، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ابوظبي، 2000،ص 14-27.

([3]) محمد حسنين هيكل، اكتوبر 73 السلاح والسياسة، ط1 (مركز الاهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 1993م) ص ص 365-395.

([4]) عمار حميد ياسين، البرنامج النووي الايراني وانعكاسته على المعادلة الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة السياسية والدولية (العدد 19 كية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية 2011) ص80.

المرحلة الرابعة: تطور الصراعات الإقليمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة (1991-2003)

لقد اتجه النظام الدولي في هذه المرحلة نحو الاحادية القطبية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور الولايات لمتحدة قائد للمعسكر الراسمالي ومنفردة بقيادة العالم وتمدد دورها وهيمتها على الأمم المتحدة والشرعية الدولية[1].

وقد شهدت هذه المرحلة زيادة عدد الدول نتيجة الانضمام والانشقاقات التي حدثت في كثير من الدول، مثلما شهدت أنماط تفاعل جديدة، ركزت على الجوانب الاقتصادية والثقافية والحضارية وتوزيع مصادر القوة والنفوذ بصورة تعطي دورا أكبر للمنظمات غير الحكومية[2].

في العام 1990 وقبل تفكك الاتحاد السوفيتي واجهت المنطقة اخطر حدث في تاريخها قسمت دول منطقة الشرق الأوسط إلى شقين متصارعين وذلك بدخول العراق إلى الكويت 1990-1991[3]، انتهت بحرب أخرى سميت بحرب الخليج الثانية التي فيها اجبرت القوات الدولية العراق على الخروج من الكويت، وكانت من أهم تداعياتها هو تمركز القوات الأمريكية في الخليج

([1]) Liu Feng، The Typologies of Realism، the Chines Journal of International Politics، 2012

([2]) زكي العايدي واخرون، المعنى والقوى في النظام العالمي، ط1 سينا للنشر، القاهرة، 1994ص 14-16.

([3]) ادريس الكريني، التداعيات الدولية الكبرى لاحداث 11 سبتمبر من غزوافغانستان إلى احتلال العراق، ط1 المطبعة الورقية الوطنية،مراكش، 2005 ص226.

ودخول العراق تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كبلد مهدد للسلم والامن الدوليين[1].

فاذا كانت الصراعات في اثناء الحرب الباردة ذات مصدر استراتيجي تنتمي إلى دائرة المواجهة بين الشرق والغرب فان تلاشي الصراع الايديولوجي، احيا من جديد صراع الهويات القومية والاثنية واعطى نفسا قويا لعودة هذا النوع من الصراعات في عدد من مناطق العالم اذ ذهبت الكثير من الجماعات داخل الدول تبحث عن هويتها القومية وخصوصيتها الذاتية مما أدى إلى تفكك عدة دول، كما نلحظ ان العديد من الكيانات الوطنية على شفى حفرة من التفكك، اذ اقترنت بالتشدد العرقي والتطرف الديني وهو ما ولد التقوقع والحقد والعنف والتطهير العرقي وهو ما يهدد العالم اليوم، فقد نقل عن مستشار الأمن القومي الأمريكي، (نغروبونتي) ان منطقة الأوسط مقبلة على صراعات طائفية.[2]

ومن ابرز خصائص هذه المرحلة هي غياب الحكومة العالمية التي لديها القدرة على فرض ارادتها وبرنامجها وقواعدها على دول العالم، ولهذا السبب فقد شهد العالم منذ التوقيع على معاهدة وستفاليا وحتى يومنا هذا أكثر من 200 حرب

---

(1) جين سامسون، انه بن لادن، ترجمة، انطوان باسيل شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت، 2010،ص26.

(2) لطفي حاتم، الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة العراقية، ط1الجمعية الثقافية العراقية في 2007 ص9.

ولذلك أصبحت حالات الصراع والحرب بين الدول تعد من الحالات الطبيعية.[1]

انتهت المرحلة باهم حدث عالمي 11 سبتمبر 2001 والتي تمثل نقطة تحول محورية في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، لا سيما في ظل انتهاج الإدارة الأمريكية استراتيجية تحويل مسار الأزمة في علم إدارة الأزمات، مستفيدة في ذلك من امكاناتها وقدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والاعلامية الهائلة، تضرر معظم دول العالم بما فيها الدول العربية والإسلامية بالاثار السلبية الناجمة عن هذه الأزمة سواءً على المستوى الاستراتيجي أو الاقتصادي أو السياسي، ومستفيدة كذلك من قدرتها على التاثير المباشر في عدد من المناطق الحيوية والحساسة في العالم، وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص والتي كانت من اولى تداعياتها احتلال افغانستان 2001 والعراق 2003.[2]

خلاصة:

ان النزاع حول السد لا يمكن فصلها عن "اللعبة العظيمة" الجارية في جميع انحاء الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، حيث ان كلًّا من تركيا وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ومصر تتسابق على التاثير هناك، وقد

([1]) هنري كسنجر، العقيدة الاستراتيجية الأمريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة، ترجمة طالب دمشق، ط1 الدار العربية، بغداد، 1978م) ص29.

([2]) ايناسيو رامونيه، مصدر سبق ذكره، ص ص 34-36،

عبرت مؤخراً اعتبارات الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط والبحر الأحمر إلى القرن الإفريقي، جالبة اليه الاستقطاب والتوتر العسكري. فهذه القوى الشرق أوسطية هي الان في طور ابتياع الأراضي من أجل إنشاء القواعد العسكرية والبحرية، والاستحواذ على الأراضي الصالحة للزراعة، كما يظهر انها بصدد بناء تحالفات مع وكلاء محليين للضغط على منافسيها.

في بعض الحالات، ساعدت موارد دول الخليج ونفوذها المتنامي في الوصول إلى اتفاقيات وتنازلات بنّاءةً مما أدى إلى تحسن الأوضاع في شرق إفريقيا، ونذكر منها اتفاق السلام التاريخي الذي تم التوصل اليه في والذي انهى حالة حرب دامت عقدين من الزمان بين إثيوبيا واريتريا، والذي تم تسهيله من خلال جهود الوساطة التي تبذلها الامارات العربية المتحدة. ولكن في الحالات أخرى، مثل الصومال، صبّ تورّط دول الشرق الأوسط الزيت على نار السياسات المحلية المتقلبة اصلا من خلال تصدير النزاعات الجيوسياسية المريرة عبر البحر الأحمر.

ان كلا الطريقين -**اي تفاقم النزاع أو التعاون البنّاء**- ممكن، في سياق النزاع حول السد كما في المنطقة ككل.

ان مخاطر اندلاع اعمال العنف في شرق إفريقيا، وعدم الاستقرار في مصر، والهجرة الجماعية، والتهديدات التي تحيط بالممرات الرئيسية في البحر الأحمر، كلها تشير إلى ان الولايات المتحدة واوروبا والمجتمع الدولي لديهم مصلحة في ضمان

ان تقوم الأطراف الفاعلة في المنطقة وفي الشرق الأوسط باختيار خطواتهم القادمة بحكمة.

ان السلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال ووسط إفريقيا ليس من مصلحة القوي الكبري بسبب أهدافها ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية استمرار الصراعات بل وتحويلها إلى حروب ان امكن ذلك.[1]

منذ عهد الاستعمار البريطاني، تم تنظيم استخدام مياه النيل في المقام الأول من خلال اتفاقية ثنائية من عام ١٩٥٩ بين السودان ومصر، والتي منحت مصر حصة كبيرة من مياه النيل مع استبعاد إثيوبيا وغيرها من دول المنبع. وقد ادانت هذه الدول الاتفاق، ودعت إلى توزيع أكثر عدالة للمياه، ولكن محاولاتها على مدى عقود للتفاوض حول معاهدة إقليمية اوسع لإدارة المياه باءت بالفشل.

يُمثّل النزاع في منطقة حوض النيل تحديات فريدة لصانعي السياسة في الولايات المتحدة. فالقضايا التي تتقاطع فيها المسائل الإقليمية والتقنية قد ترشح من خلال الثغرات البيروقراطية فتفشل الدول في التعامل معها. بعبارة أخرى، فان النزاع حول النيل يتطلب جهود أقسام الشرق الأوسط وإفريقيا في وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، كما يتطلب خبرة تقنية في مسائل منازعات المياه العابرة

(1)عبد الرحمن على محمود الكوران، منطقة تزاحم الاستراتيجيات بين الطاقة والصراعات الاقليمصية، المركز العربي للمعارف، ط1 2016،ص 231.

للحدود. وقد بذل بعض مسؤولي وزارة الخارجية جهدا جيدا لسد هذه الثغرات والسماح للدبلوماسيين الاميركيين بتقديم جبهة موحدة في القاهرة والخرطوم واديس ابابا. ان مثل هذه الجهود -إضافة إلى الدعم الواضح والمتسق من القيادة- أمر حيوي لضمان عدم ضرب العملية السياسية من خلال التركيز المفرط على القضايا السياسية – العسكرية على حساب القضايا التقنية والتنموية.

كما تتطلب المشاركة الناجحة للولايات المتحدة اشراك مختلف اصحاب المصلحة الدوليين. يمكن المبادرة بذلك من خلال العمل مع الاتحاد الاوروبي – الذي عيّن منسقا خاصا لشرق إفريقيا– وكذلك المانحين من الدول الاسكندنافية والمؤسسات المالية الدولية لتقديم المشورة الفنية والأموال كحوافز لحث الأطراف المحلية على التعاون. كما يتعين على دول الخليج وتركيا ان تكون جزءا من أي حوار إقليمي، فمثلما يمكن ان تؤدي المنافسة بينهم إلى تفاقم النزاعات المحلية، فان مساعيهم الدبلوماسية الحميدة ومساعداتهم واستثماراتهم في مجالات مثل ترشيد استخدام المياه وتطوير البنية التحتية الكهربائية عبر الحدود يمكن ان تساعد في تعزيز السلام في المنطقة. وكما حذرنا أحد الدبلوماسيين، "ما لا نستطيع تحمله هو سياسة تفصل المنطقة إلى سلسلة من الدول، فكل شيء يرتد على صاحبه في هذه المنطقة.ان التحديات التي يثيرها النزاع حول نهر النيل لها سياق آخر :

أصبحت العلاقات العربية الإفريقية أكثر أهمية اليوم بالنسبة لدول الخليج التي لديها نقص في الامدادات الغذائية ولكن لديها ثروات هائللأوضاع وتخفيف

حدة النزاعات في منطقة حوض نهر النيل مما دعاها إلى القيام بجهود للتهدئة تقود هذه الجهود. وفي الوقت نفسه، تُظهر نشاطات الارهابيين والمهربين عبر صحراء الساحل التي تربط بين المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى انه من غير الممكن التعامل مع المشاكل الامنية المستقبلية في هذه القارة من خلال المقاربات البيروقراطية القائمة في الولايات المتحدة.

المبحث الثاني
دور الولايات المتحدة الأمريكية

ان أهم سمات النظام العالمي (الأزمات والعنف ففي حقيقته عالم مليء بالفوضى وفيه كثير من الشعوب التي تبحث لها عن دولة وبعض الدول قامت على أجساد بعض الشعوب والصراعات العنصرية والطائفية تكاد تمزقه والخلافات بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب وبين الدول المتقدمة والدول النامية[1].

وتمثل السيطرة على استخدامات مصادر المياه هدفا مهما واستراتيجيا للدول الكبرى، فالدولة التي تتحكم في منابع المياه تستطيع ان تؤثر في امكانية استخدام النهر من قبل دول اسفل النهر من خلال استخدام الضغوط أو التهديد باستعمال القوة العسكرية والاقتصادية [2]

ان أمريكا تعتبر موضوع المياه والبيئة من المواضيع التي تهدد الاستقرار والتنمية في المنطقتين العربية والإفريقية، وان قضايا المياه احدى أسباب الحروب والتوترات الحالية أو القادمة على مستوى شرعية نظم الحكم أو على مستوى العلاقات المتبادلة بشان تقسيم مياه النيل بادلة بين دول الجوار، الأمر الذي انشا

---

(1) امين حامد هويدي، الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي والردع النووي، ط2 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987 ص13.

علاقة وثيقة بين المياه والصراع في التفكير الأمريكي، ويقوم مكتب المخابرات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية(INB) بدراسة مشاكل المياه في المنطقة ذات الأولوية خاصة قضايا الحدود.

ان القضية الجوهرية في التداخلات في بعض المناطق من قبل قواتنا تتمثل في انها لم تاتي لمجرد تغيير الأنظمة انما لحل تغيير القيم التي تحكم الأمم صاحبة العلاقة[1]:

يرتبط الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في مجال المياه بالمصالح الأساسية لها في المنطقة والتي تتمحور حول السيطرة على منابع المياه وممرات نقله الوجود الإسرائيلي بغية استمرار إسرائيل في لعب دورها كاداة تيسر هذه السيطرة وتعوق أي قوى راديكالية في المنطقة عن احداث أي تغيير من شانه التاثير في المصالح الأمريكية بحوض النيل.

لقد مولت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دراسة شاملة عن اوجه التعاون المحتمل قيامها بمصر وإسرائيل وذلك في الفترة التي انتعشت فيها عملية السلام المصرية-الإسرائيلية وحددت دورها بالقيام بدور وساطة وتسهيل ودعم لهذا التعاون وقد قامت الدراسة باستعراض المواردالمتاحة في المنطقة ومواطن ندرتها ووفرتها والأساليب المختلفة نوع التوازن ب _ الموارد من خلال التعاون

---

(1)توني بلير، معركة في سبيل قيم عالمية، مجلة التدخل الأمريكي والصهيوني في منطقة الحوض، شئون خارجية، ترجمة على الحارث، مركزعراق المستقبل 2007 مركز المعلومات الدولية، 2009.

الإقليمي بدول الوفرة ودول الندرة واشارت في هذا الصدد إلى ان مصر لديها مياه للري أكثر من حاجتها في المنطقة الحالية والتي تجري تنميته وانه باستثناء مصر فان المياه تعتبر القيد الرئيسي للزراعة يعني امكان استفادة إسرائيل من امكانات مصر من مياه الري في إطار التعاون الإقليمي مع بينهما والاحظ ان الولايات المتحدة كانت قد مولت عام ١٩٧٦ مشروعا لترشيد استخدام مياه الري في مصر ايثير تساؤلا عما اذا كان الوفر في استخدام المياه الناجم عن المشروع كان بغرض افادة إسرائيل وقد انعكست هذه الدراسة الأمريكية على المشروع الذي اطلق عليه مشروع بيريز-خليل الذي أشار إلى امكان ربط مصر بإسرائيل عبر استخدام المياه المصرية لري النقب وبناء على ما سبق فان التحركات الأمريكية في منطقة هضبة البحيرات ومنطقة الهضبة الإثيوبية (منابع النيل) في إطار تقسيم العمل الدبلوماسي والمناطق الفرعية بالدول الكبرى لا يمكن استثناؤها من السياق السابق.[1]

المؤلف «اليزابيث بيكار» في مقالة لها: «عندما نتفحص معضلات قسمة المياه في حوض الأردن في وقتنا الحاضر، لا يمكن الا ان نصدم بواقعية المخطط المقترح من قبل الولايات المتحدة العام 1953 (مخطط جونستون)، وقد رفضته البلاد

---

(1)ارنون سوفلر، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، جامعة حيفا، تل ابيب ط1 2006، ص 23.

)2 (Voir، Elizabeth Picard، les problemes de l'eau au Moyen-Orient، in Maghreb-،9،P،2991 erbotco ،831 N ،kerhcaM

العربية في بادئ الأمر توافقاً مع رفضها السياسي لوجود إسرائيل في المنطق فهل علينا ان نذكر على نحو آخر انه في حال عدم وجود قانون دولي مدروس لهذه المسالة، فان التسويات على الصعيد الفني، لا تنشا عن حساب عقلاني أو خيار رابح من قبل الولايات المتحدة. ان مسالة الاقتسام في نهاية الأمر تمثل تحديا هاما في مسيرة السلام الإسرائيلي – العربي. (2)

فالولايات المتحدة تسعى إلى تجزئة الاقطار الإفريقية واستلاب مواردها والسيطرة على الممرات الاستراتيجية بكل الوسائل العسكرية والاعلامية والدبلوماسية وفي إطار ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة شاملة لإثيوبيا على مستوى الأراضي الصالحة للزراعة وعلى مستوى بناء السدود لتخزين المياه وتوليد الطاقة الكهرومائية فهي تؤيد بتشجع إثيوبيا على إنشاء السدود والمشاريع المائية قامت الولايات المتحدة الأمريكية عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتمويل دراسة شاملة عن اوجه التعاون المحتمل قيامها بين مصر وإسرائيل مائيا وذلك في الفترة التي انتعشت فيها عملية السلام المصرية – الإسرائيلية، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1976م بتمويل مشروع لترشيد استخدام مياه الري في مصر وقد اثار هذا المشروع تساؤلا عما اذا كان الغرض من المشروع توفير مياه لمصلحة إسرائيل.

اصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن(CSIS) دراسة عام 1988م حول السياسة الخارجية الأمريكية ازاء الموارد المائية في الشرق الأوسط

بهدف انتهاج استراتيجية للمستقبل لتعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة وقد حددت الدراسة أزمة مياه حوض نهر النيل وكيفية العلاج.[1]

ويعد نهر النيل مطمعا للعديد من القوي الدولية والاستعمارية التي تريد أن تضع قدما بالقرب منه للضغوط علي دوله في حالة طلبها المياه مباشرة مستقبلا في حالة احتياجها للمياه علي غرار ما تفعله إسرائيل والمشكلة أن دول حوض النيل نفسها تشكو من مخاطر مستقبلية نتيجة نقص المياه في هذا النهر خصوصاً دول المصب السودان ومصر اللتان تعتمدان علي مياه النيل.

ليس هناك سلاح أفضل أو انجح من سلاح المياه لاستخدامه في مواجهة السودان ومصر وذكر بان مياه النيل مثلما هي مصدر حياة لكل من السودان ومصر فانها أيضاً مصدر فناء. مدخل لمواجهات أخرى باليات مختلفة.[2]

لأمريكا دور غير مباشر في التاثير في منظمات الأمم المتحدة (البنك الدولي – صندوق النقد الدولي) بشان تبنى أو رفض المشاريع المائية المقدمة من دول الحوض وحسب التوجهات السياسية والحاجة إلى ممارسة الضغوط على الدول

([1])الحملة على الارهاب والحرب على العراق،مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية،جامعة جورج تاون،الأول من فبراير 2003.

المارقة من دول الحوض.فضلا عن امن إسرائيل الذي كان من الأهداف المهمة التي من اجلها دخلت الولايات المتحدة حرب العراق 2003م.[1]

اصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن دراسة عام 1988م حول السياسة الخارجية الأمريكية ازاء الموارد المائية في الشرق الأوسط بهدف انتهاج استراتيجية للمستقبل لتعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة وقد حددت الدراسة أزمة مياه حوض نهر النيل وكيفية العلاج.

كما اصدر مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بجامعة جورج تاون في الأول من فبراير 2003م، اصداره بعنوان " الحملة على الارهاب والحرب على العراق " : مدخل لمواجهات أخرى باليات مختلفة " حيث اورد الدكتور فريد ستخر أستاذ البيئة في جامعة فرجينا، انه ليس هناك سلاح أفضل أو انجح من سلاح المياه لاستخدامه في مواجهة السودان ومصر وذكر بان مياه النيل مثلما هي مصدر حياة لكل من السودان ومصر فانها أيضاً مصدر فناء.

لأمريكا دور غير مباشر في التاثير في منظمات الأمم المتحدة (البنك الدولي – صندوق النقد الدولي) بشان تبنى أو رفض المشاريع المائية المقدمة من دول

---

(1) محمد صادق الهاشمي، الاحتلال الأمريكي للعراق، مشروع الشرق الأوسط الكبير، تداعياته ونتائجه، مركز العراق للدراسات بغداد 2005 ص 37.

الحوض وحسب التوجهات السياسية والحاجة إلى ممارسة الضغوط على الدول المارقة من دول الحوض

ان اصدارات البنك الدولي المتعلقة بالمياه تتنوع صورها واشكالها ودابت في الفترة الأخيرة على الترويج لمجموعة من المفاهيم والاطروحات الإسرائيلية الخاصة بتسعيرة المياه وبورصة للمياه وهذا ليس بغريب اذ ان الإسرائيليين يشغلون مناصب مهمة مثل ميخال برونذ نائب مدير البنك و(جريشون فيدير) رئيس قسم السياسات الزراعية في إدارة الزراعة والموارد الطبيعية والذى يعد من كبار مروجي النهج الجديد وديفت قري مسئول المياه السابق بالبنك الدولي.

لم يمول البنك مشروع سد الوحده على نهر اليرموك قرب الحدود السورية الأردنية بحجة انة لايمكن بناء السد من دون التوصل إلى اتفاق بين الأردن وإسرائيل وسوربا على حقوق المياه وتوزيعها ومما سبق يتضح ان البنك الدولي لا يمكن اعتباره بمنزلة طرف ثالث أو وسيط.

زاد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 من حدة الصراعات في المنطقة ويمكن القول ان ما حصل في المنطقة العربية ولاسيما السودان وجنوبه هي جزء يسير من تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق وذلك لتطبيق المشاريع الغربية المسمى بالمشاريع الشرق أوسطية.

لقد اقترح ريتشارد بيرل ويفيد فروم في كتابهما "نهاية الشر" : كيف يمكن الانتصار في الحرب على الارهاب فقد اقترحا تعبئة الاصوليين الشيعة ضد الدولة

السعودية نظرا لكون الشيعة يمثلون قوة كبيرة على طول شاطئ الخليج العربي حيث حقول بيرل من ان السعوديين لديهم خوف مزمن من ان الشيعة يمكن لهم ذات يوم ان يسمعوا إلى الاستقلال بالمنطقة الشرقية[1].

ان الأمم المتحدة وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية تنوي الأخذ بالتصويت في المناطق المتنازع عليها بوصفه الحل الأمثل لحل مشكلة تلك المناطق)[2]. اذ ان أي تعديل في حدود المنطقة سيترك المحافظات في دولة مقطعة قد تتحدد مع بمرور الزمن فسيشكل خطراً عرقياً أو عقدياً على الدولة الأم [3].

فضلاً عما تقدم فقد اقترحت خريطة جديدة تقسيما للجمهورية اللبنانية على أساس طائفي غير موجود بالفعل على أرض الواقع والحقيقة ان هذا المقترح اقر في عام 1983م من قبل الكونجرس الأمريكي بالاجماع في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (رونالد ريغان) فالمقترح قسم لبنان إلى ثمانية دول هي (دويلة لبنان، دويلة سنية في الشمال عاصمتها طرابلس، دويلة بعبك، دويلة مارونية عاصمتها جونيه، كانتون فلسطيني في الجنوب حول صيدا، كانتون كتائبي في

---

(1) روبرت دريفوس، مصدر سبق ذكره، ص 372،

(2) شريف شعبان مبروك، الانسحاب الأمريكي من العراق بين الثابت والمتغير، مجلة شؤون عربية (العدد 147، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة: 2011) ص180،

(3) المصدر نفسه، ص5.

الجنوب، كانتون صهيوني في الجنوب، ودويلة درزية في اجزاء من الأراضي اللبنانية والسورية والإسرائيلية.[1]

وللامارات العربية المتحدة وضع خاص والتي ربما تتقطع إلى اوصال البعض منها ينضم إلى لدولة الشيعية العربية مما يعطيها مزيدا من السيطرة على منطقة الخليج العربي وبذلك سوف تمتد نفوذ ايران أكثر فأكثر في المنطقة، وبالنسبة للكويت وعمان فستحتفظان بحدودهما الحالية.

اما ايران الدولة ذات الحدود العشوائية التي ستفقد جزء كبير من أراضيها لصالح اذربيجان الموحدة وكردستان والدولة الشيعية العربية لكنها بالمقابل سوف تكسب المحافظات المحيطة بمنطقة هرات في افغانستان الحالية وفي الواقع ستعود ايران مرة أخرى لتصبح دولة للعراق الفارسي.

ليست عملية رسم الخرائط هذه بما يعتريها من توترات تحديا امام الولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل ينبغي لها ان تغتنم القوى المؤثرة في العالم هذه الفرصة الذهبية للموافقة على التطبيق الحذق لتوصيات الرئيس الأمريكي الأسبق (ودرو ولسن) الخاصة بدعمه لحق الشعوب بتقرير مصيرها بنفسها .[2]

اذ ان المنطقة ستغرق في فوضى نزاعات وصراعات لذلك فان هذه الدول سوف لن تفكر بإسرائيل أو معاداتها، بل على العكس من ذلك ستقوم بعض

([1]) محمد ابراهيم بسيوني، مصدر سبق ذكره، ص163،

([2]) Paragkhanna، Breaking Up is Good to Do، Foreign Policy، 13/1/2011

الدول سرا أو علنا بطلب المساعدة والعون منها أي (إسرائيل) ودعمها لاستقرار المنطقة، مما يعني ربط المنطقة بشبكة امنية تدير اعمالها (إسرائيل) لكي تحافظ على بقائها بالدرجة الأساس، وربط العالم بشبكة اتصال واحدة، من شانها خلق عقل جمعي مبرمج على وفق النمط الأمريكي الذي تسعى لفرضه في نهاية المطاف على المنطقة برمتها وفقا للرؤية الإسرائيلية[1].

ان السيطرة على استخدامات مصادر المياه يعد هدفا مهما واستراتيجيا للدول الكبرى، فالدولة التي تتحكم في منابع المياه تستطيع ان تؤثر في امكانية استخدام النهر من قبل دول اسفل النهر من خلال استخدام الضغوط أو التهديد باستعمال القوة العسكرية والاقتصادية.

1/ أمريكيا ومحاولات السيطرة:

تشير بعض الاوراق والوثائق المنشورة عن وزارة الخارجية الأمريكية إلى ان أمريكا تعتبر موضوع المياه والبيئة من المواضيع التي تهدد الاستقرار والتنمية في المنطقتين العربية والإفريقية، وان قضايا المياه احدى أسباب الحروب والتوترات الحالية أو القادمة على مستوى شرعية نظم الحكم أو على مستوى العلاقات المتبادلة بين دول الجوار،الامر الذي انشا علاقة وثيقة بين المياه والصراع في

---

(1) نعيم عبد القوي خير الدين، شعوب في مختبرات التجارب الأمريكية، ط1 (دار البيارق للنشر والتوزيع، بيروت، 2009) ص79.

التفكير الأمريكي، ويقوم مكتب المخابرات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية (INB)بدراسة مشاكل المياه في المنطقة ذات الأولوية خاصة قضايا الحدود.

ان التدخل الأمريكي والصهيوني في منطقة الحوض متكاملان، فالولايات المتحدة تسعى إلى تجزئة الاقطار الإفريقية واستلاب مواردها والسيطرة على الممرات الاستراتيجية بكل الوسائل العسكرية والاعلامية والدبلوماسية وفي طار ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة شاملة لإثيوبيا على مستوى الأراضي الصالحة للزراعة وعلى مستوى بناء السدود لتخزين المياه وتوليد الطاقة الكهرومائية فهي تؤيد وتشجع إثيوبيا على إنشاء السدود والمشاريع المائيةقامت الولايات المتحدة الأمريكية عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتمويل دراسة شاملة عن اوجه التعاون المحتمل قيامها بين مصر وإسرائيل مائيا وذلك في الفترة التي انتعشت فيها عملية السلام المصرية – الإسرائيلية، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1976م بتمويل مشروع لترشيد استخدام مياه الري في مصر وقد اثار هذا المشروع تساؤلا عما اذا كان الغرض من المشروع توفير مياه لمصلحة إسرائيل.

تظل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معضلة كل إدارة أمريكية، جمهورية كانت أو ديمقراطية،و منطقة حوض النيل بالتحديد منطقة حيوية للمصالح الاستراتيجية الأمريكية،وتشهد صراعات وقضايا معقدة لم تستطع أي إدارة حسمها حتى الان،على العكس، فقد تزايدت القضايا والتحديات كما وكيفا

فضلا عن تعثر عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية وفشل اغلب عمليات السلام ان أي محاولة للتدخل في حوض النيل من اية قوة خارجية يعد بمثابة الاعتداء على الولايات المتحدة الأمريكية). [1]

تطبيع العلاقات السودانية الإسرائيلية :

اعتزمت الحكومة الإسرائيلية إعادة العلاقات الدبلوماسية مع السودان، بعد عقود من اعتبارها "دولة عدو" لإسرائيل. الانباء ذاتها اكدتها مصادر إسرائيلية رفيعة لصحيفة هارتس الإسرائيلية، موضحةً ان "إسرائيل اتخذت عدة خطوات رئيسية نحو إعادة العلاقات مع إفريقيا بشكل عام، بداتها باستقبال الرئيس التشادي، ادريس ديبي، وتسعى بعدها لتسوية علاقتها مع السودان". [2]

كما أشارت تلك المصادر إلى وجود طواقم إسرائيلية تعمل على بناء علاقات مع السودان، زاعمةً ان الخرطوم ستكون "الوجهة المقبلة" لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بعد ان صرح اثناء استقباله الرئيس التشادي، بتل أبيب، انه بصدد القيام بزيارات مشابهة لدول عربية لم يسمها. واعتبر التلفزيون الإسرائيلي عودة العلاقات بين البلدين أمراً مهماً من شانه اختصار مدة الرحلة من إسرائيل إلى البرازيل، باستخدام المجال الجوي السوداني والتشادي.

([1]) هالة مصطفى، اوباما والشرق الأوسط والمهمة المستحيلة، مجلة الاهرام الديمقراطية، 2012/4/18 الانترنت.

([2])مجلة رصيف22 الالكترونية، الثلاثاء 11/27/ 2018.

أولاً: وضع تشريع دقيق تحدد بموجبه السيطرة على المياه وتقنين استهلاكها من قبل عرب غزة والضفة الغربية والجولان، ومن ثم احتلال رقعة من الأرض بوجود عسكري فعلي دائم وزرع المستوطنات قرب مصادر المياه.

ثانياً : ترتبط مسالة المياه دائما بالامن، لاسيما حين تكون مادة نادرة، لان جميع الأطراف المعنية تشعر بانها مضطرة إلى السيطرة على الأرض التي تجري المياه فوقها أو في باطنها. لذلك تقيم إسرائيل علاقاتها الإقليمية على توازن بين الاعتماد على المياه وبين الأمن كعلاقة حيوية، فالمياه من المسائل الاستراتيجية التي يشكل فيها أي مكسب لاحد الأطراف، خسارة للطرف الآخر، ولاسيما حين يتنافس على منابع المياه أكثر من طرف بينهم حالة من العداء.

مسيرة السلام

يجب النظر إلى المسائل الأساسية بصورة مختلفة. اليست سيطرة إسرائيل على منابع الأردن وعلى الأحواض الجوفية في المنطقة من ضرورات الامن؟ ان الحكام السياسيين يعترفون بوجود معضلات جدية حول نقص المياه في لبنان وفي الأردن وفي قطاع غزة وكذلك في البلدان العربية في المنطقة، فيقدرون ان قلة مصادر المياه هي أساس حدة الخلاف..

كلفتْ المؤسسة الإسرائيلية "ميكوروث" (الشركة الوطنية للمياه) من قبل العسكريين العام 1982 بان تهتم بالإدارة الفنية لجميع الابار العربية لاغراض

الخدمات العامة والصناعية، وهي تدير شؤون 70٪ من المياه المستخدمة في القطاع المحتل حاليا من قبل إسرائيل.

ان بن مائير المكلف سابقاً بمسالة المياه في إسرائيل، عرض جيدا المعضلة في محاضرة القاها في يوليو 1989 وقال فيها: «يقدر المنسوب المستخدم ما بين البحر ونهر الأردن بمقدار 2 كلم مكعب. وتستخدم الضفة 130 هكتومترا مكعباً في السنة، وقطاع غزة 120 هكتومتراً مكعباً، من دون ان ننسى الأمطار التي تعطي 70٪ من حاجة الاستهلاك. لان إسرائيل ستجد نفسها في الحالة هذه، مجبرة على توفير كمية أكبر بالنسبة إلى الاحتياطي العام، بغض النظر عن المخزون المائي الماثل حالياً في الضفة وقطاع غزة، بينما الجفاف عم في السنين الأخيرة كل المنطقة.

هنالك متناقضات وفرقا كبيرا بين الامال الاقتصادية في إسرائيل ومواردها المائية. اذ ان النقص في المياه يمس مصالح كل إسرائيل ومصر، جراء ذلك، فان كل دول المنطقة وخصوصا إسرائيل، ستضطر إلى مراجعة حساباتها السياسية حول التطوُّر الزراعي، الأمر الذي يجعل المعطيات الجديدة تجعل مسالة المياه قضية ثابتة في الرهان الذي يقوم به السياسيون.[1]

اتسم تاريخ العلاقات السودانية وإسرائيلية بفترات طويلة من العداء المتاصل بين البلدين، منذ ان اتهمت تل ابيب السودان بالوقوف وراء "هجمات

---

[1] وليد عربيد، محاور للمستقبل وتبقى المياه لهب القرن المقبل، دار المهى، بيروت،1995ص38.

ارهابية تستهدفه "إسرائيل اتخذت عدة خطوات رئيسية نحو إعادة العلاقات مع إفريقيا بشكل عام، بداتها باستقبال الرئيس التشادي، ادريس ديبي، وتسعى بعدها لتسوية علاقتها مع السودان"بالإضافة إلى وجود طواقم إسرائيلية تعمل على بناء علاقات مع السودان، زاعمةً ان الخرطوم ستكون "الوجهة المقبلة" لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بعد ان صرح اثناء استقباله الرئيس التشادي، بتل ابيب، انه بصدد القيام بزيارات مشابهة لدول عربية لم يسمها. واعتبرت إسرائيلي عودة العلاقات بين البلدين امرا مهما من شانه اختصار مدة الرحلة من إسرائيل إلى البرازيل، باستخدام المجال الجوي السوداني والتشادي[1].

عداء تاريخي وتحول لافت ويؤكد خبراء، ان إسرائيل كانت السبب المباشر لقرار إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون بادراج السودان على اللائحة الأمريكية للدول الراعية للارهاب الذي صدر في 12 اغسطس/اب 1993؛ وبررت الإدارة الأمريكية القرار انذاك بان حكومة السودان "تقدم الدعم لمنظمات ارهابية دولية" وذكرت منظمات بينها منظمات فلسطينية. وخلال الفترة الممتدة من 2008 حتى 2014، مثل السودان "هاجسا امنيا مقلقا لإسرائيل" بعد ان اتهمته بانه " قاعدة لعبور وتهريب الأسلحة الايرانية إلى غزة"، مدعيةً ان مصدر هذا السلاح هو مصنع اليرموك للتصنيع العسكري، الواقع جنوب

---

(1) مجلة رصيف22، الثلاثاء 27 نوفمبر 201809:08.

العاصمة الخرطوم، وان خبراء ايرانيين ينتجون هناك الصواريخ قبل تهريبها لحماس. وعلى اثر تلك الاتهامات، قام سلاح الجو الإسرائيلي بعدة هجمات صاروخية استهدفت المصنع نفسه والعديد من القوافل، وحتى المواطنين السودانيين المشتبه بضلوعهم في "تسهيل عمليات تهريب أسلحة من ايران لغزة". اما التحول في الموقف الإسرائيلي تجاه السودان، فليس وليد الانباء المتداولة اليوم، بل يأتي عقب اسابيع قليلة من قطع الخرطوم علاقاتها الدبلوماسية مع طهران في 4 يناير 2016، في ظل "تغير محوري" في سياسات السودان الخارجية بدا في سبتمبر 2014 عندما قرر اغلاق المراكز الثقافية الايرانية - بعد أكثر من عشرين عاما على وجودها- بدعوى نشرها المذهب الشيعي، تلاه اعلان الرئيس السوداني السابق، عمر البشير، انخراطَ الجيش السوداني في تحالف عاصمة الحزم في مارس 2015، الذي انشاته السعودية والامارات. في السياق ذاته، كشفت صحيفة هارتس الإسرائيلية -في تقرير نشرته بتاريخ 26 يناير 2016- ان مسؤولين كبار في الخارجية الإسرائيلية طالبوا الولايات المتحدة بتحسين علاقاتها مع السودان، وضرورة "مكافاة الخرطوم" على قطعها علاقاتها مع طهران، وبالفعل اصدر الرئيس باراك اوباما قرارا برفع العقوبات جزئيا ومؤقتا، قبل ان يقرر دونالد ترامب، الغاءها تماماً.

التطبيع السوداني الإسرائيلي يأتي في ظل تبادل الزيارات والتعاون – السري والمعلن- بين الدول العربية وتل ابيب من بينها مشروع "قطار السلام"، الذي

اعلنت عنه إسرائيل، بهدف مد خطوط سكك حديدية بينها وبين عدد من الدول العربية، تبدا من حيفا إلى حدود الأردن.

العقوبات الأمريكية على السودان

اشارت مجلة "ايكونوميست" البريطانية المتخصصة بالشؤون الاقتصادية، ان الإدارة الاميركية قررت رفع العقوبات الاقتصادية عن السودان، بسبب فشلها، إضافة إلى أسباب أخرى مرتبطة بسلوك السودان.وبحسب معدّي التقرير، فان العقوبات المفروضة ضد السودان اثرت بشكل كبير على المواطنين السودانيين، ولم يكن لها تاثير كبير على النظام الحاكم.[1]

"لماذا رفعت الولايات المتحدة العقوبات ضد السودان؟"

ان توقيت رفع العقوبات جاء، بعدما تاكد لإدارة الرئيس الاميركي دونالد ترامب، تعاون السودان في شتى القضايا، والتي كان اخرها، قطع الحكومة السودانية كل العلاقات مع حكومة كوريا الشمالية، اذ ان هناك ادلة تشير إلى ان السودان حاول شراء الأسلحة من كوريا الشمالية في السنوات الأخيرة، الا ان عزوفه عن عمليات الشراء، وتعاونه مع الإدارة الاميركية، ساهما في رفع الحظر.

وكانت الولايات المتحدة الاميركية، قد فرضت عقوبات اقتصادية، وقطيعة دبلوماسية مع السودان منذ العام 1997، حيث تم ايقاف جميع المبادلات

---

(1) مجلة رصيف22 الالكترونية الثلاثاء 27/11/ 2018.

التجارية، كما تم تجميد الاصول المالية الحكومية وفرض قيود صارمة على المؤسسات المالية التي تتعامل مع السودان.وقدم الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون أدلة على تورط السودان، مع الجماعات الإرهابية، خاصة وأن العديد من هذه الجماعات وجدت في السودان أرضاً خصبة لانتشارها، وتمددها إلى الخارج.

" توقيت رفع العقوبات جاء، بعدما تأكد لإدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، تعاون السودان في شتى القضايا، والتي كان أخرها، قطع الحكومة السودانية كل العلاقات مع حكومة كوريا الشمالية" وبحسب الإدارة الأمريكية، فان جرائم الحرب، والإبادة الجماعية التي وقعت في إقليم دارفور بالغرب، ساهمت في تشديد العقوبات.

ان السودان بدا منذ فترة بالتجاوب مع المطالب الدولية وان بشكل خجول، حيث بدأ يسمح بدخول المنظمات الدولية لاغاثة المدنيين المصابين في مناطق النزاع، كما بذل جهود أكبر لانهاء الحروب مع المتمردين.كما ان الحكومة السودانية توقفت عن التدخل بشؤون جنوب السودان، كما اعلنت الحكومة أيضاً تخليها عن دعم الجماعات المسلحة المتمردة، ويعد ذلك تعاونا في مجال القضاء على الإرهاب كما بدأ السودان بنسج شبكة من العلاقات التجارية مع عدد من الدول، فقد سمح للصين بالاستثمار في قطاع النفط، ووقع اتفاقيات تجارية مع ماليزيا والهند. ويضيف معدو التقرير ان "الانفتاح على السعودية، والحلفاء الخليجيين،

ساهم أيضاً برفع العقوبات، خاصة بعد طرد بعض الدبلوماسيين الإيرانيين في سبتمبر 2014م". [1]

الاثار الاقتصادية المترتبة على العقوبات

ارسل السودان مئات الجنود للقتال مع السعوديين ضد المتمردين الحوثيين المدعومين من ايران في اليمن. في المقابل، اودعت السعودية والدول الصديقة الأخرى ما لا يقل عن 2.1 مليار دولار في البنك المركزي السوداني كما اتجة السودان إلى التعاون مع الاتحاد الاوروبي، حيث أشار إلى رغبته في تحسين مكانته الدولية من خلال العمل مع الاتحاد الاوروبي للحد من الهجرة غير الموثقة إلى اوروبا، والحد من الاتجار بالبشر وتحسين امن الحدود مقابل 100 مليون يورو كمساعدات.حتى الان لا تزال العديد من القضايا التي ساهمت بوضع العقوبات موجودة، منها غياب الأسس الديمقراطية، وقضايا متعلقة بحقوق الإنسان.

بحلول عام 2016، توصلت واشنطن إلى ان الحصار لم يحقق سوى القليل الفائدة وجعل الحياة أكثر صرامة وقسوة بالنسبة للسودانيين العاديين. وفي يناير 2017 اعلن باراك اوباما تخفيفا مؤقتا للعقوبات، مع مراجعة ذلك في غضون ستة اشهر. وكانت هذه السياسة جزءً من التحول العام في عهد اوباما بعيدا عن استخدام الحظر الاقتصادي كاداة دبلوماسية.

---

(1) صحيفة السودان الاقتصادي، لالكترونية، الاثنين، 23 مارس 2017.

ان النزاعات والصراعات الموجودة في المنطقة تعد من الصراعات النشطة والتي تم توظيفها وإدارتها على وفق الادراك الأمريكي ومصالحها الاقتصادية[1]، ان وجود عسكري أمريكي دائم في المنطقة بحجة حماية المصالح الأمريكية التي تدخل ضمن نطاق الأمن القومي الأمريكي، فالولايات المتحدة الأمريكية استطاعت وفي كل الصراعات التي تطورت إلى حالة الحرب ان تضع بصمتها وبكل قوة ليس من أجل تسوي وحل تلك الصراعات بل لأجل تعميقها[2]. ومن خلالها أيضاً عملت الادارات الأمريكية المتعاقبة على ضمان امن إسرائيل بوصفها دولة شرق أوسطية وتفوقها داخل النظام الإقليمي العربي، والتي تعدُ من اولويات استراتيجية أمريكية في الشرق الأوسط وحاولت بذلك العمل على احتواء سورية ولبنان كليهما عبر استراتيجية (الفوضى الخلاقة).

اذ تركز الاستراتيجية الأمريكية ومنظومتها العسكرية على جملة من العناصر والأهداف الأساسية والتي تحاول العمل على ديمومتها بكافة الطرق والأشكال، ومن أبرز أهدافها في المنطقة هي العمل على احتكار منابع النيل، والمداخل البحرية وتوسيع شبكة القواعد والتسهلات العسكرية والاقتصادية لبسط النفوذ

([1]) سليمان فهمي، الأهمية الحيوية لنفط الشرق الأوسط واثرها في توازنات القوى (صحيفة البيرق اللبنانية، العدد 582، 2007/3/9م.

([2]) محمد عبدالسلام، اقليم بلا نظام، البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الأوسط مجلة السياسة الدولية، العدد 185، مؤسسة الاهرام، المجلد 46 يوليو 2011) ص ص 6-7.

السياسي في المنطقة، وفتح الاسواق بالقوة لشركاتها المختلفة (النفطية والعسكرية)، والعمل على ديمومة التحالف الاستراتيجي مع "إسرائيل" التي تعدها قاعدة عسكرية ورقعة مصالح أمريكية وسط العالم العربي والإفريقي، وتعتبر تقنيات المعلومات أداة لتحقيق السيطرة الكاملة.[1]

فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الدعامات الخمسة بداية الستينيات إلى نهاية السبعينيات لمواجهة المد السوفيتي والحفاظ على المصالح والمكاسب الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عموماً، اذ افلتت ايران من سرب الدعامات بعد نجاح الثورة الإسلامية فيها عام 1979 وسقوط أحد أهم الأعمدة الأمريكية في المنطقة والتي كانت تعتبر نظام الشاه أكبر حليف استراتيجي لها في المنطقة لتعتمد الولايات المتحدة في هذه الحالة على تسليح الاعمدة الاربعة المتبقية لها (إسرائيل، مصر، المملكة العربية السعودية وتركيا)[2].

([1]) مرتكزات الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وصناعة الحرب، 2010/8/15، مركز صقر للدراسات الاستراتيجية.

([2]) برادلي ا. تيلر، مصدر سبق ذكره، ص19.

اذ لم يأتي اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط، ووسط إفريقيا اعتباطا بل كان أولى أولويات السياسة الخارجية الأمريكية[1]، من هنا جاء الاهتمام بمنطقة حوض النيل خاصة الغنى بموارده، وهو ما اكده (مايكل كننغهام) انهُ لا يوجد نظام إقليمي آخر يضاهي النظام الإقليمي حيث الأهمية السياسية والاستراتيجية بالنسبة للعالم المعاصر.[2]

صرح الرئيس الأمريكي (بوش الابن) في 6 نوفمبر 2003 بان غزو العراق خطوة اولى في طريق تحقيق "حركة ديمقراطية عالمية" ولم يكن سرا ان الادارات الأمريكية المتعاقبة اكدت هذه النظرية بصورة أو بأخرى وذلك من خلال الحديث عن ضرورة التخلص من الديكتاوريات العربية لأهداف اقتصادية وسياسية وليس من أجل الشعوب.[3]

([1]) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج اوهام القوة والنصر، ط1، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992 ص192.

([2]) محمد صالح المسفر، حوارات في قضايا عربية معاصرة، ط1 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005 ص 179-180.

([3]) طارق رمضان، اليقظة العربية، الإسلام والشرق الأوسط الجديد، محمود محمد الحرثاني، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 7 نوفمبر، 2012 ص3.

الاثارالتي تترتب على المقاطعات والحظر:

عمليا فان المقاطعة ابطلت عدة معاملات مالية من المعاملات التجارية المهمة:

أولاً: الاثر على بنك السودان المركزي: [1]

لقد عانى بنك السودان المركزي كثيرا، وسعي إلى تحويل ارصدته إلى عملات أخرى مثل اليورو بديلا عن الدولار، كما وجد صعوبات كثيرة في اجراءات التحويلات والمعاملات المالية الخارجية عن طريق بنوك لا تلتزم بالعقوبات الأمريكية، مما زاد من تكلفة هذه التعاملات، إضافة إلى فقدانه لمبالغ محجوزة لدى أمريكا تخص حكومة السودان، أو شركات، أو أفراد سودانيين، أيضاً العقوبات جعلت بعض البنوك التجارية الأجنبية تهجر السودان، مثل بنك سيتي البنك الأمريكي المنشا الذي غادر السودان عام 1998م وايضا بعض الشركات الأجنبية الأخرى في مجال الاتصالات والبترول.

اضرت العقوبات بالقطاع الوطني، خاصة صغار المستثمرين، وزادت تكلفة إنجاز الأعمال، وحجبت عنه فرص التمويل الخارجي.

---

[1] السودان الاقتصادي، الاثار الاقتصادية المترتبة على العقوبات، الاثنين، 23 مارس 2015.

ثانياً: الاثر على علاقات المصارف السودانية الخارجية:

- ارغام البنوك السودانية التعامل خارجيا من خلال عملات بعينها أو الاضطرار إلى التحول إلى عملات أخرى مما يعني تاكل رؤوس الأموال بسبب المبادلة بين العملات الأجنبية لتجنب الدفع بعملة الدولار الأمريكي.
- فقدان البنوك السودانية للتسهيلات الممنوحة لها من مراسليها خارجياً وطلب هوامش كبيرة لغرض فتح خطابات الاعتماد المعززة بالإضافة إلى تقييد الترتيبات المصرفية.
- ضعف القدرة على خلق علاقات جديدة مع مصارف خارجية وضعف قدرة المصارف في توفير التزاماتها من النقد الأجنبي في الاجال المحددة مما اثر سلباً على درجة الاستقرار الخارجي للقطاع المصرفي السوداني

بسبب ترابط المصارف عالمياً مع الولايات المتحدة بحكم قوة اقتصادها، وان التعامل مع السودان يشكل عبئا للمصارف العالمية بسبب الغرامات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على بعض البنوك المخالفة ولتعاملها مع مؤسسات سودانية، مثل تغريم بنك مليون دولار في العام 2005، و American Express (55) مليون دولار في العام2007 و Washovia مليون دولار في العام 2010 في العام 2012م وتغريمها مرتين بمبلغ مليون دولار لفشلها في تطبيق سياسات في نهاية العام 2009م ومليون آخر في يوليو من نفس العام. والانذارات التي صدرت إلى Citibank ، HSBC في العام 2010.

في ظل هذه الظروف انقطعت صلة السودان بمعظم البنوك الأمريكية، ثم البنوك الأوروبية، ثم بدات بعض البنوك الخليجية التي لها مصالح كبيرة مع أمريكا تعتذر للبنوك السودانية.

ثالثاً: الاثر على المؤشرات الاقتصادية:

كان أداء المؤشرات الاقتصادية جيدا خلال فترة التسعينيات، وكان الاقتصاد جاذبا للاستثمار، بل كان السودان الدولة الثانية في المنطقة في جذب الاستثمار ولكن بعد المقاطعة تغيرت بيئة الاستثمار وبدا الاقتصاد السوداني ومؤشراته في التراجع، وتدهورت قيمة العملة الوطنية، فبعد ان كان الدولار الأمريكي يعادل جنيهين؛ أصبح الآن يقارب تسعة من الجنيهات، وتدنى النمو بعد أن كان 7٪ في العام في المتوسط تدنى إلى أقل من 3٪.

كذلك ارتفع التضخم وزاد عجز الموازنة وزاد الدين العام الخارجي وظلت أمريكا تمنع السودان من ان يستفيد من مبادرة اعفاء الديون المصروفة (هيبك) ومبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، بسبب تاثير أمريكيا في الدول والمؤسسات الدائنة. اعفت كل الدول تقريبا ما عدا السودان رغم استيفاء كل شروط الاعفاء، وحتى البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي؛ والسودان عضو اصيل فيهما، ظلا لا يقدمان للسودان أي دعم بسبب التاثير الأمريكي عليهما، وتدخلت أمريكا أيضاً ولم تسمح للسودان بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) رغم استيفاء كل شروط الانضمام.

رابعاً : الاثر على السياسة المالية:

ان الموازنة العامة للدولة – ايرادات ونفقات الدولة – توضح دور الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للايرادات العامة والأهمية النسبية لكل منها وكيفية استخدام هذه الايرادات في المجالات التي شانها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح من المالوف لدى الناس ان الجهة المسئولة عن صنع السياسة المالية والاشراف عليها هي وزارة المالية في الدولة، ويمكن القول ان الوزارة قد واجهت ضغوط كبيرة جدا عند فرض العقوبات والحظر الاقتصادي، وبالتالي فقد انحصر الصرف على الفصلين الأول والثاني على حساب الفصل الثالث (ميزانية التنمية).

خامساً : الاثر على قطاع النقل والطيران المدني والطرق والجسور:

لقد كان من أكثر المتضررين الخطوط الجوية السودانية المنشاة منذ عام 1947م والتي تستخدم طائرات بوينج الأمريكية التي منعت منها قطع الغيار، وفقدت فرصها في الصيانة الدورية والتأهيل، فان حوادث الطيران في السودان سببها المقاطعة الأمريكية وحرمان الشركة من الحصول على قطع الغيار التي كانت جزاءاً من عقود شراء هذه الطائرات، وان المورد الأمريكي لم يستطع ارسال قطع الغيار. وكما نعلم فان حادث سقوط طائرة سودانير أدى إلى استشهاد 150 راكباً بما فيهم بعض الاجانب عام 2003م.. كيف تكون المقاطعة والشركة عضو عريق في اتحاد النقل الجوي.

الطرق والجسور حرمت من المنح والقروض وبناء القدرات وكان لأمريكا مساهمات في بناء طرق داخلية بالخرطوم وبعض الولايات كمعونة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وهذا القطاع معروف عنه التكلفة المالية العاليـة والتقانة التي تؤثر ايجابا على سلامة المنشات خاصة الكباري ومواصفاتها مع جودة وسلامة الطرق.

خسر المواطن السوداني 83٪ من القطارات الأمريكية، مما أدى إلى قفل خطوط حديد هامة مثل سنار الدمازين 227 كلم، سنار القضارف هيا 854 كلم بسبب فقدان القطارات وقطع الغيار.

خسر المواطن السوداني قدرة النقل من 2.1 مليون طن في العام إلى 424.47 طن أي خسارة 80٪ من طاقة النقل الحديدي بحلول 2001م.

ارتفاع كلفة النقل لاستخدام الطائرات أو الشاحنات، وادي ذلك إلى دفع المواطنين في ولايات دارفور النيل الأزرق، جنوب كردفان، مبالغ كبيرة للحصول على السلع والخدمات.

النقل بالشاحنات عرض القطاع الخاص لخسائر كبيرة بسبب الاعتداءات المتكررة من الحركات المسلحة ونهب البضائع والاستيلاء على العربات لتهريبها لخارج السودان.

سادساً: الاثر على القطاع الزراعي:

ان الزراعة يعتمد عليها في السودان ما نسبته 70٪ من السكان، وهي محور الأمن الغذائي والصادر. وتمثل أكثر من 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبسبب المقاطعة لم تتحصل الزراعة على المعدات والالات الأمريكية الحديثة ولم تنل حظا من التقانات التي تساهم في رفع الإنتاج وتقليل الكلفة التي يعاني منها القطاع الزراعي. القيود على صادرات الإنتاج الزراعي وكلفة الإنتاج أدت إلى صعوبة منافسة السوق العالمي ومن ثم ابطات برامج التنمية الزراعية خاصة في مجال زيادة الإنتاج والإنتاجية.

مشروع النيتروجين في إفريقيا هو مشروع يهدف إلى تمكين المزارعين من اصحاب الحيازات الصغيرة في إفريقيا للاستفادة من العلاقة التكافلية لتثبيت النيتروجين من قبل البقوليات الغذائية والعلفية بغرض زيادة الإنتاج وزيادة نسبة البروتين فيها وتقليل استخدام الأسمدة الكيميائية ذات الاثر البيئي الضار كما يهدف أيضاً إلى تمكين الدول المشاركة من الإنتاج الفعلي للقاحات والاسمدة.

رفض انضمام السودان للمشروع بسبب العقوبات الأمريكية.

في قطاع السكر؛ مثلا في قطع الغيار للحصادات والجرارات، توقفت وحتى العقود السابقة لم يوف بها، وضاعت فرص تمويل المشروعات، أو التعامل مع الاسواق المالية، وقامت بعض الشركات التي تتداول اسهمها في البورصات الإقليمية بالغاء خطط تسويق اسهمها، أو رفعها لراسمالها، وكل ذلك بسبب

العقوبات الأمريكية، تعنت بعض المؤسسات المالية في التعامل مع الشركات السودانية، خوفا من ان يسلط عليها سيف العقوبات الأمريكية اذا خالفت المقاطعة. وبالتالي فان الشركات السودانية اضطرت لالغاء برامج توسع مالي كان مخططا له، وليس ببعيد ما حدث من تعطيل في افتتاح مصنع سكر النيل الأبيض؛ بسبب البرمجيات الأمريكية المحظور وصولها للسودان.

ولا يخفي على أحد أهمية صناعة السكر الوطنية، ودورها في احلال الواردات والأمن الغذائي والتنمية المحلية.

سابعاً : الاثر على قطاع الثروة الحيوانية:

القيود المفروضة على مجالات التعاون الدولي خاصة الدعم الخارجي وحظر استيراد المعدات المعملية البيطرية والمواد التشخيصية اللأزمة لمسوحات الاوبئة والامراض اثر على برامج صحة الحيوان ومكافحة الاوبئة.

ارتفاع الاسعار خاصة السلع المستوردة مثل مدخلات اللقاحات الأدوية البيطرية (مصنع القصواء للأدوية البيطرية ارتفعت تكاليفه من 16 مليون إلى 36 مليون دولار مما اثر على المؤسسين واخر افتتاح المصنع)..

ارتفعت اسعار مدخلات الإنتاج الحيواني وذلك بسبب انخفاض قيمة الجنيه السوداني، من جانب، ومن جانب آخر بسبب شراء المدخلات عبر الوسطاء ومن السوق السوداء وبسبب تخوف البنوك من التعامل مع السودان وتم رفع اسعار

التأمين، مما أدى إلى زيادة التكلفة وعجز السودان عن سد النقص الناتج عن التكنولوجيا الغربية في مجال الثروة الحيوانية.

كما ان الصادرات الحيوانية التي كانت تصدر إلى اميركا واوروبا باعلى من اسعارها العالمية حسب اتفاقية لومي- انحسرت لحد كبير. بالإضافة لذلك حرضت اميركا حلفاءها على عدم استيراد المنتجات الزراعية بشقيها الحيواني والنباتي من السودان مما أدى إلى انخفاض الصادرات وبالتالي انخفاض عائدات العملات الصعبة.

"حوالي 80٪ من الاستثمارات خليجية ومبلغها أكثر من 22 مليار دولار تاثرت سلبا بالعقوبات ومقاطعة عدد من البنوك العربية مما اعاق الحركة المالية والمصرفية من والى بلدان المنشا" .

تاثر واردات قطاع الثروة الحيوانية بامتناع اغلب الدول من التعامل مع السودان وانحصر في دول بعينها خاصة فيما يلي قطع غيار معامل إنتاج اللقاحات، الأدوية واللقاحات، مركزات الاعلاف، مدخلات التحسين الوراثي وغيرها.

تاثر قطاع النقل والمواصلات، الأمر الذي أدى إلى عجز القطاع عن القيام بدوره في التنمية الاقتصادية. حيث انخفضت اعداد السفن من 16 سفينة إلى سفينة واحدة فقط تعمل فعليا.مما اثر في عمليات الصادرات الحيوانية وارتفاع تكلفة الإنتاج.

على الرغم مما ذكر إلا ان السودان وبمجهوداته الذاتية مازال محافظاً على ثروته الحيوانية وازدياد اعدادها وان الصادر منها في ازدياد سنوياً وكذلك العائد بالعملة الأجنبية ومدخلات الإنتاج تستورد من دول شقيقة وصديقة. واثر الحصار الاقتصادي هو الحد أو الابطاء من انطلاق قطاع الثروة الحيوانية إلى أكثر من ثلاثة اضعاف ما هوعليه الان .

ثامناً :الاثر على قطاع البترول والتعدين:

كما هو معلوم فان الصناعة النفطية الأمريكية هي الأكثر تطورا في العالم وبعد خروج شركة شيفرون الأمريكية من السودان، اوقف التعامل في مجال النفط مع السودانبل كانت أحد أهم أسباب المقاطعة، ما قام به السودان من استجلاب شركات صينية بدلا عن الشركات الأمريكية، وتحويل بترول السودان (بدا التنقيب بالشركات الأمريكية) إلى دول غير أمريكا، وبالتالي فان المقاطعة كان هدفها الا يستخرج السودان أي بترول، وان يضطر للطلب من شركة شيفرون الأمريكية العودة للسودان، لذلك حجبت عن السودان أي تقانة في مجال النفط، كان يمكن ان تزيد من كفاءة التنقيب والاستخراج والمصافي.

فقد السودان فرصة الحصول على التقانة الأمريكية المتطورة، وشملت المقاطعة الأمريكية عدد 164 شركة سودانية معظمها يعمل في مجال البترول والبتروكيماويات حظر تعامل المصارف العالمية مع المصارف السودانية أدى إلى توقف التعاملات المالية الخارجية لشركات التعدين مع الشركات الكبرى مما أدى

إلى صعوبة فتح الاعتمادات والحصول على القروض الميسرة، ارتفاع اسعار المواد والمعدات والاليات المستخدمة في عمليات التعدين وصعوبة الحصول عليها بالسرعة والوقت المطلوبين وكذلك الحصول على الاسبيرات ومدخلات الإنتاج وصعوبة انتقال التقنية الحديثة من الشركات العالمية وحرمان السودان من المشاركة في المؤتمرات والمنتديات وورش العمل العلمية المقامة بالولايات المتحدة الأمريكية، على صادرات السودان من الذهب في الاسواق العالمية الأمر الذي يحد من خيارات السودان ويقلل القدرة التنافسية لصادرات الذهب في الاسواق العالمية.

تاسعا : الاثر على تجارة السودان الخارجية:

اضحت مبادلات التجارة الخارجية تاخذ أهمية متزايدة في النشاط الاقتصادي في السودان، ومع تزايد وتنامي هذه المبادلات والمعاملات أصبح لها تاثيرها الكبير على النشاط الاقتصادي الداخلي، الا ان الميزان التجاري السوداني ظل يشكو من عجز خلال الفترة 2007-2014م، ومن المتوقع ان يتفاقم حجم العجز في ظل استمرار فرض العقوبات الاقتصادية على السياسة الاقتصادية الخارجية.

عاشراً: اثر العقوبات على عدد من مكونات القطاع الصحي خاصة في مجالات:

أ. الطوارئ والتصدي للاوبئه:

1. تأخير التاكيد المعملي لبعض الامراض الوبائية، وحظر التشخيص المعملي الا عبر وسيط مثل منظمة الصحة العالمية.
2. صعوبة استيراد الأجهزة والمعدات الطبية، بما في ذلك قطع الغيار للعديد من الأجهزة الطبية المعملية أمريكية الصنع.
3. ارتفاع تكاليف استيراد العديد من الأدوية والمبيدات الخاصة باحتواء أو الوقاية من الاوبئة.
4. عدم توفر بعض اللقاحات والامصال الخاصة بعلاج ووقاية بعض الامراض الوبائية مثل الحمى النزفية.
5. تحجيم المساعدات اللوجستية والدعم التقني مثل أجهزة ماسحات الحرارة.

ب. الامراض السارية (المعدية):

1. عدم امكانية توفير الأجهزة والمعدات والمستهلكات الطبية لمكافحة الملاريا مثل طلمبات هدسون ومدخلات التقصّي الحشري ومدخلات معامل الحشرات الطبية وأنظمة التعرّف الجغرافي.
2. صعوبة الحصول على عقارات الايدز والكواشف أمريكية المصدر.
3. حرمان السودانيين من برامج التدريب الممولة بواسطة الولايات المتحدة، ومن برنامج خطة الرئيس الأمريكي الطارئة للايدز.

ج. توفير الأدوية والتقنيات الصحية:

لم يكن الحصار مفروضا على شراء الأدوية فحسب بل تعداها إلى منع البنوك العالمية والإقليمية من اجراء أي معاملات بنكية مع السودان. أدى ذلك إلى نقص حاد في بعض الأدوية وانعدامها أحيانا.

د. التدريب وبناء قدرات العاملين في الصحة:

1. تم حظر بعض المواقع العلمية، وشراء الكتب والمجلات الأمريكية المتخصصة في العلوم الصحية.
2. اعتذرت بعض المؤسسات المتخصصة في مجال الامداد الطبي عن اقامة دورات تدريبية في السودان التزاما بالحظر الأمريكي.

ادى ذلك لضعف الأداء وصعوبة بناء قدرات الموارد البشرية العاملة في مجال الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية بالبلاد.

احد عشر: الاثر على المياه والكهرباء:

وهي من القطاعات ذات العلاقة المباشرة بالمواطن خاصة المياه ومياه الشرب على وجه التحديد حيث قلتها وصعوبتها ساعدت على الهجرة للمدن.

انسحبت شركة (CMEC) الصينية المنفذة لمشروع مياه نيالا ومشروع مياه بور تسودان من النيل بعد ان تم ادراج الشركة في البورصة العالمية حتى لا تقع تحت طائلة العقوبات الأمريكية.

كذلك انسحبت شركة (AKTINS) البريطانية الاستشاري لخزان سنار من مشروع احلال أبواب ترعتي الجزيرة والمناقل، نتيجة لمشاكل التحويل البنكية بين السودان وبريطانيا والبنوك العالمية نتيجة للعقوبات الاثار الاقتصادية المترتبة على العقوبات. [1]

احجمت الشركات الأمريكية والاوربية المشهورة بصناعة الطلمبات ومعدات المياه ذات الماركات العالمية مثل (قرنفس) من الدخول في عطاءات توريد هذه المعدات لاغراض مياه الشرب وتم اللجؤ إلى جهات ذات كفاءة أقل وشراء هذه المعدات من مصانع تجميع لهذه الطلمبات.

مدخلات تنقية المياه ذات المواصفات الجيدة مثل (الباك) تنتجها الشركات الأمريكية ولا يوجد وكيل للشركات بالسودان ويتم اللجوء إلى دول أخرى لجلبها بعد اجراءات معقدة تؤدي في كثير من الأحيان إلى تاخر وصولها في الوقت المناسب وفي أحيان أخرى لايوجد بنك مراسل يقبل باكمال الاجراءات ويؤدي ذلك لاستخدام بدائل أقل كفاءة.

ان مشاريع مياه الشرب في البلدان النامية يتم دعمها بواسطة المنظمات الدولية والمانحين ومن ضمنها المعونة الأمريكية، وقد اعتذرت وكالات الأمم المتحدة أيضاً من عدم ارسال معينيات لوجود بنوك السودان قي القائمة السوداء الأمريكية.

---

(1) جريدة السودان الاقتصادي، الاثنين، 23 مارس 2015.

تكاد كل برامج الكمبيوتر المستخدمة في تحليل البيانات لأغراض الدراسات والتخطيط في إدارة المياه واستثمارها تنتجها شركات أمريكية وتستخدم الاقمار الصناعية الأمريكية وتخضع لقانون العقوبات الأمريكية على السودان وكذلك أجهزة الرصد في ظروف السودان مثل جهاز (ADCP) لمسح أعماق الخزانات والأنهر.

تاثرت هيئة اعمال الري والحفريات كثيرا بهذه العقوبات حيث ان معظم اليات الشركة توقفت لعدم وجود الاسبيرات وهي صناعة أمريكية ماركة (كتربيلر).

ثاني عشر: الاثر على التعليم شملت الاثار الجوانب ادناه:

- توقفت المنح الدراسية للولايات المتحدّة
- توقّف التعاون الأكاديمي بين السودان والولايات المتحدة.
- حرم السودان من حصولة على أجهزة المعامل وأجهزة الليزر ومعامل الكيمياء والمختبرات.
- اضعفت حصول السودان على البرمجيات وتكنولوجيا التعليم والتعلّم.
- هذه العقوبات واحدة من أسباب عدم قدرة البلاد على تحديث ورش التدريب الهندسي والتعليم الحرفي والصناعي والزراعي، علما بان اغلب هذه الورش تم تاسيسها من المعونة الأمريكية لتطوير التعليم الفني خلال سبعينيات القرن الماضي. وادّي ذلك إلى تهالك الورش، وضعف الكوادر

المتخرّجة من تلك المعاهد. ولجوء الدولة إلى استيراد معدات ووسائل تعليم من دول أخرى أقل جودة وتقنية.

الولايات المتحدة على المنظمات الداعمة للتعليم بتحويل بعض المنح عن البلاد مما تسبب في ايقاف بعض البرامج الدّاعمة للتعليم مثل برامج التغذية المدرسية. وبذلك يتعدى تاثير هذه العقوبات الدولة إلى المواطن (الاثر القاعدي للمقاطعة).

ثالث عشر : الأثر على قطاع الصناعة:

تسهم الصناعة في توفير فرص العمل وبذلك تقل البطالة مما يؤدي إلى تقليل حدة الفقر وتحقيق أهداف الالفية، وبالرغم من موارد السودان الطبيعية وبنيته الصناعية التي تأسست بعد الاستقلال، فقد تدهورت الصناعات الرئيسية مثل قطاع النسيج والزيوت، حيث ان حرمان السودان من التقانة المتطورة وقطع الغيار مقرونا مع التكلفة العالية للتمويل أو عدم توفره في بعض الأحيان بسبب العقوبات مع نقص العمالة الماهرة بسبب نقص المهارات المناسبة للتقانة الحديثة، في ظل المنافسة العالمية أدى إلى توقف معظم هذه الصناعات مما نجم عنه تشريد الآلاف من العاملين.

هناك كثير من الصناعات السودانية في مجالات الاسمدة والبتروكيماويات والزيوت النباتية والمنتجات الجلدية والمعدات الهندسية والدواء، تاثرت بالعقوبات نتيجة لتخوف الدول من العقوبات الأمريكية.

رابع عشر: الأثر على قطاع البيئة والغابات

تناقص الدعم الخارجي في مجال الغابات والذي يصل عادة إلى 41 ٪ من الدعم الخارجي في إفريقيا، تمثل ذلك في تناقص عدد المشاريع الممولة وتناقص حجم التمويل وتدني تصنيف المشاريع المنفذة مما ساهم في تنامي معدلات القطع الجائر للغابات وارتفاع نسبة استهلاك الحطب والفحم من اجمال الطاقة في السودان التي بلغت (69٪) مما يعني تراجع حزام المطر جنوبا واستمرار خروج مستمر لمناطق الزراعة المطرية من دائرة المطر، ونقص مساحة المراعي وارتفاع درجة الحرارة فوق طاقة تحمل الإنسان والحيوان، مما سيؤثر على أوضاع وحركة السكان في مجال الإنتاج الحيواني ويضعف فرص التعويض بإعادة الاستزراع والتشجير ذات التكلفة العالية وانحسار الغطاء الغابي بالبلاد مثل الأجهزة الخاصة بالرصد البيئي ومحارق النفايات الطبية معظمها أمريكية الصنع.

ان متوسط تمويل نشاطات ادارات الغابات بإفريقيا يتكون من 41٪ دعم خارجي و33٪ دعم من الدولة و26٪ تمويل ذاتي. توفر ادارات الغابات حاليا تقريبا كل تمويلها ماعدا دعم محدود من الدولة في إطار برامج التنمية القومية والنهضة الزراعية، وتدنت المساهمة الخارجية خلال المقاطعة وحتى تاريخه إلى 9٪ من جملة تكلفة برامج ونشاطات الهيئة القومية للغابات.[1]

---

[1] دراسات، منظمة الاغذية والزراعة العالمية.

خامس عشر: الأثر على قطاع التقنية:

عدم حصول السودان على التقنيات الأمريكية والاوربية المتطورة في مجال فك الشفرة للمواقع المشفرة ولمواقع التواصل الاجتماعي المختلفة مما اثر سلبا على مقدراته الفنية في مجال مكافحة الارهاب ومكافحة الجريمة المنظمة. فقد السودان للكثير من فرص التقدم التكنولوجي نتيجة حظر العون الفني الأمريكي والتكنولوجيا الأمريكية المتطورة، خاصة في مجالات الاتصالات والكمبيوتر والبرمجيات. عدم التعاون مع السودان في مجال تأمين حماية الانترنت والبنيه التحتية من مخاطر الاختراق والقرصنة عبر الانترنت. وضعت قيود على حصول السودان على التقنيات الخاصة بفحص الأجهزة والمواد والحصول على المعرفة في تلك المجالات وحرمانه من التقنيات الأمريكية والاوربية في مجالات التجسس ومكافحة التجسس.

وضع قيود على مشاركة السودان في المعأرض التقنية الدولية. الحرمان من بناء القدرات وتأهيل الكوادر الفنية بالصورة المطلوبة ووفق المعايير الدولية. رفض العديد من الدول الاوربية التعامل مع السودان في المجال التكنولوجي كرفض الشركات الالمانية الدخول في عطاء مشروع الانترنت ورفض شركة بريطانية بيع تكنولوجيا مكافحة التزييف والتزوير للسودان. لجأ السودان

للحصول على تقنيات أقل جودة وباسعار عالية أو اللجوء لطرف ثالث للحصول على التقنيات الأمريكية والأوربية والرضوخ للشروط والاجراءات التعسفية.[1]

الخلاصة:

ان الولايات المتحدة تعتبر منطقة حوض النيل احدي المناطق ذات الأهمية الجيو-استراتيجية للمصالح والأهداف الأمريكية، لذلك هي تلعب دورين غير مباشرين في المنطقة اولهما

أولاً: محاصرة وتطويق وشد أطراف السياسة المصرية في محيطها الإقليمي بما يخدم تثبيت النفوذ الاميريكي سياسيا واستراتيجيا ومن ثم التمهيد لدور إسرائيلي فاعل في المنطقة.

ثانياً: العمل على إعادة ترسيم الخريطة الجيوبوليتكية للسودان وإعادة خلق وتشكيل السودان الجديد وهو الأمر الذي بداته الإدارة الأمريكية من العام 2000 حتى يتحقق اعلان الدوله الجديدة في جنوب السودان في 9 يوليو 2011 وما تركه ذلك الانفصال من اثار بالغة الخطورة على الأمن المائي السوداني والمصري وعليه هنالك علاقة ارتباطية بين تزايد الدور الأمريكي في منطقة حوض النيل وبين الصراع المائي الدولي في الحوض من ناحية أخرى.

---

(1)ابراهيم الأمين عبد القادر، السودان الاخضر، سينان العالمية، الخرطوم، 2016،ص 115.

المبحث الثالث

التدخل الإسرائيلي في حوض النيل

نظرا لأهمية نهر النيل لدول الحوض فقد أصبح محل صراع بينهم من أجل تحقيق طموحات خاصة بالتوسع واستعراض القوة، لذلك كانت وماتزال هذه المنطقة دائما محل نزاع وصراع وبالاخص بين القوي الإقليمية الصاعدة التي تتطلع إلى التمركز في المناطق الاستراتيجية وهي ليست اصيلة بل دخيلة.

شغل نهر النيل منزلة خاصة في لفكر اليهودي ولدي قادة الحركة الصهيونية وفي الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ويري الباحثون ان هنالكتلرابط عضوي بينها وبين القوي الاستعمارية.[1]

هنالك وجهتا نظر حول الوجود الإسرائيلي في حوض النيل:

الأولى :

الأطماع الإسرائيلية في الحصول على نصيب من مياه النيل تستفيد منه في زراعة صحراء النقب وتكريس المواقف لصالحها بان تشترك في منظومة حوض نهر النيل وان تفرض الأمر واقعا بعد فترة زمنية ومن ثم تشارك في المفاوضات حول أقتسام المياه بين دول حوض النيل. فقد نعدي مظاهر العمل الخفي وطفا إلى السطح وتسارعت وتيرته من جانب دول المنبع في حوض النيل (إثيوبيا وكينيا

---

(1) حلمي عبد الكريم الزعبي، الاستراتيجية الإسرائيلية للسيطرة على البحر الأحمر، القاهرة، الدار العربية للنشر والترجمة ط1 1990ص19.

وتنزانيا واوغندا وبورندي ورواندا والكنغو الديموقراطية). والتي تقود تحالفا يسعي لزيادة حصتها خصما من نصيب السودان ومصر مما ادي إلى انقسام وشيك بين دول الحوض.

الثانية:

الاتفاقات المصرية الإسرائيلية الرسمية الموقعة بين الدولتين هي عبارة عن علاقات تمتاز بدرجة من الجودة بالإضافة إلى العلاقات الجيدة التي تربط إسرائيل بعدد غير قليل من الدول العربية والإسلامية سرا أو علانية. فاذا ارادت إسرائيل الحصول على حصة من مياه النيل فليس هنالك وسيلة أفضل من الاتفاق مع مصر.

تركز الكتابات الإسرائيلية على حق إسرائيل التاريخي والطبيعي في مياه المنطقة وحتمية توزيعها بطريقة تكفي احتياجات إسرائيل،ورد في كتاب (الشرق الأوسط الجديد،لشيمون بيريز) ان أفضل مصدر للمياه يقع خارج حدود الدول التي تحتاج اليها وان الحاجة إلى نقل المياه المناطق الغنية إلى المناطق التي لديها نقص فيها ومنها مياه النيل ومن ثم فان إسرائيل تعنيها دائما قضية الحصول على حصة مائية من مياه نهر النيل .

ان الدور المائي الإسرائيلي في حوض النيل يعتبر محفزا على الصراع المائي. ويزيد من مكانة المياه المحورية في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي حالة الشح المائي

التي تعاني منها إسرائيل منذ العام 2000م وتصاعدها خلال العقود الأولي من القرن الحادي والعشرين.

امامحاولة الحركة الصهيونية الاسرائيلية للاستفادة من مياه النيل قديمة قدم التفكير الاستيطاني في الوطن العربي، وظهرت الفكرة بشكل واضح في مطلع القرن الحالي عندما تقدم الصحفي اليهودي تيودور هرتزل إلي الحكومة البريطانية بفكرة توطين اليهود في سيناء واستغلال ما فيها من مياه جوفية وكذلك الاستفادة من بعض مياه النيل، وقد وافق البريطانيون مبدئياً علي هذه الفكرة علي أن يتم تنفيذها في سرية تامة، رفضت الحكومتان المصرية والبريطانية مشروع هرتزل الخاص بتوطين اليهود في سيناء ومدهم بمياه النيل لأسباب سياسية تتعلق بالظروف الدولية والاقتصادية.[1]

1 ـ يشكل في تطوره تهديدا مباشرا للأمن القومي المصري عبر سيطرة إثيوبيا على 85٪ من مياه نهر النيل المتدفقة إلى مصر ان هناك معوقات طبيعية تحول دون تحكم إثيوبيا في تدفق المياه لطبيعة الهضبة الإثيوبية التضاريسية. الا انها تظل مصدر تهديد رئيسي لحصة مصر من المياه اذا توفر طرف آخر له القدرة التمويلية والفنية ويرغب في مساعدة إثيوبيا كالكيان الإسرائيلي على القيام ببعض

(1) http://arabic،smc المركز السوداني للخدمات الصحفية

المشروعات التي تؤثر على هذه الحصة، مما يشكل تهديدا واضحا للامن القومي المصري في المستقبل.

2 ـ ان التحالف الإسرائيلي الإثيوبي في مدخل البحر الأحمر ومنابع النيل يرتكز في الجانب الإسرائيلي على أهداف بعيدة المدى بمحاولة ابتزاز مصر والضغط عليها لاعاقة أي دور يمكن ان تؤديه في صالح القضية الفلسطينية وتطوراتها، وكذلك اعاقة أي دور مصري لحل قضية جنوب السودان والذي يعد من الأهداف الإثيوبية الإسرائيلية المشتركة.

اما في الجانب الإثيوبي فان هذا التحالف يرتكز إلى عدة عوامل في مقدمتها الأوضاع الاقتصادية المنهارة منذ عهد الرئيس منغستو، والهزائم العسكرية المتلاحقه التي مني بها الجيش الإثيوبي في اقليم التقراي، ورغبة إثيوبيا في السيطرة على أوضاعها الداخلية.

3 ـ ان العلاقات بين إسرائيل وإثيوبيا كان ينظر اليها من منظور السلاح مقابل الهجرة، حيث يحصل الإثيوبيون على السلاح لمواجهة الارتريين الانفصاليين (في ذلك الوقت) مقابل هجرة 15 الف يهودي من الفلاشا إلى إسرائيل، ولكن السبب الحقيقي وراء تورط إسرائيل في إثيوبيا هو ايجاد موطا قدم لها بعد عقود من الزمن من المحاولات للوصول إلى نهر النيل للضغط على مصر.

4 ـ اثر أزمة المياه على الاستقرار ان أزمة المياه لها الاثر الفعال في معضلة الاستقرار المنشود في المنطقة وزاد الاهتمام بهذا الموضوع من قبل المثقفين

والمفكرين العرب والافارقة في بداية الثمانينيات وذلك لزيادة الاخطار التي بدات تحدق بالاقليم.

ان الكيان الإسرائيلي اثار هاجس الأمن المائي العربي الذي هو جزء لا يتجزا من الأمن القومي العربي والإفريقي، ولكنه لم يتبع أسلوب المواجهة المباشرة. في ذات الوقت لم يفطن سكان تلك المنطقة إلى ذلك الامرو لم يتخذوا سياسة مائية واضحة المعالم لمواجهة التهديدات الإسرائيلية بسبب الخلافات العربية العربية والإفريقية العربية، ولذلك لا بد من ابراز مصطلح الأمن المائي العربي الإفريقي في الفكر السياسي الاستراتيجي القومي العربي والإفريقي والذي يمكن ان يتحول إلى مشكلة تبعية مائية. وبالتالي يعتبر الأمن المائي أحد جوانب الأمن القومي العربي الإفريقي الذي يؤدي إلى استقراره فالحلول التي يجب وضعها لحماية الاستقرار تكمن في تضامن الدول العربية لرد أي تهديد يعترض امنها القومي، وعدم تركيز كل دولة على امنها الوطني كوحدة متميزة بين الدول.

5 ـ اثر أزمة المياه على الاستقرار الإسرائيلي: ان قضية الاستقرار الإسرائيلي تدخل في نطاق الوجود الفعلي للدولة اليهودية، ومن الصعب وصف التجمع الإسرائيلي بالقومية، وذلك لان الإسرائيليين لا يشكلون قومية بالمعنى المفهوم في الفكر السياسي. فالقومية مصطلح يطلق على مجموعة من الشعوب اكتملت لديها عناصر الاندماج من وحدة وهوية ووضوح هدف فضلا عن الاستقرار مدة طويلة في اقليم يشعرون نحوه بالولاء والانتماء وهذه العناصر في جملتها تغيب عن

المجتمع الإسرائيلي والاستراتيجية الإسرائيلية تقوم على عدد من العناصر ترتبط ببعضها ارتباطا عضويا لتشكل تحدياً خطيراً على الأمن القومي العربي. ومن أهم هذه العناصر عنصر الأمن لانه حسب المفهوم الإسرائيلي له ذو طبيعة استيطانية والقائم على عقيدة التوسع.

ان الفجوة المائية في الأمن المائي القومي للكيان الإسرائيلي فجوة مهمة لانها تتعلق بالعمود الفقري لنظرية الأمن الإسرائيلي (الهجرة). فالهجرة تحتاج إلى الأرض والأرض تحتاج إلى المياه، والمياه تحول رجال الاعمال إلى فلاحين مرتبطين بالأرض، وتعمق فيهم روح الانتماء[1]، وبذلك فالأهداف الإسرائيلية الطموحة لزيادة الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين، والمخططة سلفا من الأخذ في الحسبان ضرورة توفير المصادر المائية اللأزمة لتوفير الغذاء لهؤلاء المهاجرين، ولاكمال المشروع الصهيوني بالبقاء والسيطرة على فلسطين فمن الضرورة الحصول على مصادر مائية إضافية.

عندما يبحث الكيان الإسرائيلي عن حل مشاكله المائية فان انظاره سوف تتجه خارج حدوده، مما يجعل البحث عن المياه سبباً لممارسات سياسية وعسكرية لهذا الكيان ربما تختلف من شكل لاخر، ولكنها تظل محكومة بذات الدوافع الأولية التي ادت إلى اقامته. فالاطماع الصهيونية ذات طابع اقتصادي فيما يتعلق

---

(1) امين هويد، فجوات في الأمن القومي الإسرائيلي حتى عام 2000، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، شؤون عربية العدد 55، تونس، سبتمبر 1988، ص 183.

بالحصول على ما تسميه حقوقها من مياه أنهار (الأردن، والليطاني، والنيل) ولا تستمد شرعيتها ومبرراتها لدى قادة الكيان الإسرائيلي من فائدتها الاقتصادية، وانما من الأغراض الاستيطانية التي تتطلب اعمار صحراء النقب والمناطق الصحراوية في فلسطين المحتلة. فطبقا لمعدلات النمو الطبيعي للسكان داخل الكيان الإسرائيلي لا توجد مشكلة مياه ملحة.

ان لمشكلة المياه أبعادها الاستيطانية الاستعمارية أساسا، والاقتصادية هامشيا، وتصبح أكثر وضوحا وعلاقة بالامن القومي الإسرائيلي، فالخط الأحمر الذي وضعه الكيان الإسرائيلي لمسالة المياه لا يقل خطورة عما يمكن ان يؤدي إلى تحريك قوات أو أسلحة إلى مناطق منزوعة السلاح حيث اعتبر هذا الكيان المياه موردا استراتيجيا من الدرجة الأولى، واعتبر أي تهديد لمصادر المياه مؤديا إلى استنفار الجيش[1].

وعليه فان هناك علاقة طردية بين سيطرة الكيان الإسرائيلي وتحكمه في مصادر المياه في المنطقة من جهة، وبين تحقيق الأمن القومي له من جهة أخرى.

6 ـ المياه ومحادثات السلام : ان قضية موارد المياه هي مشكلة وثيقة الصلة بمحادثات السلام في الشرق الأوسط وان ندرة المياه ومشكلة توزيع الكميات المتوفرة حالياً بين الدول في المنطقة هي القنبلة الزمنية التي يمكن ان تدق طبول

---

(1) محمد الصواف، مشكلة المياه في إسرائيل بين الادعاء والاعتداء، الملف العدد 72 مارس 1990، ص 109.

الحرب في بداية القرن الواحد والعشرون ما لم تتفق الأطراف المعنية على اتفاق يرضي الجميع، ولهذا أصبح من الضروري إضافة هذا البند إلى قائمة بنود محادثات السلام.

ادرك خبراء المياه في إسرائيل ان جميع مصادر المياه في أراضي إسرائيل قبل عام 1967 قد استغلت بحلول عام 1979 وبالتالي فقد بلغ العجز المائي في إسرائيل عام 1990 حوالي 350 مليون مترمكعب، من المتوقع ان يصل إلى البليون متر مكعب في بداية هذا القرن.

الزيادة السكانية المطردة لمصر ومشاريع التنمية الإثيوبية على نهر النيل الأزرق بمشاركة إسرائيل هي مصدر الخطر الحقيقي لمصر، ويرى الخبراء ان مصر ستدخل الحرب من أجل نصيبها من مياه النيل لو حدث نقص في كميات المياه المتدفقة اليها من إثيوبيا، وسبق للرئيس المصري الراحل انور السادات ان اعلن عام 1979 بعد اتفاقية كامب ديفيد بان القضية الوحيدة التي تجعل مصر تدخل الحرب مرة أخرى هي قضية المياه. ومياه النيل هي مصدر المياه الرئيسي لتسع دول (انذاك) منها دولتين عربيتين، وقد ازداد معدل استهلاك المياه في المنطقة بصورة كبيرة مما جعل الخبراء يتوقعون نقصا لا مناص منه في المياه بالنسبة للسودان ومصر في مطلع القرن الواحد والعشرين.

ان السياسات الإسرائيلية اللامنطقية حيال العرب واستنزافها للمياه بصورة غير سليمة كان السبب الاوحد وراء تعميق حدة الخلاف حيال مشكلة المياه في

المنطقة، وان انخفاض كمية الموارد المائية خاصة الجوفية كان بسبب استهلاك إسرائيل للموارد المائية بصورة غير متزنة. لقد دخلت إسرائيل حروبا كبدتها مبالغ طائلة حتى تمكنت من الاحتلال والتحكم في مصادر المياه ل 80٪ من مياه المنطقة خاصة في الأراضي المحتلة في فلسطين.

ويرى المحللون السياسيون ان الحرب القادمة بين العرب وإسرائيل ستكون بسبب نزاعهم على الموارد المائية. ولهذا فهم يرون ان الحروب السابقة في المنطقة كانت في الواقع بهدف احتلال الأرض والمياه الجوفية.

اما الان فان قضية المياه ليست مسالة هينة ولكنها معقدة لكون إسرائيل تحاول اغتصاب جميع الموارد المائية المتوفرة في الدول المحيطة بها، ولهذا لا يمكن التغاضي عن هذه القضية عند الحديث عن عملية السلام بالرغم ان المفاوضات الخاصة بالمياه في محادثات السلام أصبحت مغمورة بسبب الأمور السياسية، وان الشرق الأوسط أصبح ساحة لسوء الظن السياسي لان التحكم في موارد المياه أصبح يعتبر غنيمة استراتيجية اداة مساومة أو سلاح سياسي ذو تاثير قوي على توازن القوى في المنطقة.[1]

ان ايجاد الحل المنطقي لمشكلة المياه بما في ذلك مسالة التوزيع العادل لحصص المياه بين دول المنطقة مرتبط بمحادثات السلام، ويؤكد الدبلوماسيون العرب بان

([1]) تقرير للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، لندن2009.

أي تقدم في احراز اتفاقيات إقليمية لا يمكن ان تخرج إلى حيز الواقع ما لم تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة.

ويتبين مما سبق ان هناك علاقة طردية بين سيطرة الكيان الإسرائيلي وتحكمه في مصادر المياه في المنطقة من جهة وبين تحقيق الأمن القومي له من جهة أخرى. اما إسرائيل التي تعيش سلسلة من اسوء أزماتها منذ اعلانها دولة في عام 1948 ذلك على الصعيد الايدلوجية والعسكرية والاستراتيجية كافة لذلك دائما ما كانت تشعر بانها دولة حبيسة.[1]

ومما تقدم يمكن القول إلى ان التقسيمات الإدارية الجديدة المقترحة اعلاه لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمقترحة والمخطط لها مسبقا من قبل القوى الغربية ولا سيما إسرائيل انما تهدف لتحقيق عدة اعتبارات من اهمها :-

- جعل إسرائيل عضوا طبيعيا في المنطقة من خلال اقامة علاقات جيدة مع الدول الصغيرة (المقترحة للتشكيل) والتي ستكون ضعيفة في الحفاظ على امنها القومي الداخلي والتي ستواجه الكثير من العقبات على الاخص منها عقبة الصراعات الإقليمية مع الدول القريبة منها وبذلك ستحاول هذه الدول الاعتماد على إسرائيل في هذا المجال ومن ثم حماية امن إسرائيل وتعزيز العمق الاستراتيجي لها.

---

(1)أحمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تريكيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ط الدار العربية للعلوم، بيروت 2011 ص 456،

- محاولة تحقيق السلام الكامل في المنطقة الشرق أوسطية عبر احداث تعديلات في الحدود الجيو- سياسية للدول الموجودة حاليا في الشرق الأوسط، ومحاولة نشر الديمقراطية.

ان محاولات الصهيونية للحصول على مياه النيل قديمة، ولقد ظهرت الفكرة بشكل واضح في مطلع القرن الماضي عندما تقدم الصحفي اليهودي تيودور هيرتزل مؤسس الحركة عام 1903م إلى الحكومة البريطانية بفكرة توطين اليهود في سيناء واستغلال ما فيها من مياه جوفية، وكذلك بعض مياه النيل اما المحاولة الثانية فتتمثل في مشروع المهندس الإسرائيلي اليشع كيلي والذى نشره في جريدة معاريف عام 1978م الذي يقوم على ان مشاكل إسرائيل المائية يمكن ان تحل على المدى البعيد بواسطة استخدام نسبة 1٪ من مياه نهر النيل والتي تعادل 800 مليون مترمكعب سنوياً، كما تسعى إسرائيل من خلال وجودها في دول اعالي النيل إلى شراء وامتلاك أراضي زراعية براسمال يهودي بدعوى اقامة مشروعات زراعية في بعض أراضي دول حوض النيل (إثيوبيا والكنغو الديمقراطية) كما قامت باعداد دراسات تفصيلية لكل من إثيوبيا، زائير،روندا واوغندا لبناء سدود ومشروعات زراعية علاوة على ذلك تعمل إسرائيل على تحريض دول حوض النيل على المطالبة بإعادة النظر في حصص المياه الخاصة بنهر النيل ولقد جاء ذلك في تقرير صادر عن قسم التخطيط بوزارة الخارجية الإسرائيلية سماه (معاقبة مصر) اذا استمرت في تبني موقف سلبي تجاه إسرائيل، وذلك باجراءات مختلفة

من بينها المطالبة بطرح موضوع النيل في المحادثات متعددة الأطراف التي تبحث موضوع المياه مع السعي لدى دول حوض النيل والمجتمع الدولي لتغيير الوضع القانوني الحالي لمسالة المياه في دول الحوض.

هذا وقد كشفت مصادر انه وبعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان لعدد من دول حوض النيل في الفترة من 5-11/ 9/ 2009م وافقت إسرائيل في اكتوبر 2009م على إنشاء ثمانية سدود لتخزين مياه النيل اربعة منها بتنزانيا وثلاثة باوغندا وواحد ببروندى.

مصر تعتبر النيل هو مصدر الحياة لشعبها وتسعى للتمسك بالحقوق المكتسبة لديها من مياهه وتعمل جاهدة للحصول على موارد مائية جديدة حتى تستطيع مواكبة زيادة عدد السكان لديها بينما يسعى السودان للتمسك بكامل حصته وكسب موارد مائية جديدة من النيل لمقابلة مشاريعه الزراعية المستقبلية والزيادة في عدد السكان.

اما إثيوبيا فهي تصرح من حين لاخر بانها تملك مياه النيل الذي ينبع من أراضيها وان من حقها اقامة مشاريعها التي تخطط لها حتى ولو أدى ذلك إلى قطع المياه عن الدول الأخرى وتري بان تلك المشاريع من أجل اطعام شعبها الذي تفتك به المجاعات وهذا السلوك أدى لتوتر العلاقات بينها وبين السودان ومصر.

يعتبر الماء موردا باهظ الثمن في الأراضي الجافة في الشرق الأوسط وقد يتساوى ثمنه بثمن البترول، وعلى الرغم من كون الأرض هي محور الصراع بين

إسرائيل والعرب، الا ان هناك تركيزا متزايدا من قبل الطرفين على قضية المياه لان الخبراء يعتقدون بان الصراع في المنطقة مستقبلا سيكون بسبب الموارد المائية. لذا ان فرض السيطرة على موارد المياه العذبة سيكون هدفا حيويا ومؤثرا على التوازن الاستراتيجي للقوة في المنطقة كما ان استغلال مياه الأنهار في المنطقة يسير إلى استحالة الفصل بين السياسة والاقتصاد، ولهذا فمن واجب الدول العربية ايجاد استراتيجية موحدة بمناى عن الاتفاقيات المنفصلة، وانهاء الصراع بين دول الاقليم والتغاضي عن مساوئ الماضي بينهما، والعمل على توحيد وترسيخ الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق.

ان الحاجة الماسة الان تستدعي ان تتبنى دول الحوض استراتيجية موحدة وشاملة للدفاع عن مواردهم المائية في اثناء مفاوضاتهم مع إسرائيل، ضمن إطار جامعة الدول العربية. بالإضافة إلى ذلك فان مشكلة المياه جزء لا يتجزا من الصراع العربي الإسرائيلي، ولا يمكن التوصل لحل لقضية المياه بشكل يرضي جميع الأطراف المعنية ما لم تحل المشكلة الرئيسية وهي احتلال إسرائيل للأراضي العربية عام 1967 بصورة مستديمة عن طريق مباحثات السلام الجارية حاليا. إسرائيل إن للخبراء الإسرائيليين لغة في مخاطبة السلطات الإثيوبية أن حصص المياه التي تقررت لبلدان حوض النيل ليست عادلة؛ وذلك أنها تقررت في وقت سابق علي استقلالهم، وأن إسرائيل كفيلة أن تقدم لهذه الدول التقنية التي تملكها من ترويض مجرى النيل وتوجيهه وفقاً لمصالحهم من أجل ذلك تتوارد

الأنباء والأخبار عن مساعدات إسرائيلية لإثيوبيا لإقامة السدود وغيرها من المنشآت التي تمكنها من السيطرة والتحكم في مياه النهر.

كشفت صحيفة" لوفيجارو " في توضح تفاصيل لمخطط إسرائيلي 2009 جديد للسيطرة علي مياه نهر النيل بعد الإغراءات التي تقدمت بها للدول الإفريقية في السنوات الماضية لإثارة القلاقل مع دولتي المصب بطلب إعادة توزيع مياه النهر فإن الجولة التي قام بها افيجدور ليبرمان إلي بعض الدول موضحة أن هذا التحرك تشكل تهديداً خطيراً ويعتبر تمهيداً لحرب المياه في الشرق الأوسط التي تبدأ في قلب القارة الإفريقية وأضافت أن الوزير الإسرائيلي زار إثيوبيا وكينيا وأوغندا لأنها تشكل دول منبع٨٠ ٪ من مياه النيل اسرائيل تساهم في الوقت ذاته، في بناء السدود في إثيوبيا وثلاثة مشاريع جديدة في أوغندا "وانتهت الصحيفة إلي القول إن إسرائيل ومنذ تأسيسها تحاول أن وتتجاوز حدود المنافسة الدبلوماسية مع مصر لأن الموضوع بالنسبة لإسرائيل هو الوصول إلى مياه النيل.

ردت مصر علي كل ذلك بإعلان أن ما سبق من اتفاقيات أثناء الاستعمار (يظل سارياً طبقاً لمبدأ التوارث الدولي) وهو ما أقرته أيضاً منظمة الوحدة الأفريقية (إلى أن تحل اتفاقيات تفاوضية جديدة محل الاتفاقيات القديمة، وأن تكون هذه الاتفاقيات برضاء جميع الأطراف المعنية، وسعت لإنشاء آلية لفض النزاعات بين دول الحوض منعا لتفاقم المشكلات.

خاطب الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري في دورة 2004م لوزراء مياه النيل التي عقدت في نيروبي منتصف مارس استفادة دول الحوض بجزء من الفواقد المائية للتساقط المطري علي حوض النيل، وإنشاء صندوق لتمويل المشروعات يلحق بالبنك الأفريقي للتنمية بصورة مؤقتة، وعقد اجتماع للجنة التفاوض المشتركة حول الإطار المؤسسي والقانوني لمبادرة آلية حوض النيل، وشددت رغم ذلك على التمسك بمبدأ الحقوق التاريخية لاستخدامات مصر لمياه النيل بحضور رؤساء حوض النيل [أيضا ناقشت قمة الاتحاد الأفريقي في سرت بليبيا مشكلة المياه عموما في القارة السوداء على أن مسألة مياه النيل من الأمور لإستراتيجية بالنسبة لها، على اعتبار أن مصر بحاجة اليوم إلي فقط.٪ 4 من مساحة البلاد، ويقول خبراؤها إن ٧٣ مليار متر مكعب من المياه لمشاريعها الزراعية التي تغطي مليار متر مكعب ومع ذلك تعاني عجزا في المياه كذلك سعت القاهرة نفي ما يثار عن بيع دول المنبع المياه لدول المصب، ومنها تصريح لوزير الري المصري محمود أبو زيد لصحيفة الأهرام المصرية الرسمية اكد فيه أن وزراء المياه في أوغندا وتنزانيا وكينيا اكدوا له أن ما يثار عن بيع المياه لمصر لا يعبر عن المواقف الرسمية للحكومات الأفريقية، ولا يتعدى كونه تصريحات صحفية لا تعبر بالمرة عن المواقف الرسمية للحكومات التي تلزم بها.

دول حوض النيل اتفقت في اجتماعها الوزاري في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا سبتمبر2004 علي "آلية جديدة لحل نزاعات دول حوض النيل والاتفاق

علي حل أي نزاع مائي بين دول الحوض بالطرق الودية دون اللجوء إلى استعمال القوة، بحيث تساهم الصناديق الدولية والدول المانحة والغنية في تمويل هذه المشروعات لصالح شعوب دول الحوض كما اتفقوا علي ضرورة عقد اجتماعات وطنية بكل دولة من دول الحوض للتعريف بأهمية مبادرة آلية "نهر النيل الجديدة، وذلك لدرء أي محاولات للوقيعة بين شعوب وحكومات دول الحوض، تسعي لها إسرائيل لتجد طريقا لها للوصول بسهولة إلى اتفاق لصالحها مع دول تتاجج بينها النزاعات. وقرروا البدء في تنفيذ أول المشروعات المشتركة طبقاً للآلية الجديدة في بداية شهر أكتوبر بمبلغ 25 مليون دولار بهدف اقتسام مياه النيل، والممولة من الجهات الدولية المانحة، المبادرة هدفت مبادرة حوض النيل، إلى بناء الثقة بين دول حوض النيل تتصل بمشروعات ذات منافع مشتركة، وتشمل بناء خزانات ومشروعات الربط الكهربائي، بالإضافة إلى تطوير الإدارة المبكرة للفيضانات والجفاف وأعمال الوقاية مثل مشروعات مكافحة التصحر والجفاف والمساقط لتوليد الطاقة الكهربائية في مواضع الخزانات المختلفة في أثيوبيا.

محاولات إبرام اتفاقات تعاون بين دول الحوض جرى تنشيطها في أعقاب إعداد التجمع البرلماني لجماعة دول شرق أفريقيا كينيا وأوغندا وتنزانيا 2003 تقريرا في أغسطس بين مصر وبريطانيا انتهي للمطالبة بمراجعة نصوص الاتفاقية حول اتفاقية ماء النيل عام 1925م مع اقتراح بيع مياه البحيرات العظمي للسودان ومصر وهو ما أثار أزمة كبيرة وبوادر حرب مياه في منطقة حوض النيل.

في مناسبة انعقاد مؤتمر وزراء مياه عموم أفريقيا، 2003 الدول حوض النيل العشر تفجر النقاش حول الموضوع في الصحافة المصرية، وقد ألقي الوزير المصري محمود أبو زيد محاضرة حول "السياسات المائية في دول حوض النيل "نشرتها في يناير 2004 صحف تضمن جوانب قانونية خاصة بمبدأ التوارث الدولي وجوانب سياسية وتنظيمية خاصة بالسياسة المصرية التي تتخذ أسلوب التعاون بدلاً من المواجهة وهو ما أدى إلي النجاح في تجاوز أزمة نشبت في ذلك الوقت بين مصر كينيا، أعقبها بدء طرح آلية التعاون وفض المنازعات. ويوازي التحركات المصرية لتبريد أزمة المياه المشتعلة محاولات حثيثة لزيادة موارد مصر من مياه النيل، خصوصا مع ترقب إبرام تسوية سلمية للنزاع في جنوب السودان سوف يسهم في إحياء مشروع قناة جونجلي وتجفيف مستنقعات الجنوب ليحصل السودان ومصر علي حوالي 10-8 مليارات متر مكعب إضافية من مياه النيل.

ربما تكون مبادرة حوض وآلية فض المنازعات المطروحة بين دول الحوض، إضافة إلى المبادرات المصرية بالتعاون مع دول منابع النيل كلها مسكنات ومهدئات للأزمة، ولكن المشكلة أن احتياجات كل دولة من المياه لمشاريع الزراعة تزداد، والتحريض الدولي تتقدمة إسرائيل أيضا يزداد بسبب مطامع تاريخية صهيونية في المياه وثأر غربي تاريخي مع مصر، ومحاولات لاستغلال هذا الملف في الضغط عليها.

الأحداث في منطقة شمال إفريقيا تمضي بوتيرة سريعة جداً تدعو للقلق، خرجت الشعوب لتعبر عن ارادتها وتبني انظمتها بنفسها[1] ففي ظل هذا الربيع اخذت التكهنات السوداء تطفو على الساحة ولا أحد يمكنه التكهن بنهاية الأحداث وكيف حدثت هل حدث كل شيء بشكل عفوي ام ان الأمر مخطط له مسبقا بالفعل ما يحدث اليوم هي سياكس بيكو جديد تُعد خريطة طريق جديدة لمشروع شرق أوسط جديد وخلق حالة من الفوضى العامة، زعزعت استقرار منطقة حوض النيل [2]، لقد اصيب العالم العربي منذ مطلع العام 2011 بزلزال سياسي فقد تم تقسيم السودان إلى دولتين وسقطت أنظمة حاكمة بفعل ثورات شعبية في تونس ومصر وليبيا واليمن وأصبحت صراع لاستراتيجيات عالمية أمريكية – إسرائيلية.[3]واقع خططت له ورسمته قوى خارجية على راسها إسرائيل لزعزعة الوضع السياسي في أكثر من بلد عربي لارساء شرق أوسط جديد الذي يتسع ليشمل إسرائيل كدولة جديدة أساسية في المنطقة تكون فيه

([1])التقريرالاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011 والمسارات المتوقعة لعام 2012، مصدر سبق ذكره، ص13،

([2]) جوين دايار، الفوضى التي نظموها : الشرق الأوسط بعد العراق، ترجمة بسام شيحا، ط1، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008).

([3])تركي الفيصل، منطقة الخليج والتطورات الاستراتيجية العالمية، تحديات الداخل، بحث في كتاب التطورات الاستراتيجية العالمية رؤية استشرافية، مجموعة مؤلفين، ط1، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2011) ص22.

لإسرائيل موقع القلب والنموذج الديمقراطي الذي يجب ان يحتذى به ديمقراطيا.[1]

ان الاحداث التي شهدتها المنطقة تشير إلى امرين أساسيين هما:

1. تحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد بوجود إسرائيل كقوة في المنطقة، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد حكومات في الاقليم ليبرالية معتدلة تخرج من قلب شعوبها ومن ثم ضمان ولاء هذه القيادات الجديدة بعد دعمها في ثوراتها.
2. امكانية ان ياخذ "الثوار" على عاتقهم إدارة أمور دولهم في مرحلة ما بعد نجاح الثورة والتخلص من الأنظمة الحاكمة الفاسدة والمستبدة وهو ما يمثل ضربة للمشروع الأمريكي وما يرشح المنطقة إلى الولوج في مرحلة الصراعات الداخلية والخارجية مؤثرة بذلك على الأمن، وتتصاعد في التوترات والصراعات بين القبائل والجماعات أو قيام حكومة إقليمية بفرض نفسها على الأكثرية.[2]

لقد ساهم موضوع الديمقراطية في المنطقة العربية وشمال إفريقية وقضية اخفاق عملية الاصلاح السياسي في المنطقة إلى اقصى أنواع التهميش السياسي

([1]) عبدالحسين شعبان، تونس، مصر، اسئلة ما بعد الانتفاضة، مجلة المستقبل العربي العدد 385، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011م) ص92.

([2]) المصدر نفسه، ص10.

لفئات كبيرة من الشعوب في المنطقة والتي وصلت في كثير من الأحيان إلى حد المواجهة بين السلطة والشعب، بل وصلت إلى ذلك فيما يحصل في المنطقة العربية بما يسمى بـ (ثورات الربيع العربي).تاكل هياكل عدة دول في المنطقة من الداخل على نطاق واسع في ظل استمرار الصراعات المسلحة الداخلية متعددة المستويات منها ما تجري في العراق وفلسطين ولبنان والسودان وفي ظل هذه الأوضاع.[1]

اما غياب فاعلية القانون الدولي في فرض قوته على المتجاوزين والخارقين للقوانين على النطاق الإقليمي والدولي شجع على رفع وتيرة الصراعات وبلوغها مستوى الحروب بأنواعها شتى.،وقد لعبت إسرائيل دورا كبيرا بين دول حوض النيل لنغض المعاهدات الدولية التي تنظم توزيع مياه النيل.[2]

ان خضوع العالم اليوم إلى هيمنة احادية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بالأهداف والاستراتيجيات لتمكين دولة إسرائيل من البقاء والاعتراف بها كدولة شرق أوسطية يمكن ان يملي على جميع المناطق الغنية في العالم خطاباً يتضمن الشروع بالهيمنة واستغلال موارد المنطقة حوض النيل الأخرى وفق ما يدور في طموحات القطب المهيمن وباستخدام المعايير المزدوجة في صياغة واحكام القرار وتبني منطق الردع والقوة أحيانا في تجاوز الاعتداءات

---

(1)عبد الرحمن على الكوران، منطقة تزاحم الاستراتيجيات بين الطاقة والصراغات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2016، ص221.

(2)مايكل كيلو،حروب مصادر الثروة 2010، google،https_books

والتداخلات الإقليمية لبعض الأطراف وبناءً على توافقات أو تفاهمات إقليمية قد تاتي بما يحشد من حالة التوترات والصراعات الخطيرة نحو المجهول. يميز حوض النيل أيضاً على ما سواه من الأحواض المشتركة الأخرى هو احتدام صراعات الدول الاوربية حوله إلى نهاية القرن التاسع عشر.[1] تسابقت فرنسا وبريطانيا في الوصول إلى حوض النيل وفرضِ هيمنتهما عليه وعلى دولة وشعوبه. وقد اوشك هذا التنافس ان يقود إلى حربٍ بينهما في حادثة فشودة على النيل الأبيض في جنوب السودان في العاملين الأخيرين من القرن التاسع عشر، عندما التقت جيوش كتشنر مع حماية مارشاند عام 1898م.

وتواصل التنافس على حوض النيل بعد نهاية حقبة الفترة الاستعمارية وخلال عقود الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي. وبرز ذلك التنافس في مسالة تمويل وبناء السد العالي في مصر، والتي انتصر فيها في نهاية الأمر المعسكر الشرقي، ليحصل الاتحاد السوفيتي لاول مرة على موطئ قدم كبير له في حوض النيل تحت رعاية الرئيس جمال عبدالناصر. وكردة فعلٍ لذلك التطور النيلي في مصر قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدراساتٍ مطولة ومكثفة عن استخدامات مياه النيل في إثيوبيا، وتوطدت علاقتها باديس ابابا.[2]

---

(1) سلمان محمد أحمد سلمان، السودان ومياه النيل، مركز ابحات السودان، 2016 فرجينيا، ص 29.

(2) فيصل عبد الرحمن طه، سد النهضة على النيل الأزرق،المجلس الوطني للامن، دبي.ط1 2015 ص29.

ذلك الوضع لم يدم طويلا، وتبدلت مراكز النفوذ واوجه الحلفاء في القاهرة واديس ابابا فقد برز الغرب ونفوذه وأمواله فجاةً في مصر وحوض النيل، بدعوةٍ من الرئيس انور السادات، بعد ان قام بطردِ السوفيت عقب اكمالهم بناء السد العالي، ليمهّدَ ذلك إلى عقد اتفاقية السلام مع إسرائيل. ومن سخرية القدر – قدر نهر النيل- فقد انتقل المعسكر الشرقي من مصر إلى إثيوبيا تحت نظامها الماركسي الذي تزعّمه رئيسها العسكري الجديد منقيستوهيلاماريام، مثلما انتقل الغرب من إثيوبيا إلى مصر. واحتل السوفيت مكانَ الأمريكان في اديس ابابا. وقد كان وجود الاتحاد السوفيتي في منابع النيل الأزرق مصدر قلقٍ وانزعاجٍ لمصر التي كانت تخشى من ردّة فعل موسكو. لكن وجود السوفيت في إثيوبيا انتهى بسقوط نظام منقيستو عام 1991م وعادت العلاقات بين اديس ابابا والغرب إلى طبيعتها، عاد التغيير نفسه ليساعد إثيوبيا كثيرا في نزاع سد النهضة مع السودان ومصر.

لم ينجُ حوض النيل في السودان من صراع الشرق والغرب. فقد تدخَلت مصر، وليبيا، والدول الغربية لتجهض الانقلاب العسكري الذي كان وراءه الحزب الشيوعي السوداني في يوليو عام 1971م، ولتعيد الرئيس نميري للسلطة، نتج عن ذلك التدخل تحالفٌ جديدٌ بين نميري والغرب. ثم أنهار الاتحاد السوفيتي في بداية تسعينيات القرن الماضي، لكن صراع الدول الكبرى على نهر النيل ومياهه ومشاريعه وما تجلبه من نفوذٍ سياسي ودبلوماسي لم ولن يتوقف. وها هي جمهورية الصين الشعبية تقفز في مياه الينل المضطربة عبر برامج تمويل

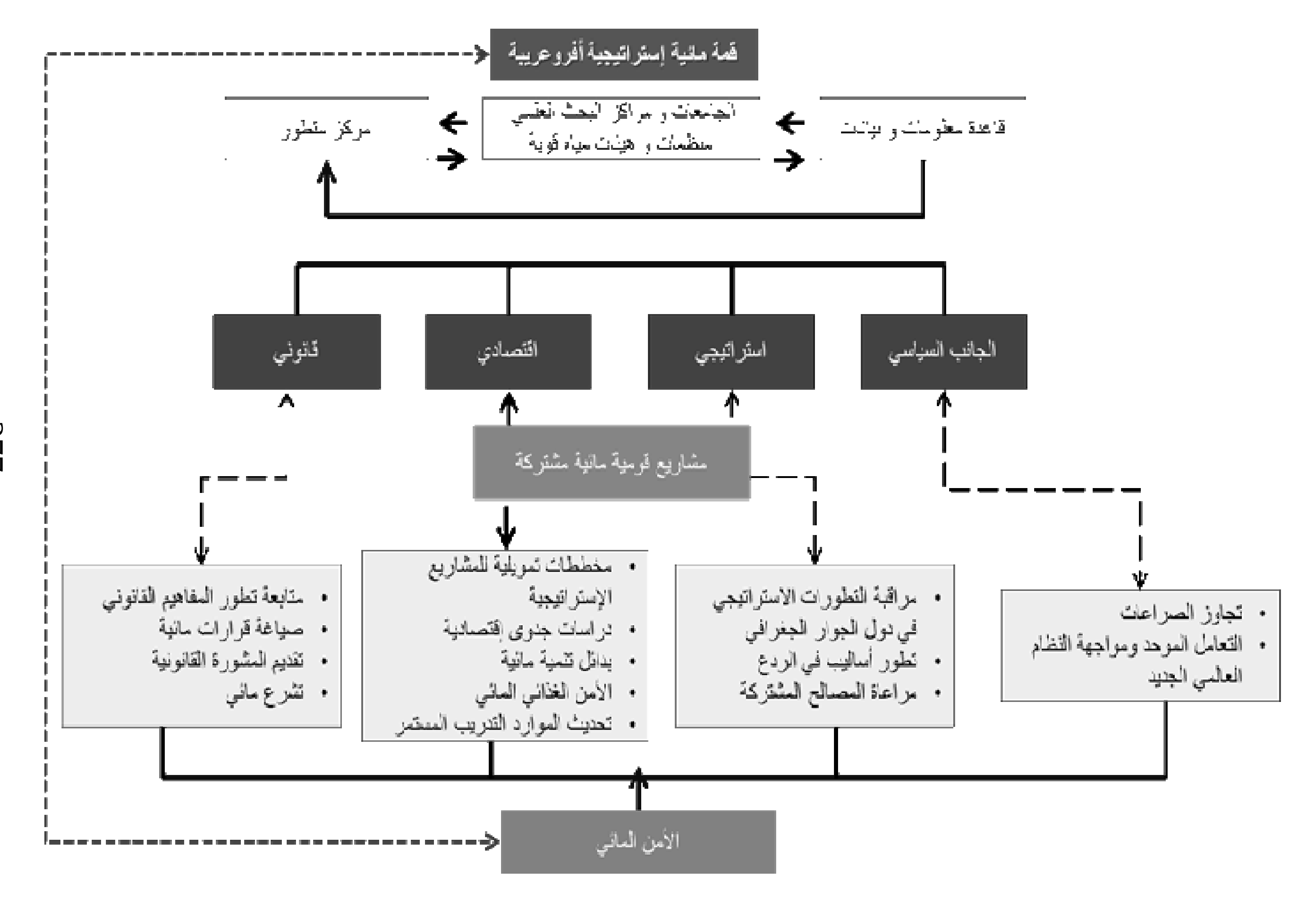
وبناء السدود في إثيوبيا والسودان ويوغندا، لكن تنافسها في ذلك شركة ساليني الايطالية، وشركات المعدات الميكانيكية للسدود ولتوليد الكهرباء في فرنسا وسويسرا وبريطانيا. ثم برز تقارب مصر ونظام الرئيس عبد الفتاح السيسي الجديد مع روسيا، ليحيي امال موسكو في العودة مجددا إلى حوض النيل.

تُمثل السدودُ خاصيةً أخرى لنهر النيل. فقد اقيمت عبر نهل النيل اقدم وأكبر السدود في العالم وأكثرها عددا. بدا مشوار السدود في نهاية القرن التاسع عشر بخزان اسوان في مصر الذي اكتمل في بداية القرن العشرين في عام 1902، ثم خزان سنار في السودان عام 1925، وخزان جبل اوليا عام 1937م، وسد (شلالات اوين) في يوغندا في عام 1951. وتواصل بناء السدود في النصف الثاني من القرن الماضي وبداية هذا القرن وشمل خزاني الروصيرص وخشم القربة في السودان اللذين اكتملا في منتصف ستينيات القرن الماضي. ثم جاء السد العالي في مصر والذي كان أكبر سدٍ في العالم حين اكتمل بناءه في عام 1970م وتم الافتتاح الرسمي للسد في شهر يناير عام 1971م.

شمل مسلسل السدود أيضاً مجموعة سدود إثيوبيا (فينشا، وتس اباي، وتانابيليس، وتكزي)، وسدود يوغندا (الطاقة الثاني أو سد نالوبالي، والطاقة الثالث أو سد كيرا، وسد بوجاغالي) التي اكتملت في نهاية القرن الماضي، أو بداية هذا القرن. ثم بدات يوغندا في عام2013 في بناء سدي كارُوما وايسيمبا.

ان عملية تحليل الوضعية المائية لدول نهر النيل وحالتي العرض والطلب إلى بيان الميزان المائي نستخلص إلى ان دول حوض نهر النيل سوف تعاني مستقبلا ان لم يكن بوادره قد ظهرت حاليا نسبة لتراكم مختلف العوامل المترولوجية والطبوغرافية والهيدورلوجية بالإضافة إلى حالة عدم التوازن الإقليمي في توريع الموارد المائية علاوة على الفقر النسبي في المواردالاقتصادية والامكانات المالية للتغلب فنيا على العائق المائي المستقبلي إضافة إلى عدم الوعي الكافي بترشيد كفاءة الاستخدام المائي فيما عدا الحالة الإسرائيلية التي عملت على استحداث وسائل مائية بديلة بالضافة إلى كفاءتها في إدارة المياه العذبة، واستحداث الزراعات المروية بالمياه المالحة، ذلك للتكيف مع حالة العجز المائي المستقبلي.كما هو مبين في الشكل أدناه.

شكل (1) رؤية استراتيجية إقليمية مائية



ان الدول المتشاطئة لنهر النيل تدور قضاياها في حلقات متتالية تبعا لعددها وقضاياها كأسس تعاونية أو صراعية.

مالم تحاول دول حوض النيل التكيف مع الاخطار المحتملة والخروج من الأزمة لمائية المستقبلية استنادا إلى الطرح تعاون الاستراتيجي حسب الوضعية المائية لدول حوض نهر النيل.

تطلق بقية دول حوض النيل على اتفاقيتي 1929 و1959 عموما اسم اتفاقيات الحقبة الاستعمارية[1]، كما ان السودان ومصر، وحتى بدون علمهما في بعض الحالات، وبدلا من ان تصبح الاتفاقيات المظلة التي تلتقي تحتها دول الحوض لتتفاكر وتتعاون وتخطط للاستفادة من مياه الحوض، أصبحت اتفاقيات مياه النيل سدا ضخما يقف في وجه العمل الجماعي والتعاون، ومصدرا للنزاعات ولاثارة الجدل.

لهذه الأسباب ان حوض النيل يفقد اتفاقية جامعةً تتراضى عليها كلُ دوله. وقد خلق تشددُ واصرار السودان ومصر على اتفاقيات أعوام 1902 و1929 و1959 من ناحية، ورفضُ دول المنبع القاطع لهذه الاتفاقيات من الناحية

---

(1) The Nile as a legal and Political Structure، in the Scarcity of Water-Emerging Legal and Policy Responses (Edward Brans، Esther de Haan، Andre Nolkaemper and Jan Rinzema، editors، Kluwer Law International، The Hague، 1997)

الأخرى، سدا ضخما في طريق التعاون. ليس هذا فحسب، بل نسف هذا التشدد المحاولات التي بُذلت على مدى عشر سنوات للتوصل لاتفاق جامع وشامل تحت مسمى اتفاقية الاطار التعاوني لحوض النيل والتي كانت المكون الأساسي لمبادرة حوض النيل.

ويمثل الفشل في الوصول إلى اتفاق جماعي شامل لكل الدول المشاطئة واحدا فقط من مشاكل حوض النيل الشائكة والمتعددة. فالزيادة العالية في السكان، والتي ستصل بعدد الذين يعتمدون على حوض النيل إلى أكثر من 300 مليون نسمة بحلول عام 2025، والتغييرات المناخية والتدهور البيئي والزحف الصحراوي تخلق كل يوم تحدياتٍ جديدة في الحوض.

ولا بُدَّ من الاشارة إلى ان كميات مياه النيل محدودة وضعيفة مقارنةً بالأحواض الأخرى. فقد اشارت اتفاقية مياه النيل لعام 1959 إلى ان كل مياه النيل مقاسةً عند اسوان هي 84 مليار متر مكعب فقط، وظلّ هذا الرقم متداولا رغم التقارير عن الزيادة المتواصلة في معدل انسياب النيل منذ ستينيات القرن الماضي[1] وهذه الكمية تساوي 2٪، من نهر الامزون، و6٪ م نهر الكونغو، و12٪

(1) كان 84 مليار متر مكعب هو متوسط انسياب نهر النيل مقاسا عند اسوان بين الاعوام 1900 – 1959، كما اوردته اتفاقية مياه النيل لعام 1959 (وقبلها اتفاقية عام 1929)، غير ان هذا المتوسط قد زاد كثيرا في السنوات اللاحقة، وقد أصبح المتوسط للسنوات 1960–2008 هو 109 مليار متر مكعب حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي،

من اليانغستي، و17٪ من لانيجر، و26٪ من الزمبيزي. وهذا بالطبع انسيابٌ ضعيف. ورغم ان مصر هي المستخدم الرئيسي لمياه النيل، فانها تستورد جزءا كبيرا من احتياجاتها الغذائية. فمصر تستورد أكثر من 60٪ من القمح رغم استعمالاتها الكبيرة من مياه النيل، في حين ظلّت المجاعات حتى وقتٍ قريب تضرب اجزاء من إثيوبيا. وهذه التحديات الكبيرة والمتزايدة، والتباينيات البارزة، تتطلب بدورها ارادةً ووحدةً وعملا جماعيا لكل دول الحوض، يتمثل في التوصل لاتفاقية عادلة وشاملة لكل دول الحوض، تحت مظلة التعاون، بغرض ترشيد الاستخدامات والاستفادة القصوى من امكانيات النيل المتاحة الضخمة، والعمل معا من أجل زيادة مياهه.

ثالثاً: الاحتياجات المائية المستقبلية

الاحتمالات المتعلقة بمظاهر التغير المناخيه متشائمة جدا اذ ان الخبراء لا يستبعدون نشوب حرب على الموارد الطبيعية في حال ارتفاع معدل الحرارة على المستوى العالمي بأكثر من درجتين مئويتين عما هو عليه الان فضلا عن انخفاض إنتاج المواد الغذائية وانتشار الامراض الخطيرة التي تتسبب فيها المجاعة والفقر عموما..لذا تعتبر الموارد الطبيعية الماء والصحة والطاقة والبيئة والزراعة من بين الميادين التي أصبحت بامس الحاجة إلى حلول فعالة والحقيقة ان الساسة

والاقتصاديين وممثلي المجتمع الدولي يعملون كتفا إلى كتف لا يجادها وحاول اولئك معرفة ما اذا كان في مقدور العلم ان يحل تلك المشاكل. [1]

من جهته قال الأمين العام للام المتحدة ان مستقبل البشرية منوط بكيفية استثمار موارد الماء. وهنا تجدر الاشارة إلى ان الجمعية العامة للأمم المتحدة نفسها اعلنت الفترة الممتدة بين اعوام 2005 و2015 العقد الدولي للماء من أجل الحياة.

تعاني اغلب المناطق العربية وشمال إفريقيا من ندرة المياه نظرا للموقع الجغرافي الكائن في المنطقة الجافة وشبه الجافة من الكرة الأرضية حيث قلة الأمطار، وارتفاع درجة الحرارة وزيادة معدلات البخر. ومنذ أكثر من 60 عاما فقدت الاقطار العربية جزءً هاما من مياهها نتيجة للاحتلال الإسرائيلي لبعض الأراضي العربية بما فيها من مصادر للمياه العذبة مثل مرتفعات الجولان (سوريا) ونهر الأردن (الأردن) وعلى جزء آخر من المياه الجوفية بالضفة الغربية وغزة (فلسطين).

كما تتجه معظم الدول العربية نحو نقص حاد في الموارد المائية، وذلك لأسباب عدة يأتي في مقدمتها النمو السكاني وما يتبعه من زيادة في مساحة الرقعة الزراعية، وازدياد مناطق التحضر وإنشاء مدن جديدة، وتطوير المدن الحالية،

---

(1) نيكولاس يو، برانامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المنتدي العالمي للعلوم 2009.

والتوسع في الأنشطة الصناعية، وارتفاع مستوى معيشة ورفاهية الإنسان العربي، تلوث المياه، استنزاف خزانات المياه الجوفية الغير متجددة، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية مثل سيادة المناخ الجاف وشبه الجاف في اغلب انحاء العالم العربي، عدم تجدد معظم خزانات المياه الجوفية.

تشكل المياه الخارجية السطحية حوالي 54٪ من جملة المياه في شمال إفريقيا وحوض النيل المتجددة سنوياً. ومما يزيد من حدة مشاكل المياه في العالم العربي التهديدات الخارجية من دول منابع الأنهار الغير عربية مثل المنابع الاستوائية والإثيوبية لنهر النيل التي تشكل 85٪ من ايراد نهر النيل، وتكمن التهديدات الخارجية من دول مثل إثيوبيا وتركيا، وإسرائيل والسنغال بإنشاء مشروعات مائية من شانها خفض حصص المياه التي تصل إلى بعض الدول العربية مثل ومصر وشمال السودان وسوريا والعراق وفلسطين وموريتانيا. كما ان الاحداث السياسية الأخيرة مثل انفصال جنوب السودان بعد استفتاء التاسع من يناير 2011، وتوتر العلاقات بين دول منابع نهر النيل وعلى رأسهم إثيوبيا ودولتي المصب السودان ومصر، مما ادي إلى توقيع مفوضية جديدة تضم ستة دول من دول منابع نهر النيل (إثيوبيا – اوغندا- تنزانيا – رواندا – كينيا - بوروندي)، والتي تهدف إلى إعادة توزيع عائد مياه النيل بين دول الحوض وعدم الاعتراف بالاتفاقيات المائية المبرمة سابقا، وحق إنشاء مشروعات مائية (سدود) في دول المنابع دون الرجوع إلى دول المصب وتضفي هذه الاحداث السياسية بظلالها على

تهديد الأمن المائي في المنطقة خاصة لدول المصب كما يبين ذلك الجدول ادناه كمية المياه حوجة بعض دول حوض النيل من المياه ونصيب كل فرد حتى العام 2025.

جدول (7)

المياه المتجدددة والزيادة السكانية في دول شمال افريقيا والوطن العربي

الدولة	المساحة (كم²)	عدد السكان (مليون)		معدل نمو السكان السنوي (%)	الأمطار السنوية (مليار م³)	المياه المتجددة السنوية (مليار م³)			نسبة الاعتماد على المياه الخارجية (%)	اجمالي المياه المستخدمة (مليار م³)	نصيب الفرد السنوي (م³)
		2011 م	2025 م			المياه القادمة من الخارج	المياه الداخلية	الاجمالي			
العراق	435,052	32.70	48.90	3.0	94.68	40.410	35.200	75.610	53	66	2018
مصر	1,002,000	82.60	100.90	2.0	18.00	55.500	1.800	57.300	97	68.3	827
المغرب	710,850	32.30	36.40	1.3	154.50	0.000	29.000	29.000	0	12.6	390
شمال السودان	1,900,000	34.20	42.00	2.4	242.00	20.000	23.000	26.000	77	25	781
سوريا	185,180	22.50	26.50	2.2	46.67	9.670	7.132	16.800	58	16.76	745
الصومال	637,657	9.90	13.30	2.8	180.08	8.700	6.000	14.700	59	3.298	333
الجزائر	2,381,740	36.00	42.00	1.5	211.50	0.000	11.600	11.600	0	2.68	74
موريتانيا	1,030,700	3.50	4.70	2.4	94.82	11.000	0.400	11.400	96	1.601	457
تونس	165,150	10.70	12.10	1.2	36.00	0.400	4.195	4.595	9	2.85	266
لبنان	10,452	4.30	4.80	1.5	6.90	0.000	4.503	4.503	0	1.263	294
السعودية	2,250,000	27.90	36.00	1.8	126.80	0.000	2.400	2.400	0	23.67	848
اليمن	555,000	23.80	35.30	3.1	88.33	0.000	2.100	2.100	0	3.565	150
عمان	309,500	3.00	3.90	2.6	26.60	0.000	1.400	1.400	0	1.321	440
جزر القمر	1,861	0.80	1.00	2.8	2.00	0.000	1.200	1.200	0	0.01	13
الأردن	92,300	6.60	8.30	2.6	9.93	0.255	0.682	0.937	27	0.9409	143
فلسطين	27,000	4.20	6.00	2.8	2.42	0.025	0.072	0.837	3	0.418	100
ليبيا	1,775,000	6.40	7.50	1.8	98.53	0.000	0.600	0.600	0	4.326	676
جيبوتي	23,200	0.90	1.20	1.9	5.10	0.000	0.300	0.300	0	0.019	21
الامارات	83,600	7.90	9.90	1.2	6.53	0.000	0.150	0.150	0	3.998	506
البحرين	740	1.30	1.70	1.3	0.07	0.112	0.004	0.116	97	0.3574	275
قطر	11,427	1.70	2.10	1.0	0.81	0.002	0.056	0.058	3	0.444	261
الكويت	17,818	2.80	3.70	1.6	2.16	0.020	0.000	0.020	100	0.9132	326
الاجمالي/المتوسط	**8,735,488**	**141.80**	**180.20**	**2.0**	**1205.94**	**11.814**	**29.662**	**42.216**	**31**	240.3345	**452**

FAO (AQUASTAT، 2010): PRB، 2011; Sharaky، 2011; UNEP،

يتضح من الجدول (7) ان دول شمال إفريقيا والوطن العربي تعاني من حالة الفقر المائي والذي يصبو إلى حالة الندرة المائية وهو مايرشح تلك المنطقة وبقوة لتكون بؤرة مهمة للصراع ي المنطقة في ظل تنامي الاحتياجات للمياه ومعدلات الطلب مع التغيرات المناخية وما يصاحبها من تاثيرات سالبة على المياه وحجمها ونوعيتها وحالة الديمغرافية لدول المنطقة شمال إفريقيا وحوض نهر النيل.

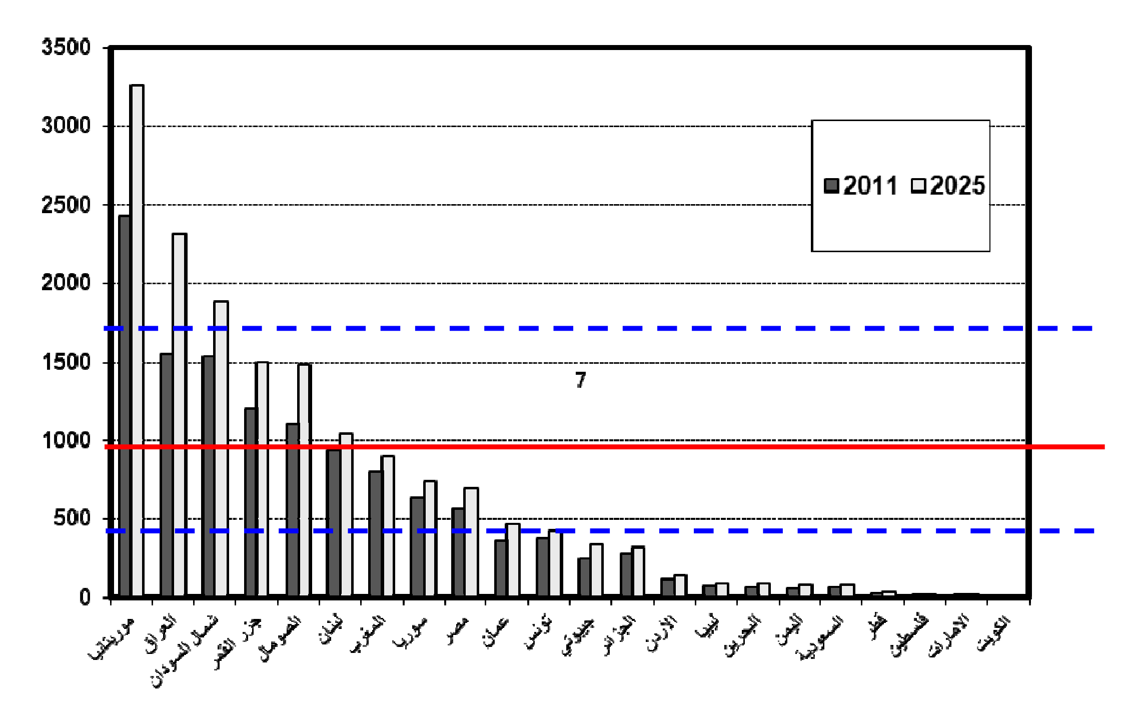
التحديات الداخلية لتحقيق الأمن المائي:

يزداد عدد السكان في منطقة حوض النيل بمعدل 2٪ سنوياً، حيث وصل في عام 1997 إلى حوالي 262 مليون نسمة ثم إلى 294 مليون نسمة عام 2000، إلى ان بلغ 350 مليون نسمة في منتصف عام 2011م، PRB،2011)، ومن المتوقع ان يصل سكان العالم العربي إلى حوالي 450 مليون نسمة عام 2025. لايقابل الزيادة السنوية للسكان العرب زيادة في الموارد المائية.

بالرغم من ان عدد السكان في الدول العربية يشكل حوالي 5٪ من سكان العالم (7 بليون نسمة)، ويقطنون 13،61 مليون كم² (9،2٪ من مساحة اليابس للكرة الأرضية)، الا ان نصيب الفرد العربي من المياه المتجددة يصل إلى أقل المستويات العالمية 2011م، بعدما كان 3300م³ سنوياً في عام 1960، في الوقت الذي يصل فيه متوسط نصيب الفرد عالميا إلى 6396 م³، وإفريقيا إلى 4372م³/ سنة، أي ان نصيب الإنسان العربي دون الحد الادنى لحاجة الفرد أو الاستقرار المائي في السنة البالغ 1000 م³، ومن المتوقع ان يتجه نصيب الإنسان

العربي من المياه المتجددة إلى الانخفاض حتى يصل إلى 668 م³/ فرد سنوياً، ونحتاج إلى 37،77 مليار متر مكعب.[1]

من الجدول ادناه لا يوجد تكافؤ بين مدروس فيما يتعلق بين العرض والطلب المائي وان عجزا مائيا يهدد دول المنطقة مستقبلا وذلك لعدة أسباب حالة الندرة المائية وانخفاض منسوب المياه وتردي نوعية المياه والتالي ان كل دول المنطقة مرشحة لحالة عجز مائي واضح وسوف تكون المياه هي الالية الحاضرة لاشعال فتيل الأزمة والصراع في منطقة حوض النيل.



شكل (2) نصيب الفرد من المياه المتجددة عام 2011 والمتوقع عام 2025.

مصادر البيانات: البنك الدولي 2011

---

(1) عباس محمد شراقي، استاذ الموارد الجيولوجية والمائية المشارك، قسم الموارد الطبيعية، معهد البحوث والدراسات الافريقية مصر 2014_ورقة تحديات الأمن المائي

للحفاظ على نصيب الفرد الحالي (841 م³/ فرد/ سنه) خلال الاربعة عشر عاما القادمة، أي بمعدل 5،5 مليار م³ سنوياً.

ان قلة أمطار شمال إفريقيا حيث التي تصل إلى حوالي 1488 مليار م³، بعد انفصال جنوب السودان الذي كان يستحوز بمفرده على أكثر من ثلثي مياه الأمطار (أكثر من 800 مليار م³) جملة مايسقط على جميع الاقطار العربية مجتمعة مع مياه الأمطار القليلة، حيث يتلقي حوالي 65٪ من الدول العربية أمطارا أقل من 100 مم/ سنوياً، وحوالي 25٪ أقل من 250 مم/ سنوياً، والباقي معظمه أقل من 500 مم/ سنة (مناخ البحر المتوسط شبه الرطب)، والقليل أكثر من 500 مم/ سنة، وتتركز الأمطار في موسم قصير خلال فصل الشتاء، كما انها أيضاً متذبذبة من عام إلى اخر.

التبخر الشديد الذي يسود معظم الدول العربية والذي يصل إلى أكثر من 80٪ نتيجة ارتفاع متوسط درجات الحرارة والطبيعة الجيولوجية وقلة الأمطار ساعدا على انتشار المسطحات الصحراوية والكثبان الرملية خاصة في شمال إفريقيا والجزيرة العربية، والسلاسل الجبلية الجرداء على امتداد جانبي البحر الأحمر.

تهديد التغيرات المناخية:

المنطقة العربية وشمال إفريقيا، شانها شان معظم دول العالم، معرضة للتاثر إلى بالتغيرات المناخية خلال العقود المقبلة، سواء بالسلب أو بالايجاب، وهذه

التغيرات تشمل جفاف في مناطق، يقابلها أمطار في مناطق أخرى وانقسمت الرؤي والسيناريوهات إلى ما يؤيد نقص الموارد المائية في المستقبل مسترشدين بموجات الجفاف التي تجتاح بعض المناطق العالمية، مثلما حدث في بحيرة تشاد والتي تراجعت بنسبة 95٪ خلال الخمسين عاما الأخيرة نتيجة قلة الأمطار والاستخدام الجائر للمياه (UN EP، 2004)، الا ان مياه الأمطار قد ازدادت في بعض المناطق مثل منابع نهر النيل الإثيوبية في نهاية القرن الماضي (1998-2000 م)، والتي زاد فيها ايراد النهر إلى أكثر من 30٪ مما اضطر الحكومة المصرية إلى صرف معظم هذه الزيادة في منخفضات توشكي غرب بحيرة ناصر لحماية السد العالي، عن طريق مفيض توشكي وذلك للمرة الأولي منذ إنشاء السد العالي عام 1970.

ان الاستخدام الجائر للمياه في العالم العربي خاصة في مجال الزراعة الذي يستهلك 81٪ من المياه المتاحة، فمازالت طرق الري التقليدية (الري السطحي) هي السائدة في معظم الدول العربية. فعلى سبيل المثال في مصر معظم الاراضى المزروعة حاليا، تروى بنظام الرى السطحى. فالمساحة المزورعة حاليا من الاراضى القديمة والجديدة حوالي 8 مليون فدان، منها حوالي 6 مليون فدان تزرع بنظام الرى السطحى حيث يستخدم المزارعون مياه ازيد من احتياجاتهم، ويفقد جزء كبير من مياه الرى عن طريق التبخر والرشح.

من الواضح ان استخدام المياه في الممارسات الزراعية غير المرشدة مثل زراعة المحاصيل الشرهة للمياه في الأراضي الصحراوية التي تعد استنزافا للموارد المائية، كما يحدث في زراعة الارز (كيلو جرام ارز يحتاج 2-5 م^3 مياه) في دلتا النيل وبعض الواحات المصرية، وكذلك قصب السكر في وادي النيل في السودان ومصر، وبالتالي تدني إنتاجية وحدة المياه بسبب عدم كفاءة استخدامها.

تلوث الموارد المائية:

تلوث المجاري المائية (الأنهار وقنوات الري) نتيجة إعادة مياه الصرف الزراعي الملوثة بالأملاح ومبيدات الافات والحشائش، أو مياه الصرف الصحي الغير معالج بطريقة سليمة إلى النظام المائي في حالة غير قابلة للاستعمال. زيادة ملوحة المياه الجوفية الغير متجددة عن طريق السحب الجائر الذي يؤدي أيضاً إلى انخفاض منسوب الماء الجوفي واختلاطها بالمياه المالحة كما هو الحال في منطقة وادي النطرون (غرب دلتا النيل) والساحل الشمالي لدلتا النيل في مصر.

غياب الوعي البيئي لدى بعض متخذي القرار أدى إلى تلوث المياه وتدهور نوعيتها، وايضا عند المواطن العربي بصفة عامة في التعامل مع المياه، وعدم اتباع مبدأ ترشيد الاستهلاك اليومي أو السنوي العام.

التحديات الخارجية للأمن المائي: وهي تتمثل في أربعة تحديات مع دول الجوار الجغرافي.

أولا: التحديات الخارجية لتحقيق الأمن المائي:

يشكل حوض النيل تنوعا جغرافيا فريدا، بدءا من المرتفعات المطيرة في الجنوب حتى وصوله إلى سهول صحراوية فسيحة في اقصي الشمال، وهو النهر الوحيد الذي يجري من الجنوب إلى الشمال ورغم ذلك فان تصرفه عند اسوان من أقل التصرفات النهرية (84 مليار م³ فقط) على مستوى العالم.. **وينبع نهر النيل من مصدرين رئيسيين هما:**

- هضبة البحيرات الاستوائية والتي تشارك بحوالي 13 مليار م³ (15٪ من ايراد نهر النيل عند اسوان)، تشمل بحيرات فيكتوريا - كيوجا – ادوارد – جورج – البرت [1]
- الهضبة الإثيوبية والتي تشارك بحوالي 71 مليار م³ عند اسوان (85٪ من ايراد نهر النيل، (Wu and Whittington، 2006) من خلال ثلاث أنهار رئيسية: النيل الأزرق (نهر اباي في إثيوبيا، 50 مليار م³) ونهر السوباط (بارو–اكوبو في إثيوبيا، 11 مليار م³) ونهر عطبرة (تاكيزي في إثيوبيا، 10 مليار م³).

---

(1)عباس محمد شراقي، استاذ الموارد الجيولوجية والمائية المشارك، مرجع سابق.

الموارد المائية في إثيوبيا:

متوسط كمية الأمطار في إثيوبيا السنوي يصل إلى 848 مم/ سنة، والذي يصل اجماله السنوي إلى 936 مليارمتر مكعب بينما مصر تحتل المرتبة الأخيرة في إفريقيا من حيث متوسط كمية الأمطار السنوية التي تصل إلى 51 مم/ سنة. FAO)، (2005 ويقدر مجموع موارد المياه السطحية المتجددة في لإثيوبيا 122 مليار م^{3} سنوياً (MoWR)،FAO and 1999 ،2010 ، تجري من خلال 12 حوض نهري رئيسي.

ويجري من المياه السطحية (122 مليار م^{3}) نحو 97 مليار م^{3} خارج الأراضي الإثيوبية كالاتي: 80 مليار م^{3} غربا نحو نهر النيل إلى السودان ومصر، و8 مليار م^{3} جنوبا إلى بحيرة توركانا (كينيا)، و7 مليار م^{3} جنوب شرق إلى الصومال و2 مليار م^{3} شرقا إلى جيبوتي، ويتبقي 25 مليار م^{3} داخل الأراضي الإثيوبية، أي بنسبة 3٪ من جملة المياه المتجددة. إثيوبيا لديها أيضاً 11 بحيرة عذبة اهمها وأكبرها بحيرة تانا منبع النيل الأزرق، 9 بحيرات مالحة، 4 بحيرات على افواه بركانية، وأكثر من 12 منطقة مستنقعات أو أراضي رطبة.

وبالمقارنة مع الموارد المائية السطحية فان امكانات المياه الجوفية في إثيوبيا متواضعة للغاية، حيث تقدر بنحو 6،2 – 5 مليار م^{3} سنوياً (وذلك لأسباب جيولوجية تتعلق بنوع الصخور الغير مناسبة لتكوين خزانات جوفية وبعض العوامل الأخرى.

وندلف هنا إلى التعرف إلى ماهية هذه التحديات:

التحديات الطبيعية:

تعاني إثيوبيا من العديد من التحديات أو المعوقات الطبيعية الصعبة التي تواجهها عند اقامة مشروعات تنموية سواء كانت مائية أو زراعية، كبيرةً كانت أو صغيرة، أهم هذه المعوقات:

1- التضاريس:

تغطي إثيوبيا مساحة 13،1 مليون كم²، منها 3،99٪ يابس والباقي 7،0٪ مسطحات مائية معظمها بحيرات (MoWR،2002). وبعد انفصال اريتريا عام 1993، أصبحت إثيوبيا دولة حبيسة ليس لها أي منافذ بحرية. إثيوبيا عبارة عن هضبة وسطي ضخمة تحيط بها السهول المنخفضة عند حدودها مع الدول المجاورة. ووفقا لبعض التقديرات فان إثيوبيا تحتوي على نحو50٪ من الجبال الإفريقية الأكثر من 2000 متر فوق سطح البحر، والتي تغطي مساحة 371432 كم² (FAO،1984)، أي مايعادل نحو ثلث مساحة إثيوبيا. يؤدي اختلاف التضاريس أيضاً إلى صعوبة نقل المياه من مكان إلى اخر. ولا تقل بقية روافد النيل في إثيوبيا مثل بارو (السوباط)، وخارج إثيوبيا مثل كاجيرا ونيل فيكتوريا ونيل البرت عن النيل الأزرق في شدة الانحدار (شكل 3) وبالتالي في صعوبة إنشاء سدود مائية كبري (أكبر من مليار م³ تخزين) بغرض تخزين مياه.

وهناك بعض السدود الصغيرة في تيجري Tigray شمال إثيوبيا التي فقدت مياهها نتيجة التسرب .Dejenie et al، Abay; 2008 ،(2010)، كما ان هذه الصخور أيضاً ليست الصخور الملائمة للاحتفاظ بالمياه لتكوين خزان جوفي، ويشاركها أيضاً البازلت ضعيف المسامية في تكوين خزانات للمياه الجوفية، عدا المياه المتجمعة في بعض التشققات البينية، والتي يعتمد عليها كثير من الإثيوبيين كمياه للشرب في موسم الجفاف.

2- التعرية والاطماء:

ان نتيجة تعرية الصخور في حوض الأنهار، وفي جوانب وقيعان المجاري المائية يتم نقلها مع المياه الجارية، ويعاد ترسيبها عندما تقل سرعة المياه، ويتم ذلك غالبا في خزانات السدود أو في مناطق المصب. لولا هذه الرواسب ماتكونت التربة الزراعية الخصبة في الوادي والدلتا المصرية، وفي المقابل تسبب هذه الرواسب مشاكل الاطماء وتقليل السعة التخزينية في خزانات المياه السطحية، كما تؤدي التعرية إلى تاكل التربة، وهو أحد أهم المشاكل البيئية التي تشكل تهديدا للتنمية في إثيوبيا. حيث انه يؤثر على 82٪ من الأراضي الإثيوبية، ويصل معدل فقد التربة في المرتفعات إلى 200–300 طن للهكتار الواحد سنوياً.

تحمل الأنهار الإثيوبية نسبة عالية من الطمي، ويقدر كمية الرواسب التي نقلت من حوض النيل الأزرق بقدار 2،93 تريليون م³ خلال الـ 29 مليون سنة الأخيرة.Gani et al، (2007)، وذلك بسبب ارتفاع سطح الأرض، وشدة

الانحدار، وشدة الأمطار، ضعف الصخور (بازلت)، وحديثا الرعي الجائر (حيث تعد إثيوبيا سابع أكبر دولة في العالم من حيث الثروة الحيوانية "الماشية، إلى جانب ازالة الغابات والممارسات الزراعية غير الملائمة على السفوح الجبلية الشديدة الانحدار. ويقدر الفاقد السنوي من حوضي اباي/النيل الأزرق وتاكيزي/عطبرة وحدهما بحوالي 525 مليون م³. وحوالي 66٪ من هذه الرواسب يأتي من الصخور البازلتية مباشرة أو الأراضي الغير زراعية (Yohannes، 2008). وهذا يؤدي إلى انخفاض السعة التخزينية للسدود المقامة على النيل في السودان ومصر.

لقد انخفضت السعة التخزينية للسدود في السودان انخفاضا شديدا من 9084 مليون م³ عند الإنشاء إلى 6430 مليون م³ حتى عام 1992 بمتوسط 30٪. حيث انخفض التخزين في سد سنار بنسبة 71٪ خلال الفترة 1925-1986، وحاليا لم يعد يستخدم لتخزين كميات كبيرة من الماء، ولكن لتوليد كمية محدودة من الطاقة الكهرومائية (15 ميجاوات) (2008 هؤشؤيثAwulach.[1]

---

(1) de emocrat Https__de، اثر بناء سد النهضة على السياسة الخارجية المصرية تجاه إثيوبيا/ 2016/5/9

جدول (8) خصائص السدود الأربعة_ طبقا لدراسة مكتب الاستصلاح الأمريكي عام 1964 بالإضافة إلى سد بيكو ابو.

السد	ارتفاع السد (م)	ارتفاع سطح الأرض (م)	سعة التخزين (مليار م3)	الكهرباء (مليون ميجاوات)	معدل التصرف م3/ث	
					قبل تانا-بيلس	بعد تانا-بيلس
كارادوبي	252	1146	2،40	1600	649	572
مابيل	171	906	6،13	1200	-	-
ماندايا	164	741	9،15	1620	1091	1014
النهضة	5،84	575	1،11	1400	1547	1547
بيكو ابو	110	906	-	800-2000	-	-
الإجمالي			8،80	7220		

كان ترسيب نهر النيل في مصر قبل السد العالي حوالي 12 مليون طن من الطمي سنوياً (Yamauchi،2000)، واذا فرض ان هذه الكمية تترسب بالكامل في بحيرة السد العالي، فان إجمالي ماترسب خلال الاربعين عاما الماضية يكون 480 مليون طن، وهذا يعادل حوالي 178 مليون م3 (11،0٪ من السعة الاصلية). وفي دراسة أخرى (1997) .ElMonshid et al، يقدر كمية الطمي عند اسوان بـ 160 مليون طن سنوياً (60 مليون م3)، بإجمالي 2400 مليون م3 (1،5٪).

يرجع الفضل لقلة كمية الطمي عند اسوان إلى مجموعة السدود المنشاة على النيل الأزرق ونهر عطبرة وبعض السدود الصغيرة في إثيوبيا، وجميعهم يساعد على اطالة العمر الافتراضي للسد العالي والذي يقدر بحوالي 500 سنة. وهذه الكمية الكبيرة من الطمي تهدد أي سد في أحواض أنهار النيل الإثيوبية، خاصة النيل الأزرق، وتقلل من عمرها الافتراضي، وكما يهدد ترسيب الطمي السدود الكبري (أكبر من 15 م ارتفاع، أو سعة تخزين أكبر من مليار م³)، فهو يهدد بدرجة أكبر السدود الصغري بقصر العمر (حوالي 10 سنوات). ولقد تم بناء أكثر من 70 سدا صغيرا في مناطق تيجاري Tigary وامهرة Amhara(حوض تاكيزي/ عطبرة) خلال الخمسة عشر عاما الماضية (Abay،2010)، معظمهم لم يستند على دراسات هيدروجيولوجية كافية (Bshar et al.،2005)، تتراوح ارتفاعاتهم من 9-24 م، والسعة التخزينية من 1،0 -1،3 مليون م³. ولقد فشل حوالي 70٪ منهم في تحقيق الغرض المطلوب وهو تخزين المياه، ويرجع ذلك إلى أسباب جيولوجية أو جيولوجية/ هندسية بنسبة 70٪ (Abay،2010). وكثيرا من هذه السدود امتلا بالطمي في عدة سنوات نتيجة عدم وجود مخارج لنقل الطمي، وكثيرا ما يطاح بهذه السدود بواسطة الفيضانات مما يتطلب إعادة بناؤها سنوياً (Bshar et al.،2005)، وفي أحد اقدم خزانات السدود الهامة في إثيوبيا، وهو سد اواش Awash، أو كوكا Koka والذي انشيء عام 1960، فانه فقد 40٪ من سعته التخزينية الاصلية (1،8 مليار م³) عام 2000، ولا يستطيع استيعاب

الفيضان السنوي، وهو الان على وشك الوصول إلى نهاية سعته التخزينية بسبب الاطماء، ويحتاج إلى مزيد من الأبحاث الهيدرولوجية لدراسة امكانية زيادة ارتفاع السد.

ان أكثر الطرق فعالية في التحكم في كمية الطمي يأتي من خلال المحافظة على مناطق المنابع من مزيد من التعرية، من خلال زيادة المساحات الخضراء والتحكم في الرعي الجائر وتنظيم قطع الاشجار والمحافظة على الغابات وعمل المدرجات لتخفيف الانحدار..

خلاصة :

من السمات الجديدة التي تميز عالم اليوم هي شمولية الأمور وترابط االمواضيع، واذا كان مفهوم الأمن والسلم خلال عام 1945 هو الشغل الشاغل للبشرية للمحافظة على العنصر البشري وضمان استمراره، ففي هذا العصر برزت الكثير من الأمور التي أصبحت تشكل تهديدا لبقاء الإنسان، كالفقر والجوع. .الخ ويجسد ميثاق الأمم المتحدة مرحلة عدم الوعي البيئي أو حماية المياه صراحة في مواده، على الرغم من ان الحرب العالمية الثانية شهدت الكثير من الاعتداءات على الموارد الطبيعية،ومنها موارد المياه على وجه الخصوص، حيث شهدت تدمير هائل للبيئة، وقد ادركت الأمم المتحدة هذه الظاهرة، ولاجل ذلك قامت بتخصيص دورة كاملة وهي الدورة 53 التي عقدت بجنيف السويسرية. وقد حذرت من خطورة الأزمة المائية المتوقعة وطالبت بتوفير المياه، وقد عقدت لكثير

من المؤتمرات والندوات والدورات والاجتماعات والمحاضرات واللقاءات حضرها خبراء ومختصون في المياه من كافة انحاء العالم، فضلا عن الكثير من المعاهدات الثنائية ومتعددة الأطراف وان جميع المجهودات الدولية التي حصلت لا تفرق بين استنزاف الموارد المائية ومسالة التلوث لهذه المواد، حيث عقد عام 1989 الاجتماع الإقليمي لخبراء الأمن المائي الذي نظمته الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعيةلغربي اسيا. كما عقد عام 1990 مؤتمر دول شمال إفريقيا بالقاهرة عام 1991 حول تحلية مياه البحر بالطرق النووية ولهدف إنتاج مياه عذبة باقل التكاليف. ولقد ادركت المنظمات الدولية هشاشة التوازن البيئي للطبيعة، فحاولت تعديل قواعد العمل الدولية الجاري العمل بها من طرف الدول والمؤسسات الدولية، وقد لعبت الأمم المتحدة في هذا المجال دورا كبيرا في تشكيل وعي بيئي وفي سبيل ذلك انجزت اعمالالتوعية البيئية واسهمت بشكل فعال في اعداد ومتابعة الندوات العالمية والدولية الخاصة بالبيئة والمياه وسبل حمايتهما.

المشروعات المائية الإثيوبية داخل حوض نهر النيل:

ان إثيوبيا هي أكثر دول الحوض معاناة من نقص المياه رغم انها المساهم الرئيسي في مياه النيل، وليس لدول المصب دخل في هذا الوضع، حيث ان طبيعة الأراضي الإثيوبية لاتصلح لاقامة سدود كبري لتخزين مياه بغرض الري، ومع ذلك فان إثيوبيا أكثر دول الحوض ملائمة لعمل مشروعات توليد كهرباء تكفي

جميع دول الحوض. نفذ مكتب الاستصلاح الأمريكي دراسة موسعة عن حوض النيل الأزرق اعوام 1953 –1963، حددت 26 موقعا لإنشاء سدود متعددة الاغراض على طول النيل الأزرق والروافد الرئيسية. وتحاول إثيوبيا تنفيذ بعضها. [1]

فقد السودان ومصر 3 مليارمتر مكعب مياه في السنة الأولي للتشغيل 2009، ولكن هذه المياه غير كافية لتشغيل توربينيات الكهرباء حيث ان سعة التخزين الميت 4 مليار م^3، وبالتالي تم الانتظار إلى موسم الأمطار في السنة التالية 2010، وعند وصول المخزون إلى 4 مليار م^3 ابان توليد الكهرباء، وبهذا تكون السودان ومصر قد فقدتا 4 مليار م^3 إلى الابد ولكن لمرة واحدة فقط ولن يكون هناك أي فقد آخر في المستقبل من هذا المشروع (Sharaky،2011).

3- تانا-بيليس Tana-Beles (حوض النيل الأزرق):

يقع مشروع تانا-بيليس في منطقة امهرة (شمالي غرب إثيوبيا)، على بعد حوالي 150 كم من مدينة بهير دار، على الجانب الجنوب الغربي من بحيرة تانا. تانا-بيليس ليس سدا أو وخزانا للمياه بالمعني المعروف، ولكنه عبارة عن نفق لنقل المياه من حوض بحيرة تانا إلى حوض نهر بيليس بدون تخزين مياه، والاثنان عبارة عن حوضين صغيرين من جملة 16 حوض صغير يشكلون حوض النيل

---

(1) Waterburry،2002

الأزرق، وهما معا يشكلان 15٪ من مساحة الحوض الأكبر، أي ان نفس كمية المياه سوف تصل إلى مجري النيل الأزرق الرئيسي ولكن عن طريق مختلف ومختصر. تساهم بحيرة تانا بمقدار 8،3 مليار م3 في مياه النيل الأزرق، ونهر بيليس بحوالي 15،1 مليار م3 سنوياً. [1]

ويهدف هذا المشروع إلى إنتاج طاقة كهربية مقدارها 460 ميجاوات،

ان الوضع المائي في دولتي المجري المصب حرج جدا بل ان العديد من الاحتياجات المائية الحالية في مصر لا يتم الايفاء بها حاليا، ان مبدأ عدم الأضرار لا معني له وغير قابل للتطبيق بدون الاقرار بالممارسات التاريخية لاستغلال مياه النهر لدول الحوض كافة، ان تضمين الاجراءات التنفيذية للأخطار المسبق في الاتفاقية الاطارية[2] ضرورة قصوي لاجراءات التفاوض والموافقة على أي مشاريع تقام على الأنهار المشتركة، ان المشروع الاهم في حوض النيل هو استقطاب الفواقد المائية الهائلة والتي تزيد عن 150 مليار متر مكعب ويجب الاعداد لهذا المشروع وتسويقة للجهات المانحة وان يكون هذاالمشروع مدخلا لاقامة محاور تنمية رئيسية في دول المنبع وان يكون هناك توافقاً بين دول الحوض على تعريف مبدأ التوافق والذي شهد انقساما كبيرا في تعريفه ما بين دول المنبع ودولتي المصب والمجري في اجتماعات المبادرة.

---

(1) Ahmed and Ismail،2008

(2) اتفاقية عنتبيّ

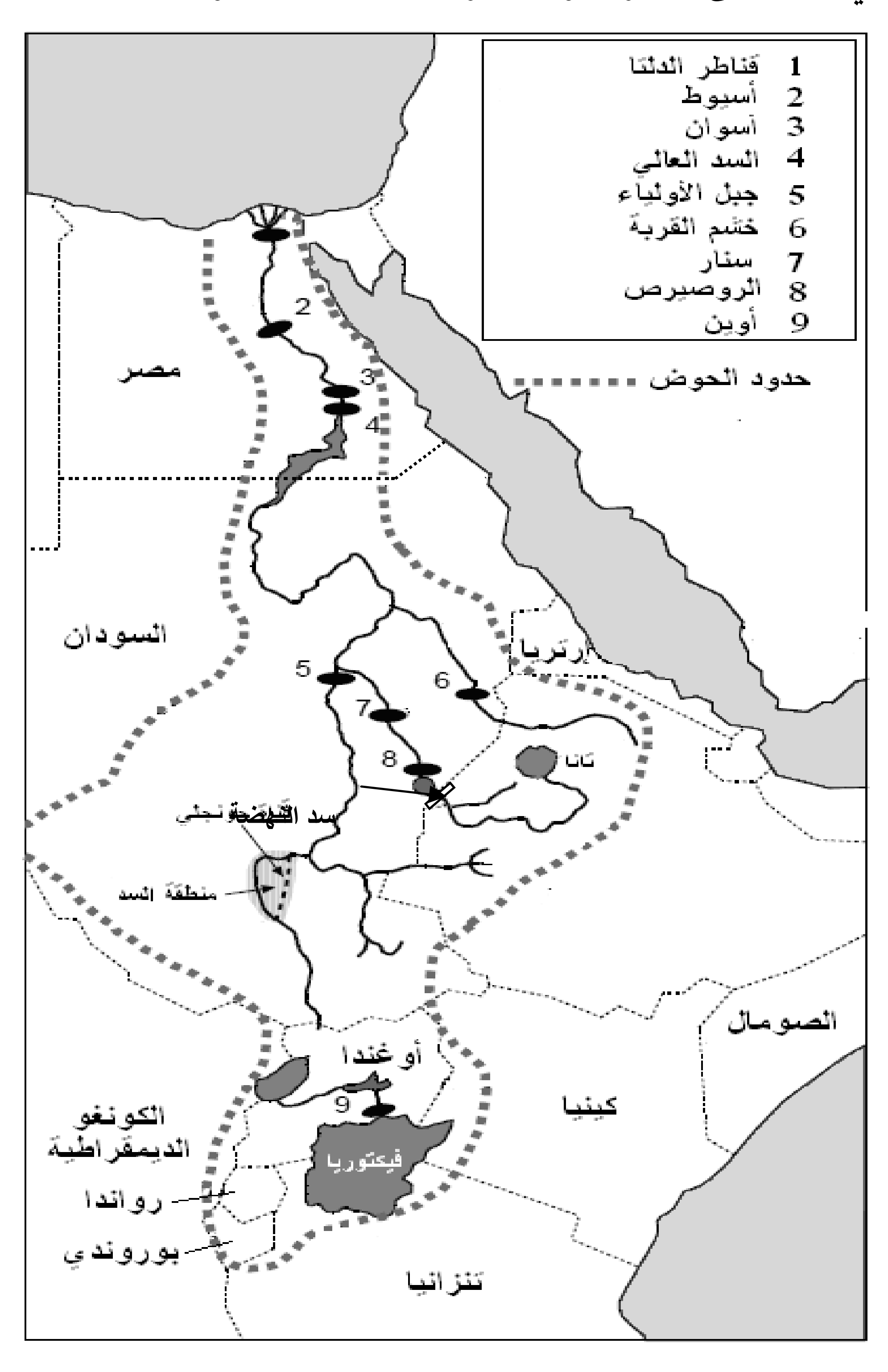
لقد ادت المشاكل المصاحبة للاتفاقية الاطارية إلى توقف اجتماعات حوض النيل الشرقي،غابت السودان ومصر عن جميع اجتماعات النيل الجنوبي، وأصبحت اجتماعات المجلس الوزاري واللجنة الفنية الاستشارية مظهرا لانقسام دول الحوض ما بين دول المنبع ودولتي المجري والمصب.

تعمل دول المنبع على التصديق المنفرد على الاتفاقية الاطارية لتحويل المبادرة إلى مفوضية لإعادة توزيع الحصص المائية في غياب دولتي المصب والمجري، وسيتم نقل جميع اصول المبادرة إلى المفوضية المزمع إنشاءها بدون السودان ومصر. في حالة عدم الوصول إلى اتفاق مناسب مع دول المنبع العودة إلى مائدة التفاوض وأصرار هذه الدول على الاتفاقية الاطارية بشكلها الحالي، فانني اري الانسحاب الكامل من المبادرة وذلك بالتنسيق مع السودان،او على الاقل الاعلان رسمياً على تعليق العضوية وتجميد المشاركة في الأنشطة علي نحو ما سبقتنا اليه السودان. لا يعني ذلك عدم تعزيز العلاقات مع دول الحوض أو وقف برامج التعاون الثنائية معه. [1] تبين الخريطة ادناه مجري نهر النيل من منابعه الاستوائية والهضبة الشرقية وموقع السدود على النيل.

([1]) موقع قناة العربية www.arabia.ne

شكل (3) خريطة حوض النيل، 2010

خريطة تبين عدد السدود على مجري نهر النيل الأزرق من منبعه في إثيوبيا إلى مصبهه في الدلتا على البحر المتوسط مروراً بالسدود بالسودان



حوض نهر النيل بدولة الـ 10 قبل انفصال دولة جنوب السودان عن شماله وتبيان عدد عدد الخزانات التي على النهر.

نهر النيل بوصفه من أطول أنهار العالم لا يمكن ان يشكل وحدة بشرية أو سياسية وادة. وقد رتبت الطبيعة للنيل قدراً كبيراً من تقسيم العمل الجغرافي فالمطر للمنابع ثم يقل المطر باطراد كلما اتجهنا شمالاً ويزداد نحو الجنوب. على ذلك فالزراعة المطرية مطلقة وتامة في نطاق المنابع سواء اوغندا أو جنوب السودان أو إثيوبيا وهي على النقيض من ذلك زراعة ري مطلقة وتامة في مصر كما يتوافر لنطاق المنابع بحكم تركيبته الجغرافية كهضاب شاهقة غزيرة المطر مزية امكان توليد الكهرباء بحيث يمكن القول ان المطر للمنابع والري للمصب والزراعة المطرية والرعي للمنابع وزراعة الري للمصب والكهرباء للمنابع والماء للمصب أو بعبارة أخرى الكهرباء لأوغندا وإثيوبيا والماء لمصر والى حد ما السودان.

الفصل الرابع
الحقوق المائية للدول المشاطئة للأنهار

المبحث الأول : القانون الدولي ونظم المياه الدولية

المبحث الثاني : طرق ونماذج تقسيم المياه الدولية

المبحث الثالث : مبادرة حوض النيل واتفاقية عنتبي

المبحث الأول
القانون الدولي ونظم المياه الدولية

ان مرجعيات القانون الدولي للمياه تتلخص في الاتفاقيات الدولية والاعراف الدولية وجهود الفقه .

يعني مصطلح (نظام المياه الدولية) الذي حل محل وصف النهر الدولي، بانه تلك المياه التي تتصل في ما بينها في القوانين والبروتوكولات النموذجية والمنشورات الأممية في حوض طبيعي حتى امتداد أي جزء من هذه المياه داخل دوله أو أكثر ويشمل نظام المياه الدولية المجرى الرئيسي للنهر وروافده سواء النهر الأساسي المنبع أو التوزيعية (المصبات). ويعني (حوض النهر) الوحدة الجغرافية والطبيعية التي تكون مجرى المياه وتحدد كم ونوعاالمياه. ويكفي في الفقه القانوني الحديث ان يكون أحد روافد النهر (النظام المائي) دوليا كي يعد حوضه دولياً[1].

وتخضع عملية تنظيم المياه الدولية للمبادئ العامة للقانون الدولي المكتوبة أو المستقرة عرفاً. واذا وجدت اتفاقيات خاصة ثنائية أو جماعية بدول النظام المائي الدولي تُعنى بتنظيم حصص دول النظام أو أي شان من شؤون استغلال النظام

---

(1)د، عبد العظيم ابو العطا ، د، مفيد شهابU ا، دفع الله رضا: »نهر النيل-الماضي والحاضرو المستقبل»جامعة الدول العربية-الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية دار االمستقبل العربي القاهرة١٩٨٥ ص ١٦٦،

المائي فان هذه الاتفاقيات يصبح لها اولوية في التطبيق اعمالا للقاعدة القانونية الخاص يُقييد العام.[1]

تدخل أنظمة المياه الدولية كجزء من الاقليم البري المغمور بالمياه في اقاليم الدول التي تخترقها أو يفصل بينها بحيث تخضع للمباديء (السيادة) أي احترام سيادات الدول وحرياتها في التصرف والمساواه في السيادة أي حراسة كل دولة حقوقها على اقليمها بحرية كاملة شريطة ان تلتزم باحترام حقوق الدول الأخرى على اقاليمها.[2]

واذا كان (مبدأ هارمون) الذي يقضي بالسيادة المطلقة والتامة للدولة على الجزء الذي مر في اقليمها من النهر الدولي بحيث ان تستغله كما تشاء دون التفات لمصالح الاخرين قد لاقى بعض القبول الفقهي في ماقبل القرن التاسع عشر فان الفقه الحديث في القرنين العشرين والحادي والعشرين يجمع على ان سلطات الدول على الأنظمة المائية الدولية سلطات مقيدة وان استغلال الدول للجزء الواقع في أراضيها مشروط بعدم الأضرار بباقي دول النظام وضرورة الاتفاق على كلفة شؤون الاستغلال التي تنال من حقوق الاخرين.[3]

([1])المرجع السابق ص ١٦٧،

([2])Ministry of Foreign Affairs(Arab Republic of Egypt)، Egypt & the Nile، Cairo، 1984، p 17،

([3]) مبدأهارمون.

وقد اكدت جمعية القانون الدولي أربعة من هذه المبادي خلال دورتها الثامنة والاربعين التي عقدت في نيويورك عام ١٩٥٨ وهي[1]:

- كل نظام للأنهار والبحيرات ينتمي لحوض صرف واحد يجب معاملته كوحدة متكاملة وليس كاجزاء منفصلة.
- فيما عدا الحالات التي تنص عليها اتفاقيات أو ادوات أخرى اوعرف ملزم للأطراف المعنية فان كل دولة مطلة على النظام النهري لها الحق في نصيب معقول ومتساو في الاستخدامات المفيدة لمياه حوض الصرف.
- على الدول المشاركة في حوض النهر احترام الحقوق القانونية للدول الأخرى المشاركة فيه.

يتضمن التزام الدول المشاركة في الحوض باحترام حقوق شريكاتها الاتزام مع الآخرين ن تتحمل مسؤوليتهم وفق قواعد القانون الدولي من تجاوز الحقوق القانونية لباقي الدول المشاركة في الحوض. وبالإضافة إلى القواعد الأربع السابقة فان القواعد المنظمة لاستغلال الأنظمة المائية الدولية تتمثل فيما يلي.[2]

- حماية الحقوق المكتسبة والحقوق المكتسبة تعني الاستغلال المتواتر لفترة طويلة دون اعتراض باقي دول النظام المائي الدولي، ويضيف الفقه القانوني

---

(1) شوكت حسن، لقواعد الدولية لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية، الباحث العربي، العدد ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠ ص ٢٧.

(2) عبد العظيم ابو العطا، مفيد شهاب، دفع الله رضا، نهر النيل، مرجع سبق ذكره ص ١١٨.

الحديث لهذا الاستغلال حتى يشكل حقاً مكتسباً واجب الحماية ان يكون نافعاً ومفيداً ومعقولاً.

- الالتزام بالتشاور عند تنفيذ مشروعات خاصة بالنظام المائي الدولي بحيث يصبح على كل دولة لدى استغلالها للجزء الواقع داخل حدودها وتاثر به الدول الأخرى المشاطئة ان تتشاور معها.
- عدم السماح لاي دولة ان تمارس حقوق استغلال النظام المائي الا اذا تراضت دول النظام على ذلك.
- منع الاستغلال الضار فليس لاي دولة من دول النظام المائي ان تنفرد باستغلال الجزء الواقع داخل حدودها بشكل يؤدي إلى تسبب الضرر وذلك تطبيقا لمبدأ عدم التعسف في استعمال الحق.

فصلت قواعد هلسنكي(١٩٦٦)[1] في مادتيها الرابعة والخامسة ماهية النصيب العادل المعقول لكل دولة في الاستخدامات المفيدة المياه النظام المائي الدولي وذلك على النحو التالي:

- النصيب العادل لا يعني النصيب المتساوي بل احتياجات كل دولة من دول الحوض للمياه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي هي القاعدة التي يتحدد

(1) قرارات هلسنكلي (١٩٦٦) في:A ، R of Egypt Ministry of foreirgn Affairs Egypt & The Nile pp 109: 111،

بمقتضاها نصيب كل الدول. كما يقصد بتعبير (الاستخدامات المفيدة) تلك الاستخدامات التي يجب ان تحقق فوائد اقتصادية أو اجتماعية للدولة المستخدمة.

- يتم تحديد النصيب المعقول أو العادل في ضوء العناصر ذات الصلة في كل حالة على حدة وهذه العناصر تتمثل فيما يلي:

1. جغرافية الحوض عنى امتداد حوض الصرف داخل كل دولة من دول الحوض هيدرولوجية الحوض.
2. حالة الطقس المؤثرة في الحوض.
3. الاستخدامات السابقة والحالية لمياه الحوض.
4. الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة.
5. تعداد السكان الذين يعتمدون على مياه الحوض في كل الدول المتشاركة فيه.
6. مدى توافر مصادر بديلة.
7. تفادي حدوث مفقود غير ضروري اثناء استخدام مياه الحوض.
8. مدى امكان تعويض واحدة أو أكثر من دول الحوض كوسيلة لضبط النزاعات لمستخدمي المياه.
9. اشباع احتياجات احدى دول الحوض دون التسبب في ضرر كبير لدولة أخرى.

وتؤخذ العناصر ذات الصلة في الاعتبار مجتمعة مع تحديد الوزن النسبي لكل من هذه العناصر دى اهميته مقارنة بغيره من العناصر.[1]

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥/ ١٢/ ١٩٨٠ على مشروع قرار برقم ٣٥/ ١٦٣يوصي بان تبدا لجنة القانون الدولي في اعداد مسودة بنود قانون اشكال الاستغلال غيرالملاحي المياه الدولية. وقد وضعت اللجنة مسودة من سبعة عشر بندا وهي تمثل في جوهرها تنظيما للمبادي القائمة فعلا[2].

خلاصة:

ان الاتفاقيات باطارها العام تقنين لمبادئ القانون الدولي واراء كبار الفقهاء التي تنظم استخدام مجاري المياه الدولية في الاغراض غير الملاحية. وان صدورها من الأمم المتحدة واعتمادها من قبل الدول الاعضاء فيها يسهل بلا شك ويخدم عملية توصل الدول المعنية إلى اتفاقات ثنائية أو جماعية فيما بينها، بخصوص المياه المشتركة فيها ويمكنها في نفس الوقت تعديل بعض بنودها أو الاتفاق على ما يتم الاتفاق بخصوصه فيما بينها مما لم يرد ذكره في هذه الاتفاقية. ان الاتفاقيات تمثل

---

(1)عبد الله حامد ادريس، الصراع حول المياه الدولية في ضوء القانون والاتفاقات الدولية، شبكة القانونين السوداني 2010.

(2) محمد شطناوي، امكانات متطلبات تاطير الهياكل التنظيمية لإدارة الموارد العربية المشتركة، المنظمة العربية للتنمية والزراعة، الخرطوم 1998.

الأساس للتفاهم حول حل مشاكل المياه المشتركة (نهر النيل) مع دول الجوار بالرغم من انها لا تمثل كل الطموحات ولكن ما لا يدرك كله لا يترك جله واذ لا يمكن تجاهل المبادئ العامة العادلة والمنصفة التي جاءت بها الاتفاقية على الرغم من اهمالها اولوية الاستخدامات أو ما كان يسمى بالحقوق المكتسبة أو الحقوق التاريخية. ولكن اذا حسنت النوايا واقترن قول الدول بالفعل الصادق امكن حل مشاكل مياه حوض نهر النيل وبذلك ستكون المياه المشتركة عنصر خير وسلام لشعوب المنطقة جميعا بدلا من ان تكون عنصر نزاع وتخاصم.

المبحث الثاني
البلدان المشاطئة والمبادئ الدولية المحددة لحقوقها

يعد الماء مركباً كيميائياً فريداً في نوعه حيث يتكون من اتحاد ذرتين من غاز الهيدروجين مع ذرة من غاز الاوكسجين وللماء خواص فيزيائية وكيميائية فريدة تجعله من أهم المصادر الطبيعية المنتشرة على سطح الأرض وباطنها.

وتاتي أهمية الماء للإنسان بعد اوكسجين الهواء مباشرة، ومع التقدم بكل اوجـــه الا ان القــدرة على ايجاد الماء حيــث نريد – ما لم يكــن موجوداً عن قرب ما زالت محدودة.

وعليه فان الماء يُعد أحد المقومات الأساسية للحياة حيث لا يمكن العيش أو التطور من دون الماء ذلك لان التقدم والتطور الحضاري والتكنولوجي في أرجاء العالم المختلفة مقترن بامكانية الحصول على الماء واستغلاله ؛ ومن أجل ذلك عرف بعض العلماء الحياة بانها " ظاهرة مائية

من ناحية أخرى يتسم الماء بكونه (حق) لكل إنسان ولهذا فقد ذهبت اغلب الدساتير الوطنية والأجنبية إلى تنظيم هذه الثروة وبيان أحكام ملكيتها واستغلالها وحمايتها من خطر التلوث والاستنزاف، كما ان أهمية المياه تزداد مع زيادة عدد السكان ومتطلبات التقدم العلمي والتكنولوجي الذي فتح افاقاً جديدة في مجالات استخدام مياه الأنهار في غير شؤون الصيد والزراعة والملاحة ؛ كما أصبح للمياه دور كبير في نطاق العلاقات الدولية المعاصرة، وخاصة في منطقة الشرق

الأوسط وشمال إفريقيا لقد ازاح الماء البترول كسلاح واضحي من يسيطر على المياه يستحوذ على حياة البشرية ويهدد وجودها كما انه سيؤدي دوراً في المستقبل القريب في توزيع خريطة القوى السياسية في منطقة حوض النيل.

اصطلاحا:

يقصد بالنهر بصورة عامة تلك " الوحدة المائية التي تتكون من منابع النهر ومجاري المياه وما يتصل بها من بحيرات، وما يسير به مجراه يكون حوضا واحدا ينتهي في بحر أو بحيرة داخلية تسمى المصب، ويدخل فيه مجاري المياه التي تسير تحت الأرض وتكون متصلة بالنهر "اي المياه الجوفية. [1]

الفرع الثاني

التصنيف القانوني الدولي للأنهار

قبل الولوج في صلب الموضوع لابد لنا من الاشارة إلى ان فكرة التميز بين النهر الوطني والنهر الدولي لم تكن معروفة أو متداولة قبل نشوء وظهور مفهوم السيادة، لذلك لم تكن مياه نهر النيل تشكل اية مشكلة تذكر قبل معاهدة لوزان لعام 1923.

تجدر الاشارة إلى ان القانون الدولي العام صنف الأنهار إلى نوعين وذلك حسب مركزها القانوني، ولاسيما ان لكل نوع من هذين النوعين قواعد خاصة يخضع لها سواء من حيث الملكية أو الاستغلال أو الملاحة.

---

(1) هشام حمزة عبد الحميد، دراسة لمفهوم النهر الدولي، مجلة افاق افريقية، المجلد 11 عدد39. 2013

1 . ان حقوق السودان في مياه نهر النيل تُعد حقوق اصلية موغلة بالقدم تمتد جذورها إلى حوالي7000سنة ق. م

2. مما لاشك فيه ان مستقبل العلاقات السياسية بين الدول المتشاطئة على نهر النيل يقوم على التعاون الإقليمي لحل المشكلات التي تواجه امدادات المياه، وهذا ما يتطلب من جميع الدول المتشاطئة مراعاة بعضها البعض، وهذا لايعني اننا نتدخل في حق أي دولة في اقامة مشروع ما أو التدخل في سيادة أي دولة، لكن يعنى ذلك عدم وقوع أي ضرر على السودان ولاسيما اننا الان على عتبة (العجز المائي).

أولاً – مفهوم البلدان المتشاطئة :

يوجد في العالم حوالي 214 نهر يجري في اقليم أكثر من دولة ويسكن في أحواضها حوالي 2 مليار نسمة، وتتفاقم أزمة المياه في العالم لان حاجته للمياه الاضافية تزداد بمقدار 90 مليار متر مكعب سنوياً. وهناك 261 مستجمعا للمياه عابرة للحدود السياسية بين دولتين أو أكثر. وتلك الأحواض الدولية تغطي 45.3 ٪ من سطح الأرض، وتمس حياة 40 ٪ من سكان العالم، وتستاثر بما يقارب 60 ٪ من تدفقات الأنهار العالمية، كما يوجد ما مجموعه 145 دولة تضم أراضي واقعة داخل تلك الأحواض الدولية، منها 21 دولة تقع باكملها

داخل الأحواض الدولية، إضافة إلى تواجد 19 حوضاً من أحواض الأنهار تتقاسمها خمسة دول أو أكثر، يتقاسمه 17 دولة اوربية[1].

خلاصة:

ان المياه الدولية لابد وان تتصل فيما بينها في حوض طبيعي عندما تمتد في أي جزء من اجزائها داخل اقليم دولتين أو أكثر بحيث تشمل روافد المجرى النهري سواء أكانت انهائية أو موزعة إضافة إلى مجراه الرئيسي، وكذلك تشمل المياه الجوفية والسطحية التي تقع أحواض تغذيتها في اقاليم دولتين أو أكثر.

وبتوضيح أكثر للنهر الدولي كنهر النيل بصفته وحدة مائية يمر في اقاليم دولتين أو أكثر أو يمثل فاصلاً حدودياً بينهما، فانه يتكون من جميع مجاري المياه والبحيرات التي تتصل بعضها مع بعض، وتجري في منطقة معينة تكون حوضاً واحداً، وينتهي حوض النهر في، كما يدخل في حوض النهر أيضاً مجاري المياه التي تسير تحت الأرض وتكون متصلة بالنهر[2].

ان الوحدات المائية الدولية المشتركة قد تكون ملاحية أو غير ملاحية، وقد تكون فاصل حدود سياسية طبيعية بين دولتين أو أكثر أو قد تكون مشتركة تخترق عدة دول، ومن هنا تكون كل هذه الدول معنية باستعمال تلك المياه تلبية لحاجاتها

---

(1) ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، إدارة شؤون الاعلام، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999

(2) الهيئة العامة للاستعلامات مارس 2011 على موقع واي باك مشين

المتنوعة ووفقاً لقواعد قانونية دولية استقر عليها التعامل الدولي أو نظمتها المعاهدات والاتفاقيات المتنوعة.

ثانياً - المبادئ الدولية المحددة لحقوق الدول المتشاطئة

تكاد تكون معظم الأنهار في العالم عابرة للحدود، لذا نشا الخلافبين الدول المتشاطئة على النهر، حيث تعتبردول المنبع نفسها احق باستعمال المياه دون دول المصل أو المرور، نتيجة لذلك اهتم المجتمع الدولي بالقضايا الخلافية جول المياه وماقد تولده من صراعات، ومع نشؤ الأمم المتحدة بدا تاطير هذا الاهتمام واسناده بالمعاهدات والمواثيق واصدار القرارات وأخيراً اتفاقات حول قانون استخدام المجاري المائية لأغراض غير الملاحية.

اجمال المبادئ التي تحكم نظم المياه الدولية بما يلي[1]

المبدأ الأول :

ان الدول المتشاطئة لها حق السيادة إلى ابعد الحدود في استعمال جزء من النظام الدولي للمياه الذي يقع ضمن اختصاصها على ان يتفق مع الحق المماثل لكل دولة متشاطئة مشتركة معها.

---

(1) (United Nations ،The Conference of the Human Environment ، Stockholm 1972.

المبدأ الثاني :

ان الدول المتشاطئة مخولة في حصة من الاستعمال وفوائد نظام المياه الدولية على أساس عادل ومعقول (*).

المبدأ الثالث :

الزام الدول المشاطئة التي تنوي تغيير نظام المياه الدولية الذي قد يؤثر في حقوق الدول المشاطئة الأخرى.

المبدأ الربع:

ان تعطى الفرصة الكافية للدولة الأخرى في الرفض. واذا رفضت الدولة المتشاطئة الأخرى بالفعل واعربت عن رغبتها في الوصول إلى اتفاق أو حل سريع بالوسائل السلميةوالمنصوص عليها في المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة، فعلى الدولة التي تنوي القيام بالتغيير ان تمتنع عن القيام بالعمل وتسمح بتبادل أي اتفاق معلق أو أي حل اخر.[1]

ويمكن ادراج أهم المبادئ العامة التي يمكن تطبيقها على الأنهار الدولية، كما يأتي :

1- مبدأ حسن الجوار بين الدول.

2- مبدأ حسن النية في التعامل بين الدول.

---

[1] النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الدائمة، المادة (38)

3- مبدأ عدم الأضرار بالدول الأخرى.

4- مبدأ تنفيذ الالتزامات التعاقدية المصادق عليها.

5- مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق.

6- مبدأ حل المنازعات بالوسائل السلمية.

7- مبدأ اللجوء إلى المفاوضات في حالة الاختلاف.

كما يمكن ادراج أهم المبادئ الخاصة التي يمكن تطبيقها على الأنهار الدولية، كما يأتي :

1- مبدأ التوزيع العادل والمعقول للمياه

2- مبدأ المساواة في حق استعمال المياه الدولية.

اذا اخذنا عنصر القوى المائية في الاعتبار فان حق إثيوبيا في مياه النيل يتراجع نسبيا بالمقارنة مع السودان ومصر بسبب مساهمته الاقل قياسا بمساهمة السودان الذي ينبع منها معظم مياه النيل.

اما اذا اخذنا عنصر السبق في الاستخدام بنظر الاعتبار، فهنا يبرز استخدام مصر المنتظم لمياه النيل منذ ما قبل التاريخ، بينما تقل كثيرا معدلات استخدام السودان بقية دول الحوض تاريخيا، ذلك ان الطلب من دول الحوض على مياه النيل لم يبرز الا في العقود الأخيرة.

الخلاصة :

العديد من العناصر التي يمكن ان يكون لها تاثير غير متساوي على حقوق الدول المتشاركة بحوض نهر النيل في مياهه. وتبرز الحاجة إلى اخذ جميع العناصر المتعلقة بكل حالة في الاعتبار بحيث يمكن مراعاة الحفاظ على مبدأ العدالة في الاستخدام.

إضافة لما تقدم، فلا يجوز حرمان احدى دول حوض نهرالنيل من استخدامها الحالي لمياه مجراه المائي الدولي من أجل توفير احتياجات مستقبلية لدولة أخرى من دول الحوض إثيوبيا، وفقا للنص المذكور وفقا المادة (5) من اعلان مبادئ هلسنكي بشان استخدامات مياه الأنهار الدولية لعام 1966. وذلك بهدف ضمان عدم حرمان احدى دول الحوض من احتياجاتها الحالية ومصر تكاد تعتمد لشكل شبة كامل على مياه النيل بسبب حجز المياه لاستخدام مستقبلي كما تعتقد وتفسر ذلك دولة مصر عند احتجاجها ضد إثيوبيا في بناءها لسد النهضة دون الرجوع لدولتي المصب المجري أو اشراكهم في الدراسات الفنية وفق القانون ولاتفاقات المنظمه لاستخدامات الأنهار الدولية.

ثالثاً - المبادئ والقانون الدولي لتنظيم الأنهار والدول المشاطئة

ان دور القانون الدولي العرفي والمدون في تحديد وضمان حقوق البلدان المشاطئة.

يعد العرف الدولي بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال، كما يعد العرف الدولي من المصادر الاصلية للقانون الدولي العام، وهي المصادر المباشرة لإنشاء القواعد القانونية الدولية[1].

وهكذا فان قواعد القانون الدولي العام ذات الصفة العالمية، قد نشات واستقرت عن طريق العرف الدولي، وحتى ان القواعد الدولية الواردة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية تكون تعبيرا وصياغةً لما استقر عليه العرف الدولي قبل ابرامها[1]

وحتى يكون للعرف الدولي قوة الزامية يشترط توافر ركنين به، وهما :

ركن مادي وركن معنوي، فالركن المادي يقوم على أساس تكرار الاعمال المتشابهة في تصرف الدول في قضايا معينة، ويشترط في هذا التصرف ان يكون عاما ومقبولا من قبل الدول الأخرى. اما الركن المعنوي فيتمثل باعتقاد الدول بان تصرفاتها المادية ملزمة لها قانونا. ويتميز العرف الدولي بالمرونة واستجابته السريعة للتغيير، ومن عيوبه ان قواعده ليست واضحة الحدود دائما. وقد اعترفت محكمة العدل الدولية الدائمة في الفقرة (2) من المادة (38) من نظامها الأساسي بان العرف يعتبر بمثابة حجة ناجمة عن التعامل العام الذي له قوة القانون وانه مصدرا من مصادر حقوق وواجبات الدول والتزاماتها في تعاملها الدولي.[2]

---

(1) على صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، ط2، دار المعارف، الاسكندرية، 1975، ص190.

(2) عصام العطية، القانون الدولي العام، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1992، ص 160-161

وفيما يتعلق باستعمالات المياه الدولية، فالعرف يمثل أساساً جوهرياً لتنظيم الحصص المائية بين الدول التي تشترك في مجرى مائي واحد اذ يجعل القاعدة القانونية مسايرة لتطور للعلاقات الدولية.[1]

ومن خلال سياق ما ورد في المعاهدات والاتفاقيات الدولية من مبادئ وقواعد قانونية دولية، يمكن استنتاج القواعد القانونية العرفية الدولية التي ساعدت في ضمان حقوق الدول المشاطئة.والتي تقع دول حوض النيل وهي :

- منع الدولة المتشاطئة من القيام بمشروعات استعمال المياه الدولية دون الاخذ بنظر الاعتبار موافقة الدول ضمن اطارها الأخرى.
- وجوب احترام حقوق الدول المتشاطئة الأخرى وتوزيع المياه بينها للحيلولة دون استئثار بعضها بحقوق البعض الاخر.
- عدم جواز استغلال الدول المشاطئة لموقعها الجغرافي والتحكم بمياه النهر الدولي بمفردها، بل يتعين عليها ضمان حقوق الدول المشاطئة الأخرى.

وقد ترسخ تاكيد تلك القواعد العرفية الدولية في اعمال اللجان والمؤتمرات التابعة للأمم المتحدة، فقد جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية الاوربية التابعة للأمم المتحدة لعام 1952 ما ياتي[1] :

---

(1) شارل روسو، القانون الدولي العام، ترجمة شكري خليفة، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1982، ص 383

- ان دول نهر النيل وان كانت تملك حقوق السيادة الإقليمية على الجزء المار أو المتاخم لأراضيها الا ان هذا الحق مقيد بحقوق الدول الأخرى على هذا النهر التي يتعين احترامها.
- لكل دولة من الدول الاحدي عشر للنيل المشاطئة الحق بتطوير الجزء من الممر المائي الدولي المار أو المتاخم لأراضيها شريطة ان لا يؤدي إلى احتمال حدوث ضرر بليغ في حقوق الدول المشاطئة الأخرى.

تم التاكيد على تقييد ممارسة الدولة لسيادتها الإقليمية على جزء من النهر المار عبر أراضيها وحماية مجراه الطبيعي ومنع اساءة استخدامه.[2]

كما تعززت تلك القواعد العرفية الدولية في إطار اعمال ومداولات لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة التي اخذت على عاتقها الاهتمام بموضوع استعمالات المياه الدولية للاغراض غير الملاحية، الأمر الذي زاد ذلك الاهتمام منذ عام 1973 تنفيذا لتوصية الجمعية العامة للأمم المتحدة الواردة في قراراها المرقم (3071) المتخذ بدورتها (28)، حيث جاء في تقرير اللجنة " ان الدول

([1]) United Nations ،Legal Aspects of Hydro-Electric Development of Rivers and Lakes of Common Interest Document of European Economic Commission. 1952 ،p.3

([2])مؤتمر الأمم المتحدة للبئية وللتنمية البشرية المنعقد في (استكهولم) للفترة من 5-16 حزيران 1972، والذي حضره 1200 مندوب يمثلون 110 دولة

المتشاطئة على النهر الدولي تستطيع ان تستخدم مياه النهر الدولي طبقا لاحتياجاتها لكن بشرط ان لا تكون حريتها في ذلك للدول المشتركة معها في نفس النهر.[1]

شكلت لجنة فرعية لدراسة الموضوع وقدمت تقريرا بعنوان : " قانون استخدام المجاري المائية في الاغراض غير الملاحية " الذي أشار إلى بعض المعاهدات والوثائق الأمريكية والإفريقية والتي نص بعضها على انه[2]: " في الأنهار الدولية المتتابعة لا توجد سيادة مشتركة، كل دولة تستطيع استعمال المياه طبقا لاحتياجاتها بشرط ان لا يسبب ذلك ضررا يمكن ادراكه لاي دولة حوضية "، وباستمرار تلك الجهود تم التوصل إلى اتفاقية بهذا الصدد دونت القواعد العرفية الدولية التي تتعلق بحق الدول المتشاطئة في الاستخدام العادل للمياه الدولية المشتركة والتزامها بعد الأضرار بحقوق الدول المشاطئة الأخرى وباخطارها مسبقا عن الاعمال والمشاريع المراد تنفيذها بغية الحصول على موافقتها. هذا الأمر الذي لم تلتزم به إثيوبيا عند بدء تشييدها لسد النهضة الشئ الذي فتح الباب للنزاع والصراع بينها وبين دولتي السودان ومصر.

---

(1) United Nations ،The Use of the Water Courses in NonNavigational Affairs ،the Labor of Sixth Commission of International Law ،1973.

(2) صاحب الربيعي، القانون الدولي واوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الأوسط، ط1، السويد : استكهولم، توزيع دار الكلمة، دمشق، ص81

كما أشار التقرير إلى قرار معهد القانون الدولي المتخذ في (ساليزبورغ) عام 1961، المتضمن اعتراف كل دولة حوضية بحق استغلال المياه التي تجتاز أو تحد اقليمها بشرط ان تتقيد بالقانون الدولي وبحق انتفاع الدول الأخرى ذات المصلحة في نفس المجرى.

واكدت التوصية التي اتخذتها لجنة الموارد الطبيعية التابعة للأمم المتحدة باجتماعها في طوكيو للفترة من 24 اذار-4 نيسان / 1975، على ضرورة التقسيم العادل لمياه الأنهار الدولية وضمان حقوق كل الدول المتشاطئة في الوارد المائي للأنهار الدولية[1].

وفي المشروع الذي قدمته اللجنة القانونية الاستشارية الآسيوية – الإفريقية عام 1970 باجتماعها في (اكرا)، جاء تاكيد على ضرورة ضمان حقوق الدول المتشاطئة، حيث نصت المادة (2) على الزام الدول المتشاطئة باحترام الحقوق المكتسبة للدول الأخرى المشتركة معها في النهر، ومنع الدول المتشاطئة من القيام باي إنشاءات على لاقليمها من شانها احداث أضرار جسيمة ودائمة في اقليم دولة

---

[1] المادة 33 : "1- يجب على أطراف أي نزاع من شان استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدولي للخطر ان يلتمسوا حله بادي ذي بدي بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيمة والتسوية القضائية، أو ان يلجاوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها".

أخرى. واعطت المادة (6) الحق لكل الدول المتشاطئة في حصة عادلة ومعقولة في الاستعمالات المفيدة لمياه النهر الدولي.[1]

وكذلك في المشروع الذي قدمته اللجنة القانونية الاستشارية الاسيوية – الإفريقية عام 1973، جاء تاكيد على حقوق كل دولة بحصص عادلة ومعقولة من الاستعمالات المفيدة لمياه النهر الدولي، تطبيقا على نهر النيل موضع الدراسة ومنعا لاي اسصطراع على المورد المائي ونصت المادة (1) من ذلك المشروع على الزام الدول بالعمل بحسن نية عند ممارستها لحقوقها على المياه المارة بأراضيها استنادا للمبادئ التي تحكم علاقة حسن الجوار. ونصت المادة (2) على عدم احقية دولة المجرى النهري باستعمال المياه بشكل يترتب عليه أضرار جوهري للدول الأخرى.[2]

الخلاصة:

مما سبق فانالاعراف قد ارست مبادئ رئيسية تستند على عدم التعسف في استخدام الحق، والعدالة في تقسيم المياه على أساس حاجات كل دول حوض النيل، وضمان الحقوق المكتسبة لكل الدول والعمل وفق مبادئ القانون الدولي بحسن نية عند ممارسة السيادة الإقليمية لكل دول الحوض الاحدي عشر.

([1]) النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الدائمة المادة (33).

عأرضت هذا المبدأء اتفاقية عنتبي وذهبت إلى ابعد من ذلك امعاناً في الهيمنة على كامل مياه النهر وضعت الاتفاقية نصّاً يمنح السيادة الكاملة لكل دولة من دول المنابع على مواردها المائية العابرة للحدود، وحقها في الحصول على ما تحتاجه من حصص مائية بصرف النظر عن حاجة دولة المصب، وبصرف النظر عن وجود الموارد البديلة أو ما تمتلكه من بحيرات عذبة تستفيد بها وحدها بعيداً عن شراكة دولة المصب. كذلك نصَّت اتفاقية عنتيبي على أهمية الحفاظ على المستنقعات حفاظاً على التنوع والتوازن الاحيائي، بالإضافة إلى اعطاء الهيمنة والسيادة المطلقة للدول التي تقع فيها هذه المستنقعات لاقرار ما يخصها وبالتالي عدم اعتبارها ضمن الموارد المشتركة لدول حوض النهر بل مورداً خاصّاً بكل دولة.وفي هذا تجاهل واضح للقاتوت الولي وتجاهل للحقوق المكتسبة لدولتي النجري المصب في مياه النيل والحق الاصيل لدولة السودان الاصيل وهذا يعتبر انقلاب على القانون الدوليويسير في اتجاه الفكرة الإسرائيلية ببيع فائض كل دولة من المياه إلى التي تحتاجها كما انه خروح على السنة الكونية ورفضا واضح للحديث النبوي الكريم الذي يؤكد الشراكة في موارد أساسية بالشريك الاخر والمتاجرة أو الأضرار بحياة البشر وعدم الاستحواذ عليه متجاهلين ماقد يسببه ذلك من اذي للغير (الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلا والنار).

طرق ونماذج تقسيم المياه الدولية

نهر النيل:

لم تبنى الحدود بين الدول على أساس هيدرولوجية بل في أحيان كثيرة كان الحاجز المائي كالنهر يشكل خط الحدود بين أي دولتين. وفي معظم الحالات تتشارك الدول في الموارد المائية مثل دول تقع في منبع المورد وأخرى تقع في مصبه أو انها تتشاطىء مجاري الأنهار أو البحيرات المشتركة. وغالبا ما تكون دول المنبع أكثر غنى من مصادرها المائية من دول المصب أو دول الممر. وقد تطبق هذه الحالة على معظم المياه المشتركة في الدول الغربية التي تضم مثالين لأكبر الأنهار في العالم وهما حوض نهر النيل وحوضي نهر دجلة ونهر الفرات. تشمل الموارد المائية المشتركة فئتين هما المياه السطحية والمياه الجوفية. وتشكل المياه السطحية المشتركة بين دوله، أهمية استراتيحية تتطلب إدارة جيدة وتعاون مبني على أساس التكافوء أما المياه المشتركة بين الدول نفسها فانها بحاجة إلى معالجة خاصة .

تتحدث دول منابع النيل عن حصصها في مياه النهر، وبدات منذ العام 1995 تعقد المؤتمرات بهذا الشان وتضع الأفكار والمطالب التي تلقي بثقلها على السودان ومصر، ولا اظن ان المحاولات قد انتهت أو سوف تنتهي طالما ان هنالك أطراف خارجية لها مصالح في الحوض تسعي بكل الوسائل للحصول عليها. دول المنبع ستستمر في محاولاتها التفاوضية من أجل الحصول على حصص من مياه النهر، وفشل المفاوضات لا يعني انها ستمتنع عن استخدام مياه النهر

بصورة متصاعدة مع الايام. من المتوقع ان تاتلف هذه الدول فيما بينها وتقرر اتخاذ قرارات مائية بمعزل عن السودان ومصر، ومن المحتمل ان تجد من يؤازرها ويدعمها في الساحة الدولية سرا أو علانية.

من الوارد جدا ان متاعب السودان ومصر مائيا ستظهر تصاعديا في المستقبل ان لم يتم ايجاد الحلول العملية للمشاكل المائية التي تواجهها كل من دول المنبع والمصب، ومعها ليبيا أيضاً التي تنعم بكمية كبيرة من المياه الجوفية جنوب شرق البلاد بفضل نهر النيل. واذا تم دعم دول المنبع في جهودها لاستخدام نسب متزايدة من مياه نهرالنيل.

هناك حوالي 120 مليون عربي يعتمدون في حياتهم على مياه النيل، وهم، أو جزء كبير منهم، سيهيمون عطشا ان انخفض تدفق مياه النيل. ربما يستطيع السودان ان يتدبر امرها جزئياً بسبب هطول الأمطار على مناطقه الجنوبية، وبسبب بعض الينابيع المنبثقة من أرضه، لكن الكارثة في مصر ستكون مهلكة.

سوف نتناول طرق تقسيم المياه الدولية في مطلب ومن ثم نقدم نماذج لذلك التقسيم في مطلب آخر.

أولاً: طرق تقسيم المياه الدولية:

ابتداءً يمكن للدول الاتفاق على أسس تقسيم المياه الدولية المشتركة بينها من خلال عقد معاهدات أو اتفاقيات أو بروتوكولات توضح فيها الحقوق المائية لكل دولة فضلا عن الية لتسوية النزاعات المختلفة التي قد تنشا عند تطبيقها.

لقد عقدت الدول المشاطئة أكثر من (300) معاهدة واتفاقية بينها، وتوصلت الأمم المتحدة إلى صياغة اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية للاغراض غير الملاحية بتاريخ 21/ 5/ 1997، ورغم ذلك لم تتوصل الأمم المتحدة حتى الآن إلى صياغة معاهدة أو اتفاق محدد وملزم مبني على قواعد وأسس ثابتة لتقسيم المياه الدولية المشتركة بين الدول المتشاطئة[1].

ومن أهم المعاهدات والاتفاقيات ذات العلاقة بالموضوع والتي حرصت على ضمان حقوق الدول المشاطئة :

1/ معاهدة جنيف المعقودة عام 1923 والنافذة في 30/ 6/ 1935 والتي تضمنت المبادئ الاتية[2]:

1. جمعية القانون الدولي، تقرير حول المؤتمر الحادي والخمسين، هلسنكي، 1966.
2. الأمم المتحدة، التقرير الثالث حول قانون الاستخدامات غير الملاحية لمجاري المياه الدولية، 1981م.
3. عدم الأضرار بحقوق الدول الأخرى عند استغلالها الأنهار الدولية.
4. تمتع كل دولة في حدود احكام القانون الدولي العام بحرية القيام ضمن اقليمها بجميع الاعمال المتعلقة بتوليد الطاقة الكهربائية.

---

(1) صاحب الربيعي، مرجع سابق، ص34.

(2) المرجع السابق، ص34.

5. وجوب دخول دول الحوض في مفاوضات للوصول إلى معاهدات بشان تنظيم استغلال المياه الدولية.
6. ايجاد منظمة تتولى الإدارة والرقابة والاشراف على الأمن العام في اجزاء حوض النهر الدولي.

2/ معاهدة لوزان المعقودة في 24 / تموز / 1923 بين تركيا ودول الحلفاء. وقد نصت المادة (109) منها على انه : " في حالة عدم وجود شروط تخالف ذلك، فيما اذا نتج عن تثبيت الحدود الجديدة نظام هيدروليكي (القنوات، الفيضان، الري، الصرف، أو ما شابه ذلك) في دولة بتوقف على الاعمال المنفذة داخل اقليم دولة أخرى، أو اذا كانت هنالك عادة معمول بها في دولة طبقا لعادة سابقة على الحرب خاصة بالمياه أو القوة الهيدروليكية التي تقع مصدرها في اقليم الدولة الأخرى، فيعقد اتفاق بين الدول المعنية لحماية المصالح والحقوق التي اكتسبها كل منهم ".

3/ اعلان الدول الأمريكية الصادر في 24 / 12 / 1933، والذي تضمن العديد من المبادئ المتعلقة باستغلال المياه الدولية، لعل من اهمها ما ياتي[1]:

أ. الاعتراف بحق الدول في استغلال ما يقع ضمن سيادتها من مياه الأنهار الدولية للاغراض الصناعية والزراعية.

---

(1) المرجع السابق، ص35.

ب. عدم احقية أي دولة بدون موافقة الدول النهرية الأخرى القيام بتغيير مجرى النهر الدولي من أجل الاستغلال الصناعي والزراعي.

ج. يتوجب على الدولة الراغبة في القيام باعمال تتصل بمياه دولية اخطار الدول المعنية مع الوثائق المتعلقة بتلك الاعمال.

د. وعلى الدولة التي تسلمت الاخطار ان ترد بالسرعة الممكنة وبفترة لا تتجاوز الثلاثة اشهر من تاريخه، وان تحفظت فتعيين لجنة فنية مشتركة للوصول إلى اتفاق وبفترة لا تتجاوز الستة اشهر.

ه. وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق بين الدول المعنية بالطرق الدبلوماسية، يتم اللجوء إلى أسلوب الوساطة، وفي حالة تعذر ذلك يتم اللجوء إلى المعاهدات الجماعية أو الاتفاقيات السارية في قارة أمريكا.

ومن الجدير بالذكر ان السياق التاريخي قد بين لنا أهمية بعض تلك المعاهدات والاتفاقات الدولية في تحديد معايير وأساس حصة كل دولة، أو في حل المنازعات الناشئة بينها حلا سلميا، أو في ترسيخ قواعد قانونية دولية عرفية، أو في الاستناد عليها لتدوين تلك القواعد في إطار جهود الأمم المتحدة.

ومن خلال النصوص الواردة في الكثير من المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين دول العالم المتشاطئة لتنظيم استعمالات المياه الدولية المشتركة، يمكن استنتاج المبادئ التالية :

1- يتعين على دول الحوض النهري الامتناع من القيام باي إنشاءات هندسية على المجرى المائي من شانها الأضرار بالحصص المائية للدول المتشاطئة الأخرى

الا بعد مشاورتها والحصول على موافقتها مع اطلاعها على الخطط والوثائق المزمع تنفيذها لتفادي حصول توتر أو نزاع محتمل، وتشكيل لجان مشتركة تتولى الاشراف على إدارة المشروعات المشتركة في المياه الدولية.

2- احترام الحقوق المكتسبة لكل دولة بمياه الأنهار الدولية وضرورة توفير احتياجات كل منها المدنية والزراعية والصناعية.

3- أهمية التشاور والاتفاق بين دول الحوض النهري، وحل النزاعات الحاصلة بالوسائل السلمية بما يضمن التوصل إلى اتفاق يضمن حقوق كل الدول، وخاصة حصصها المائية في مجاري الأنهار الدولية.

4- تجنب الاعمال الفردية التي ينجم عنها الانتقاص من حقوق الدول الأخرى، ومنع التعسف في استخدام الحق المائي.

ثانياً: نموذج قسمة المياه الدولية (نهر النيل):

تتجسد في تحديد الأسس أو المبادئ العامة لتقسيم مياه نهر النيل كمياه دولية مشتركة بين البلدان المتشاطئة في إطار المعاهدات والاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف. ويمكن ايراد اهمها بايجاز وكما ياتي[1]:

---

(1) حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، بيروت: دار النهضة العربية، ط6، 1976، ص34.

1- اتفاقية (لاهاي) المعقودة في 16/ 5/ 1795 والمتعلقة بنهري (الموز) و(الايسكو)، وقد نصت على عن مجاري الأنهار تعتبر ملكية مشتركة غير قابلة للتنازل لجميع الدول التي ترويها مياه هذين النهرين.

2- المعاهدة الفرنسية – السويسرية المعقودة في 4/ 10/ 1824، والتي تضمنت توزيع المياه يتم مناصفة بينهما، وحرية استخدام المجاري النهرية لمنشات الري والصناعة ضمن اقليم كل دولة.

3- الاتفاقية الأمريكية – المكسيكية المعقودة في 21/ 5/ 1906، والتي نظمت جريان مياه حوض نهر (ريو جواندي الاعلى) وفقا لجدول زمني محدد بين الدولتين.

4- الاتفاقية المصرية – السودانية المعقودة في عام 1907، والتي بموجبها تلتزم السودان بعدم استخدام مياه نهر النيل الأزرق في الفترة ما بين 1/ 2–15/ 7 من كل عام لغرض تأمين الري في مصر.

5- المعاهدة الأمريكية – الكندية المعقودة في 11/ 1/ 1909 والتي تضمنت الانتفاع المشترك في الأنهار الحدودية بينهما، على أساس المبادئ الاتية :

أ. ان اقامة السدود في كل من الدولتين يمكن ان يؤدي إلى أضرار، اذا لم تخضع لموافقة الطرف الاخر.

ب. لكل دولة الحق في استخدام نصف المياه على طول حدودها لتوليد الطاقة الكهربائية.

ج. لكل دولة الحق بحصة عادلة من جميع المياه لاغراض الري.

6- المعاهدة المعقودة بين الاتحاد السوفيتي السابق وايران عام 1921 والتي تضمنت حق كل منهما المتساوي في استخدام نهر (أتراك) بالإضافة على الأنهار الحدودية والممرات المائية.

7- اتفاقية كينيا ومالي وموريتانيا والسنغال المعقودة في 7/ شباط/ 1964 والمتعلقة استخدام مياه نهر السنغال، حيث نصت المادة الأولى منها على ان الأطراف راغبة في تطوير التعاون بهدف الاستغلال المعقول لموارد نهر السنغال وتأمين المساواة بمعاملة المنتفعين من النهر.[1] ينطبق هذا الحال على نهر النيل موضوع الدراسة زالخلاف على توزيع النسب العادلة للمياه.

8- وفيما يتعلق بالسودان فانه يسعى إلى التوصل لاتفاقية طويلة المدى بشان تقسيم مياه نهر النيل المشترك وبسبب ما تعانيه مصر من انخفاض مناسيب المياه الواصلة إلى أراضيها، حيث بلغ الانخفاض من مليار متر مكعب سنوياً إلى مليار متر مكعب سنوياً، بسبب بناء ا لسدود إثيوبيا وبحيرات من جهة، وبسبب زيادة السودان لطاقتها التخزينية إلى (14) مليار متر مكعب سنوياً من جهة أخرى.[2]

---

(1)U.N International Law Commissio، Twenty-Sixth Sessio 6 May ،26 July 1974 ،Document CN.4/274 ،Vol.1،P.82

(2) صحيفة الصباح البغدادية، سبتمبر، 2007م.

وقد تم الاتفاق بين على زيادة الاطلاقات المائية لنهر الفرات بمقدار (200) متر مكعب في الثانية بهدف تحسين توليد الطاقة الكهربائية في سد حديثة والاستراتيجيات المستقبلية.[1]

يعود السبب في عدم التوصل إلى معاهدة دولية شاملة تتعلق بتقسيم المياه بين الدول المتشاطئة إلى ما يأتي :

أ-كثرة الأنهار الدولية وخصوصية وضع كل نهر عن الآخر.

ب-عدم اكتمال تدوين قواعد القانون الدولي المتعلقة بتقسيم المياه المشاطئه.

وبالرغم مما تقدم يمكن القول ان هنالك معاهدات متعددة الأطراف، تعلق موضوعها ببعض اغراض استخدامات الأنهار الدولية، مثل معاهدة فيينا لعام 1851، ومعاهدة برشلونة حول النظام الملاحي لعام 1921، ومعاهدة جنيف لعام 1923 حول تنمية الطاقة التي تمس أكثر من دولة. وتمثل تلك المعاهدات بداية إنشاء قواعد قانونية دولية متعلقة بالأنهار الدولية.

ان القواعد العرفية قد ارست مبادئ رئيسية تستند على عدم التعسف في استخدام الحق، والعدالة في تقسيم المياه على أساس حاجات كل دولة متشاطئة، وضمان الحقوق المكتسبة لكل الدول والعمل وفق مبادئ القانون الدولي بحسن نية عند ممارسة السيادة الإقليمية لكل دولة معنية.

ان مبدأ النصيب العادل لا يعني بالضرورة النصيب المتساوي، وانما يتحدد ذلك النصيب بما ينسجم مع احتياجات كل من دول الحوض المائي اجتماعيا واقتصاديا في استخدامات مفيدة.

يمكن للدول الاتفاق على أسس تقسيم المياه الدولية المشتركة بينها من خلال عقد معاهدات أو اتفاقيات أو بروتوكولات توضح فيها الحقوق المائية لكل دولة فضلا عن الية لتسوية النزاعات المختلفة التي قد تنشا عند تطبيقها. و ان السياق التاريخي قد بين لنا أهمية المعاهدات والاتفاقات الدولية في تحديد معايير وأساس حصة كل دولة، أو في حل المنازعات الناشئة بينها حلا سلميا، أو في ترسيخ قواعد قانونية دولية عرفية أو في الاستناد عليها لتدوين تلك القواعد في إطار جهود الأمم المتحدة. تتجسد أسس أو طرق تقسيم المياه الدولية بين الدول المتشاطئة بموجب المعاهدات أو الاتفاقيات التي عقدتها بما يأتي :

أ. يتم تقاسم المياه الدولية المشتركة بين الدول المعنية مناصفة.

ب. اعتبار المياه الدولية المشتركة ملكية مشتركة بين الدول المعنية.

ج. تنظيم جريان مياه حوض نهر معين وفقا لجدول زمني محدد بين الدول المعنية.

د. التزام دولة ما بعدم استخدام مياه نهر معين في فترة محددة من كل عام لغرض تأمين احتياجات دولة أخرى

ه. تشكيل هيئة فنية مشتركة تشرف على توزيع المياه بين الدول المعنية.

و. تأمين المساواة بمعاملة المنتفعين من المياه الدولية المشتركة.

خلاصة :-

تحصل مصر وفق اتفاقات عام 1929 على حوالي 55 مليار م3 من مياه نهر النيل، بينما يحصل السودان على حوالي 18 مليار م3. لقد تمت صياغة هذه الاتفاقات مع بريطانيا التي كانت مهيمنة في ذلك الوقت، وهي تعتبر مرجعية قانونية لاي بحث في اقتسام النهر، من المعروف انه لا لا يوجد قانون دولي معين واضح المعالم بشان اقتسام مياه الأنهر بين الدول ذات العلاقة، لكن من العرف الدولي ان يتم التوافق بين مختللدول الدول التي يمر منها النهر سواء كانت دول منبع أو دول مصب، على ان تبقي هذه الدول للنهر نفسه حصة تصل عرفيا إلى حوالي25٪ والحصص المخصصة للسودان ومصر لم تعد تكفي، ومصر الان بحاجة إلى أكثر من 10 مليارات متر مكعب اضافية .

عدد السكان يزداد في مختلف الدول، وكذلك الاحتياجات المائية بسبب التوسع في الزراعة والصناعة والخدمات، والضائقة المائية لا مفر ستزداد، علينا ان نقر بحق الدول الأخرى في مياه نهر النيل، وبالتاكيد لا نريد ان نكيل بمكيالين بحيث نطالب تركيا بتسهيل جريان المياه إلى سوريا والعراق، وفي نفس الوقت ننكر على بوروندي واوغندا وإثيوبيا وغيرها من الدول حقوقها في المياه. لكن هذا الاعتراف لا بد ان ياخذ بعين الاعتبار احتياجات السودان مصر التي تعتمد بنسبة تفوق ال90٪ على النيل في احتياجاتها المائية، للان المسالة بالنسبة ليست

مجرد رفاهية أو مجرد زيادة رقعة أرض زراعية، وانما مسالة حياة أو موت. بالنسبة للعديد من الدول، الحرص على استغلال أفضل للمياه يرتبط بمسالة التطور الزراعي والصناعي وزيادة الدخل القومي، لكن بالنسبة لمصر مياه النيل تعني الحياة، وبالنسبة للسودان قد تعني نصف الحياة. ولهذا يجب البحث عن حلول قانونية توافقية ترضي الجميع، وتبعد شبح الصدام والصراع.

المبحث الثالث
مبادرة حوض النيل

بدأت محاولات الوصول إلى صيغة مشتركة للتعاون بين دول حوض النيل في 1993 من خلال إنشاء اجندة عمل مشتركة لهذه الدول للاستفادة من الامكانيات التي يوفرها حوض النيل.

في 1995 طلب مجلس وزراء مياه دول حوض النيل من البنك الدولي الاسهام في الأنشطة المقترحة، وعلى ذلك أصبح كل من البنك الدولي، صندوق الأممالمتحدة الانمائي والهيئة الكندية للتنمية الدولية شركاء لتفعيل التعاون ووضاليات العمل بين دول حوض النيل.

في 1997 قامت دول حوض النيل بإنشاء منتدى للحوار من أجل الوصول لأفضل الية مشتركة للتعاون فيما بينهم، ولاحقاً في 1998 تم الاجتماع بين الدول المعنية – باستثناء اريتريا في هذا الوقت – من أجل إنشاء الآلية المشتركة فيما بينهم.

في فبراير من العام 1999 تم التوقيع على هذه الاتفاقية بالاحرف الأولي في تنزانيا من جانب ممثلي هذه الدول، وتم تفعيلها لاحقا في مايو من نفس العام، وسميت رسميا باسم: "مبادرة حوض النيل"،

تضم الاتفاقية مصر، السودان، اوغندا، إثيوبيا، الكونغو الديمقراطية، بوروندي، تنزانيا، رواندا، كنيا، اريتريا.[1]

---

(1) أحمد موسى، " مركز مصر في مسالة مياه النيل "، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد (14)، 1958

محاصصة المياه بين دول حوض النيل من شانها اثارة الخلافات بين هذه الدول، اذ يجد المتتبع لاتفاقيات المياه التي حصلت منذ القدم انها كانت تدور حول استغلال مياه نهر النيل بما يعود بالنفع على كل دول الحوض دون المساس بحقوق مصر التاريخية في هذه المياه. وفقا للاعراف القانونية في تقسيم المياه المشتركة.[1]

كانت الاتفاقيات السابقة كلها تنص على عدم المساس بحقوق مصر التاريخية في مياه نهر النيل وعدم اقامة مشاريع بتلك الدول من شانها احداث خلل في مياه النيل أو التقليل من كمية المياه التي تجري في الأراضي المصرية لاجل كبح جماح اطماع الدول الاستعمارية مقابل بعضها البعض حتى لا تندثر مصر وتذهب ضحية الاستعمار .

جاءت اتفاقية عام 1929 بين مصر وبريطانيا -التي كانت تنوب عن السودان واوغندا وتنزانيا- متناغمة مع جميع الاتفاقيات السابقة، فقد نصت على ان لا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية اية اعمال ري أو كهرومائية أو اية اجراءات أخرى على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها، سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية والتي من شانها انقاص مقدار المياه التي تصل مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي

(1)علي أبو هيف، القانون الدولي العام ص 191، مرجع سابق.

وجه يلحق ضررا بالمصالح المصرية، كما تنص على حق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه. نص عن البحث التغيرات في المواقف والمشروعات التي تناهض الاتفاقات بيع المياه اداة تقسيم المورد الحيوي.[1]

ورغم ان مياه النيل محدودة لكن يمكن بقدر من التعاون ترشيد استخداماتها وزيادة واردها لتحقيق أهداف وبرامج دول حوض النيل جميعها والاستفادة القصوي من منافع النيل الأخرى. لقد ان للسودان ومصر ان يتخليا عن الاتفاقيات السابقة 1902 و1929 1959 والانضمام إلى اتفاقية عنتبي وهذا الاتفاق سيقود إلى الاستفادة القصوي من منافع حوض النيل الأخرى.

اتفاقات مياه النيل وقد أدى تمسك السودان ومصر باستخداماتها وحقوقهما القائمة (وهو ما يعني المطالبة بالاعتراف باتفاقيات 1902 و1929 و1959 إلى انهيار المفاوضات حول اتفاقية الاطار التعاوني. فالتمسّك بهذه الاستخدامات والحقوق نسف الأرضية التي انبنت عليها مبادرة حوض النيل. فقد وافق وزراء المياه ووقعوا في 22 فبراير عام 1999 على رؤية المبادرة والتي هي في الأساس الانتفاع المنصف والمعقول. وقد شمل التوقيع والقبول على رؤية المبادرة وزيري المياه من السودان ومصر. وهذا بالطبع يثير السؤال ان كان السودان ومصر

---

[1] سلمان محمد أحمد، مرجع سابق ص 283.

يتفاوضان بحسن نية في اتفاقية الإطار التعاوني لحوض النيل، بل وفي كل برامج ومشاريع مبادرة حوض النيل.

نتائج التفاوض وتنازلات السودان الكبيرة في 1954 –1958 قد زاد سوءا بالفشل في تطبيق اتفاقية مياه النيل على أرض الواقع، في مشاريع الري في السودان، في العام 1954م اتصل السودان مع مصر بشان السماح له ببناء خزان الروصيرص لري امتداد المناقل بمشروع الجزيرة، دارت خمس جولات من المفاوضات حول مياه نهر النيل من سبتمبر 1954م إلى يناير 1958م وظل عبدالله خليل في اتصال مع المصريين إلى ما قبل انقلاب 17 نوفمبر من نفس العام. وقد فشلت كل المحاولات في الوصول إلى اتفاق بشان تقاسم المياه. وصبيحة استلام الفريق ابراهيم عبود السلطة في 17/11/1958م يتبلور موقف البلدين التفاوضي في تقاط أساسية لاتفاقية 1959 فيها كثير تنازلات قابلها القيادات الدينية والسياسية للأحزاب الثلاثة آنذاك (الأمة والوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي) مع فوز مصر باتفاقيتين أخريين (الاتفاق المالي والتجاري واتفاقية المسائل الجمركية) انتزعتهم من الفريق عبود في شهر واحد مافشلت ان تتوصل اليه في سنوات خمس مع الأحزاب السياسية وقد رجحت كفة مصر في الاتفاقية بل يمكنني القول ان مصر نجحت بمنهج تدريجي في انتزاع كل التنازلات التي كانت تطالب بها منذ بداية المفواضات في سبتمبر 1954 .

1/ فاجأت مصر السودان بربط موافقتها على بناء خزان الروصيرص بموافقة السودان على قيام السد العالي. وبالرغم من اعتراف السودان في البدء إلا انه وافق عام 1955م في ابريل شريطة ان تتم تعويض أهالي منطقة وادي حلفا تعويضاً كافياً. وافقت حكومة مصر لكنها لم تلتزم وتحمل حكومة الفريق عبود اعباء تعويض الأهالي وفقد السودان مناطق سياحية وآثار تقدر بملايين الدولارات. مع العلم بان مصر اخذت موافقة اليونسكو في حماية المناطق التاريخية والاثارية. ولم يفلح السودان في هذا الجانب...... وكان ذلك فشلاً زريعاً للثروة والحضارة السودانية وهزيمة للحكومة السودانية وانتصار على ظلم من الحكومة المصرية لدولة ترعى حسن الجوار والمصالح المشتركة لدولتي وادي النيل.

2/ احتدم الخلاف في التعويض حجمه العادل لأهالي منطقة حلفا. فبينما طالب السودان مبلغ 35 مليون جنيه مصري عرضت مصر 10 مليون نقط شاملة التعويض على الآثار والمعادن، وبارغم من ان السودان آثار مسالة الشلال الثاني (سمنه) الذي ستغرقه مياه السد العالي والتعويض عن الطاقة الكهربائية المتاحة التي سوف يخسرها السودان نتيجة غرق الشلال وطالب بمده بكهرباء من السد العالي لكنه لم يواصل مطالبته بذلك.

3/ إصرار مصر على ان السد العالي لمصلحة السودان ومصر وطالبت ان يتحمل السودان نصف فاقد التبخر في بحيرة السد العالي. (رفض السودان موضحاً

موقفه بأنه سوف يحتاج لبناء سدوده لاستخدام نصيبه من المياه وهنا سوف يكون تبخراً للمياه أيضاً).

4/ اشتراط مصر بأن السودان لا يبدأ خزان الروصيرص الا بعد اكتمال بناء السد العالي .

5/ وافقت مصر على توزيع المياه قبل بناء السد العالي مع اصرارها على تقاسم السودان فاقد التبخر عند بحيرة السد العالي قبل توزيع الفائض وعدم بناء خزان الروصيرص حتى اكتمال السد العالي وهذا مارفضه السودان.

6/ اختلاف الفريقين في كمية المياه التي يتبناها لنفسه وللطرف الاخر،تحدثت مصر عن 8مليارات للسودان وارتفعت 11ثم 13 مليار متر مكعب، اصر السودان على معادلة السيد كوري (عضو لجنة مشاريع النيل 1920)وهي توزيع الفائض بين الدولتين مناصفة بعد خصم الحقوق المكتسبة. رفض السودان اتفاقية1929م ووصفها بانها ترتيبات إداريةبين شريكين الحكم في الحكم الاستعماري ايدها السيد فان سان تين الخبيرالهولندي الدولي الذي استعانه به السودان.

7/ ادعاء مصر ان نصيبها 52 وليس 48 ملياراً مع ادعائها ان مجمل مياه النيل 80 وليس84 في الجولة الثالثة.

وفشل السودان في استخدام مياه النيل التي قدّم الكثير من أجل الحصول على نصيب منها وقد برز الضعف التفاوضي للوفد السوداني في مسألة ترحيل

أهالي وادي حلفا. فقد أدى قيام السد العالي إلى الترحيل القسري لأكثر من 50.000 من السودانيين النوبيين، وعلى اغراق مدينة وادي حلفا و27 من القرى شمال وجنوب المدينة التي عاش فيها هؤلاء المهجرون واباؤهم وأجدادهم لعشرات الآف من السنين. وقد غرقت مع تلك القرى 200.000 فدان من الأراضي الزراعية الخصبة (وأراضي أخرى بحوالي نفس هذه المساحة كان يمكن استصلاحها)، وأكثر من مليون شجرة نخيل وحوامض في قمة عطائها. واندثرت مع كل هذا أيضاً اثارٌ لا تقدر بثمن، لحضارات امتدت عبر حوض النيل شمالاً حتى ضفاف البحر الأبيض المتوسط في إفريقيا وآسيا. وقد فقد السودان كذلك معادن من حديد وذهب لا أحد يدري حتى الآن كميتها وقيمتها الحقيقية، وشلالات كان يمكن ان تولد أكثر من 650 ميقاواط من الكهرباء، غرقت كلها في بحيرة السد العالي إلى الابد. ولم يطالب السودان بمده ببعض كهرباء السد العالي رغم الحديث عن ذلك في أوساط الحكومة السودانية وقتها، ورغم معقولية المطلب.

فقد النوبيون المهجرون جزءاً كبيراً من تراثهم، وثقافتهم، وتاريخهم، وفقدوا أيضاً مراتع طفولتهم وقبور احبائهم وطرائح اوليائهم. وتم ترحيلهم بسرعةٍ، كاول هجرة مائية في السودان. وقبل اكمال اجراءات التهجير القسري اللأزمة، وبعد ان جردتهم الحكومة من ابسط مقومات المشاركة والتشاور في مثل ذلك الأمر الهام. وقامت الحكومة بإعادة توطينهم قسريا إلى مناطق تبعد مئات الاميال

عن مناطقهم الاصلية، وتختلف اختلافا تاما عنها في الطقس والتركيبة الاجتماعية ونوعية الأراضي الزراعية وعلاقات الإنتاج.

يبلغ عدد الاتفاقات والمعاهدات الدولية بين دول حوض نهر النيل هي عشرة اتفاقيات، يتضح عدم وجود اتفاقية تضم كافة دول حوض النيل لتنظيم استغلال مياه النهر و الاتفاق علي حصص الدول، فقد اتخذت غالبية الاتفاقيات شكلاً ثنائياً. و بالتالي فإن هناك حاجة إلي اتفاق جماعي يجمع دول حوض النيل جميعاً و يحافظ علي حقوق جميع الدول في الانتفاع بمياه النيل.

كان للمستعمرالأجنبي الدور الأكبر في وضع بنود الاتفاقيات والتوقيع بالنيابة عن دول حوض النيل. و لعبت بريطانيا دوراً رئيساً في تنظيم استغلال المياه وقامت بتوقيع عدد كبير من الاتفاقيات بهدف الحفاظ على مصالحها ومصالح مصر و السودان في مياه النيل.

مبادرة حوض النيل 2010:

وصفت المبادرة بانها شراكة إقليمية تحدت في اطارها دول حوض النيل في مسعاها نحو التنمية المستدلمة لمياه النيل ولادارته وتم الاتفاق بين دول الحوض وفق الحق في المياه وفق اتفاقة الأمم المنحدة حول استغلال مجاري المياه الدولية للأغراض غير اخذين في الاعتبار ضرورة التعاون بين الدول وتحقيق المنفعة في تلبية حاجات هذه الدول من المياه وتبادل الخبرات والأبحاث الملاحية بموافقة

البنك الدولي على خطة عمل تحفظ عليها السودان ومصر في أول الأمر ولعد المصادقة رسميا على المبادرة وعلى برنامج الرؤية المشتركة على النحو التالي :

(تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة عن طريق الاستغلال العادل والاستفادة من الموارد تامائية المشتركة لحوض النيل).

موجهات المبادرة العامة ما يلي :

1. التنمية مستدامة في المجال السوسيو-إجتماعي، من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانيات المشتركة التي يوفرها حوض نهر النيل.
2. تنمية المصادر المائية لنهر النيل بصورة مستدامة لضمان الأمن، والسلام لجميع شعوب دول حوض النيل.
3. تحقيق فاعلية نظم إدارة المياه بين دول حوض النيل، والاستخدام الأمثل للموارد المائية.
4. العمل علي آليات التعاون المشترك بين دول ضفتي النهر
5. استئصال الفقر والتنمية الاقتصادية بين دول حوض النيل.
6. التأكد من فاعلية نتائج برنامج التعاون بين الدول، وانتقالها من مرحلة التخطيط إلى مرحلة.

المفارقات والتناقضات نظرياً وتطبيقياً وماذا حدث للمجالات .

تقوم المبادرة على برنامجين أساسيين :

الأول :-

الرؤية المشتركة (Shard Vision Program) : ويركز على خلق بئية مناسبة للتعاون عن طريق أنشطة ومشروعات تركز على دراسة الموارد المائية وحمايتها وبناء القدرات البشرية والمؤسسية.

الثاني :

برنامج الأحواض الفرعية :- (Sup Action Program **) :-**

وهذا يعني بتحديد وتنفيذ مشروعات تنموية ذات فائدة ومنافع مشتركة لترجمة مشارئع الرؤية المشتركة على الواقع باعتبار التنمية العابرة تحت مظلة هيكل اطاري مؤسسي قانوني متفق عليه بين الدول.

يحتوي البرنامج على سبعة مشروعات على النحو التالي:-

1. إدارة وتخطيط الموارد المائية. إثيوبيا.
2. ترشيد استخدام المياه للإنتاج الزراعي. كينيا.
3. مشروعات البيئة عبر الحدود الدولية. الخرطوم.
4. الربط الكهربائي لدول الحوض. تنزانيا .
5. التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقسمة المنافع. يوغندا .
6. التدريب الوظيفي. مصر.
7. بناء الثقة ومشاركة المنتفعين.يوغندا .

تم التفكير في تلك المشروعات وتخطيطها وتوزيع مقارها على دول الحوض السيعه لتكون أساسا للتعاون الإقليمي ولتهيئة المناخ المناسب للاستفادة المثلي من موارد الحوض لمصلحة شعوب المنطقة. وقد تم افتتاح مشروع البيئة بالخرطوم في مايو العام 2004م.

لقد ساعدت برامج التعاون السابقة إلى حد كبير في تنظيم استغلال الموارد المائية بحوض النيل لفترة طويله ولكن مستقبل تخطيط وتنمية تخطيط وتنمية واستغلال الموارد المائية يعتمد في المقام الأول على وجود إطار مؤسسي قانوني تتفق عليه دول الحوض حد ادني للتعاون يشمل يشمل الاطر العامة بالإضافة إلى بعض الاطر الخاصة بالحوض بدون التعرض إلى التفاصيل الدقيقة التي تعطل مسار التعاون وان لا تربط برامج التنمية باي شرط مسبق غير بناء الثقة بين الدو رالتعاون في المشروعات المائية الموقعة الأمر الذي يحتاج إلى جهد وقت لخلق بيئة صحية للتعاون والتفاوض. حيث يمكن بناء الثقة عبر :

1/ توسيع دائرة التعاون في المشارئع غير المائية.

2/ رفع كفاءة المؤسسات والكادر العامل في مجال المياه وتلادل البحوث التطبيقية عن طريق الحوار بين المستويات المتقاربة.

مواقف دول الحوض:

إن مستقبل المياه ينذر بالخطر، ففي دراسة للبنك الدولي للعام 2017 يتوقع أن يرتفع الطلب علـي المياه 277.212 مليار في 1985 إلى 501.301 مليار م

في2030عام، لزيادة عدد السكان وزيادة المتطلبات المائية للغذاء و الصناعة وعلى دول حوض النيل أن تأخذ مسألة المياه مأخذ الجد من الآن فصاعداً، وولا تجعله عرضة لأطماع الدول الأجنبية التي لم تنته منذ عهود الاستعمار، لقد تم رفع بند الأمن المائي إلي رؤساء دول حوض النيل لحل الخلاف حول صياغته ومن الناحية الإجرائية ولا يجب إعادة النظر في هذا البند إلا بعد موافقة رؤساء الدول علي ذلك

بدأت أزمة مياة النيل في الانفجار منذ مايو الماضي2009، بعد المؤتمر الذي عقدة وزراء مياة دول حوض النيل في "كنشاسا" الكونغو الديمقراطية، عندما طالبت مصر بالالتزام بمبدأ التشاور والإخطار المسبق في حالة إقامة أية مشروعات مائية علي ضفاف النيل، وذلك بالاتفاق مع ما نص عليه القانون الدولي من ضرورة التزام دول المنبع بعدم إحداث اي ضرر لدول المصب وبما يتفق مع حقوق مصرالعرفية والتاريخية في حصة مياة النيل، فوجئت مصر باصداردول حوض النيل بياناً مشتركا في الاجتماع الطارئ المنعقد فيالاسكندرية في يوليو من نفس العام الجاري حددت فيه موقفها من نتائج اجتماع كنشاسا علي أساس قيام مبادرة تستهدف حوض النيل بكامله، وعلي أن تلتزم الجهات المانحة بدعم المبادرة.

صدرت تحذيرات بإستبعاد دول المصب (السودان ومصر) من توقيع الاتفاقية في حالة عدم الموافقة علي بنودها. وقد تمثلت نقط الخلاف الرئيسية في

مطالبة دول حوض النيل خاصة تنزانيا وكينيا وأثيوبيا، وانضمت إليهم أيضاً أوغندا في **إعادة النظر في الاتفاقيات القديمة** التي تحكم دول حوض النيل بدعوى أن الحكومات القومية لم تبرمها ولكن أبرمها الاحتلال نيابة عنها بالاضافة الي المطالبة بالاستغلال المتساوي لحوض النيل بدعوي أن هناك حاجة لدى بعض هذه الدول خصوصا كينيا وتنزانيا لموارد مائية متزايدة. بل وهددت الدول الثلاثة (تنزانيا كينيا وأثيوبيا) بتنفيذ مشروعات سدود وقناطر علي نهر النيل تقلل من كميات المياه التي ترد إلي مصر.

ان النزاعات حول استخدامات مياه حوض النيل بدات في الظهور مع بداية القرن السابق.ورغم ان الاتفاقيات الاستعمارية على نهر النيل سبقت بداية القرن الماضي، إلا ان العام 1902 شهد اتفاقية بريطانيا وإثيوبيا التي اعطت بريطانيا حق النقض على مشاريع إثيوبيا التي تؤثر على استخدامات مصر من نهر النيل. واذا كانت مصر بعد رحيل بريطانيا قد ادعت انها قد ورثت ذلك الحق الاحادي، فقد اعلنت إثيوبيا تلك الاتفاقية لم يتم التصديق عليها في إثيوبيا، وان نصوص الاثنين غير مطابقة، وعليه فلا الزامية البتة من هذه الاتفاقية على إثيوبيا، لم تمض على هذه الاتفاقية غير سنوات حتى نشب خلاف حاد بين السودان ومصر كان مشروع الجزيرة واستخدامات مياه النيل الشرارة التي اشعلت ذلك النزاع، كانت الإدارة الثنائية في الخرطوم بلا مصادر دخل لتغطي تكلفة الإدارة، وخدمات صحة وتعليم وطرق وكهرباء، ومشاريع تنمية.

كان مشروع الجزيرة هو الضوء الخافت في نفق الفقر والبؤس والتخلف وقتها غير ان مصر رات في ذلك المشروع تحديا حقيقا واعتداء على حقوقها المائية، وعلى انجازاتها الاقتصادية، رات مصر في المشروع انتقاصا لدورها في مراقبة مياه النيل في السودان. وقد تجسد ذلك الدور في تعيين مفتش للري المصري في السودان بعد ان اوضح لورد كرومر لكتشنر (حتى قبل ان يبدا احتلاله لكل السودان) ان مسالة مياه النيل في السودان سوف تدار من القاهرة، وليس من الخرطوم.

حاولت اللجان المختلفة التي كونتها لندن والقاهرة التوفيق بين استخدامات مصر القائمة والمتوقعة لمياه النيل، وحقوق السودان في التنمية ومحاربة الفقر والجوع، ومن خلال بدء استعمالاته لمياه النيل. كانت جهود تلك اللجان هي ترجمة حقيقة لمحاولة التوفيق بين نظريتي القانون الدولي للمياه: الانتفاع المنصف والمعقول، والالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شان فالسودان كان يطالب بنصيبه المنصف والمعقول من مياه النيل، بينما كانت مصر ترفع راية الالتزام بعدم التسبب في ضرر لاستعمالاتها القائمة وحقوقها المكتسبة.

بدات ذلك الجهد لجنة المهندسين ماكدونالد وماك كلور والتي اعطت الضوء الاخضر لقيام مشروع الجزيرة. لكن هنالك القيود، وكان هنالك المقابل ايضا. كانت القيود ان لا تزيد مساحة مشروع الجزيرة المروية 300،000 فدان، وكان المقابل إنشاء خزان جبل اولياء لمصلحة مصر الحصرية، مقابل خزان سنار لري

مشروع الجزيرة. وهكذا برزت نظرية سد مقابل سد وأصبحت سابقة في العلاقات المائية بين السودان ومصر[1].

تراجعت مصر عن قرارها قبول مشروع الجزيرة اثر الانخفاض التاريخي الكبير في سريان نهر النيل عام 1913. اعطي ذلك الانخفاض في منسوب النيل المنتقدين لمشروع الجزيرة فالقاهرة الصوت الاعلى.

وتوالي تكون اللجان لمراجعة القرار السابق. فتكونت لجنة السادة جون غيبي، وسيمبسون، وهاري توماس كوري لتؤكد قرار لجنة ماكدونالد، ولكن بعد ملء الفراغات في ذلك القرار. وقد شملت الاضافات تاكيد حق مصر التاريخي والمكتسب في ري 5،400،000 فدان مقابل 300،000 للسودان. وقد اوضح المهندس الأمريكي السيد كوري ضعف القرار الذي اصره عليه زميلاه في اللجنة فقد راي التركيز عكس زميله، على تحديد كميات المياه التي راي وجوب تخصيصها لكل دولة، لتروي بها ما تستطيع وما تشاء من الأراضي، بدلا من تحديد مساحة الأراضي المروية لها. وقد اكد التاريخ صحة موقفه عندما الغت لجنة السادة كانتر كريمرز، وعبد الحميد باشا سليمان، وماك قريقور تلك المعادلة ووضعت مكانها معادلة لتقاسم المياه بين السودان ومصر غير ان اللجنة الثالثة ركزت على مواعيد استخدامات وكميات المياه لكل دولة، معطية مصر نصيب

([1])محمد سلمان، السودان ومياه النيل النزاعات والمفاوضات والاتفاقيات ومستقبل علاقات حوض النيل، الخرطوم، مركز أبحاث السودان، ص413.

الاسد من مياه النيل. انتهي أمر اللجان بقيام خزان سنار للسودان، مقابل خزان جبل اولياء لمصلحة مصر. وأصبح خزان جبل اولياء أول سدا في العالم يًقام في أراضي دولة للمصلحة الحصرية لدولة أخرى. كما ان تلك المعادلة وضعت سابقة سد مقتبل سد وقد لجات مصر إلى تلك السابقة عندما اصرت على قيام السد العالي مقابل خزان الروصيرص ونجحت كاملا في ذلك المسعى في نهاية المفاوضات. 1929 التي اعطت مصر حق النقض على مشاريع السودان المستقبلية. وقد تضنت تلك الاتفاقية حق النقض لمصر في أي استخدامات لمياه النيل، ليس في السودان فقط، ولكن في المستعمرات البريطانيا في حوض النيل، وتحديا كينيا يوغنديا وتنجانيقا. ثم تنازل السودان تنازلات كبيرة خطيرة خلال كل من جولات التفاوض المتعددة مع مصر. ونتج عن ذلك الحماس والاندفاع والتنازلات ان جاءت اتفاقية عام 1959 مليئة بالنواقض والعيوب على السودان.من 1960 و2008 حوالي 109 ميار متر مكعب، أشار إلى ذلك تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وهذا يعني ان نصيب السودان من هذه الزيادة هو اثنا عشر مليار متر مكعب كل عام منذ عام 1960. بالطبع لم يطالب السودان بهذه الكمية من المياه بسبب فشله في استعمال نصيبه الاصلي بموجب اتفاقية مياه النيل لعام 1959. فما معنى المطالبة بمياه اضافية اذا كان السودان قد فشل في استعمال نصيبه الاصلي. ودون شك فهذه كمياتٌ كبيرةٌ من المياه.

تنزانيا:

صرحت الحكومة التنزانية بأن الاتفاقيات المائية المبرمة في عهد الاستعمار ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا لتنظيم استفادة مصر من بحيرة فكتوريا والتي تعطي الحق لمصر أن توافق أو لا توافق على أي مشروع يقترحه أي طرف من أطراف دول حوض النيل للاستفادة من المياه لا تلزمها علي الاطلاق، وإنها ستمضي قدما في إنشاء مشاريعها دون استشارة مصر. كذلك طالبت بتزويدها بمياه بحيرة فيكتوريا عبرأنابيب تمتد 170 كم2 لتوصيلها 24 قرية وأجزاء واسعة في الشمال الغربي وذلك تجنباً لأزمة المياه والجفاف. الأمر المتوقع أن ترفضه السودان ومصر باعتبارهما من دول المصب لنهر النيل؛ لأنه سيؤثر على حصتهما من المياه.

وقد اعلنت يوغندا في 30 نوفمبر عام 1959 نيابةً عن دول البحيرات الاستوائية ان الاتفاقية مرفوضةٌ ولا الزامية لها على هذه الدول. ولابد من الاشارة هنا، كما ذكرنا من قبل، إلى انه من المبادئ الأساسية والأولية للقانون الدولي ان الاتفاقيات الدولية لا تخلق اية التزامات على دولةٍ ثالثة الا اذا وافقت عليها تلك الدولة صراحةً أو ضمنا ان اتفاقية عام 1959 غير ملزمةً لدول النيل الأخرى.

كينيا:

أعلنت رفضها وتنديدها - منذ استقلالها - بهذه الاتفاقيات القديمة لمياه النيل لأسباب جغرافية واقتصادية، مثل رغبتها في تنفيذ مشروع استصلاح

زراعي، وبناء عدد من السدود لحجز 67٪ من المياه في داخل حدودها منذ العام 1983 عأرضت مبدأء المورد الطبيعي المشترك بالرغم من ان كينيا بلد زراعي وتسقط أمطاره بشكل كافي للزراعة الا ان فترات الجفاف الموسمية تكثر أيضاً، بل وألقت باللوم علي المعاهدة في أن الأراضي الزراعية الكينية غير قابلة للزراعة، علي الرغم من أن الزراعة هي الدعامة الأساسية للاقتصاد الكيني. ولذلك باتت الحكومة الكينية مطالبة بإعادة التفاوض حول معاهدة حوض النيل في جميع عهودها ١٩٥٩واتفاقية ١٩٢٩ .

كما ان كينيا قد اعلنت بانها ستمنح فترة سماح للعمل باتفاقية 1902 بشرط المعاملة بالمثل بعد عامين من استقلالها ولن تعترف الا بالاتفاقات التي ابرمها لاعتبارها دولة مستقلة وانها تستهدف الاستغلال الكامل والأمثل لمياه النيل

إثيوبيا:

أعلنت أثيوبيا رفضها لاتفاقية في 26 _2_1956 وصرحت عبر جريدتها الرسمي في حوض النيل الأزرق، بانها سوف تحتفظ لاستعمالها الخاص مستقبلا بمورد النيل وتصرفاته بالاقليم أي 86٪ من ايراد النهر باكمله.، بل وسعت منذ عام 1981و قامت بالفعل بتنفيذ "عدم وجود اتفاقيات بينها وبين الدول النيلية الأخرى والذي يؤثر علي حصتها في جميع عهودها، مليار متر مكعب سنوياً ٥،٠ مصر من مياه النيل بحوالي نهر عطبرة، ومشروع "خور الفاشن الذي يقع أقصي شرق إثيوبيا ويؤثر في المياه التي مليارات متر مكعب، و مشروع "الليبرو "علي

نهر السوباط، و اخيرا قامت باستكمال إنشاء أعلي سد في القارة الإفريقية علي منابع النيل، وهو سد "تيكيزي الذي يبلغ ارتفاعه188 متر، والذي يقوم بحجز 4.5 مليارات"مكعب من المياه كانت تصل إلى مصروذلك في شهر فبراير2009 ويوفر كهرباء ما مقداره 17 ألف ميقاوات.

أخيراً بالنسبة **لأوغندا** :أعلنت أيضاً أوغندا أنها ستقيم مشروعا لانتاج الطاقة الكهربائية علي فروع نه **لا** لنيل بدون أن تأخذ أي موافقة مسبقة من مصرو السودان دول المصب.

موقف السودان ومصر:

اشترطت مصر للتوقيع علي الإطار القانوني والمؤسسي لاتفاقية حوض النيل أن تتضمن الاتفاقية في البند الخاص بالأمن المائي، نصاً صريحاً يتضمن عدم المساس بحصة مصر وحقوقها التاريخية في مياه النيل، وكذلك أن تتضمن الاتفاقية بند خاص بضرورة الإخطار المسبق عن أى مشروعات تقوم بها دول أعالي النيل.

لم تمانع مصر أيضاً من إقامة أية مشروعات تنموية في دول أعالي النيل شريطة أن لا يؤثر بحقوقها القانونية و حصتها في مياة النيل وتقديم العون والتنسيق مع دول حوض النيل سواء داخل المبادرة أو خارجها في مجال التدريب أو تبادل الخبراء والمساعدة في إيجاد التمويل اللازم للمشروعات التي تعود بالفائدة على

دول الحوض، ولكن ذلك" في إطار احترام حقوق حصص المياه التي حددتها الاتفاقيات القائمة.

طالبت الاتفاقية بأن القرارات الخاصة بتعديل أي من بنود الاتفاقية أو الملاحق بالإجماع وليس بالأغلبية، وفي حالة التمسك بالأغلبية فيجب أن تشمل دولتي المصب " السودان ومصر لتجنب انقسام دول الحوض ما بين دول المنابع التي تمثل الأغلبية ودولتي المصب والتي تمثل الأقلية.

تعتبر اتفاقية الاطار التعاوني لدول حوض النيل والتي بدات في منتصف ستينيات القرن الماضي هي نقطة الخلاف التي اثارت المشكلة وقد كانت هذه الاتفاقية رد فعل للارتفاع المفاجئ والكبير لمنسوب المياه في بحيرة فكتوريا أدى إلى مشكلات كبيرة في كل من تنزانيا ويوغندا وكينيا.

ولهذه الأسباب فقد دعت دول البحيرات الاستوائية كلا من السودان ومصر وإثيوبيا لمناقشة هذه المسالة تحت مظلة برنامج المسح المائي للبحيرات الاستوائية والذي ساهمت الأمم المتحدة في تمويله وتسهيل اجراءاته.

على اختلاف أسماء اللجان فقد تمت اجتماعات دول حوض النيل ((النيل الفني، والاخوّة، والنيل)) للاعوام 2000. وفي عام 1997 برزت فكرة مبادرة حوض النيل والتي اخذت شكلها الرسمي في 22 فبراير 1999 في مدينة اروشا في تنزانيا اثر توقيع وزراء المياه لدول الحوض بالاحرف الأولى على وقائع الاجتماع الذي أسس لقيام مبادرة حوض النيل. وقد اتفق الوزراء على ان الهدف

من المبادرة هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال الانتفاع المنصف والمنافع من موارد النيل المشتركة. كما قام البنك الدولي وعددٌ من منظمات الأمم المتحدة والمانحون بدورٍ تسهيليٍ للمبادرة والتي نجحت في عدّة مجالات من بينها إنشاء سكرتارية بمدينة عنتيبي في يوغندا ومكتب للنيل الشرقي باديس ابابا ومكتب لنيل البحيرات الاستوائية بمدينة كيغالي بدولة رواندا وتمويل عددٍ من المشاريع المشتركة. وبدا العمل قبل عدّة اعوام في اتفاقية الاطار التعاوني لحوض النيل.

تواجه مفاوضات اتفاقية الاطار التعاوني نفس نقاط الخلاف التي تواجهها منذ بداية المناقشات: -

1. السودان ومصر كانا يصران على ان الاتفاقيات التي عقدت في الماضى ملزمةٌ لدول الحوض الأخرى، وتحديدا اتفاقية 1929 التي ابرمتها بريطانيا نيابةً عن السودان وكينيا ويوغندا وتنجانيقا والتي كانت ضمن مستعمراتها في ذلك الحين مع مصر. هذه الاتفاقية اعطت مصر حق النقض لاي مشاريع تقام على النيل يمكن ان تؤثر سلبا على كميات المياه التي تصل مصر اوتعدل وقت وصولها.
2. مصر تصر على الزامية هذه الاتفاقية تحت نظرية توارث الاتفاقيات، ترفضها دول البحيرات الاستوائية باعتبار انها وُقّعت اثناء الحقبة الاستعمارية ولا الزامية لهذه الاتفاقية بعد نهاية هذه الحقبة. ولقد قامت هذه الدول بعد

استقلالها مباشرةً تحت نظرية جوليوس نايريرى -الرئيس الأول لتنزانيا- باعطاء اتفاقيات الحقبة الاستعمارية عامين للتفاوض حولها واذا لم يتم الاتفاق على وضعٍ جديد فان هذه الاتفاقيات تسقط بعد هذين العامين.

3. اتفاقية عام 1902 بين إدارة الحكم الثنائي في السودان وإثيوبيا والتي الزمت إثيوبيا بعدم التعرض لسريان النيل بدون موافقة الإدارة الثنائية في السودان. مصر اصرت على الزامية هذه الاتفاقية بينما تقول إثيوبيا ان النص الإنجليزي والنص باللغة الامهرية مختلفان وان الاتفاقية لم يتم التصديق عليها وبالتالي فليس لها صفة الزامية. بالإضافة إلى هذا يصر السودان ومصر على ان استعمالاتهما وحقوقهما القائمة والمشار اليها في اتفاقية مياه النيل لعام 1959 غير قابلة للتفاوض وخطّا احمر لا يمكن عبوره، بينما تصر الدول الأخرى على انّ لها حقوقا في مياه النيل تحت نظرية الانتفاع المنصف والمعقول وانه يجب على السودان ومصر الاعتراف بهذه الحقوق والتفاوض حولها. تجدر الاشارة هنا إلى انّ بعض المسئولين في السودان ومصر يذكرون أحيانا، صراحةً أو ضمنا، ان اتفاقية مياه النيل بين السودان مصر لعام 1959 ملزمةٌ لدول النيل الأخرى، (وهذا ادعاءٌ غير صحيح قانونا لان الزامية الاتفاقيات لا تتعدى أطرافها).

4. الخلاف الثالث يتركز حول اصرار السودان ومصر على ضرورة الاخطار المسبق لهما حول أي مشاريع تنوي دول حوض النيل الأخرى اقامتها على نهر

النيل. ويبدو هنا الربط واضحا بين هذا الطلب واتفاقية 1929 التي تعطي مصر حق النقض حول أي مشاريع قد تؤثر عليها. من ناحيةٍ أخرى ترفض الدول الأخرى مبدأ الاخطار وتدعي ان السودان ومصر لم يقوما باخطار أي منها باي مشاريع اقامتها هاتان الدولتان على النيل وعليه فلا ترى هذه الدول أي الزام من جانبها لاخطارهما بمشاريعها. الجدير بالذكر ان القانون الدولي يلزم كل دول الحوض باخطار بعضها البعض باي مشاريع تقام على النهر المشترك لان التاثيرات التي قد تنتج من هذه المشاريع قد تمتد لكل الدول المشاطئة الأخرى. فمشاريع إثيوبيا على النيل قد تؤثر سلبا على السودان ومصر، وكذلك قد تؤثر مشاريع السودان ومصر على إثيوبيا لان هذه المشاريع ستساعدهما على استعمال مزيدٍ من المياه وسيقوم السودان ومصر بالادعاء لاحقا بان هذه المياه أصبحت حقوقاً مكتسبة.

5. نقطة الخلاف الرابعة تخص تعديل اتفاقية الاطار التعاوني. فبينما يرى السودان ومصر ان التعديل يجب ان يتم بموافقة كل الدول أو بالاغلبية على ان تشمل هذه الاغلبية السودان ومصر، تصر الدول الأخرى على ان يتم التعديل بالاغلبية دون تحديد أي دول ضمن هذه الاغلبية.

يتضح مما سبق ان نقاط الخلاف كبيرة وجوهرية، وبذلك يتضح جلياً لماذا أنهار اجتماع كنشاسا في مايو عام 2009 ولم تنجح المفاوضات المكثّفة التي تمت

خلال الاثني عشر شهراً اللاحقة ولا اجتماع الاسكندرية وشرم الشيخ في حل هذه الخلافات او حتى تضييق الهوة بين الأطراف.

لقد قام البنك الدولي وعدد من منظمات الأمم المتحدة والمانحين بدور تسهيلي للمبادرة ونجحت المبادرة في عدة مجالات من بينها إنشاء سكرتارية دائمة مقرها عنتبي بيوغندا و.مكتب للنيل الشرقي باديس ابابا. ومكتب للنيل الغربي والبحيرات الاستوائية بمدينة كيغالي برواندا. وتمويل عدد من المشارئع المشتركة. وتشكيل المجلس الوزاري لدول حوض النيل الذي يجتمع دوريا في كل عام في احدي دول الحوض.

بعد انهيار المفاوضات قامت إثيوبيا وتنزانيا ويوغندا ورواندا في ابريل 2010 بالتوقيع على الاتفاقية الاطارية [1]ولحقت بهم كينيا بعد شهر واحد. ولم تُوقع بوروندي والكونغو على الاتفاقية كما كان متوقعا في ذلك الوقت. وبما انّ الاتفاقية تحتاج إلى تصديق ستّ دول فقد ظلت غير قادرة على الدخول لحيز التنفيذ إلى ان قامت دولة بوروندي بالتوقيع. تجدر الاشارة هنا إلى ان اريتريا ليست عضوا في مبادرة حوض النيل وبالتالي لا يتوقع منها ان تُوقع على اتفاقية الاطار التعاوني.

---

[1] https:www.alnilin.com اتفاقية عنتبي

وقفت دولة بوروندي مع دول المنبع الأخرى في اتفاقية الاطار التعاوني ووقّعت على بيان كنشاسا معها وتعهدت بالتوقيع على اتفاقية الاطار التعاونية. ولكن بوروندي تراجعت عن موقفها المؤيد للاتفاقية ولم تُوقع عليها عندما وقعّت دول المنبع الأخرى، كما انها لم توضّح موقفها من الاتفاقية. ثم فجاة قررت بوروندي التوقيع على الاتفاقية بعد أكثر من عشرة اشهر من توقيع الدول الأخرى وذلك في الثامن والعشرين من فبراير 2011 والسبب هو انّ بوروندي قد احست ان دولة جنوب السودان ستنضم إلى الاتفاقية حال اعلان ميلادها في يوليو وبالتالي سيرتفع عدد الدول الموقّعة على الاتفاقية إلى ستّ، ولن تحتاج هذه الدول إلى بوروندي بعد ذلك، عليه سارعت الأخيرة بالتوقيع لترسم لنفسها دورا قبل ان تحرمها دولة جنوب السودان منه.

السبب الاخر وكان واضحا ان انضمام بوروندي إلى الاتفاقية سيؤدي إلى انضمام دولة الكونغو الديمقراطية أيضاً لان الكونغو لن تريد ان تبقى بمفردها خارج حلقة الاتفاقية.

اتفاقية عنتيبي

بلغ الاستقطاب في الموقفين الإثيوبي والمصري ذروته، مع توقيع اتفاق عنتيبي في 14 مايو 2010، وتوالي انضمام دول الحوض اليه وكان واضحا ان هذا الأمر سيضرب الأمن القومي للسودان ومصر في الصميم، حيث ان الاتفاق الجديد ياخذ قضايا المياه إلى مسار بعيد عن مبادرة حوض النيل، الموقعة عام

1999. كما انه يعني ضمنيا عدم الاعتراف بالحقوق التاريخية والمكتسبة لدولتي المصب السودان ومصر بموجب اتفاقيتي 1929، و1995.

مصر اعلنت موقفها الرسمي لن توقع على الاتفاقية الاطارية ما لم تنصّ صراحة على ضمان حصتها من مياه النيل، الا اذا أصبحت شروطها ملائمة، معتبرا ان الاتفاقية دون توقيع القاهرة والخرطوم لا جدوى لها. لو وقع السودان على اتفاقية عنتيبي فانها تدخل حيز التنفيذ فورا نظرا لاكتمال عدد الدول الموقعة وهو الثلثان من جملة الاعضاء الاحد عشر وبذلك ينهي الحصص التاريخية للدولتين "55.5 مليار متر مكعب لمصر و18.5 مليار متر مكعب للسودان"، بعدما نص الاتفاق الذي وقع في مدينة عنتيبي الاوغندية على ان مرتكزات التعاون بين دول مبادرة حوض النيل تعتمد على الاستخدام المنصف والمعقول للدول، بان تنتفع دول مبادرة حوض النيل انتفاعا منصفا ومعقولا من موارد مياه المنظومة المائية لنهر النيل، على وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل وفق رؤية لانتفاع معقول.

ومن ناحية أخرى، حملت أزمة الخلاف حول نصوص الاتفاقية الاطارية والكيفية والطريقة التي تعاملت بها مجموعة الدول التي وقعت اتفاقية عنتيبي، مؤشرات واشارات أخرى كثيرة إلى ان مكانة مصر وثقلها الإقليمي في حالة تراجع كبير. وقد ساد الاحساس لدي قطاع كبير من المهتمين والمتابعين بان الأزمة ليست مقتصرة على مطالب دول المنابع بشان احتياجاتها التنموية، وان

الأوضاع الحالية للأزمة تبين ان أبعاد الخلاف تتخطي الجوانب الفنية أو المطالب التنموية إلى أبعاد اخري، تتصل بقضايا السياسة، والتاريخ، والسياسات والطموحات المرتبطة بتفاعلات وأوضاع إقليمية، وأخرى دولية.[1]

الأزمة التي نشبت بين السودان ومصر والتي بلغ التوتر فيها حدته جراء اصرار مصر على الاحتفاظ بمثلث حلايب المحتل منذ عام 1990 جعلت السودان يلوح باستعمال خياراته المائية بالتوقيع على اتفاقية عنتيبي من جانبه والذي سيكون قاصمة الظهر لاطماع مصر في الاحتفاظ بحصتها من مياه النيل. خاصة وان الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ حتى الان نظرا لميلاد دولة جديدة من دول الحوض هي جنوب السودان وبذلك احتاجت الاتفاقية لتوقيع عضو واحد فقط اضافي ليبلغ النصاب الثلثين. خاصة وان هذا المتغير الجديد المتمثل في انفصال جنوب السودان وتحوله إلى دولة مستقلة، يعني المزيد من التعقيدات التي سوف تواجه مشروعات استقطاب الفواقد التي كانت مصر تعول عليها في الحصول على كميات اضافية من المياه، تعينها على سد الفجوة المتزايدة في احتياجاتها.

اعتمدت مصر على موقف السودان في عدم التوقيع على الاتفاقية مما يشكل بذلك المزيد من الضغط السياسي والدبلوماسي على دول الحوض الموقعة على

---

(1) ابراهيم الأمين عبد القادر،الصراع حول المياه، مرجع سابق ص202.

الاتفاقية الا ان انضمام السودان للتوقيع سيحرق آخر كروت مصر في أي عمل لوقف تنفيذ الاتفاقية وستصبح مصر وحيدة في مواجهة جميع دول حوض النيل فتصبح بذلك هي الجانب الاضعف علما بان مصر ظلّت تستخدم أكثر من 60 مليار متر مكعب من مياه النيل سنوياً منذ توقيع اتفاقية عام 1959 عندما كان عدد سكانها حوالي 22 مليون نسمة. اما في العام 2019 تجاوز عدد سكانها 100مليون نسمة فمن المؤكد ان مصر في حاجةٍ الى مياه اضافية لن تتاتّى الّا بالتعاون مع دول النيل الأخرى. وانه لا بد من التذكير ان مصر تستورد أكثر من 60٪ من احتياجاتها من القمح، وهذا يجعلها أكبر مستوردٍ (ومستهلك) للقمح في العالم رغم استعمالها لقدرٍ مهولٍ من مياه النيل. وهذا بالتاكيد سببٌ آخر يجعل مصر في موقف لا تحسد عليه في مواجهة اتفاقية عنتبي ولن تتمكن من الاحتفاظ بنصيبها من المياه الا من خلال التعاون مع دول حوض النيل الأخرى على سبلٍ لزيادة مياه نهر النيل وزيادة نصيب مصر منها لمقابلة احتياجاتها المتزايدة من القمح والمواد الغذائية الأخرى.

عند حساب الأرباح والخسائر وحساب المصالح والمضار الناجمة عن توقيع السودان على اتفاقية عنتيبي نجد ان السودان لن يخسر شيئا بالتوقيع على الاتفاقية والانضمام اليها[1] فالسودان لم يستهلك نصيبه القانوني من المياه في أي عام من

(1)عمر فضل الله، نبذة مختصرة حول اتفاقية عنتبي، موقع النيلين www.alnilin.com.

الاعوام على امتداد تاريخ الاتفاقيات علما بانه حتى لو لم يتم تحديد أي نصيب للسودان من المياه فسوف لن تتمكن دول المنبع من حجز كل مياه النيل خلف سدودها فهي ليست محتاجة لذلك بل ان احتجاز كل الماء هو من المهددات البيئية لتلك الدول فالسودان سينال نصيبه من المياه في جميع الاحول والمتضرر الأول من الاتفاقية هي مصر.

خلاصة:

من الواضح أن المياه هي محور الصراع في المنطقة، ومن بين الجهات التي تعني بهذا الأمر الاستخبارات الأمريكية التي لمست الخطر المائي منذ زمن عندما حددت عشر مناطق مرشحة لأن تكون مناطق صراع حول المياه، ويقف الشرق الأوسط في مقدمة هذه المناطق إذ قد تشتعل فيه حروب المياه في المستقبل القريب، ويرجع ذلك إلي مظاهرالجفاف التي حلت بالمنطقة وتدني كمية الأمطار وتزايد أعداد السكان وبالتالي زيادة متطلباتهم المائية بالإضافة إلي اعتماد المنطقة في تلبية متطلباتها المائية علي نهر ما عدا نهر تستفيد منه أكثر من دولة عربية وغير عربية، فسوف يحتدم الصراع وخصوصاً مع إسرائيل إلى بدأت تلعب دوراً في هذا الصراع طمعاً في الحصول علي نصيب من هذه بتحريض الدول المستفيدة من هذه الأنهار ضد بعضها وخلق المشاكل المائية لها، ما يهدد استقرارها وأمنها كما هو الحال في السودان،سوريا والعراق ومصر و وذلك من أجل رضوخ هذه الدول لأطماعها والتغلغل في المنطقة العربية والإفريقية لتحقيق أطماعها التوسعية

وقد رأينا في معرض تناولنا للأطماع الإسرائيلية في مياه نهر النيل كيف استطاعت إسرائيل أن تستغل النظام المائي، وأنها مدت أطماعها إلي كل من تنزانيا وبورندي وإثيوبيا با تجاه مياه نهر النيل.

تطور الموقف من اتفاقيات مياه النيل:

معظم اتفاقيات حوض نهر النيل تمت في عهد الاستعمار وكما هو معروف بان جميع الاتفاقيات التي تمت في عهد الاستعمار كانت لتحديد النفوذ بالنسبة إلى الدول الاستعمارية في المنطقة ولتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية خاصة بها ولم تراع فيها مصلحة الدول المستعمرة.

يظهر جليا بانه لاتوجد اتفاقيات لتوزيع مياه النيل أو رصد احواله أو تقنين سريانه يجمع عليها كل دول الحوض ومن الطبيعي ان ترفض حكومة أي دولة مستقلة بالا تكون لها سيادة على أنهارها.

لذلك سارعت دول المنبع بعد نيل استقلالها إلى ابلاغ السودان ومصر في مذكرات عديدة عبرت فيها عن رفضها الالتزام بماجاء في المعاهدات والاتفاقيات والمذكرات المتبادلة بين الدول المستعمرة التي كانت وكيلا عنها وقت توقيعها.

السيطرة على استخدامات مصادر المياه يعد هدفا مهما واستراتيجيا للدول الكبرى، فالدولة التي تتحكم في منابع المياه تستطيع ان تؤثر في امكانية استخدام النهر من قبل دول اسفل النهر من خلال استخدام الضغوط أو التهديد باستعمال القوة العسكرية والاقتصادية.

تشير بعض الاوراق والوثـائق المنشـورة عـن وزارة الخارجيـة الأمريكيـة ان أمريكا تعتبر موضوع المياه والبيئة من المواضيع التي تهـدد الاسـتقرار والتنميـة في المنطقتين العربية والإفريقية، وان قضايا المياه احدى أسباب الحـروب والتـوترات الحالية أو القادمة على مستوى شرعيـة نظـم الحكـم أو عـلى مسـتوى العلاقـات المتبادلة بين دول الجوار، الأمر الـذي انشـا علاقـة وثيقـة بـين الميـاه والصرـاع في التفكير الأمريكي، ويقوم مكتب المخابرات والأبحاث التـابع لـوزارة الخارجيـة (INB)بدراسة مشاكل المياه في المنطقة ذات الأولوية خاصة قضايا الحدود.

ظل التدخل الأمريكي والصهيوني في منطقة الحوض متكاملان، فالولايـات المتحدة تسعى إلى تجزئـة الاقطـار الإفريقيـة واسـتلاب مواردهـا والسـيطرة عـلى الممرات الاستراتيجية بكل الوسائل العسكرية والاعلامية والدبلوماسية وفي طار ذلك قامت الولايات المتحـدة الأمريكيـة بدراسـة شـاملة لإثيوبيـا عـلى مسـتوى الأراضي الصالحة للزراعة وعلى مستوى بناء السدود لتخزين المياه وتوليد الطاقـة الكهرومائية فهي تؤيد وتشجع إثيوبيا على إنشاء السدود والمشاريع المائية.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتمويل دراسة شاملة عن اوجه التعاون المحتمل قيامها بين مصر وإسرائيل مائيا وذلك في الفترة التي انتعشت فيها عملية السلام المصرية – الإسرائيلية، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1976م بتمويل مشروع لترشيد استخدام مياه

الري في مصر وقد اثار هذا المشروع تساؤلا عما اذا كان الغرض من المشروع توفير مياه لمصلحة إسرائيل.

اصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن (CSIS) عام 1988م حول السياسة الخارجية الأمريكية ازاء الموارد المائية في الشرق الأوسط بهدف انتهاج استراتيجية للمستقبل لتعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة وقد حددت الدراسة أزمة مياه حوض نهر النيل وكيفية العلاج.

كما اصدر مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بجامعة جورج تاون في الأول فبراير من 2003م، اصداره بعنوان " الحملة على الارهاب والحرب على العراق " : مدخل لمواجهات أخرى باليات مختلفة "[1]، ليس هناك سلاح أفضل أو انجح من سلاح المياه لاستخدامه في مواجهة السودان ومصر وذكر بان مياه النيل مثلما هي مصدر حياة لكل من السودان ومصر فانها أيضاً مصدر فناء.

ولأمريكا دور غير مباشر في التاثير في منظمات الأمم المتحدة (البنك الدولي – صندوق النقد الدولي) بشان تبنى أو رفض المشاريع المائية المقدمة من دول الحوض وحسب التوجهات السياسية والحاجة إلى ممارسة الضغوط على الدول المارقة من دول الحوض.

([1]) الدكتور فريد ستخر استاذ البيئة في جامعة فرجينا

كما ان اصدارات البنك الدولي المتعلقة بالمياه 2016 ضمن الترويج لمجموعة من المفاهيم والاطروحات الإسرائيلية الخاصة بتسعيرة المياه وبورصة المياه وهذا ليس بغريب اذ ان الإسرائيليين يشغلون مناصب مهمة مثل ميخال بروند نائب مدير البنك و(جريشون فيدير) رئيس قسم السياسات الزراعية في إدارة الزراعة والموارد الطبيعية والذى يعد من كبار مروجي النهج الجديد وديفت قري مسئول المياه السابق بالبنك.

بدات الصين في منطقة الحوض بالاستثمار في مجال النفط والبنيات التحتية كالسدود ومشاريع المياه(سد مروي وتعلية خزان الرصيرص في السودان وسد تكزي في إثيوبيا. وفي ظل الأزمة العالمية للغذاء وارتفاع اسعار السلع الغذائية في بداية 2007م، اتجهت الصين للاستثمار الزراعي خارج أراضيها لتأمين امنها الغذائي(السودان تنزانيا، الكنغو وبورندي) لوفرة الموارد المائية وخصوبة التربة والعمالة الرخيصة.

بينما نشطت إسرائيل بين الدول الإفريقية، وكان من أهدافها تاليب دول الحوض على مصر لأسباب عديدة منها اضعاف مصر واخراجها من الطوق العربي، كما تعمل الان على تغذية الحرب الاهلية القائمة في دارفور بعدما نجحت في تدمير العراق وخرابه، وما زالت تحاول الحصول على حصة من مياه النيل كما نجحت في الاستيلاء على مياه نهر الأردن .

تعرضت الدراسة إلي توضيح مدي اثر غياب التخطيط الاستراتيجي على الأمـن المـائي والدور إلى يلعبه التخطيط الاستراتيجي الفاعل في تقليل حدة الصراع في حوض نهر النيل وذلك انطلاقا من وجود علاقة ارتباطية قوية بين توفر التخطيط الاستراتيجي برؤية استراتيجية مشتركة لإدارة مياه نهر النيل والحد من النزاع حوله وهذا جـزء رئيسي من الأمن القومي الافروعربي بل يعد الأمن المائي حجر الأساس في الأمـن القومي فالماء يساوي الحياة لكل إنسان وبغيابـه يعني تهديداً خطيراً للوجود، كما سعت الدراسة إلي التعرف علي السياسة الإسرائيلية تجاه نهر النيل باعتبارها مهددا حقيقي للامن في الاقليم.

سـعت الباحثة إلي تحليل المستجدات علي الساحة الدولية والإقليمية التي تتعلق بقـضية ميـاه نهـرالنيل وهو عام مفصلي حيث وقعـت1998 - 2018ولا يـزال الاتفاق علي تعريف الأمن المائي للدول المتشاركة في الأنهار الدولية أو الأنهار العابرة للحدود أمرا نادر الحدوث، فضلا عن التكرار، ورد تعبير المشاركة العادلـة لأول مرة في (1997) الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة والخاصة باستخدام المجـارى Participation Equitable ثم ظهر نفس التعبير بعد ذلك في العديد من الاتفاقيات، المائية الدولية للأغراض غير الملاحية وأهم هذه الأحداث ورود التعبير في حكم محكمة العدل الدولية في قضية مـشروع ناجيماروس بين دولتي المجر وسلوفاكيا –جابيكوفو.‘‘

مشروع بناء الثقة بين دول حوض النيل :

هذا المشروع يقع ضمن اتفاقية مبادرة حوض النيل مشروع الشراكة الإقليمي الذي وحد موقف دول حوض النيل نحو مشاريع التنمية المستدامة لمياه النيل ولإدارتها حسبما نصت المبادرة استنادا على مفهوم حق المياه وفق اتفاقية الأمم المتحدة وياتي مشروع بناء الثقة ضمن برنامج الرؤية المشتركة وهو البرنامج الثاني الأحواض الفرعية والذي يعني بتحديد مشروعات تنموية ذات فائدة ومنافع مشتركة.ي مثلما حدث سابقا بين مصر واوغندا بخصوص خزان اوين ويعتبر تجربة يمكن الاقتداء بها والتركيز على مشاريع مشابهة تغيير في نمط التفكير القائم على الصراع والنزاع وان المشاريع الاستراتيجية المشتركة بين دول حوض النيل هي الأداء الأمثل للوصول إلى التنمية والاستقرار.

يهدف هذا المشروع الي رأب الصدع بين دول حوض النيل الافريقية كخطوة سابقة علي قيام اية مشروعات تعاونية بين هذه الدول عن طريق تقديم تصورا للمشروعات المستقبلية التي يمكن ان تقوم بين هذه الدول، وقوام هذا التصور هو ان توزيع مياه النيل وتخصيصها يتم علي مستويين.

1- المستوى الأول : هو المستوى الراسي اى بين دول حوض النيل وبعضها.

2- المستوى الثاني: فهو المستوى الافقي يُعني بتوزيع المياه داخل الدولة الواحدة وتخصيصها بين القطاعات المختلفة زراعية وصناعية.....الخ.

3- فـي اطـار هـذا المشروع يحتل الحوار أهمية خاصة بحيث يتم رسم وتحديد السياسات اعتمادا علي التوافـق الجماعي بين دول حوض النيل؛ غير ان هذا التوافق يجب ان يتحقق ليس فقط علي المستوى الرسمي وانما على المستوى الشعبي أيضا. فكل فرد في كل دولة من دول حوض النيل هـو، أمـا Individual Stakeholder احد المالكين في مياه النيل - أو الفرد صاحب المصـلحة.

ان فكرة اصـحاب Sector Stakeholder الوزارات المختلفة فهي قطاعات ذات مصلحة المصلحة تفضي الي اقامة علاقة ثلاثية بين الدائرة الوطنية والاقليمية والأفراد ممثلـين فـي المجتمع المدني في إطار المشروعات الاستثمارية التي تقام علي نهر النيل املا في تقليل الفقر وتحقيق نوعا من التنمية المستدامة. ويطرح المشروع عددا من الأنشطة التي يتسني من خلالها بناء الثقة بين هذه الـدول، ومنها :تبادل الزيارات بين أساتذة الجامعات واعضاء البرلمانات والقيادات المجتمعية والنسائية منها علي وجه الخصوص، واقامة المنتديات المشتركة لمناقشة قضايا الفقر والتنمية، واقامـة الحفلات الموسيقية المشتركة بالاضافة الي عقد منتدى نصف سنوى لـدول حـوض النيـل. وعلاوة علي ذلك، فان هذا المشروع في جزء منه يعمل علي امداد شعوب دول حوض النيل بالمعلومات الدقيقة عن المشروعات التي تقام علي نهر النيل إضافة الي المدى الزمني لهذه المشروعات باللغات المختلفة كوسيلة لرفع درجة الوعي علي المستوى القاعدى بمشـروعات نهر النيل.

مشروع تجارة الطاقة الاقليمية بين دول حوض النيل :

يقدم هذا المشروع صيغة تعاونية لاحد الابعاد الخلافية بين دول حوض النيل، والممثلة فـي مشروعات الطاقة التي تقام علي نهر النيل والتي ترى فيها كل دولة علي حدة انها مستبعدة من الدولة صاحبة المشروع ومتعدٍ علي حقوقها وحصتها في مياه النيل. الفلسـفة الكامنـة وراء هـذا المشروع هو عمل تحليل شامل للعرض والطلب في دول حوض النيل وزيادة فرص التجارة بين هذه الدول سعيا لتخطيط المشروعات الاستثمارية متعددة الاطراف والاغراض في اطار مبادرة حوض النيل. اما ما يضفي علي هذا المشروع طابعه المميز هو انه لا ينفصـل عـن واقع سياسات الطاقة في دول حوض النيل، فبداية يحصل10 ٪ من السكان في معظـم هذه الدول علي الطاقة الكهربائية، كما ان انظمة الطاقة الوطنية في هذه الدول محدودة التطور اى انها لايمكنها استغلال مياه النيل في توليد الطاقة الكهربية بالتكلفة التي تتفق ودرجة نموها الاقتصادى. وتفعيلا لهدف المشروع والممثل في تطوير التجارة في الطاقة بين دول حوض النيل، وبمـا يوفر مصادر رخيصة للطاقة ويمكن الاعتماد عليها وتتوافر فيها صـفة الاسـتدامة سياسـياً واجتماعياً يتم إنشاء عدد من المؤسسات المنوط بها الاضطلاع بمهمة التنسيق بـين انظمـة الطاقة الوطنية علي اختلافها في اطار منتدى جامع لخبراء الطاقة الوطنيين في دول حـوض النيل.

ان تطوير امكانية التنبؤ بمستويات الطلب المستقبلي علـي المياه وتطـوير اطـارا استراتيجيا لاتفاقيات المياه، وتحديد وتوحيد نظام القانوني بين هـذه الدول هي المتطلبات الضرورية واللأزمة لكي يكلل هذا المشروع بالنجاح. مشروع تخطيط وادراة الموارد المائية • ان ازمة مياه النيل الراهنة ليست ازمة توزيعية قوامها التحقق من كفاية ما تحصل عليه الدول لاحتياجاتها وان هذا النمط التوزيعي تتوافر فيه صفة العدالة، وانما هي أزمة ادراة المياه التي تحصل عليها بكل دولة بما لا يؤثر-بشكل مباشر وغير مباشر -علي تدفق مياه النيل عبـر أراضي الدول الاخرى واخذا بعين الاعتبار ان التنمية المستدامة هي ضرورة اساسـية فـي تخفيض الفقر والحد منه ودعم النمو الاقتصادى، فان تطوير مشـروعات صـديقة للبيئـة.

مشروعات تحظي بالمقبولية المتبادلة بين الدول في حوض النيـل هـو الاسـاس الركين في هذا المشروع. يعمل علي تدعيم مهارات وقـدرات دول حـوض النيـل للتخطيط والإدارة ومن الناحية الاجرائية يقوم هذا المشروع في إطار " نظـام دعـم المشروعات متعددة الدول Nile Basin Decision Support System، والذي من شـانه ان يمـد "قرار حوض النيل الدول الاعضاء ببرنامج واسع يتم الاتصال علي أساسه وتبادل وادارة المعلومات، وهذا بدوره يتضمن :

اقامة نظام لادارة المعلومات : يتم علي اساسه دعم برامج الرؤية المشتركة، وتقـديم نموذج لتخطيط حوض النهر الاقليمي كوسيلة لتقييم خيارات التنميـة

ولتحديـد المشـروعات الاستثمارية المشتركة من خلال تفهم هيدرولوجية النهر بشكل افضل. Integrated Water Resources

ان تحقيــق ادراة متكاملــة للمــوارد المائيــة Ecosystem يتطلب التعامل مع نهر النيل علي انه نظاما بيئيا Management IWRM ويتطلب احداث نوعا من التوازن بين الموارد، تتعدى حدوده الحدود الوطنية للدول او الاحتياجات الاقليمية؛ وتفعيل استراتيجيات الموارد المائيـة علـي المستوى الوطني. وجدير بالذكر ان المشروع قد حدد اديس ابابا لتكون مقرا لنظام دعـم القرارات المنشود - مشروع السياسات البيئية العابرة للحدود -: استمرارية للاقتراب البيئي الذى اعتمد عليه المشروع السابق، وتحقيقا للاستمرارية في تحديد ملامح السياسات النهرية والمشروعات ذات الصلة، فقد جاء هذا المشروع ليعيد التاكيد على حماية البيئة النهرية وحماية النظام البيئي لنهر النيل من خلال

تدريب الوزارات المختلفة في دول حوض النيل -والتي هي ذات صلة باستغلال مياه النيل - والمجتمع المدني علي كيفية الحفاظ علي البيئة ومراقبة جودة المياه، وبحث الحد من التصحر وتاكل التربـة وازالة الاعشاب النهرية بشكل شامل وكامل.

ملخص عام:

اثبت التاريخ صعوبة اقامة أي تعاون إداري وانمائي بين الدول المطلة على حوض النيل، والملاحظ انه عندما فشلت إسرائيل في الحصول على موافقة المصريين لتحويل جزء من مياه النيل (ضمن إطار كامب ديفيد) حولت انظارها إلى إثيوبيا. وقد بدا المهندسون الإسرائيليون في بناء ثلاثة سدود على نهر ابا، وهو أحد روافد نهر النيل، ومن الواضح ان الهدف المعلن من هذه السدود هو تحسين الزراعة والري في إثيوبيا، وهذه السدود ستمكن إثيوبيا من استقطاع كميات كبيرة من المياه المتجهة إلى السودان ومصر **ساعدها على ذلك عدم وجود تخطيط مشترك ادي إلى انفرادها بتخطيط سد النهضة بشكل مخالف للقواعد والقوانين والاعراف الدولية مما ادي إلى تاجيج صراع المياه الشئ الذي يؤكد صحة فرضيات القضية في هذا المؤلف تطبيقا.**

اشتملت مقدمة اعلى دواعي اجراء هذا الكتاب وهي الملابسات والواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام الذي تعيشه دول الحوض من نزاعات وفقر ونزوح الذي ينبي بغياب الرؤية الاستراتيجية في إدارة المورد المائي الدولي المشترك وقد تم تحديد مشكلة البحث على ضوء ذلك وقد مهّد ذلك لصياغة الفرضيات التي تم اختبارها عبر تطبيق الطرق الاحصائية العلميّة. تناول البحث القضايا المتعلقة ببناء توافق استراتيجي وتعاون إقليمي وقد تم تحديد المفاهيم النظرية لعلم الاستراتيجية، وتناول البحث أيضاً النزاعات ونشأتها، مع التعرض

للمفاهيم والتعريفات والمصطلحات الخاصة بذلك. وحاولت الدراسة تحديد الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية لدولتي المصب والمجري جمهوريّة السودان من المنظور الاستراتيجي.

ذهبت التائج ميدانيّا، إلى عدم وجود مبدأء متفق عليه أو سند قانوني يمكن الرجوع اليه في وقت النزاعالنات لتطوير الاستفادة العظمي من هذا المورد. تواجه قضية نزاع المياه في السودان وببين دول الحوض بشكل عام بعض التحديات التي يمكن تجاوزها بوضع الخطط المناسبة، وتحويل تلك التحديات إلى فرص لتطوير الفهم والسلوك التعاوني. ويعتبر التوافق مع المطلوبات العالميّة في مجال المياه (حوكمة المياه)، من ابرز التحديات امام متخذي القرار.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج:

ان التطورات الإستراتيجية والسياسية في حوض النيل (منطقة الدراسة) بينت قدرة إثيوبيا في تطور إمكاناتها السياسية بترتيب الوضـع المـائي والذي كانت تسيطر عليه مصر بخلفياته وأبعاده السياسية والأمنية والإستراتيجية، خلافاً لمعظم أوكل الدول المعنيـة بـالصراع المائي في المنطقة مهما كان محتوى ومستوى الخلافـات أو الفـوارق الـسياسية مـع دول المنطقة أو المعنية بلمصادر المائية فأن إثيوبيا استطاعت خلق سـلوك سياسـي مصدر ثقة لإدارة التوازنات والمصالح المائية. توصي الباحثـة بعـد الدراسة التي أجرتها بما يلي لحماية الأمن المائي في حوض النيل وذلك علي النحو التالي:

1. فشل دول الحوض في التوصل لصيغة شاملة لتقسيم المياه وتوزيعها وفقا للقانون الدولي. اما اوغندا وكينيا وتنزانيا فقد اكدوا عدم اعترافهم بالاتفاقيات القائمة وان من حقهم الاستفادة من مياه النيل دون قيد أو شرط بل ذهبت تنزانيا إلى أكثر من ذلك اذ تحدث البعض (جوزيف نيريري) في البرلمان بان من حقهم بيع المياه كما يبيع العرب البترول وطالبت اوغندا بان تدفع كل من السودان ومصر ثمن تخزين المياه في اوغندا وأخيراً طالبت وسائل الاعلام الكينية ان تدفع مصر ثمن المياه التي تستخدمها.
2. الاعتراف المتبادل والصادق بتثبيت الحدود السياسية للدول القائمة،وعدم العبث بها، ومحاولة تغييرها حسبما تقضي بذلك قرارات منظمة الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقي فيما بعد وعدم الاعتراف بانفصال الاقاليم المتمردة؛ لان ذلك من شانه ان يؤدي إلى تفتيت دول المنطقة، وادخالها في دوامة لاتنتهي من النزاعات والحروب..
3. تعزيز سبل التعاون الإقليمي من خلال المنظمات القائمة مثل الكوميسا في الشرق والجنوب، والايكواس في الغرب، والسادك في الجنوب، والعمل على حل المشكلات الاقتصادية والسياسية لدول المنطقة عن طريق برامج التنمية.

4. إبرام اتفاقيات دولية ملزمة ضمن المحافظة علي الحقوق في بعض أحواض الأنهار سيما في حوض نهر النيل اذ إن زيادة الاستهلاك في أعالي الأنهار المشتركة وإقامة المنشآت عليها دون اعتبار منصف لحقوق الدول المتشاطئة يعمل علي إيجاد الصراعات وعدم استقرار المنطقة.

5. التعاون بين دول منطقة حوض النيل في مجالات البحوث الاستراتيجية المائية خاصة فيما يتعلق بتنمية واستغلال الموارد المائية من مصادرها الطبيعية ومصادرها غير التقليدية إلي من منطلق أن الأمن المائي ركنا أساسيا من أركان الأمن القومي العربي والإفريقي، ووضع خطط وبرامج واضحة لترشيد استخدام الموارد الحالية والمحافظة عليها وذلك لمواجهة الأطماع المتزايدة لنقل المياه خارج الأحواض.

6. تعاون الدول المتشاركة في حوض نهر النيل وذلك بتقييم وحصر إمكانات هذا المورد وعمل ات فاقيات لاستغلاله وإدارة هذا الاستغلال المشترك سوياً والعمل علي فتح كل مجالات التعاون الممكنة والتنسيق فيما بينها لصالح شعوب الدول المشتركة تفادياً لأي مواجهات.

7. توصلت المؤلفة انه وبالرغم من وجود ما يزيد على عشر اتفاقيات مائية حول النيل الا ان ايا من هذه الاتفاقيات لم تكن ذات طبيعة جماعية، فهي اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية على احسن تقدير ومن ثم فان النظام الإقليمي المائي لحوض نهر النيل يعاني من غياب الاطار القانوني الاستراتيجي

الجامع المانع الذي يحظي بقبول جميع الدول النيلية، فالوضع القانوني في حوض النيل يمثل محددا في حوض وحافزا للصراع المائي بين دول حوض النيل وهي ظاهرة نابعة من محددات داخلية، لذلك فان الدور الذي تلعبه القوي الخارجية هو دور محفز للصراع وليس منشئا له، لذلك فلا تعد من محددات الصراع.

8. لإسرائيل رؤية استراتيجية عقيدية وتاريخية في الحصول على مياه نهر النيل ترسم به تواجدها في دول حوض وذلك بشكل مباشر وغير مباشر بهدف محاصرة دولتي المصب اقليما في حوض النيل والحصول على جزء من حصة مياه النيل وقد استطاعت إسرائيل ان تقييم شبكة ممتدة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع بعض دول حوض النيل.

9. الولايات المتحدة صاحبت نفوذ واضح في دول حوض النيل سواء من خلال العلاقات الثنائية مع دول مثل: اوغندا وإثيوبيا، أو من خلال طرح مبادرات بشان اقامة تكتلات، قد يترتب عليها اضعاف التعاون بين دول حوض النيل وتسعي الولايات المتحدة إلى سيادة النفوذ الأمريكي سياسيا واستراتيجيا ومن ثم التمهيد لدور إسرائيلي فاعل.

10. مفاهيم البنك الدولي تثير العديد من القضايا التي من شانها تحفيز الصراع المائي في حوض النيل، على الرغم من وجود دور للبنك الدولي في الاسهام

في عمليات التنمية في حوض النيل الا ان هيمنة القوي الكبرى عليه تعرقل من تدعيمه للاطار التعاوني.

11. اظهرت جولات التفاوض السابقة في كينيا والاسكندرية وشرم الشيخ تعقد وتشابك المصالح بين الأطراف المختلفة وغلبة النمط الاحادي للتنمية من جانب غالبية دول الحوض، وعدم توافر الارادة التشاركية الجماعية لانجاز اتفاق ينظم مياه النيل بين كل دول الحوض، واستمرار بعض الحساسيات التاريخية الخاصة بصحة وحقوق مصر في مياه النيل وهو ما انعكس في محاولات الضغط على السودان، ومضر للتوقيع على الاتفاق الاطاري أو تتجاوز موقفها الرافض بالاعلان عن فتح التوقيع على الاتفاق بدونهما وهو ما قامت به دول الحوض اثيوبيا اوغندا – تنزانيا- رواندا بالتوقيع منفردة على الاتفاق الاطاري.

12. تعتبر مصر النيل هو مصدر الحياة لشعبها وتسعى للتمسك بالحقوق المكتسبة لديها من مياهه وتعمل جاهدة للحصول على موارد مائية جديدة حتى تستطيع مواكبة زيادة عدد السكان لديها بينما يسعى السودان للتمسك بكامل حصته وكسب موارد مائية جديدة من النيل لمقابلة مشاريعه الزراعية المستقبلية والزيادة في عدد السكان..

13. توجد في جنوب السودان (بحر الغزال، بحر الجبل والسوباط)،ونسبة لعدم الاستقرار الأمني والاضطرابات المتوقعة بعد الانفصال فلن تجد تلك

المشاريع طريقها للتنفيذ في المدى القريب وجونقلي خير مثال،وان تم تنفيذها سيكون الجدل بشان توزيع عائداتها.

14. المصدر الوحيد لتغذية مياه نهر النيل في السودان منطقة بحر الغزال (نصف مليارمتر3) سيكون ضمن حدود الدولة الوليدة وبذلك تكون جميع مصادرتغذية مياه نهر النيل خارج المنطقة العربية (شمال السودان ومصر) وبذلك تكون إسرائيل قد تمكنت من التحكم في مصادر مياه نهر النيل سيزيد الأمر تعقيـدا وسيفتح الباب واسعا لاحتمالات الصراعات.

التوصيات

انطلاقا من النتائج التي توصلت اليها المؤلفة تطرح التوصيات التالية:

1- تبني إستراتيجية مائية إفريقية عربية تأخذ في اعتبارها البعد الإقليمي لهذه القضية من خلال تجاوز الخلافات الإفريقية - الإفريقية علي الأصعدة السياسية، والتوجه للعمل المشترك بما يخدم المواطن الإفريقي العربي وامنه المائي، وكذلك من خلال التركيز علي مسألة المياه عند إعادة هيكلة الاتحاد الإفريقي بإنشاء هيئة إفريقية للمياه تطلع بمسائل المياه، من حيث الدراسات والأبحاث واقتراح المشاريع المختلفة التي تخدم الشعوب واستغلال مواردهم المائية استغلالاً أمثل. جانب إقامة صندوق إفريقي للأمن المائي مهمته تمويل إعداد وتنفيذ مخططات الأمن المائي الإفريقي علي الصعيدين القومي والقطري.

2- رغم تحصن، دولتي السودان ومصر بعدد من الاتفاقيات التي تضمن لها حقوق التاريخية في مياه نهر النيل الا ان هناك حاجة إلى إنشاء إطار قانوني مؤسسي جديد يضم كل دول الحوض لتجاوز الخلافات القائمة حاليا والتي تغذيها في كثير من الأحيان دول من خارج الحوض، وحتى يكون هذا الاتفاق بمثابة الدستور الذي يحترمه الجميع ويتعامل في ظله ويتسق مع القانون الدولي. والاتفاقات والبروتوكولات ومقررات المؤتمرات الدولية للمياه.

3- التوصل إلى مبدأ التعاون الشامل مع دول حوض النيل لتحقيق الأمن المائي واستغلال ما تملكه هذه الدول من قدرات وامكانيات لتعظيم النفع للجميع والاستفادة من مياه نهر النيل إثيوبياعلي اثرها تصرح من حين لاخر بانها تملك مياه النيل الذي ينبع من أراضيها وان من حقها اقامة مشاريعها التي تخطط لها حتى ولو أدى ذلك إلى قطع المياه عن الدول الأخرى وتري بان تلك المشاريع من أجل اطعام شعبها الذي تفتك به المجاعات وهذا السلوك أدى لتوتر العلاقات بينها وبين السودان ومصر. الأمر الذي يبين التضارب في القوانين والاعراف بين الحقوق التاريخية والمكتسبة، وبين استقواء دول المنابع بمبدأء الحق الاصلي العيني لا الحق المتفرع منه كحقوق الانتفاع والاستعمال وهي حقوق لا تنافس الحق العيني.

4- ضرورة إثبات مصداقية وجدية العمل المشترك بين دول حوض النيل الذي أهمل طويلاً -بالدليل العملي، بوضع المشروعات المشتركه والبدء في تنفيذها، خاصة في مجال تنمية الموارد المائية والزراعية وتوليد وتوزيع الكهرباء لقطع الطريق أمام الصهاينة والغرب الذين يسكبون النار علي الزيت لتقطيع العلاقات بين دول حوض النيل وإثارة الحروب بينها. تنشيط الروابط الثقافية والحضارية مع دول حوض النيل، وتقديم البديل المتكامل (ثقافياً وروحياً- وسياسياً واقتصادياً).

5- أهمية اجراء اتصالات مباشرة وغير مباشرة مع تكوينيات داخلية لدول حوض النيل (مجتمع مدني – قبائل – مؤسسات بحثية) مما يدعم الموقف السوداني لدي الرأي العام الإفريقي الذي قد يؤثر على صانع القرار وضمان عدم وجود قرارات تحقق ضرر للمصالح المصرية.

6- ضرورة الاطلاع ومتابعة كل ما تصدره المؤسسات والكيانات الأممية والدولية والمؤسسات الأخرى بشان مفاهيم الخصخصة وتسعير المياه وبورصات المياه، وي

7- اقترح في ان تنشا وحدة في وزارة الموارد المائية والري تختص بالمؤسسات الدولية وموقفها تجاه قضية المياه في حوض النيل وذلك لامكانية تبني موقف رسمي تجاه هذه المفاهيم والتحقق من أهدافها.

8- ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام للتحركات الإسرائيلية في دول حوض النيل للوقوف على مدي تقاطعها في بعض جوانبها مع مصالح مصر في هذه الدول.

9- استخدام الحوار والقوة الناعمة في التعامل مع دول المنبع مع ضرورة سرعة التحرك السوداني في التعامل مع الأزمة اذ يجب تكامل مسارات التحرك السوداني وان تشكل فيما بينها ادوات ضاغطة وفرص للتعاون، كسبل لتحقيق هدف التوصل لاتفاق نهائي لتنظيم الاستفادة من موارد النهر ومواجهة الاختراقات الخارج.

10- يتوجب على الدول المشاطئة على نهر النيل ان تعتبر جميع الدول المتشاطئة شركاء في النهر، وهذا ما يستلزم الارتكان إلى القواعد القانونية والاعراف الدولية العامة الملزمة لجميع الدول والقابلة للتطبيق على المجاري المائية الدولية كمبدأ حسن الجوار وحسن النية وبخاصة الاتفاقية الأخيرة لعام 1997الخاصة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية.

11- يتوجب ان يحتل هذا الملف مركز الصدارة من ضمن القضايا الهامة في العراق، مع التاكيد على انه ملف غير قابل للمساومات ولن يسمح العراقيين لاي دولة من الدول المتشاطئة بانقاص حقوق العراق المائية أو المساس بها.

12- . تفعيل لجنة فنية للمياه مشتركة للتوصل إلى قسمة عادلة للمياه بين الدول، والاتفاق على أهمية تبادل المعلومات الهيدرولوجية والفنية وخطط التشكيل الحالية للمشاريع التخزينية.

مقترحات لكتب ودراسات مستقبلية :-

1. مؤتمر دولي إقليمي لحوض النيل التعاون الشامل للتنمية.
2. بحوث لتطوير مجري النيل والحوض وحصاد المياه.
3. دراسات مستقبلية لاعمار السدود والبدائل الاستراتيجية والسيناريوهات الديموغرافية والطبوغرافية والجيوفيزيائية من زلازل وبراكين.
4. دراسة تقويم وتطوير مبادرة حوض النيل والمبادرة الشاملة لتنمية حوض النيل.
5. اثر السدود على التغيرات المناخية في المنطقة.
6. هجرة المياه. رؤية استراتيجية لقضية القرن.
7. اثر الصناعات الحديثة على بئية مياه النيل.
8. المياه الافتراضية وأزمة الغذاء.
9. التكوين الجيلوجي لحوض نهر النيل.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

- القران الكريم.
- حديث.

اتفاقيات :-

- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية، مايو م ١٩٩٧.
- اتفاقية حوض نهر النيل 1929.
- الأمم المتحدة، التقرير الثالث حول قانون الاستخدامات غير الملاحية لمجاري المياه الدولية، 1981.
- اتفاقية حوض نهر النيل (المذكرة التفسيرية لاتفاقيتات حوض وادى النيل). ١٩٩٤.

تقارير ونشرات

- تقرير حول المؤتمر الحادي والخمسين، جمعية القانون الدولي، هلسنكي، 1966.
- الاستراتيجية القومية الشاملة 2017 -2031.
- الاستراتيجية القومية للسودان - ربع القرنية 2011- 2030.

- دليل مؤشر قياس معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية _ أحمد زكي بدوي. 2015.
- تقرير الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا – التقرير نيويورك 1995 .
- التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2008 – 2009.
- التقرير الإفريقي الاستراتيجي / تقرير الاستراتيجي الاقريقي جامعة القاهرة / معهد البحوث والدراسات الإفريقية.
- تقرير الأمم المتحدة _الماء في عالم متغير 2003.
- التقرير الثالث، معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة 2005 م.
- التقرير الاستراتيجي العربي مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية / الاهرام – القاهرة 1998م.
- وزارة مجلس الوزراء. 2013 تقرير الامانة العامة للنهضة الزراعية – تقرير الختامي التقرير الاستراتيجي والتوصيات.
- ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية،إدارة شؤون الاعلام، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999.
- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة الاسيسكو 2003. تقرير حول استراتيجية تدبير الموارد المائية. في العالم الإسلامي.

مصادر:-

- وزارة الري والموارد المائية.
- معهد الدراسات والبحوث الامنية.
- معهد دراسات المستقبل.
- التخطيط الاستراتيجي ولاية الخرطوم.
- العربية بيروت. 2011 م1999 ص 20.
- مجلة جامعة امدرمان الإسلامية.

الكتب:

- ابراهيم الأمين عبد القادر، الصراع حول المياه في حوض النيل،من يدفع الثمن ؟ مطبعة جامعة الخرطوم 2010.
- ابو البشر حسن علي، واقع روابط مستخدمي المياه، محطة البحوث الهيدرولكية. حل أزمة المجاري الدولية الخاصة للاغراض غير الملاحية، 2002.
- أحمد المنتصر حيدر، الأمن المائي بحوض نهر النيل والعلاقات السودانية المصرية – شركة مطابع العملة السودانية. الخرطوم. 2012.
- أحمد ماهر، إدارة الأزمات. القاهرة، الدار الجامعية، ط2.
- أحمد ماهر، الدار الجامعية؛كتاب التخطيط الاستراتيجي ط2، 2013م.

- إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، ط1، لبنان، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985م.
- إسماعيل عبدالفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية، نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة، دمشق: دار اليوان، 2008م.
- امنية سالم، إدارة الأزمات والتخطيط الاستراتيجي. مجلة السياسة الدولية والاستراتيجية المكتب العربي للمعارف ط1 القاهرة. 2015.
- امين هويدى، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة. بيروت، ١٩٧٥.
- انور عبد الغني العقاد. الوجيز في إقليمية القوة الإفريقية – دار المريخ – الرياض 1982.
- بول. وليامز. الحرب والصراع في إفريقيا2022 / إفريقيا. قارة غنية وشعوب فقيرة : توم بيرغيس - عرض - محمد الخولي، 27 سبتمبر 2015 26 سبتمبر 2015.
- توم بيل غيتس - عرض - محمد الخولي، إفريقيا.. قارة غنية وشعوب فقيرة : 27 سبتمبر 2015.

- جابر محمد عبد الرحمن صبير، تزايد النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا على دول حوض النيل، الأكاديمية العسكرية العليا وبحث اجازة درجة الزمالة كلية الحرب العليا – الخرطوم.
- جورج المصري، الاطماع الإسرائيلية في المياه العربية مركز البحوث والدراسات العربي الاوروبي ط1 1996م. القاهرة.
- جورجي ميتان، اشكالية الماء في الوطن العربي، عرض ياسمينة صالح عن منشورات ايليس عدد 2003 م.
- جون بولوك وعادل درويش، حروب المياه : الصراعات القادمة في الشرق الأوسط. فيكتور جولانسز، لندن،.1993.
- حامد ربيع، مفهوم الأمن القومي: نظرية الأمن القومي العربي، القاهرة، دار الموقف العربي،١٩٨٤م.
- حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، دار النهضة العربية، ط6، 1976.
- ديفيد ج فرانس. إفريقيا السلم والنزاع. دار المركز القومي للترجمة، القاهرة 2004.
- رمزي سلامة. مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، منشاة المعارف، الاسكندرية 2001م.

- سامي مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة الع العربية، عـالم المعرفـة، عدد 209، مايو 1996 م.
- سيف الدين يوسف محمد سعيد،البعد الخارجي في تاجيج الصراع حول ميـاه لنيل،مطابع العملة لمحدودة، الخرطوم ط1 2009.
- صاحب الربيعي، القانون الدولي واوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرـق الأوسط، ط1، السويد –استكهولم، توزيع دار الكلمة –دمشق.
- التقرير العربي الاستراتيجي. ايمن رفعت. قضايا وأزمات عربية ساخنة.
- صاحب الربيعي، القانون الدولي واوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرـق الأوسط، ط1، السويد –استكهولم، توزيع دار الكلمة –دمشق. 1979
- الصادق المهدي. مياه النيل الوعد والوعيد، القـاهرة مركـز الاهـرام للنشرـ 2002 م.
- الطيب ابراهيم الأمين عبد القادر،الصراع حول المياه في حوض النيـل. .مـن يدفع الثمن، جامعة الخرطوم للنشر، 2010 م .
- الطيب أحمد مصطفي الموارد البيئـة والتنميـة في السـودان. الخرطـوم مركـز الدراسات الاستراتيجية 2008.
- عباس محمد شراقي، تحديات الأمن المـائي –دراسـة حالـة حـوض النيـل – معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة – مصر.

- عبد الرحمن على محمود، كتاب السياسة الدولية والاستراتيجية، منطقة تزاحم الاستراتيجيات بين الطاقة والصراعات الإقليمية، المكتب العربي للمعارف عمان 2016.
- عبد المنعم المشاط، الأمن **القومي العربي** :**أبعاده ومتطلباته، معهد** البحوث والدراسات العربية، القاهرة. 1993م.
- عبد الوهاب المسيري، اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق ج1، القاهرة 1999 م.
- عثمان التوم حمد، موجهات سياسة واستراتيجية السودان المائية. مركز دراسات المستقبل – الخرطوم 2006م.
- عصام العطية، القانون الدولي العام، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1999م.
- عصام محمد عبد الماجد والطاهر الديرديري. الماء. الدار السودانية للكتب 200، الخرطوم 1 ص99- 107.
- علي صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، دار المعارف، ط2 الاسكندرية، 1975.
- علي عبد الرحمن، العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، مركز البحوث الإفريقية للنشر القاهرة 2005.

- عمر فضل الله،حرب المياه على ضفاف النيل،حلم إسرائيل يتحقق،دار النهضة للنشر ط1 اكتوبر2013 مصر.
- عواطف عبد الرحمن وحلمي الشعراوي. إسرائيل وإفريقيا، 1948 – 1985. ، دار الفكر العربي ط2 القاهرة. 1985.
- غازي إسماعيل بايعه، معضلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو.ظبى، الطبعة الأولي، ٢٠٠٢م.
- فتح الرحمن عبد الله الشيخ، السلطة والثروة في السودان،ط2 القاهرة 2007م .
- الكتاب الالكتروني : عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، باحث وخبير استراتيجي في شئون القارة الإفريقية.
- مايكل كلير. دم ونفط. 2010.
- محمد الربيع، دور الجزر والمدن الحدودية في تعزيز الأمن القومي، رسالة ماجستير عسكرية غير منشورة، كلية مبارك للقيادة والاركان، الكويت .
- محمد الرميحي. اضطراب قرب ابار النفط. دار الساقي للنشر2013.
- محمد المصطفي علوش – البصمات الإسرائيلية والقرار. صحيفة الحياة السودانية الخرطوم.

- محمد حسين ابو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، شركة مطابع العملة المحدودة ط4 2016م.
- محمد سلمان طايع، الصراع الدولي على المياه : بيئة حوض النيل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.2007 .
- محمد سليمان محمد. السودان حرب الموارد والهوية. كمبردج. 2010.
- محمد سمير أحمد، معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط، دار المستقبل الغربي – القاهرة 1991م.
- محمد نعمة الله جبريل، مسالة الاستراتيجية _ المفاهيم الكيفيات والنمذجة.شركة مطابع العملة المحدودة ط5. . الخرطوم. 2015.
- المعز فاروق محمد أحمد، إسرائيل والصراع الاستراتيجي في القرن الإفريقي. شركة مطابع العملة السودانية، الخرطوم 2010م.
- منزر خدام، الأمن الماء في العربي الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط1 2001م.
- نادر السيوفي. حروب الموارد في إفريقيا. مكتبة الشريف الأكاديمية. ط1 .2008
- نادر نور الدين محمد، دول حوض النيل بين الاستثمار والاستغلال والصراع. مكتبة جزيرة الورد. القاهرة2010.

- هالة عصام الدين، العلاقات البينية ومصير مبادرات حوض نهر النيل، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، مركز البحوث والدراسات الإفريقية. 2008.
- وردة هاشم على عيد، صراع القوي العالمية حول مناطق الطاقة، المكتب العربي للمعارف ط1 2014. القاهرة.
- وليد عبد الحي وانعكاسات العولمة على لوطن لعربي _ مركز الجزيرة للدراسات العربية مطابع الدار العربية للعلوم 2011. بيروت.
- قضية مياه النيل، نحو استراتيجية شاملة للتعامل مع دول حوض النيل،مركز دراسات المستقبل الخرطوم 2010.

المقالات والدوريات:

- علاء الحديدي، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه النيل. مجلة السياسة الدولية عدد104. 1997.
- ضياء الدين القوصي معادلة مراوغى، دوافع إثيوبيا لبناء السدود على نهر النيل. مجلة السياسة الدولية العدد 191، 2013.
- ايمن شبانه، مبادرة حوض النيل. . بين الطموح والواقع. مجلة السياسة الدولية. العدد181 يوليو 2010م.
- مجلة افاق إفريقية – المجلد العاشر العدد– 36 – 2012م.

- على الدين هلال، الأمن القومي العربي : دراسة في الاصول، مجلة شئون عربية، العدد ٣٥، يناير، ١٩٨٤.
- محمد شوقي عبد العال، الانتفاع غير العادل : مشروع سد النهضة في ضوء الوضع القانوني لنهر النيل، مجلة السياسة. القاهرة العدد 191 يناير 2013.
- مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة/ مجلة دراسات الالكترونية 2016 / 8 info@derasat.org.bh
- المجلة العسكرية. الماء. عدد 3 ابريل 2011م / دار البحوث العسكرية
- مجلة دراسات استراتيجية / عدد يناير / مركز الدراسات الاستراتيجية / الخرطوم 1999 م.
- شفيق عبد الرازق السامرائي،" الامن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي"، مجلة شئون عربية، الامانة العامة،عدد 56، العامة، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ١٩٨٨.
- شفيق عبد الرازق السامرائي،" الامن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي"، مجلة شئون عربية، الامانة، العامة، جامعة الدول. العربية، القاهرة، عدد55 1988 .
- حسن مكي محمد،أهداف التدخل الأجنبي في القرن الإفريقي : مجلة المنتدي، العدد الأول 2006.

- شكراني الحسين، العدالة المائية من منظور قانون الدولي،باحث في قضايا التغيير المناخي. مجلة رؤي استراتيجية، 19/ 3/ 2000.
- حسن محمد الطاهر، الأمن القومي العربي، مدخل نظري، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة، جامعة الدول، العربية، القاهرة، العدد ٧٤، يونيو ١٩٩٣.
- عبدالمنعم المشاط جاسم، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٥٤،اغسطس ١٩٨٣.
- تجدد النزاعات على مياه حوض النيل، صحيفة الشعب اليومية اون لاين،عدد (3)، 21/ 5/ 2010م.

البحوث والأوراق العلمية:-

- **الاتحاد الإفريقي. دورة خاصة / المياه وتسوية النزاعات في إفريقيا. طرابلس / ليبيا /** 2009.
- الوجود الإسرائيلي في إفريقيا واثرها على دول ادني حوض النيل (السودان ومصر).
- عبد الهادي عبد الله عثمان ابراهيم محمد على العقلي، جيواستراتيجية تقسيم مياه النيل بين دوله _ جامعة الملك سعود 2013. .
- ياسر عمر عباس عدلان، المنظور الاستراتيجي، لإدارة المياه بمشروع الجزيرة معهد إدارة المياه، 2017م.

- دراسة حول اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية، الموسوعة السودانية للأحكام والسوابق القضائية،2002.
- تداعيات التوقيع على الاتفاقية الإطارية بعنتبي: بحوث الاثنين، 29 مارس 2010.
- دراسة حول الصراع في الشرق الأوسط والامن الإقليمي .
- عمر أحمد قدور، صلاح عبد الله أحمد عبدون، قوانين وتشريعات المياه في السودان، منتدي مستقبل المياه في السودان،مركز دراسات المستقبل ووزارة الري والموارد المائية.
- مكي عبد اللطيف صلاح عبد الله أحمد عبدون. تقانة حصاد المياه _ مؤتمر مستقبل مياه السودان وزارة الري والموارد المائية. الخرطوم 2006
- عبد المنعم المشاط محرر، الأمن القومي العربي :أبعاده ومتطلباته، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣ .
- أحمد المفتي، دراسة حول اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية، الموسوعة السودانية للاحكام والسوابق القضائية، 2002م.
- عبد الرحيم الصديق محمد،التواجد الصهيوني في حوض النيل يعد كامب ديفيد _ بحث لنيل الدبلوم ج الخرطوم. معهد الدراسات والبحوث إفريقية والاسيوية 1998.

المراجع الأجنبية:

- Corall bell the connventiions of crisis > a studay in diplomatic management. Oxford university. press> london1977 pp4-9.
- Ben D mar –Decision and interaction crisis amodel hnternationehal behaviors
- London west part connection 1993 p.4..

مصادر أخرى:

- قناة المنار اللبنانية، الموارد والنفط ترسم خطوط الحرب القادمة في العالم. 10/ 11/ 2013.
- قناة العربية، هل ستنشب حرب المياه، نجيب الزامل 14/ 4/ 2016.
- 29 / قناة العربية، وثائقيات، حريب المياه، 14/ 4/ 2016 .

الانترنت:

- نجيب الزامل، هل ستنشب حرب المياه ــــ 29 www- alairaby. net.
- صحيفة العرب الالكترونية. لعنة الموارد تنهك إفريقيا. 19/ 8/ 2013.
- Water Wars : Coming Conflicts In The Middle East1.
- الموسوعه الحرة – ويكبيديا نظرية الصراع.

- http _www.masress._com egynews- 123124
- http _www gehadau.da.com –p 790
- Riandson

(2) Nills Petter Gleditsh، beyond security vs. bandage a policy research agenda for natural

resources and conflict in united nation environment programmed،**Understanding Environment Conflict and co operation**، New York، united nations environment، 2004.2)

الملاحق

- اتفاقية حوض النيل 1959.
- محضر اجتماع بإنشاء مبادرة حوض النيل.
- الاتفاقية الاطارية لتعاونية لحوض النيل.

الملاحظ في اتفاقية روما الموقع يوم 15 ابريل 1891 بين كل من بريطانيا وايطاليا التي كانت تحتل اريتريا، واتفاقية اديس ابابا الموقعة يوم 15 مايو 1902 بين بريطانيا وإثيوبيا، واتفاقية لندن الموقعة يوم 13 ديسمبر 1906 بين كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا، واتفاقية روما عام 1925، كانت كلها تنص على عدم المساس بحقوق مصر التاريخية في مياه نهر النيل وعدم اقامة مشاريع بتلك الدول من شأنها احداث خلل في مياه النيل أو التقليل من كمية المياه التي تجري في الأراضي المصرية.

بالتاكيد لم يكن السبب الحب الخاص الذي كانت تكنه تلك الدول لمصر، وانما كان كبح جماح اطماع الدول الاستعمارية مقابل بعضها البعض حتى لا تندثر مصر وتذهب ضحية تحت وطاة غطرستها الاستعمارية، لا سيما بان النيل كان وما زال عماد وجودها.

وقد جاءت اتفاقية عام 1929 بين مصر وبريطانيا - التي كانت تنوب عن السودان واوغندا وتنزانيا- متناغمة مع جميع الاتفاقيات السابقة، فقد نصت على

ان لا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية اية اعمال ري أو كهرومائية أو اية اجراءات أخرى على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها، سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية والتي من شانها انقاص مقدار المياه التي تصل مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق ضرراً بالمصالح المصرية، كما تنص على حق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل.

وقد حددت لاول مرة اتفاقية نوفمبر 1959 بين السودان ومصر كمية المياه بـ55.5 مليار متر مكعب سنوياً لمصر و18.5 مليارا للسودان.

سارت الأمور على اتم ما يرام حتى نشطت إسرائيل بين الدول الإفريقية، وكان من أهدافها تاليب دول الحوض على مصر لأسباب عديدة منها اضعاف مصر واخراجها من الطوق العربي، كما تعمل الان على تغذية الحرب الأهلية القائمة في دارفور بعدما نجحت في تدمير العراق وخرابه، وما زالت تحاول الحصول على حصة من مياه النيل كما نجحت في الاستيلاء على مياه نهر الأردن.

اتفاقية مياه النيل 1929

تنظم تلك الاتفاقية العلاقة المائية بين مصر ودول الهضبة الاستوائية، كما تضمنت بنودا تخص العلاقة المائية بين السودان ومصر وردت على النحو التالي في الخطاب المرسل من رئيس الوزراء المصري والمندوب السامي البريطاني:

ان الحكومة المصرية شديدة الاهتمام بتعمير السودان وتوافق على زيادة الكميات التي يستخدمها السودان من مياه النيل دون الأضرار بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في تلك المياه.

توافق الحكومة المصرية على ما جاء بتقرير لجنة مياه النيل عام 1925 وتعتبره جزءا لا ينفصل من هذا الاتفاق.

الا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية اعمال رى أو توليد قوى أو أي اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي تنبع سواء من السودان أو البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شانها انقاص مقدار المياه الذي يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق ضررا بمصالح مصر.

تقدم جميع التسهيلات للحكومة المصرية لعمل الدراسات والبحوث المائية لنهر النيل في السودان ويمكنها اقامة اعمال هناك لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر بالاتفاق مع السلطات المحلية.

اتفاقية 1959

وقعت هذه الاتفاقية بالقاهرة في نوفمبر 1959 بين السودان ومصر، وجاءت مكملة لاتفاقية عام 1929 وليست لاغية لها، حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من السودان ومصر في ظل المتغيرات الجديدة التي

ظهرت على الساحة انذاك وهو الرغبة في إنشاء السد العالى ومشروعات اعالى النيل لزيادة ايراد النهر واقامة عدد من الخزانات في اسوان.

بنود الاتفاقية 1959

تضم اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل على عدد من البنود من أهمها:

احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وقدره 48 مليار متر مكعب سنوياً وكذلك حق السودان المقدر باربعة مليار متر مكعب سنوياً.

موافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالى وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق وما يستتبعه من اعمال تلزم السودان لاستغلال حصته.

كما نص هذا البند على ان توزيع الفائدة المائية من السد العالى والبالغة 22 مليار متر مكعب سنوياً توزع على الدولتين بحيث يحصل السودان على 14.5 مليار متر مكعب وتحصل مصر على 7.5 مليار متر مكعب ليصل اجمالى حصة كل دولة سنوياً إلى 55.5 مليار متر مكعب لمصر و18.5 مليار متر مكعب للسودان.

قيام السودان بالاتفاق مع مصر على إنشاء مشروعات زيادة ايراد النهر بهدف استغلال المياه الضائعة في بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض، على ان يتم توزيع الفائدة المائية والتكلفة المالية الخاصة بتلك المشروعات مناصفة بين الدولتين.

إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين السودان ومصر.

تصريحات الجانب السوداني والجانب المصري

جولة المفوضات الثالثة ابريل 1955م

تصريح الجانب السوداني:

طلب الجانب السوداني ان يسمع راي الجانب المصري في المقترحات التي سبق ان قدُمت من الجانب السوداني إلى الدكتور محمد امين مندوب مصر في ديسمبر من السنة الماضية سنة 1954م بالخرطوم وهي تتلخص في الاتي:

1. أن يحدد نصيب السودان في محصول النهر الطبيعي قبل قيام السد العالي واي مضروعات أخرى على الأسس الاتية:

أولاً: على أساس الأرض الجيدة السهلة الري وعلى أساس الري وعلى أساس المقننات المصرية المائية للفدان.

ثانياً: على أساس السكان باعتبار ان ماء النيل جميعة لسكان وادي النيل تقسم بينهم بعدالة تامة.

ثالثاً: على أساس راي المستر كوري عوض اللجنة الدولية المحايدة في سنة 1920م وهو يقضي بالاعتراف لكل من السودان ومصر بالحق المكتسب انذاك في سنة 1920م ويقسم الفائض بالتساوي على البلدين.

يجب ان تذكر هنا ان هذه الأسس جميعها لا تقلل من حق مصر المكتسب بل تزيده كثيرا.

2. وفي حالة أخرى يعترف لكل من السودان ومصر بالحق المكتسب الحالي الذي يقسم الفائض قبل الابتداء في السد العالي أو أي مشروع آخر على اس أسس معقولة وعادلة يصل اليها الطرفان.

3. أن يكون للسودان الحق في اقامة منشات على النيل لاستغلال نصيبه من الماء في كلا الحالتين كخزان الروصيرص مثلا.

4 . أن يعوض سكان حلفا التعويض الكافي قبل اقامة السد العالي.

5. ومتى عرف السودان نصيبه في كل حالة فهو مستعد ليدرس بروح عالية واستعداد تام أي مشروع أو مشروعات تريد مصر اقامتها للاستفادة من نصيبها من الماء.

وقد اعطى الجانب المصري رايه كتابةً كما هو مبين في التصريح المرفق.

الجانب السوداني:

خضر حمد – بشير عبدالرحيم – سيد عمر العوض – محمود جادين – صغيرون الزين.

القاهرة في 7 ابريل عام 1955م.

تصريح الجانب المصري:

عرض الجانب المصري على الجانب السوداني الاقتراحات الاتية كأسس عادلة لتوزيع صافي الفوائد المستجدة المضمونة سنوياً التي يمكن تدبيرها من أي

مشروع من مشروعات ضبط نهر النيل بعرضها أي من الطرفين وتتم الموافقة عليها بواسطة خبراء محايدين يتفق عليهم وهذه الأسس هي:

أولاً: اتخاذ مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة التامة للاجيال المقبلة في السودان ومصر أساسا لتقسيم صافي الفوائد المستجدة المضمونة من مياه النيل باستمرار في كافة السنين وذلك بتقسيم هذه الفوائد على الأسس الاتية:

أ. عدد السكان في كل البلدين حسب تعداد محايد يُجري في وقت واحد في كل منهم.

ب. تقدير الاحتياجات المائية من النيل للمساحات المستجدة في السودان ومصر على أساس تطبيق نمط زراعي واحد في البلدين يتفق على ماهو هو مطبق في مصر حاليا.

ج. تقسيم صافي الفوائد المستجدة المضمونة من المياه باستمرارفي كافة السنين على أساس تطبيق النسبة الناتجة في البلدين (ا) و(ب) معا.

على ان الجانب المصري قد قبل ان يُجري التقسيم حسب (ج) باعتبار صافي الفوائد محسوبة عند اسوان مع مافي ذلك من تحمل مصر لفاقد نقل المياه من اسوان إلى مناطق الزراعة بمصر بينما ياخذ السودان نصيبه بزيادة تعادل مقدار الفاقد في نقل المياه بين السودان واسوان وذلك مما يزيد حصة السودان بما يكفل التساوي بين البلدين.ثانيا: لم يعرض الجانب المصري أي ارقام للمناقشة قبل الاتفاق على هذه الأسس.ثالثا: الحقوق المكتسبة لكل السودان ومصر في مياه

النيل لا تكون موقع مناقشة في أي وقت من الأوقات ولا يمكن ان تمس هذه الحقوق مهما كانت الظروف.

الجانب المصري: صلاح سالم – أحمد عبده الشرباصي– سمير حلمي – أحمد سليم – محمد أمين – طاهر ابو الوفا – حسن زكي – يوسف سميكة.

المصدر : خضر حمد – الحركة الوطنية السودانية – الاستقلال وما بعده (مكتبة الشرق والغرب، الشارقة 1980م، ص 209 – 211)

اتفاق بين الجمهورية العربي المتحدة وبين جمهورية السودان للانتفاع الكامل بمياه نهر النيل نوفمبر 1956م

نظرا لان نهر النيل في حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطا كاملا ولزيادة ايراده للانتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة على غير النظم الفنية المعمول بها الآن.

ونظرا لان هذه الاعمال تحتاج في انشائها وادراتها إلى اتفاق وتعاون كامل بين الجمهوريتين لتنظيم الافادة منها واستخدام مياه النهر بما يضمن مطالبهما الحاضرة والمستقبلية.

ونظرا إلى ان اتفاقية مياه النيل المعقودة في سنة 1929م قد نظمت بعض الاستفادة بمياه النيل ولم يشمل مداها ضبطا كاملا لمياه النهر، فقد اتفقت الجمهوريتان على ما ياتي:

أولاً: الحقوق المكتسبة الحاضرة:

1. توقيع ما تستخدمه الجمهورية العربية المتحدة من مياه نهر النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها قبل الحصول على الفوائد التي تستحقها مشروعات ضبط النهر وزيادة ايراده المنوه عنها في هذا الاتفاق ومقدار هذا الحق 48 مليارا من الامتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنوياً.
2. يكون ما تستخدمه جمهورية السودان في الوقت الحاضر هو حقها المكتسب قبل الحصول على فائدة المشروعات المشار اليها ومقدار هذا الحق اربع مليارات من الامتار المكعبة مقدرة عند اسوان سنوياً.

ثانياً: مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين:

1. نضبط مياه النهر والتحكيم في منع انسياب مياهه إلى البحر توافق الجمهوريتان على ان تنشئ الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالي عند اسوان كاول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل.
2. ولتمكين السودان من استغلال نصيبه توافق الجمهوريتان على ان تنشئ جمهورية السودان خزان الروصيرصعلى النيل الأزرق واي اعمال أخرى تراها جمهورية السودان لأزمة لاستغلال نصيبها.
3. بحسب صافي الفائدة من السد العالي على أساس متوسط ايراد النهر الطبيعي عند اسوان في سنوات القرن الحالي المقدر بنحو 84 مليار سنوياً من الامتار المكعبة، ويستعبد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للجمهورتين وهي المشار

اليها في البند (أولاً) مقدرة عند اسوان، كما يتسعبد منها متوسط فاقد التخزين المستمر في السد العالي فينتج من ذلك صافي الفائدة التي توزع بين الجمهورتين.

4. يوزع صافي فائدة السد الالي المنوه عنه في البند السابق بين الجمهورتين بنسبة 5،14 للودان إلى 5،7 للجمهورية العربية المتحدة متى ظل متوسط الايراد في المستقبل في حدود متوسط الايراد المنوه عنه في البند السابق، وهذا يعني ان متوسط الايراد غذا ظل مساويا لمتوسط السنوات الماضية من القرن الحاضر المقدر بـ84 مليار واذا ظلت فواقد التخزين المستمر على تقديرها الحالي بعشرة مليارات فان صافي فائدة السد العالي يصبح في هذه الحالة 22 مليار ويكون نصيب جمهورية السودان منها 5،14 مليار ونصيب الجمهورية العربية المتحدة 5،7 مليار ويضم هذين النصيبين إلى حقهما المكتسب، فان نصبيهما من صافي ايراد النيل بعد تشغيل السد العالي الكامل يصبح 5،18 مليارا لجمهورية السودان و5،55 مليارا للجمهورية العربية المتحدة، فاذا زاد المتوسط فان الزيادة في صافي الفائدة الناتجة عن زيادة الايراد تقسم مناصفة بين الجمهوريتين.

5. لما كان صافي فائدة السد العالي المنوه عنه في الفقرة (3) يستخرج من متوسط ايراد النهر الطبيعي عند اسوان في سنوات القرن الحالي مستعبدا من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للبلدين وفواقد التخزين المستمر في السد العالي فانه

من المسلم به ان هذه الكمية ستكون محل مراجعة الطرفين بعد فترات كافية يتفقان عليها من بدء تشغيل خزان السد العالي الكامل.

6. توافق حكومة الجمهورية العربية المتحدة على ان تدفع لحكومة جمهورية السودان مبلغ خمسة عشرة مليونا من الجنيهات المصرية تعويضاً شاملاً على الأضرار التي تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين في السد العالي لمنسوب 182 (مساحة) ويجري دفع هذا التعويض بالرطيقة التي اتفق عليها الطرفان والملحقة بهذا الاتفاق.

7. تتعهد حكومة جمهورية السودان بان تتخذ اجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين ستغمر أراضيهم بمياه التخزين بحيث يتم عنها نهائيا قبل يوليو سنة 1963م.

8. من المسلم به ان تشغيل السد العالي الكامل للتخزين المستمر سوف ينتج عنه استغناء الجمهورية العربية المتحدة عن التخزين في جبل اولياء ويبحث الطرفان المتعاقدان ما يتصل بهذا الاستغناء في الوقت المناسب.

ثالثاً: مشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض النيل:

نظرا لانه يضيع الان كميات من مياه حوض النيل في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوباط من المحتم العمل على عدم ضياعها زيادة لايراد النهر لصالح التوسع الزراعي في البلدين فان الجمهورتين توافقان على ما ياتي:

1. تتولى جمهورية السودان بالاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة إنشاء مشروعات زيادة ايراد النيل بمنع الضائع من مياه حوض النيل في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر الشوياط وفروعه وحوض النيل الأبيض ويكون صافي فائدة هذه المشروعات من نصيب الجمهورتين بحيث توزع بينهما مناصفة ويساهم كل مهما في جملة التكاليف بهذه النسبة ايضا.

2. وتتولى جمهورية السودان الانفاق على المشروعات المنوه عنها من مالها وتدفع الجمهورية العربية المتحدة نصيبها في التكاليف بنفس نسبة النصف المقررة لها في فائدة هذه المشروعات.

3. اذا دعت حاجة الجمهورية العربية المتحدة بناءً على تقدم برامج التوسع الزراعي الموضوعة، إلى البدء في أحد مشورعات زيادة ايراد النيل المنوه عنها في الفقرة السابقة بعد اقراره من الحكومتين في وقت لا تكون حاجة جمهورية السودان قد دعت إلى ذلك فان الجمهورية العربية المتحدة تخطر جمهورية السودان بالميعاد الذي يناسبها للبدء في المشروع وخلال سنتين من تاريخ هذا الاخطار تتقدم كل من الجمهورتين ببرنامج للانتفاع بنصيبها في المياه التي يديرها المشروع في التواريخ التي يحددها لهذا الانتفاع، ويكون هذا البرنامج ملزما للطرفين وعند انتهاء السنتين فان الجمهورية العربية المتحدة تبدا في التنفيذ بتكاليف من عندها وعندما تتهيا جمهورية السودان لاستغلال نصيبها

طبقا للبرنامج المتفق عليه فانها تدفع للجمهورية العربية المتحدة نسبة من جملة التكاليف تتفق مع النسبة التي حصلت عليها من صافي فائدة المشروع على الا تتجاوز حصة أي من الجمهوريتني نصف الفائدة الكاملة للمشروع.

رابعاً: التعاون الفني بين الجمهورتين:

1. لتحقيق التعاون الفني بين حكومتي الجمهورتين وللسير في البحوث والدراسات اللأزمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة ايراده وكذلك لاستمرار الارصاد المائية على النهر في احباسه العليا توافق الجمهورتين على ان تنشا هيئة فنية دائمة من جمهورية السودان ومن الجمهورية العربية بعدد متساوٍ من كل منهما يجري تكوينها عقب توقيع هذا الاتفاق ويكون اختصاصها:

أ. رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التي تهدف إلى زيادة ايراد النيل والاشراف على البحوث اللأزمة لها لوضع المشروعات في صورة كاملة تتقدم بها إلى حكومتي الجمهورتين لاقرارها.

ب. الاشراف على تنفيذ المشروعات التي تقرها الحكومتان.

ت. تضع الهيئة نظم تشغيل الاعمال التي تقام على النيل داخل حدود السودان كما تضع التشغيل للاعمال التي تقام خارج حدود السودان بالاتفاق مع المختصين في البلاد التي تقام فيها هذه المشروعات.

ث. تراقب الهيئة تنفيذ جميع نظم التشغيل المشار اليها في الفقرة (ج) بواسطة المهندسين الذين يناط بهم هذا العمل من موظفي الجمهوريتين فيما

يتعلق بالاعمال المقامة داخل حدود السودان وكذلك خزان السد العالي وسد اسوان وطبقا لما يبرم من اتفاقات مع البلاد الأخرى عن مشروعات اعالي النيل المقامة داخل حدودها.

ج. لما كان من المحتمل ان تتوالى السنوات الشحيحة الايراد ويتوالى انخفاض مناسيب التخزين بالسد العالي لدرجات قد لا تساعد على تمكين سحب احتياجات البلدين كاملة في أي سنة من السنين فانه يكون من عمل الهيئة ان تضع نظاما لما ينبغي ان تتبعه الجمهوريتان لمواجهة مثل هذه الحالة في السنوات الشحيحة بما لا يوقع ضررا على أي منهما وتتقدم بتوصياتها في هذا الشان لتقرها الحكومتان.

2. لتمكين اللجنة من ممارسة اختصاصها المبين في البند السابق ولاستمرار رصد مناسيب النيل وتصرفاته في كامل احباسه العليا ينهض بهذا العمل تحت الاشراف الفني للهيئة مهندسو جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة في السودان وفي الجمهورية العربية المتحدة وفي يوغندا.

3. تصدر الحكومتان قرارا مشتركا بتكوين الهيئة الفنية المشتركة وتدبير الميزانية اللأزمة لها من اعتمادات البلدين، وللهيئة ان تجتمع في القاهرة اوالخرطوم حسب ظروف العمل، وعليها ان تضع لائحة داخلية تقرها الحكومتان لتنظيم اجتماعاتها واعمالها الفنية والإدارية والمالية.

خامساً: أحكام عامة:

1.عندما تدعو الحاجة إلى اجراء أي بحث في شئون مياه النيل مع أي بند من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين فان حكومتي جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة تتفقان على راي موحد بشانه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار اليها ويكون هذا الراي هو الذي تجري الهيئة الاتصال بشانه مع البلاد المشار اليها.

واذا اسفر البحث عن الاتفاق على تنفيذ اعمال على النهر خارج حدود الجمهورتين فانه يكون من عمل الهيئة الفنية المشتركة ان تضع بالاتصال بالمختصين في حكومات البلاد ذات الشان. كل التفاصيل الفنية الخاص بالتنفيذ ونظم التشغيل وما يلزم لصيانة هذه الاعمال وبعد اقرار هذه التفاصيل واعتمادها من الحكومات المختصة يكون من عمل هذه الهيئة الاشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقات الفنية.

2.نظرا ان البلاد التي تقع على النيل عبر الجمهورتين المتعاقدتين تطالب بنصيب في مياه النيل، فقد اتفقت الجمهوريتين على ان تبحثا سويا مطالب هذه البلاد وتتفقا على راي محدد بشانها واذا اسفر البحث عن امكان قبول اية كمية من ايراد النهر تخصص لبلد منها أو لاخر فان هذا القدر محسوبا عند اسوان بخصم مناصفة بينهما.

وتنظم الهيئة الفنية المشتركة المنوه عنها في هذا الاتفاق مع المختصين في البلاد الأخرى مراقبة عدم تجاوز هذه البلاد للكميات المتفق عليها.

سادساً: فترة الانتقال قبل الانتفاع من السد العالي الكامل:

نظرا لان انتفاع الجمهورتين بنصيبها المحدد لهما في صافي فائدة السد العالي لن يبدا قبل بناء السد العالي الكامل والاستفادة منه فان الطرفين يتفقان على نظام توسعهما الزراعي في فترة الانتاقل من الان إلى قيام السد العالي الكامل بما لا يؤثر على مطالبهما المالية الحاضرة.

سابعا: يسريي هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين على ان يخطر كل من الطرفين الطرف الاخر بتاريخ التصديق بالطريق الدبلوماسي.

ثامنا: يعتبر الملحق رقم (1) والملحق رقم (2) (ا) و(ب) المرفقات بهذا الاتفاق جزءا لا يتجزا منه.

حُرر بالقاهرة من نسختين اصليتين باللغ العربية بتاريخ 7 جمادي الأول 1379هـ الموافق 8 نوفمبر سنة 1959م.

عن	**عن**
الجمهورية العربية المتحدة	**جمهورية السودان**
زكريا محي الدين	**اللواء طلعت فريد**

ملحق (4)

نص خاص

بالسلفة المائية التي تطلبها الجمهورية العربية المتحدة

توافق جمهورية السودان على مبدأ منح الجمهورية العربية المتحدة سلفة مائية من نصيب السودان في مياه السد العالي يمكن ان تواجه بها ضرورة المضي في برامجها المقررة للتوسع الزراعي.

ويكون طلب الجمهورية العربية المتحدة لهذه السلفة بعد ان تراجع برامجها خلال خمس سنوات من تاريخ توقيع هذا الاتفاق ن فاذا اسفرت مراجعة الجمهورية العربية عن استمرار احتياجها إلى السلفة فان جمهورية السودان تمنحها سلفة لاتزيد عن مليار ونصف من نصيبها بحيث ينتهي استخدام هذه السلفة في نوفمبر 1977م.

ملحق (2)

السيد/ رئيس وفد جمهورية السودان

بالاشارة إلى المادة ثانيا فقرة (6) من الاتفاق الموقع بتاريخ اليوم بشان الانتفاع الكامل بمياه نهر النيل سيتم دفع تعويضات قدرها 15 مليون جنيه مصري بالاسترلني أو بعملة ثالثة يتفق عليها الطرفان محتسبة على أساس سعر ثابت قدره 2،87156 دولار أمريكي للجنيه المصري الواحد وبناء على ما تم

التفاهم عليه ستقوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة بدفع هذا المبلغ مقسطا على الوجه الآتي:

3 مليون جنيه مصري في أول يناير سنة 1960م.

4 مليون جنيه مصري في أول يناير سنة 1961م.

4 مليون جنيه مصري في أول يناير سنة 1962م.

4 مليون جنيه مصري في أول يناير سنة 1963م.

واكون شاكرا اذا تكرمتم بان تؤيدوا لنا موافقة سيادتكم على ذلك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة

امضاء

زكريا محي الدين

الملحق رقم (3)

تعويضات السودان عن قيام السد العالي

تقديرات حكومة السودان والارقام النهائية

قدرت لجنة السد العالي التعويضات بحوالي 36 مليون جنيه وتفاصيلها كالاتي:

1. قيمة إنشاء خزان خشم القربة وتكاليف المشروع 15،600،000جنيه
2. تقديرات المباني الحكومية بما في ذلك المجلس البلدي والريفي 439،330 جنيه
3. تقديرات عن مباني البوسته والتلفونات 0،255،000 جنيه
4. السكة الحديدية بما في ذلك الاسطول الحالي المقدر بحوالي واحد مليون جنيه 2،991،200 جنيه
5. تعويضات إدارية لتنفيذ الاجراءات الخاصة بترحيل الأهالي 0،258،066 جنيه
6. تعويضات عن خسائر المعادن 9،000،000 جنيه
7. تعوضات عن الاثار 0،620،000 جنيه
8. تعويضات عن تكاليف نقل سكان حلفا 0،400،000 جنيه

حملة التقديرات للبنود 1–8 29،563،596 جنيه

9. تقديرات النخيل والفواكه والجنائين 024،651،1 جنيه

10. تقديرات عن مشاريع الطلبمات 000،646،4 جنيه

11. تقديرات عن المباني بمدينة حلفا والمناطق الأخرى بما في ذلك الدكاكين 380،139،0 جنيه

جملة التقديرات للبنود 9–11 404،436،6 جنيه

التعوضيات 1 – 11 000،000،36 جنيه

1. نقصت هذه التقديرات إلى 25،29 مليون جنيه (تسعة وعشرون وربع مليون جنيه) نتيجة لتخفيض تقديرات المعادن المذكورة بالبند (6) من 9 مليون إلى 25،2 مليون وذلك قبل البدء في المفاوضات الأخيرة.

2. خفضت التعويضات على ضوء المناقشات التي درات اثناء المفاوضات إلى الآتي:

أ. قيمة نشاء خزان خشم القربة لري ربع مساحة مشروع خشم القربة 000،500،4 جنيه

ب. قيمة إنشاء مشروع يقدر بـ 125000 فدان × 20 لري 000،500،2 جنيه

ت. قيمة تقديرات عن المباني الحكومية ومباني المجلسين البلدي والريفي 330،439،0 جنيه

ث. قيمة تقديرات عن مباني البوستة والتلفون 000،255،0 جنيه

ج. قيمة تقديرات عن السكة الحديد بخلاف الاسطول 1،250،000 جنيه

ح. قيمة تقديرات عن الاجراءات الإدارية للتنفيذ 0،258،066 جنيه

خ. قيمة تقديرات من تكاليف نقل سكان حلف 0،400،000 جنيه

جملة التقديرات للبنود المذكورة بعاليه 6،436،404 جنيه

الجملة 16،038،60 جنيه

هذا وقد قبلت حكومة جمهورية السودان تعويضا قدره 15 مليون جنيه (خمسة عشر مليون جنيه) للتعويضات.

وبهذه المناسبة فان جملة التعويضات التي قدرتها حكومة الجمهورية العربية المتحدة لجميع الأضرار التي تنتج عن قيام السد العالي هي 10 مليون جنيه (عشرة مليون جنيه).

ومن هنا يتضح ان هذه التعويضات عادلة وان حكومة جمهورية السودان لم تتنازل عن حقوق الأفراد، وان كان هناك بعض التنازل فهو في قيمة الحديد الذي لم ينقب عنه بعد والذي قدرت قيمته بـ2،25 مليون جنيه (اثنين وربع مليون جنيه)، كذالك في قيمة الاثار المقدرة بحوالي 620،000 جنيه (ستمائة وعشروين الف جنيه) والتي سوف يتم انقاذ معظمها بواسطة الهيئات العالمية المؤتمر الصحفي للسيد وزير الاستعلامات والعمل اللواء محمد طلعت فريد رئيس الوفد السوداني المفاوض يوم الخميس 3 ديسمبر عام 1959م والذي حضره معه

الاميرال المقبول الأمين الحاج وزير الزراعة والري، والسيدان محمود محمد جادين مدير الري، والرشيد سيدأحمد المستشار الفني للوزارة

المصدر: جريدة الايام العدد 1791 بتاريخ الجمعة 4 ديسمبر عام 1959م. .

الموافق 3 جمادي الثاني عام 1379هـ الصفحة الثانية

اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية

إن الأطراف في هذه الاتفاقية، إذ تعي أهمية المجاري المائية الدولية واستخدامها في الأغراض غير الملاحية في مناطق كثيرة من العالم، وإذ تضع في اعتبارها الفقرة 1 (أ) من المادة 13 من مثياق الأمم المتحدة، التي تنص على أن تقوم الجمعية العامة بإجراء دراسات ووضع توصيات بقصد تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه.

وإذ ترى أن أن التدوين الناجح والتطوير التدريجي لقواعد القانون الدولي التي تنظم استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية من شأنهما أن يساعدا في تعزيز وتنفيذ الأغراض والمبادئ الواردة في المادتين الأولى والثانية من الميثاق.

وإذ تأخذ في اعتبارها المشاكل التي تؤثر في العديد من المجاري المائية الدولية والناجمة عن جملة أمور منها زيادة الاستهلاك والتلوث، وإذ تعرب عن اقتناعها بأن وضع اتفاقية إطارية من شأنه أن يكفل استخدام المجاري المائية الدولية وتنميتها وحفظها وإدارتها وحمايتها، والعمل على تحقيق الانتفاع الأمثل والمستدا بها بالنسبة للأجيال الحالية والمقبلة، وإذ تؤكد أهمية التعاون الدولي وحسن الجوار في هذا الميدان،

اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية

ان الأطـراف في هـذه الاتفاقيـة، اذ تعـي أهميـة المجـاري المائيـة الدوليـة واستخدامها في الاغراض غير الملاحية في مناطق كثيرة مـن العـالم، واذ تضـع في اعتبارها الفقرة 1 (ا) من المادة 13 من مثياق الأمم المتحـدة، التـي تـنص عـلى ان تقوم الجمعية العامة باجراء دراسات ووضـع توصـيات بقصـد تشـجيع التطـوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه.

واذ ترى ان ان التدوين الناجح والتطوير التدريجي لقواعـد القـانون الـدولي التي تنظم استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحيـة مـن شـانهما ان يساعدا في تعزيز وتنفيذ الاغراض والمبادئ الـواردة في المـادتين الأولى والثانيـة من الميثاق.

واذ تاخذ في اعتبارها المشاكل التي تؤثر في العديد من المجاري المائية الدوليـة والناجمة عن جملة أمور منها زيادة الاستهلاك والتلوث، واذ تعـرب عـن اقتناعهـا بان وضع اتفاقية اطارية مـن شـانه ان يكفـل اسـتخدام المجـاري المائيـة الدوليـة وتنميتها وحفظها وإدارتها وحمايتها، والعمل على تحقيق الانتفاع الأمثـل والمسـتدا بها بالنسبة للاجيال الحالية والمقبلة، واذ تؤكد أهمية التعاون الدولي وحسن الجـوار في هذا الميدان، واذ تدرك الاحـوال والاحتياجـات الخاصـة للبلـدان الناميـة، واذ تشير إلى المبادئ والتوصيات التي اعتمـدها مـؤتمر الأمـم المتحـدة المعنـي بالبيئـة والتنمية المعقود عام 1992م، الواردة في اعلان ريو وجدول اعمال القرن 21،

واذ تشير أيضاً إلى الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة فيما يتعلق باستخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية، واذ تضع في اعتبارها ما تقدمه المنظمات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية، من اسهامات قيمة في تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي في هذا الميدان، واذ تعرب عن تقديرها للاعمال التي اضطلعت بها لجنة القانون الدولي بشان قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغاض غير الملاحية، واذ تضع في اعتبارها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 52/ 49 المؤرخ 9 كانون الأول/ ديسمبر 1994م.

اتفقت على ما يلي:

الباب الأول– مقدمة

المادة 1

نطاق سريان هذه الاتفاقية

1. تسرى هذه الاتفاقية على استخدام المجاري المائية الدولية ومياهها في الاغراض غير الملاحية وعلى تدابير الحماية والصون والإدارة المتصلة باستخدام هذه المجاري المائية ومياهها.
2. لا تسرى هذه الاتفاقية على استخدام المجاري المائية الدولية في الملاحة الا في الحدود التي تؤثر فيها الاستخدامات الأخرى في الملاحة أو تتاثر بها.

المادة 2

استخدام المصطلحات لاغراض هذه الاتفاقية:

(أ) يُقصد بـ (المجرى المائي) شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تشكل، بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض، كلا واحدا وتتدفق عادة صوب نقطة صول مشتركة؛

(ب) يُقصد بـ (المجرى المائي الدولي) أي مجرى مائي تقع اجزاؤه في دول مختلفة؛

(ج) يقصد بـ (دولة المجرى المائي) دولة طرف في هذه الاتفاقية، يقع في إقليميها جزء من مجرى مائي دولي، أو طرف يكون منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي يقع في اقليم دولة أو أكثر من الدول الاعضاء فيها جزء من مجرى مائي دولي.

(د) يقصد بـ (المنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادي) أي منظمة تشكلها دول ذات سيادة في منطقة إقليمية معينة وتنقل اليها الدول الاعضاء فيها الاختصاص فيما يتعلق بالمسائل التي تنظمها هذه الاتفاقية وتاذن لها حسب الاصول وفقا لاجراءاتها الداخلية بان توقعها وتصدق عليها وتقبلها وتوافق عليها وتنضم اليها.

المادة 3

اتفاقية المجرى المائي

1. ليس في هذه الاتفاقية ما يؤثر في حقوق أو التزامات دولة المجرى المائي الناشئة عن اتفاقات يكون معمولا بها بالنسبة لهذه الدولة في اليوم الذي تصبح فيه طرفا في هذه الاتفاقية، ما لم يكن هناك اتفاق على نقيض ذلك.

2. رغم ما نصت عليه احكام الفقرة 1، يجوز للأطراف في الاتفاقات المشار اليها في الفقرة 1 ان تنظر، عند اللزوم، في تحقيق اتساق هذه الاتفاقات مع المبادئ الأساسية لهذه الاتفاقية.

3. لدول المجرى المائي ان تعقد اتفاقا أو أكثر من اتفاق، يشار اليها فيما يلي بعبارة (اتفاقات المجرى المائي)، تطبق بموجبها احكام هذه المواد وتواءم مع خصائص واستخدامات مجرى مائي دولي معين أو جزء منه.

4. عندما يُعقد اتفاق مجرى مائي بين دولتين أو أكثر من دولتين من دول المجرى المائي، يحدد الاتفاق المياه التي يسرى عليها، ويجوز عقد مثل هذا الاتفاق فيما يتعلق بكامل المجرى المائي الدولي، أو باي جزء منه، أو بمشروع أو برنامج أو استخدام معين، الا بقدر ما يضر هذا الاتفاق، إلى درجة ذات شان، باستخدام مياه المجرى المائي من جانب دولة أو أكثر من دولة من دول المجرى المائي الأخرى، دون موافقة صريحة منها.

5. عندما ترى دولة من دول المجرى المائي ان مواءمة احكام هذه الاتفاقية أو تطبيقها ضروريات بسبب خصائص مجرى مائي دولي معين واستخداماته، تتشاور دول المجرى المائي بغية التفاوض بحسن نية بقصد عقد اتفاق أو اتفاقات مجرى مائي.

6. اذا كان بعض دول مجرى مائي معين، لا كلها، أطرافا في اتفاق ما، لا يؤثر شيء مما ينص عليه مثل ذلك الاتفاق في ما لدول المجرى المائي التي ليست أطرافا في مثل ذلك الاتفاق، من حقوق والتزامات بمقتضى هذه الاتفاقية.

المادة 4

الأطراف في اتفاقات المجرى المائي

1. يحق لكل دولة من دول المجرى المائي ان تشارك في التفاوض على أي اتفاق مجرى مائي يسرى على كامل المجرى المائي الدولي، وان تصبح طرفا في هذه الاتفاق، وان تشارك أيضاً في أي مشاورات ذات صلة.

2. يحق لاي دولة من دول المجرى.